اقتصاديات التجارة الدولية

تأليف

الدكتور / حمدي عبد العظيم

عميد مركز البحوث

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

الطبعة الثالثة

٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

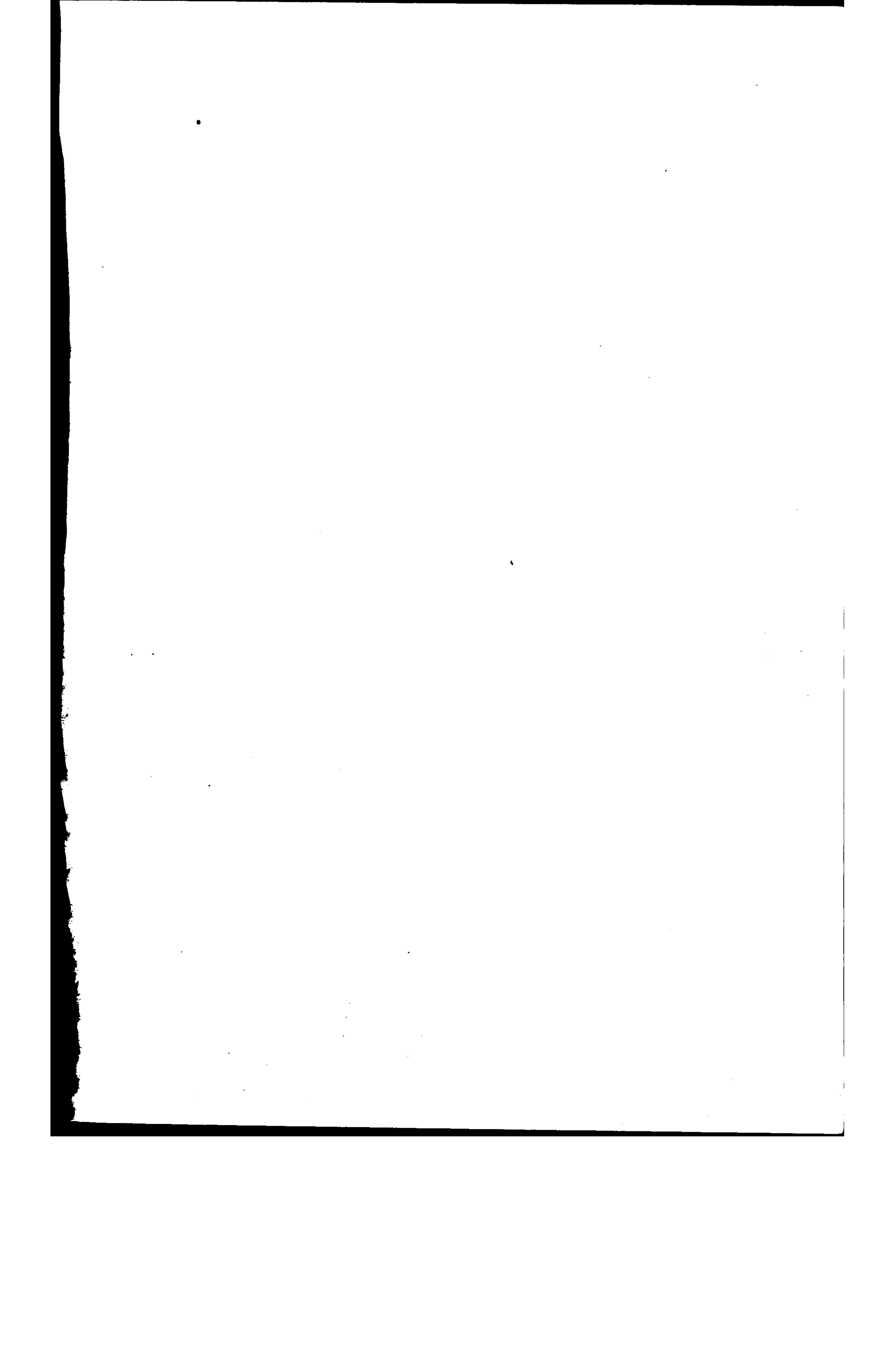
الإهداء

إلى كل من يعمل لخدمة مصر

لتنمية الصادرات وتخفيض الواردات

وإلى الباحثين والعاملين في مجال الاقتصاد الدولي

والبنوك والتمثيل التجاري



التجارية المباشرة التى كانت سائدة قبل إنتهاء جولات الجات وبدء عمل منظمة التجارة الدولية.

وشهد العالم ثورة فى المعلومات والاتصالات جعلت منه قرية صغيرة مما كان له أثراً فى زيادة حجم أو نطاق السوق العالمى و إرتفاع وزن التجارة الدولية فى الإقتصاد العالمى.

وبطبيعة الحال فإن الاقتصاديات القومية لمختلف دول العالم أصبحت تتأثر إلى حد كبير بما يحدث فى الأسواق العالمية السلعية و الخدمية و المالية وغيرها ، ومن ثم فإن حركة التجارة الدولية أصبحت تؤثر بشكل واضح وكبير على الأسعار المحلية والأجور المحلية و الدخل القومى وقيمة العملة ومستوى التشغيل والإستثمارات ونتيجة حساب كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، بل أصبحت التجارة الدولية تؤثر على الجوانب الإجتماعية والثقافية فى مختلف دول العالم بعد تحرير تجارة الخدمات والملكية الفكرية ، و تحرير التشريعات الوطنية ... الخ.

وفى ضوء ماسبق نجد أن هناك ضرورة حيوية للإهتمام بدراسة وتحليل إقتصاديات التجارة الدولية فى عالم اليوم المتغير داخل إطار الفلسفة الليبرالية الرأسمالية الحرة ، وأصبحت الدول النامية مطالبة اليوم واكثر من أى وقت مضى بتطوير مناهج البحث والدراسة فى الإقتصاد الدولى أو العلاقات الإقتصادية الدولية لتتواءم مع المتغيرات الأقتصادية العالمية الجديدة والمتجددة بحيث يمكن التعرف على جوانب التحليل الإقتصادى لكيفية التعامل مع الواقع الجديد ودراسة الأثار الإيجابية والسلبية لحركة المعاملات الدولية على المشروعات المحلية ، وعلى الدخل الحقيقى للفرد وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية القومية .

ومن هنا كانت فكرة هذا الكتاب الذى يركز على الجوانب التحليلية الإقتصادية للتجارة الدولية بعيداً عن الجدل النظرى الديماجوجى ، و الدخول مباشرة

بالمدخل العلمى والعملى للتعامل مع الواقع العالمى الجديد فى تحليل كيفية حدوث التجارة الدولية ، و أهم مجالاتها والعوامل المؤثرة على كل مجال منها ، و نظريات التجارة الدولية وميزان المدفوعات وسعر الصرف وتمويل التجارة الدولية مع إستخدام أسلوب الحالات العملية و التطبيقات الإحصائية أو الرياضية لتوصيل المعلومات أو الاقناع النظرى و العملى معاً .

و الله الموفق والمستعان .

المؤلف

الفصل الأول

الاطار العام لاقتصاديات التجارة الدولية

أولا : مفهوم التجارة الدولية :

يقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجارى فى السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لاطراف التبادل . وهى تختلف بذلك عن التجارة الداخلية فى أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة الى دول متعدده سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها .

وبذلك نجد أن التبادل بين عدة دول أو شعوب يؤدى إلى تحقيق مكاسب متعددة للدول وتتفق مع حاجة الإنسان الى خدمات أخية الانسان . ولذلك يعتبر التبادل خاصية انسانية لان الإنسان اجتماعى يميل الى مساعدة الاخرين وتبادل مايفيض منه مع الاخرين وذلك منذ بدء الخليقة ، فكان التبادل بين القبائل عن طريق المقايضه التى كانت فى حد ذاتها مشكلة خاصة عندما يحتاج الفرد إلى قدر ضئيل من السلعة الواحدة ويصعب تجزئتها ثم اختراع النقود حتى يستطيع الحصول على الجزء الصغير من احتياجاته بدلا من المقايضة .

ثم تطورت النقود إلى نقود معدنية ثم إلى البنكنوت فهو سهل الحمل ، مقبول لدى كل الناس ويتيح لحامله الحصول على سلع وخدمات ولذلك اتسعت حركة التجارة الدولية ولم تقتصر على المقايضة وشملت سلع وخدمات منظورة وغير منظورة وتم التغلب على الحدود الجغرافية والحواجز نتيجة سهولة الاتصالات ، حركة النقل والملاحة وكل وسائل العلم الحديث التى تسهل شراء السلع والخدمات والتى جعلت العالم سوقاً واحدة ويستطيع اى فرد الشراء من اى مكان بالتلكس مثلاً أو بالبريد ... الخ .

ثانيا : الفرق بين التجارة الداخلية والدولية :

١ ـ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية فى حين ان التجارة الخارجية على مستوى العالم

٢ ـ اختلاف العملة المحلية عن العملة الاجنبية ، فنجد أن التجارة الدولية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط .

٣ ـ التجارة الدولية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة فى حين ان التجارة الداخلية فى ظل نظام واحد .

٤ ـ وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الدولية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية .

٥ ـ اختلاف طرق النقل ، وهناك طرق منتظمة للملاحة وبعض الدول لها اسطول نقل للتجارة الخارجية و ٩٠٪ من التجارة يتم بالنقل البحرى وجزء بسيط يتم بالنقل البرى والنهرى .

٦ ـ اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه فى حالة التجارة الدولية عنها فى حالة التجارة الداخلية .

٧ ـ صعوبة انتقال عناصر الانتاج فى حالة التجارة الدولية مقارنة بالتجارة الخارجية

٨ ـ اختلاف العوامل الجوية والطبيعية .

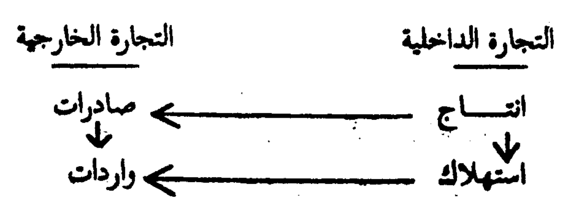
٩ ـ اختلاف العوامل السياسية .

١٠ ـ مرحلة النمو الاقتصادى في العالم (الرواج / الكساد)

١١ ـ طرق وأساليب التمويل .

١٢ ـ وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية فى حالة التجارة الدولية .

ثالثاً : العلاقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية :



الانتاج :

يتم الانتاج لاشباع حاجات المواطنين أى للاستهلاك واذا تم تبادل السلع المنتجة وحصل عليها الافراد لاغراض الاستهلاك الداخلى نصبح فى نطاق التجارة الداخلية . واذا كان الانتاج كبيراً وتبقى منه فائض يوجه للصادرات واذا لم يكن الانتاج كافيا يتم الاستيراد .

الصادرات :ـ

وتعتبر الصادرات امتداداً لعملية الانتاج بينما تعتبر الواردات أمتداداً لعملية الاستهلاك لان الاحتياجات كبيرة بالنسبة للمتاح من الانتاج أو أن الانتاج قاصر عن تلبية الاحتياجات والنتيجة الاستيراد من دولة اخرى وبالتالى فان صادرات دولة هى ورادات أخرى ، ومن ثم فان هناك متغيرات داخلية وخارجية تتفاعل مع بعضها لتحقيق نوع من التوازن الاقتصادى ومن المفروض أن تسدد الصادرات قيمة الواردات لأنه فى ظل التجارة الدولية يتم الحصول على مقابل للصادرات بينما يتم دفع مقابل الواردات الى الدول المصدرة .

وجميع دول العالم تصدر وتستورد فى آن واحد . وقد حاولت بعض الدول عمل اكتفاء ذاتى فوجدوا أنها عملية صعبة لأن عوامل الانتاج فى العالم غير موزعة توزيعاً عادلاً ، إذ لجأت بعض الدول الى الاعتماد الذاتى الجماعى (أى نوع من التكامل الاقتصادى) بين مجموعة من الدول للاستفادة من عوامل الانتاج المتاحة لديها وتذليل العقبات أمام التجارة (مثل تخفيض أو الغاء الجمارك ، وحرية انتقال العمل ورأس المال والتكنولوجياوالادارة الحديثة او سلع تامة الصنع) لذلك وجد مخرج جديد لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى لمجموعة من الدول تتكامل مع بعضها لتشغيل مواردها وتوفير السلع اللازمة لاحتياجاتها وهذا النمط يحيط به عدة مشاكل أو معوقات وتحاربه الدول المتقدمة ، وهذا يعنى أن هناك حاجة إلى التجارة الدولية مع الدول المتقدمة صناعيا أى لايوجد اعتماد على الذات بشكل جماعى وبالتالى تم عمل اتفاقيات لاحتواء الدول الصغيرة لتظل فى حالة التبعية الاقتصادية .

ومما سبق يتضح لنا ان التجارة الدولية فى العالم سواء كان هناك اعتماد على الذات أو اعتماد جماعى لا يتحقق الابتعاون دول العالم مع بعضها ، وحتى الان لابد ان تتعاون الدول النامية مع بعضها ولكن ترجع الى الدول المتقدمة الصناعية فى أسرار التكنولوجيا وهذا يعنى استمرار حركة التجارة الدولية على مستوى العالم واذا تحقق لدولة صادرات بعملة صعبة فإنها تستطيع سداد قيمة الواردات .. اذن هناك توازن فى ميزان المدفوعات لو تحقق تساوى بين العرض والطلب فى الداخل .. هناك توازن داخلى وتوازن فى الموازنة العامة للدولة والأسعار مستقرة وهذه كلها حالات نظرية بحتة، ولا تتحقق فى الواقع العملى لان هناك ثورة اتصالات وطموحات لدى الدول لانها تشترى الجديد وبالتالى هناك نقص فى الاشباع ومن ثم تلجأ الى الدول الصناعية للحصول عليها كما أن زيادة السكان تؤدى الى نقص الغذاء وفى هذه الحالة نجد أن التجارة الدولية تعتبر مسألة حتمية للمحافظة على التشغيل الاقتصادى .

والسبب فى ذلك أن الدول النامية نصيبها من الثروات فى العالم قليل بالنسبة للدول المتقدمة . وتنقسم الكرة الارضية الى نصفين نصف الكرة الشمالى لديه رأس المال والتكنولوجيا والثروات والمعادن ولديه ٧٥٪ من الموارد و ٢٥ ٪ من السكان بعكس الجزء الجنوبى الذى يوجد لديه ٧٥٪ من السكان و ٢٥٪ من الموارد أى أن الصورة معكوسة ومعظم المساحات الموجودة فى الجزء الجنوبى من الكرة الأرضيةأما مياه او اراضى غير صالحة للزراعة أو صحراء أو جبال .. الخ .

والتجارة الدولية هى الكفيلة بتحقيق تعاون بين الشمال والجنوب أو تقريب مستوى المعيشة بينهما للتغلب على التناقضات السابق ذكرها .

ثالثا : أسباب قيام التجارة الدولية :ـ

١ ـ عدم توافر كافة عناصر الانتاج لكافة الدول على مستوى العالم .

٢ ـ تفاوت التكاليف واسعار عوامل الانتاج والاسعار المحلية .

٣ ـ اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى .

٤ ـ عدم امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي .

٥ ـ وجود فائض من الانتاج .

٦ ـ الحصول على ارباح من التجارة الدولية .

٧ ـ رفع مستوى المعيشة .

٨ ـ اسباب سياسية أو استراتيجية .

معظم هذه الاسباب غير موجودة داخل الدولة الواحدة .

تريد جمهورية (واق الواق) اجراء بعض الاصلاحات الاقتصادية بصفة عامة والتجارة الدولية بصفة خاصة . وقد طرحت الحكومة موضوع استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على الايرادات من الاستيراد لتمويل الخزانة العامة . وطلبت من البرلمان ورجال الحزب الحاكم مناقشة الموضوع . وفى اجتماع اللجنة الاقتصادية طرح السيد العضو شملول عضو اللجنة زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ على الواردات على أن يتم زيادتها تدريجيا بنسبة ١ ٪ سنويا خلال ٥ سنوات قادمة حتى يتحقق توازن الموازنة العامة للدولة وقد رد عليه العضو ابو سريع بقوله « ان هذا الاجراء سابق لأوانه لاننا لانستطيع تحمل أعباء التنمية دون الاستيراد من الخارج ، وهنا انتقض العضو شملول ليرد على ذلك بقوله « أن التنمية الحقيقية لا تتحقق الابالاعتماد على الذات وأنت بأقتراحك هذا تريد أن توقع البلاد فى أزمة المديونية الخارجية التى وقعت فيها البرازيل والمكسيك ، وغيرها أمامنا تجربة ألبانيا التى أعلنت صراحة انغلاقها عن العالم والاعتماد على الذات ، ويتم تنفيذ هذه السياسة فيها دون اية مشاكل » . وتدخل العضو مشكاح فى المناقشة وقال « أخوانى أرجو الا تحملوا الكلام أكثر مما يحتمل فنحن لسنا ألبانيا ولا البرازيل ولا المكسيك أننا دولة واق الواق الذين علموا البشرية » وفى هذه اللحظة طلب رئيس اللجنة من السيد مشكاح الدخول فى الموضوع مباشرة فقال : « الحكاية ياأخوانى أن بلدنا يعانى من عجز فى الميزان التجارى قدره (١٠٫٠ مليار دولار وعجز فى الموازنة العامة قدره ٣٫٥ مليار دولار ومتوسط دخل الفرد عندنا لا يتعدى ٥٠٠ دولار فى السنة . كما أن معدل التضخم يبلغ ٣٠٪ وقيمة العملة فى بلادنا فى السوق الحرة مقابل العملات الاجنبية تعتبر منخفضة كثيرا عن قيمتها بالاسعار الرسمية . ولذلك اقترح اتباع سياسة تخفيض سعر الصرف بدلا من زيادة الرسوم الجمركية لأن هذه السياسة يمكن ان يترتب عليها زيادة صادراتنا بالعملات الاجنبية والحد من الواردات التى تصبح أكثر تكلفة فى هذه الحالة » .

وطلب رئيس اللجنة من السادة الاعضاء رأيهم فيما قاله الأخ مشكاح فقال العضو

فصيح ؛ اننى أطالب بوضع خطة للإحلال محل الواردات حيث يجب أن نبنى بلدنا بسواعدنا وننشئ الصناعات الهامة التى تجعلنا نستغني عن الاستيراد دون حاجة الى الرسوم الجمركية أو تخفيض العملة ؛ .

ويتحدث بعد ذلك العضو أبو الشوارب وقال ؛ الحكاية بسيطة ياسادة ولا هى محتاجة لكل ذلك والمطلوب هو اصدار قرار بمنع استيراد السلع الكمالية فقط مثل العرعر ولحم الطاووس ؛ وهنا صاح الاعضاء قائلين ؛ طاووس ايه ؟ ! لدينا ازمات فى الفول والعدس وكل السلع الغذائية هل هذا كلام يقال ؟ ! ؛ .

وتدخل رئيس اللجنة وقال : السادة الاعضاء : لاداعى لهذا الهرج والمرج اننى اقترح احالة الموضوع الى لجنة عليا على أن تقدم تقريراً خلال أسبوع من الآن والموافق يتفضل برفع يده . ووافق الأعضاء بالاغلبية المطلقة .

وبصفتك عضوا فى اللجنة المذكورة قدمت اليك البيانات التالية :-

١ - نسبة الواردات الى الدخل القومى ٤٥٪ .

٢ - الميل الحدى للاستيراد ٨ر .

٣ - مرونة الطلب على الصادرات ٢ر .

٤ - جمهورية واق الواق تربطها علاقات تجارية هامة مع بعض التكتلات الاقتصادية الدولية .

فماذا ترى ؟

رابعاً : أهمية التبادل التجاري :

تتمثل أهمية التجارة الدولية فى النقاط التالية :-

١ ـ تحقيق أشباع أكبر مما لو لم يكن هناك تجارة دولية .

٢ ـ تشير تاريخيا الى أنها ساعدت على زيادة الثورة الصناعية الناشئة فى أوربا فى القرن الثامن عشر ولولا وجودها لكان هناك مشكلة اقتصادية عنيفة فى الدول الأوربية

٣ ـ وفرت مواد غذائية لم تكن موجودة وساعدت على نمو هذه الدول .

٤ ـ الدول النامية تعتمد امس واليوم وغدا على التجارة الدولية لانها بواسطتها تستطيع الحصول على كثير من المتطلبات الاساسية اللازمة لنموها فهى فى حاجة الى رؤوس أموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الاجنبية والادارة الحديثة .. الخ . وذلك لكى تستطيع انتاج احتياجاتها فضلا عن امكانية التصدير الى الدول الأخرى.

٥ ـ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم انتاجها محليا . ونجد ان التجارة الدولية تؤدى الى تحقيق الكفاية الانتاجية ومزيد من الانتاج كما يمكن أن تؤدى الى الترشيد فى التكلفة .

٦ ـ التجارة الدولية تؤدى الى زيادة الدخل القومى اعتماداً على التخصص وتقسيم العمل الدولى .

خامساً : مجالات التجارة الدولية :

(أ) السلع والخدمات :

هذا المجال من التبادل الدولى يعتبر من أول وأقدم المجالات التى شملها التبادل الدولى بين المجتمعات وبعضها على اساس أنها :

أولا : سلع منظورة أو تجارة منظورة :

وهى تشمل :

(أ) المواد الخام اللازمة للانتاج

(ب) السلع الوسيطة او النصف مصنعة .

(جـ) السلع التامة الصنع

ثانيا : الخدمات التى تعتبر احدث اشكال التبادل التجارى بين مختلف الدول (غير منظورة)

وبالنسبة لهذا المجال وهو السلع والخدمات الغير منظورة فقد كان التبادل يتم فى شكل عينى قبل اختراع النقود أى مقايضة سلع بأخرى أو مواد خام أو سلع وسيطة أو نصف مصنعة بمواد خام .

وكذلك بالنسبة للسلع التامة الصنع بغرض الاستهلاك النهائى ويطلق على استهلاك المواد الخام والسلع الوسيطة استهلاك وسيط . أما استهلاك السلع تامة الصنع والخدمات فهو استهلاك نهائى لأنها تنفذ بمجرد استهلاكها او استخدامها فى اشباع الحاجات الخاصة بها . والمواد الخام تعتبر من المواد التى يحتوى عليها عنصر الأرض كأحد عناصر الانتاج سواء كانت معادن أو ثروات طبيعية . ومنتجات الغابات أو الانتاج الحيوانى ، وكل هذه الاشياء تنتج من استغلال عنصر الارض . أما السلع التامة الصنع فإنها تنتج من التفاعل بين عنصر الارض ورأس المال . بالاضافة الى عمل العمال الذى يؤدى فى النهاية إلى وجود منتجات جاهزة لاشباع الحاجات المتعددة والمتنوعة واللانهائيــة ، أما الخدمات فتعتبر من المجالات السلعية الغير منظورة التى يتم تبادلها للحصول على منفعة معينة ولكنها ملموسة .

ومثال ذلك :

خدمات السياحة والملاحة وتبادل الأفلام السينمائية والانتاج الفكرى للشعوب المختلفة وغيرها مثل براءات الاختراع وحقوق استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذلك تحويلات النقد الاجنبى للعمالة فى الخارج فى شكل نقدى .

ويوجد العديد من العوامل المؤثرة على تبادل السلع والخدمات على المستوى

العالمـــى وهى :-

(١) التكاليف أو الأسعار :

بمعنى مدى مايتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة فى التجارة وفى ضوئها تتحدد الاسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم بمعنى أن كل دولة تحدد أسعار سلعها وخدماتها وتترك للمستهلك الاجنبى حرية الاختيار بين منتجات كافة دول العالم فى الاسواق لذلك نجد أن الدول التى ترتفع فيها التكاليف الخاصة بالاعداد والانتاج والتجهيز للخدمات تؤدى الى ارتفاع تكاليف منتجاتها وتصبح ذات أسعار عالية يتم ابلاغها للمستهلكين فى مختلف اسواق العالم وعادة ما تشتمل على خدمات النقل والشحن والتخليص والجمارك والتأمين أحيانا فى حالة الخطر . وبذلك نجد أن السلع التى تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من بقية السلع الاعلى تكلفة وأسعارا أى ان قدرتها على المنافسة تتحدد فى النهاية بالسعر كاحد العوامل المؤثرة على الطلب .

(٢) الجـودة :

تعتبر من العناصر المختلفة بالخواص الكامنة فى السلع وقدرتها على الاشباع وملائمتها للظروف المختلفة المتعلقة بالاستفادة منها ، ويعنى ذلك ان تكون السلعة غير خاضعة لسرعة التلف أو رداءة المكونات المستخدمة فى صنعها أو القدرة على اشباع الاحتياجات لفترة زمنية أطول فلا تفسد بالتخزين ، ولا تتعرض للتلف السريع عند النقل ، ولا تترك آثاراً جانبيةً عند الاستخدام كأن لا تسبب أمراضاً معينةً من استهلاكها أو تلوث للبيئة المحلية او اثار على الخواص المكونة لها عند الاستعمال بحيث تصبح وكأنها سلعة مختلفة تماما . ويعتبر ذلك مرتبطا بالمنافسة الدولية فى الاسواق العالمية التى تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التى تجعل هناك فروق فى الجودة لذات السلعة المنتجة من أماكن مختلفة من العالم بشكل يكاد يكون يومياً .

(٣) الاجراءات الادارية :

ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمارك أو بيروقراطية ترتبط بدخول

وخروج السلعة وهى تعطل وصول السلعة الى المستهلك . وكلما كانت الاجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجارى بصفة عامة .

(٤) النقــل :

من العناصر الهامةعلى أساس أنه كلما كان هناك سهولة فى نقل السلع جوياً ونهرياً أو برياً أو بحرياً كلما كان هناك تبادل تجارى أكبر وفى حالة وجود صعوبة فى النقل أو طول الرحلة فى نقل السلع فإن ذلك يؤدى الى تقليل حجم التجارة الدولية لان التبادل التجارى بين الدول يحدث على نطاق جغرافى واسع بعكس الحال داخل الدولة . وفى هذه الحالات نجد أن تجهيز وسائل النقل يجب أن يناسب طبيعة السلعة المنقولة ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً لضمان وصول السلعة بالمواصفات والجودة المطلوبة الى المستهلك فى أى مكان فى العالم ولذلك نجد أن هناك بعض السلع تنقل فى وسائل نقل مخصصة بالثلاجات أو وسائل نقل خاصة بالبترول أو المواد السائلة أو وسائل نقل أنابيب (الغاز الطبيعى) او حاويات لنقل البضائع الجافة ويحقق المنفعة المكانية .

٥ ـ التخـزيـن :

كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية كلما زاد حجم التبادل التجارى فى هذا النوع من السلع . ونظرا لطول الوقت الذى تستغرقه الرحلة البحرية والانتظار فى الموانى والذى قد يتجاوز ثلاثة أشهر فى بعض الاحيان فإن ذلك قد يعرض البضائع للتلف اذا كانت خواصها لاتسمح بالبقاء فترة أطول . ويحقق التخزين المنفعة الزمنية .

(٦) الرواج والكساد الاقتصادى العالمى :ـ

الاقتصاد العالمى هو مجموع اقتصاديات الدول واذا وجد رواج أو انتعاش فى الاقتصاد العالمى فمعنى ذلك ان هناك زيادة فى الطلب على الانتاج وعلى خدمات عناصر الانتاج الاخرى وهو مايتضمن كذلك زيادة الطلب على المواد الخام للتصنيع والسلع الوسيطة فضلا عن السلع تامة الصنع .

كما أن زيادة الرواج يترتب عليها زيادة فى الدخل العالمى مما يؤدى بدوره الى زيادة فى الطلب العالمى على السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة ويحدث العكس فى حالة وجود كساد اقتصادى حيث تقل التجارة الدولية الى ادنى الحدود .

(٧) الظروف السياسية :

نجد ان العلاقات السياسية بين الدول وبعضها البعض يترتب عليها تيسيرات للمصدرين والمستوردين ومنح تفضيلات للدول الصديقة ولأبنائها فى حالة الاستفادة من الخدمات التى تقدمها الدول لبعضها البعض ويرتبط بالظروف السياسية أيضا وجود نوع من الأمن من المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المشروعات والافراد مما يجعل الافراد يتعاملون مع الدول المستقرة سياسيا والدول التى تبتعد عن مناطق الاضطراب السياسى والحروب . وقد وضح ذلك فى الفترة الأخيرة فى حرب الخليج حيث أنخفض حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة العربية وأنخفضت حركة رؤوس الاموال اليها وانخفض عدد السائحين وارتفعت تكاليف التأمين والشحن والتخزين مما أدى الى انخفاض حركة التبادل التجارى بين دول العالم والدول العربية بصفة عامة .

(٨) الندرة النسبية :

بمعنى عدم وجودحجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع الاحتياجات الخاصة بهذه الدول بمعنى أنه من الممكن أنه توجد ندرة مطلقة من أحدى السلع ولكنها لا تسبب مشكلات ولا يكون هناك حاجة الى التبادل . أما الندرة النسبية فهى تحكم العلاقة بين المتاح والمطلوب من مختلف السلع والخدمات . ويترتب عليها وجود تفاوت بين المتاح لدى الدولة من سلع وخدمات وحاجتها الى هذه السلع والخدمات فاذا كانت هذه السلع غير كافية للاحتياجات فلا بد من الاستيراد أما اذا كانت أكثر من الاحتياجات فلا بد من التصدير .

(٩) التكتلات الاقتصادية :

مثال ذلك تكتل دول أوربا الموحدة وتكتل النافتا وتكتل الإفتا وكذلك بعض

السلع مثل القمح والبن والشاى والنحاس والرصاص والسكر .. الخ وفى هذه الحالات نجد أن السوق لاتكون حرة تماما وإنما يؤدى احتكار المنتجين واتفاقهم على سياسات معينة فى البيع والشراء واعطاء تفضيلات لدول معينة لا تعطى لدول أخرى إلى التأثير على حركة التبادل الدولى حيث تزيد حركة التبادل الدولى مع دول التكتل والدول الحليفة لها وتقل مع الدول غير الاعضاء فى التكتل وغير الحليفة من الدول الأخرى.

(١٠) التمويـل :

إن أى تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل . فاذا وجدت المؤسسات المالية والبنوك والمراسلين على مستوى العالم فأن هذا يؤدى الى زيادة حجم التجارة الدولية فى السلع والخدمات . أما اذا لم توجد بنوك مراسلة أو معاملات مصرفية بين بعض الدول ودول أخرى فإن هذا يقلل من حجم التبـادل التجارى فى السلع والخدمات بين هذه الدول . ويلاحظ أن هناك بعض المؤسسات التمويلية التى تقوم فى اطار الامم المتحدة بالاضافة الى بعض البنوك التجارية التى تقوم بتمويل التجارة أو تتخصص فى ميدان تمويل التجارة الدولية وتقوم بفتح الاعمادات المستندية وخطابات الضمان الملاحية مثل بنوك الاستيراد والتصدير وبنوك تنمية الصادرات وبنوك الاعتمادات والتجارة الخارجية .. الخ .

(ب) العمالة أو انتقال الايدي العاملة علي مستوى العالم :

العمالة تشمل – أيدى عاملة ماهرة فى تخصصات نادرة

– ايدى عاملة غير ماهرة وحرفية وانتاجية مباشرة

وتعتبر هذه الانواع من العمالة ذات عرض وطلب على المستوى العالمى ويتحدد الاجر لها حسب العلاقة بين العرض والطلب عليها شأنها فى ذلك أى سلعة أو خدمة مع الأخذ فى الاعتبار العوامل التى تحدد عائد عنصر العمل أو الأجر وإختلاف ذلك فى المستوى المحلى عنه علي المستوى العالمى وهذه الأنواع من العمالة عندما تنتقل أحيانا يطلق عليها هجرة مؤقتة ، ولكن فى حالة الاقامة الدائمة تصبح هجرة دائمة .

وهذه الانواع من الأيدى العاملة خرجت للبحث عن فرصة عمل أفضل والدول التى تطلبها تحتاج الى خدماتها لفترة زمنية معينة ، ثم العودة مرة أخرى الى الدول التى أتت منها .

والاقامة الدائمة لا تدخل فى التجارة الدولية لان أى معاملات للعاملين مع الدولة التى يتبعها (الاصل) تتم على أساس أنها معاملات مع أجانب .

(١) الأيدى العاملة الماهرة فى تخصصات نادرة :

ويتعلق ذلك بالمهارات والكفاءات والخبرات ذات الجودة العالية والمتخصصة تخصصا دقيقا فى بعض المهن والمجالات الحديثةمثل خبراء الطاقة والالكترونيات والكومبيوتر . وهذا النوع من الأيدى العاملة أكثر الانواع طلبا فى التبادل التجارى على مستوى العالم نظرا لارتفاع انتاجيته ومساهمته فى تحقيق الارباح للمنتجين فى الدول التى تعتبر دولا متقدمة فى الوقت الحاضر كما أن المعروض منهم يكون قليلا بالمقارنة بقية الانواع الأخرى من الأيدى العاملة .

(٢) الأيدى العاملة غير الماهرة :

يقصد به الايدى العاملة التى تقوم بالاعمال اليدوية أو أصحاب الياقات الزرقاء . وهذا الانواع تعتبر مطلوبة فى الدول الصناعية التى لا تعتمد كثيرا على الالات وانما تعتمد على اسلوب العمل الكثيف ومن أمثلة هذه المهن « القائمون بأعمال البناء والتشييد والحفر والفعلة أو عمال التراحيل أو الفلاحين والمهن الحرفية المتعددة .

ومثل هذه الأعمال لاتحتاج الى علم حديث ولا رؤوس أموال كثيرة بالمقارنة بغيرها من الأعمال الأخرى .

(٣) العمالة الادارية المنظمة لعناصر الانتاج :

يقصد بها الأفراد الذين يعملون كمديرين سواء على المستوى الاشرافى أو الادارة الوسطى أو الادارة العليا ويقومون بتوجيه العنصر البشرى والاستفادة من خبرتهم فى

انسب المجالات داخل المشروعات والعمل على أختصار الاجراءات ووضع الهياكل التنظيمية ، ولديهم القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الخسائر ويتصفون بحب المغامرة والشجاعة فى اتخاذ القرار (شخصية قيادية) وهذه الفئة من العمالة تعتبر فئة نادرة أيضا وان كانت درجة ندرتها تقل عن درجة ندرة الفئة الاولى وهى الأيدى العاملة والماهرة أو اصحاب التخصصات النادرة .

فى مجال انتقال الأيدى العاملة

(١) تفاوت الاجور من دولة الى آخرى :

ويرجع ذلك إلى تفاوت المستوى الاقتصادى والاجتماعى من دولة لاخرى فهناك دولة لديها دخل مرتفع يصل دخل الفرد فيها الى ١٦٠٠٠ دولار أو أكثر فى السنة ودول أخرى يصل إلى ٢٥٠ دولار فى السنة أى عند خط الفقر .

وهناك بعض الدول النامية البترولية مثل الكويت والسعودية ودول الخليج العربى تتمتع بمستوى مرتفع وأجور مرتفعة ومغرية لمن يبحث عن أجر مرتفع بسبب ارتفاع دخل الدولة الكبير من القطاعات الاقتصادية أو قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية للدولة وهو قطاع البترول وهناك تفاوت فى المركز المالى على مستوى العالم حيث نجد ان الدول الفقيرة ينخفض فيها متوسط دخل الفرد والعكس صحيح فى الدول المتقدمة وهذا المستوى الموجود فى دول الخليج يتمشى مع المستوى العالمى للدول المتقدمة ويتبع ذلك وجود تفاوت كبير بين معدلات الاجور على مستوى العالم من دولة لأخرى. وبطبيعة الحال فإن الشخص الذى يبحث عن مستقبل أفضل يهاجر الى دولة ذات دخل مرتفع والمهاجرين يهاجرون من مناطق ذات دخل منخفض مثل مصر ، الهند ، باكستان للبحث عن الاجور المرتفعة فى بعض الدول الغنية مثل الدول العربية البترولية، وطالما أن هناك تفاوتا فى الاجور على مستوى العالم يكون هناك هجرة من الدول الفقيرة الى الدولة الغنية .

(٢) الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة

تبادل الانسان كعنصر من عناصر الانتاج شأنه فى ذلك شأن أى سلعة ، فلو كانت هناك سلعة لسنا فى حاجة اليها فإن سعرها يتجه الى الانخفاض ويمكن تصديرها الى الخارج بسهولة (مع ثبات العوامل الأخرى)

وكذلك الحال للإنسان كعنصر من عناصر الانتاج حيث نجد أنه فى حالة وجود

عجز فى العمالة بالنسبة لدولة ودخلها مرتفع تصبح العمالة نادرة بالنسبة لاحتياجاتها فتصبح هذه الدول مستقبلة للعمالة أو مستوردة لها .

وبالمثل اذا كان هناك دول لديها فائض تصبح مصدرة للايدى العاملة . بل ان الحكومات تسعى الى تصدير هذه الأيدى للحصول على تحويلات من النقد الاجنبى . وهناك دول تعانى من ندرة مطلقة فى الايدى العاملة اى لديها مساحات كبيرة من الصحراء لا تشجع على التوطن وهنا نقول ان هناك ندرة مطلقة (مثل ليبيا) نظراً لأن هذه المنطقة طاردة للسكان أما لحرارة الطقس أو لنقص المياه ، ومعظم الدول الافريقية تعانى من وجود ندرة مطلقة فى السكان وطالما وجدت الندرة المطلقة او النسبية تحدث التجارة الدولية فى العمل .

(٣) اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمى بالنسبة للأيدى العاملة:

ويقصد بذلك أن هناك حاجة من الدول الى نوعيات معينة من الخبرات والكفاءات اذ أن بعض الدول لديها دخل كبير ولكن نسبة الأمية مرتفعة فيها أى أنها تكون فى حاجة الى مدرسين وهذا ماحدث فى الوطن العربى منذ بداية الستينات والسبعينات حيث توسعت معظم الدول العربية الخليجية فى استيراد المدرسين من دول عربية أخرى .

وعنصر المهارة اذا لم يتوفر للدولة عليها استيراده من دولة أخرى أو تحتاج لعمل مشروعات تتطلب مهندسين للاستعانة بهم كما تحتاج الى الاطباء والعمالة الميكانيكية والصناعية وغيرها من المجالات التى ينخفض فيها عدد الافراد الذين لديهم قدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة وهذا لا يمنع اختلاف درجة المهارة للوظيفة الواحدة .

ولذلك يتم الاستعانة بالخبراء فى المجالات الحديثة كالالكترونيات والهندسة والطائرات. واذا وجدت اختلافات فى درجة المهارة توجد تجارة دولية سواء بين الدول النامية وبعضها او بين الدول المتقدمة وبعضها البعض أو بين الدول النامية والدول المتقدمة.

(٤) تفاوت مستوى المعيشة والحضارة :

يقصد بذلك أن بعض الناس يفضلون الهجرة من مناطق اكثر تخلفا الى أقل تخلفا ويحدث العكس فى حالة وجود دخل مرتفع مع وجود ضعف فى مستوى المعيشة حيث نجد ان بعض التخصصات مثل العمال والفلاحين لايهمهم الحضارة ويتحملون صعوبات الحياة فى سبيل الحصول على أجر مرتفع وبعضهم يذهب الى الدول ليحصل على نقود ويرفع مستوى معيشته وكذلك دولته بعد ذلك عند العودة مثال ذلك الفلاح الذى يسافر الى الخليج ويعمل عمل آخر والهدف هنا الحصول على دخل أكثر ارتفاعا واستخدامه لتحسين مستوى المعيشة .

حتى ان الاحصائيات التى اجريت على العمالة المهاجرة فى مصر اوضحت أن كثيراً من المعدمين أصبح لديهم أراضى أو عقارات وسيارات* رغبة فى تحسين مستواهم الاجتماعى .

(٥) درجة التقدم الاقتصادى العالمى

ويرتبط التقدم بالدخل ، فإذا كان هناك رواج فى الاقتصاد العالمى يزيد الطلب على العمالة والعكس صحيح ، وهذه النقطة مرتبطة بسوق العمل الدولى ويعنى ذلك أنه ليس من المهم أن يكون هناك أفراد يريدون اجوراً مرتفعة أو مستوى معيشة مرتفع وأنما سوق العمل هو الذى يحدد الطلب طالما أن هناك سوء تخصيص للموارد الاقتصادية لسوق العمل الدولى بمعنى ان الدول تطلب عمالة عندما يكون هناك انتعاش وتقدم اقتصادى فاذا انخفضت اسعار البترول تقل العمالة المهاجرة الى الدول الخليجية مثلا .

واذا زاد الطلب على العمالة نتيجة ارتفاع اسعار البترول فان ذلك يعنى ارتفاع مستوى التقدم الاقتصادى للدول المصدرة .

ولا يخفى أن سوق العمل هو عرض وطلب . عمال يعرضوا خدماتهم من الدول المصدرة وطلب على العمل من الدول المستوردة للعمالة واذا حدث ارتفاع فى اسعار

السلع فإن ذلك يؤدى الى زيادة الطلب ومن الممكن امتصاص جزء من العرض من العمالة لعمل مشروعات تنمية والعكس صحيح حيث نجد أنه فى عام ١٩٨٢ بدأت العمالة المصرية فى الرجوع من الدول العربية لانخفاض مستوى الدخل الناتج عن تصدير النفط العربى .

(٦) العوامل السياسية :

حيث نجد أن الحروب لها تأثير على العمالة وأنتقالها لانه اذا كانت هناك مشاكل سياسية بين حكومة دولة مصدرة الى دولة مستوردة فان ذلك ينعكس على سوء معاملة ابناء الدولة المعادية فى المطارات ويؤدى ذلك الى خوف العمالة من السفر . وفى حرب الخليج على سبيل المثال عندما حدثت أدى ذلك الى خوف العمال من جنسيات الدول التى ايدت الغزو العراقى من الهجرة الى دول النفط العربية الأخرى مثل العمالة اليمنية والسودانية والفلسطينية فضلا عن قيام السعودية وغيرها بطرد العمالة من أبناء هذه الدول مع حدوث مشاكل فى المواصلات التى تنقل العمالة الى السفن او الطيران، ومشاكل الجمارك والجوازات .. الخ .

وانتقال العمالة له بعض الآثار الاقتصادية التالية :ـ

١ ـ تحويلات النقد الاجنبى فالدخل الذى يحول الى الدولة يؤدى إلى زيادة حصيلتها وتحسين مركز ميزان مدفوعاتها .

٢ ـ هذه العمالة تخفف الضغط على المرافق فى الداخل للاستهلاك وخدمات التعليم والصحة والاسكان .. الخ .

٣ ـ كما يلاحظ ان هذه العمالة تؤثر على القوة الشرائية فى الداخل مما يؤدى الى رفع الاسعار نتيجة لوجود قوة شرائية كبيرة وعدم وجود زيادة فى الانتاج ويؤدى ذلك إلى نوع من التضخم فى الاقتصاد القومى وانخفاض قوة العملة المحلية فى الداخل نتيجة لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للعائدين (أى نسبة ماينفقونه من الدخل على الاستهلاك) وارتباط ذلك بالاستهلاك المظهرى والمحاكاه حيث يتجهون الى تقليد أنماط الاستهلاك الخاصة بالاغنياء والاجانب .

ومن ناحية أخرى نجد أن كثيراً من العائدين يحضرون معهم سلعاً تامة الصنع فيؤدى ذلك الى تبديد جزء من العملة الاجنبية فى صورة واردات عينية فى صحبة الراكب .

٤ ـ انتقال العمالة من دولة لاخرى فيترتب عليه اعادة تخصيص للثروة البشرية داخل البلاد حيث أن المجالات التى لديها فائض يتم استيعابها فى الدول المستوردة فيحدث نوع من اعادة التوزيع للايدى العاملة داخل الدولة وفقا لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية كما تقوم الدولة بتعديل سياسات التعليم والتدريب والاجور فى ضوء احتياجات سوق العمل الخارجى واحتياجات الانتاج القومى فى الداخل .

ج : رأس المال :

وهو أحد عناصر الانتاج

ـ ويتكون نتيجة تفاعل الانسان مع الطبيعة (الارض) بما فيها من موارد متعددة .

ـ وهناك اشكال وأنواع لرأس المال :

١ـ نقدى ـ أى عملات محلية أو أجنبية وهى فى الواقع لا تعتبر رأس مال فى حد ذاتها وأنما هى وسيلة من وسائل التبادل ولا تطلب لذاتها وانما للحصول على السلع والخدمات والاحتفاظ بالقيمة كامنة فيها أى أنها وسيلة لتخزين الثروة والاحتفاظ بها لفترةطويلة والصفة النقدية تعبر عن قيمة معينة من المال يتم شراء سلع ومستلزمات بها واى شركة لديها رأس مال تقوم عادة بانفاقه على المعدات والاراضى وغيرها من الأصول المختلفة .

٢ ـ عينى : هو الوجه الاخر من الصورة النقدية وهو الالات والاراضى والمبانى وغيرها.

٣ ـ معنوى : مثل الشهرة او الاسم التجارى او سمعة العملاء .

وذلك من حيث الاشياء المنظورة وغير المنظورة .

٤ ـ براءات الاختراع ـ التكنولوجيا (اسرار العلم) وفى هذه الحالة يتم نوع من التجارة فى الـ(Know How) كشئ يمكن الاستفادة به فى عملية الانتاج ويترتب عليه دخل ولذلك يدفع عنه مقابل لأصحابه .

٥ ـ رأس مال اجتماعي ـ يقصد به منشأت خاصة بالمجتمع مثل السجون والجامعات والمدارس والمستشفيات والكبارى والمطارات .. الخ ، وغيرها من المشروعات ذات الربحية الاجتماعية العالية وكذلك المشروعات التى تؤدى خدمات انتاجية لمشروعات أخرى وتؤدى الى زيادة دخل المجتمع فى الأجل الطويل ويستفيد منها المجتمع كله . وهذا النوع من رأس المال لايدخل فى التجارة الدولية ولكن ينتقل عوائده مثل خريجى الجامعات يتم تداولهم على مستوى العالم وكذلك خطوط الانابيب لنقل الكهرباء والغاز الطبيعى .. الخ .

٦ ـ عام وخاص : وذلك بالنظر الى الملكية اذا كانت للقطاع الخاص أوالأفراد أو للدولة .

٧ ـ مباشرة وغير مباشر : حيث أن المباشر يشمل الانفاق المباشر فى مشروعات استثمارية أو فى توسعات بعكس غير المباشر الذى يكون من خلال أوعية الاستثمار الأخرى كالأوراق المالية والاوراق التجارية والمضاربة فى البورصات النقدية والمالية .

العوامل المؤثرة على التجارة الدولية فى رأس المال :

(أ) سعر الفائدة الحقيقى :

اى أن حركة رأس المال وانتقاله من دولة أ الى دولة ب تكون سعيا وراء سعر الفائدة المرتفع فإذا كان المستثمر فى دولة يحصل على ١٠ ٪ وفى دولة ب يحصل على ٢٠ ٪ فإنه يتجه الى دولة ب . أى ان سعر الفائدة عنصر جذب لرأس المال من دولة ذات سعر فائدة منخفض الى دولة ذات سعر فائدة مرتفع . وتقارن اسعار الفائدة على مستوى العالم على أساس السعر الحقيقى لها وليست الأسعار الإسمية .

(٢) سعر الخصم :

ويتشابه فى تأثيره مع تأثير سعر الفائدة على أساس أن أى شخص لديه رأس مال فى صورة اوراق تجارية يلجأ الى خصمه لدى البنوك و يعنى ذلك اقتطاع جزء من القيمة الإسمية نظير الحصول على القيمة الحالية قبل موعد الاستحقاق فلو كان هناك رأس مال مقدم الى البنك فى صورة أوراق تجارية ولا يمكن للمستثمر الحصول على قيمتها الا بعد فترة زمنية طويلة ولكنه يريد الحصول على القيمة قبل موعد الاستحقاق فيجب عليه أن يتنازل عن نسبة مئوية من هذا المبلغ للبنك أو للدائن مقابل الحصول على القيمة قبل الموعد المحدد ، فاذا كانت هذه النسبة منخفضة فأنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الاموال كما أن ارتفاعها يعنى خسارة لصاحب هذه الاموال وعدم الرغبة فى انتقال رأس المال من طرف الى آخر ومن دولة الى أخرى .

(٣) سعر الصرف :

حيث ان رأس المال الذى ترتفع قيمة عملته عالميا عليه طلب أكثر من جانب الدول الاخرى ويزيد حجم التبادل فيه والعكس صحيح فقد تستورد دولةرأس المال بالدولار أو الاسترلينى ولا تستورد رأس مال بأى عملة أخرى بسبب ارتفاع سعر الدولار والاسترلينى مقارنة بأسعار بقية العملات العالمية الأخرى .

(٤) ندرة رأس المال النسبية :

إذ ان هناك احتياج لرأس المال بالنسبة للمعروض منه ومع ثبات العوامل الاخرى اذا كان هناك طلب على رأس المال فان رأس المال ينتقل من الدول التى لديها فائض منه الى الدول التى لديها عجز فيه . اذن هناك طلب على رأس المال نشأ نتيجة ان كمية المتاح لدى الدولة من رأس المال لايكفى للاستثمار .

(٥) حجم النشاط الاقتصادى

فى هذه الحالة لو كان هناك انتعاش اقتصادى ودخل قومى مرتفع وتراكم لرأس المال يكون هناك توسع فى الاستثمارات فى الدول التى يطلق عليها اقتصاديات

ديناميكية وحجم النشاط الاقتصادى يقصد به حجم الاستثمارات والتشغيل لعناصر الانتاج المختلفة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة . وفى حالة زيادة حجم النشاط الاقتصادى يكون هناك طلب محلى مرتفع على انتاج المشروعات ، من السلع والخدمات ، ويحدث نوع من الانتعاش ، وفى ضوء مضاعف الاستثمار ، حيث نجد ان العمال يأخذون جزء والمنظمة جزءاً وهكذا ونجد أنهم يحتجزون جزءاً من الاموال والباقى بعد انفاقه على احتياجاته واذا ارتفعت درجة الاستهلاك يزيد المضاعف وكلما ارتفع مستوى الرواج وتشغيل عناصر الانتاج يحدث تدفق لرؤوس أموال من الدول التى لديها فائض الى الدول التى لديها عجز لعمل توسع فى النشاط الاقتصادى .

(٦) المزايا والحوافز والقيود (مناخ الاستثمار)

اذا كان هناك حوافز أو مزايا للمستثمر تؤدى الى جذب رؤوس الاموال (مثال ذلك وجود اعفاءات ضريبية وجمركية وتوفير مستلزمات الانتاج بسعر منخفض أو مدعم بالاضافة الى وجود تسهيلات الجمارك وسعر العملة المناسب كل ذلك يشجع رؤوس الاموال والعكس صحيح لو أن هناك قيوداً وجمارك مرتفعة مع وجود الضرائب المرتفعة فان ذلك لايتشجع رؤوس الاموال . كما أن القيود التى تضعها الحكومة كحظر الاستثمار فى مجال معين تعتبر من القيود المعوقة لتدفق رأس المال الأجنبى .

(٧) الامان من المخاطرة :

يقصد به ليس فقط وجود المزايا والحوافز بل أن تكون الاموال تتمتع بالسرية والضمان ولا توجد مشاكل أو معوقات داخلية وليس هناك احتكار أو اغراق فى الاسواق وذلك لضمان حجم تعاملات ملائم ويلاحظ أن الاموال العربية تهاجر الى سويسرا طلبا للامان والبعد عن الخطر .

الآثار الايجابية لانتقال رأس المال عالميا :

يترتب على حركة رأس المال على مستوى العالم العديد من الآثار الاقتصادية الهامة منها على سبيل المثال مايلى :

١ـ انخفاض معدلات البطالة الذى ينعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادى ويؤدى الى انخفاض معدلات الجريمة والامراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة .

٢ ـ انتقال رأس المال يؤدى الى تحقيق زيادة على أصل رأس المال فى صورة عائد على الاستثمار أو فائدة على الودائع اى أنه يمكن تحقيق ارباح من انتقال رأس المال على مستوى العالم .

٣ ـ يساهم انتقال رأس المال فى تقليل الفجوة التكنولوجية او تقليل الفرق بين مستوى الدخل فى الدول المتقدمة والدول الفقيرة فيتيح ذلك للدول المستوردة لرأس المال الاستفادة من انجازات العلم الحديث رغم انها تفتقر الى الامكانيات العلمية والتكنولوجية المتاحة فى بقية الدول .

٤ ـ ان انتقال رأس المال يؤدى الى انتقال جزء من الناتج العالمى فى صورة سلع رأسمالية من الدول الغنية الى الدول الفقيرة فيؤدى ذلك الى اعادة توزيع للثروة على المستوى العالم .

٥ ـ الطلب على رؤوس الاموال ينعكس على قيمة العملة من الدولة صاحبة رأس المال ، ويعنى ذلك أن الدولة التى يكون هناك طلب كبير على عملتها بسبب زيادة حجم الطلب على رأس المال فإنه عند تحويل هذه الاموال الى عملات أخرى يؤدى ذلك الى زيادة قيمة العملة المطلوبة . وذلك بالاضافة الى زيادة سعر الفائدة ايضا على اموال الدول التى يرتفع الطلب على رؤوس اموالها الامر الذى يترتب عليه الاتجاه نحو تقليل الفجوة بين اسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى اسواق النقد العالمية واتجاه اسعار الفائدة الى التقارب نسبيا طالما أن السوق الحرة هى التى تتحكم فى حركة رأس المال .

٦ ـ يؤدى انتقال رأس المال الى تنشيط البورصات العالمية او اسواق المال والنقد الدولية فتزيد حركة المعاملات فيها وتظهر المراكز المالية للشركات التى تتداول اوراقها المالية فى البورصات العالمية مما يعطى فرصة للمستثمر للحكم على امكانية توظيف أمواله فى احدى الشركات الاجنبية فى صورة اسهم أو تفضيل الايداع فى بنوك بفائدة محددة .

د ـ التكنولوجيا

التكنولوجيا مفهوم يعبر عن العلم الحديث أى أن هناك اختراعات واكتشافات وطرق علمية ناجحة توصل اليها العلماء فى الدول المتقدمة واجريت عليها تجارب متعددة للاستفادة العلميةمنها فى مختلف التطبيقات العلمية وتأخذ أشكال متعددة منها :

(ا) تكنولوجيا فى صورة آلات حديثة :

يقصد بها المعارف العلمية التى يتم صياغتها فى صورة نظريات أو بحوث علمية يستفاد بها فى اختراع أو تصنيع آلة معينة تستطيع أن تساهم فى عملية الانتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدى العاملة الماهرة وتوفير الوقت والتكاليف وتحسين الجودة . وهذا لا يمنع ان التكنولوجيا فى هذه الحالة أى فى صورة آلة يتم تصديرها واستيرادها تعتبر سلعة رأسمالية تخضع للشروط والعوامل التى تؤثر على التبادل التجارى الدولى الخاص بالسلع والخدمات ونجد أنها تحتوى على قدر من العلم الحديث الذى ترتب عليه مزايا فى استخدامه فأصبحت نمطا جديداً من اساليب التنفيذ وفى حالة استخدامها تكون هناك نتائج طيبة مقارنة بالنتائج السابقة اى قبل استخدامها .

(٢) تكنولوجيا فى صورة براءات اختراع :

البراءة هى صورة من شهادة معينة تتيح لمن يحصل عليها الاستفادة من الطريقة العلمية او الوسيلة الجديدة فى مجال الانتاج او الخدمات وتصدر من الشخص او الجهة التى تملك الاختراع .

ومقابل الحصول على الفكرة الجديدة لأستخدامها فى الانتاج أو الانجاز يتم عادة دفع مقابل للمخترع وعند اخذ حق الانتفاع يعطى براءة اختراع .

وفى هذه الحالة يصبح الاختراع مسجلا بأسم صاحبة ويتم دفع مقابل للانتفاع به بتصريح صادر من صاحب الاختراع أو المستفيد منه وذلك وفقا للشروط والاتفاقيات التى تتم بين المخترع والمستفيد واذا أنقضت المدة التى يتم خلالها الانتفاع بالاختراع يصير الاختراع متاحا للانتفاع به دون مقابل .

(٣) تكنولوجيا فى صورة علوم نظرية قابلة للتطبيق :

يقصد بها تكنولوجيا المعلومات وهو نوع جديد من التكنولوجيا نتج عن علوم نظرية ولكن تعطى فائدة فى مجال الاتصال ونقل المعلومات مثل برامج الكومبيوتر ويمكن تداولها على مستوى العالم عبر مختلف الدول فى اطار تجارة الملكيةالفكرية .

وهناك صور متعددة للتكنولوجيا ويضاف اليها أنماط التكنولوجيا المستخدمة داخل الدولة وهى :-

(أ) تكنولوجيا كثيفة العمل

يقصد بها تكنولوجيا تعتمد على عدد كبير من الايدى العاملة وهذا النوع من التكنولوجيا يتم تطبيقه فى الدول النامية التى تتميز بوجود عدد كبير من السكان وفى هذه الحالة نجد ان العمل الذى تقوم به آلة واحدة فى الدول المتقدمة يقوم به عشرات العمال فى الدول النامية .

(ب) تكنولوجيا كثيفة رأس المال :

يشبع استخدامها فى الدول المتقدمة ويقصد بها الاعتماد بالدرجةالاولى على الالات والماكينات المستخدمة فى انجاز الاعمال ويعتبر هذا النمط من الانماط التى توفر العمالة حيث ان الالة يمكن ان يقوم بتشغيلها عامل واحد . وتشير الدراسات الحديثة الى ان التكنولوجيا الصناعية المستخدمة فى الدول التى تعتمد على كثافة رأس المال تؤدى الى توفير ٨٠٪ من الوظائف مما يؤدى الى وجود مشكلة بطالة . وتزيد قدرة الدول النامية على استيعاب التكنولوجيا تدريجيا .

العوامل التى تؤثر على التبادل الدولى فى مجال التكنولوجيا :

(ا) الندرة النسبية للعمالة فى الدولة :

يقصد بها أن هناك دول تعانى من نقص السكان وفى هذه الحالة يزيد طلبها على الالات والمعدات الحديثة لانجاز الاعمال المطلوبة وتعويض النقص فى عدد السكان . وفى نفس الوقت فإن الدول التى تعانى من زيادة سكانية يقل طلبها على التكنولوجيا

الحديثة نظرا لانها تريد ان توفر فرص عمل تستوعب كافة المواطنين وتتفادى مشكلة البطالة .

(٢) مستوى التقدم الاقتصادى :

اذا كان هناك دخل ناتج عن التقدم الاقتصادى للدولة يمكن ان يحرك الطلب على التكنولوجيا . والتقدم الاقتصادى يعتبر مورد للتقدم لان علماء التنمية يقولوا ان الفقر يولد الفقر .

ودولة لديها ثروة معينة من التقدم تحاول أن تتقدم والدليل على ذلك الدول العربية التى حققت فوائض بترولية وعملت على امتلاك أحدث التكنولوجيا .

(٣) الطاقة الاستيعابية (القدرة على استيعاب التكنولوجيا)

هناك دول يمكن أن تملك القدرة ولديها الرغبة فى الحصول على التكنولوجيا ولكن لاتستطيع التنصل منها (الدول النامية) فاذا لم توجد الكفاءات البشرية والمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لا تستطيع المؤسسات والشركات العاملة فى الدول النامية ان تقتنى التكنولوجيا الحديثة لعدم القدرة على التشغيل أو عدم القدرة على الصيانة او عدم القدرة على الاستفادة منها أفضل استفادة ممكنة الأمر الذى يجعل تشغيلها غير اقتصادى .

(٤) تكلفة التكنولوجيا :

يقصد بها المقابل النقدى الذى يجب دفعه كثمن للحصول على التكنولوجيا وفى هذه الحالة نجد ان ارتفاع ثمن التكنولوجيا يمكن ان يحول دون قدرة الدول النامية على نقل التكنولوجيا بينما انخفاض تكلفة التكنولوجيا يؤدى الى زيادة الطلب عليها ولذلك أيضا نجد ان الدول الغنية او التى لديها القدرة المالية تستطيع الحصول على التكنولوجيا أما ان يكون مبلغ سنوى مقابل الانتفاع بالاختراعات الحديثة او مبلغ معين يجب دفعه للحصول على التكنولوجيا الحديثة .

(٥) وتوفر العلم الحديث فى الدول المصدرة للتكنولوجيا (الجودة)

هناك مستويات للتكنولوجيا مثل :

- تكنولوجيا الدول الصناعية السبع .
- تكنولوجيا الكتلة الشرقية (روسيا ـ الصين ـ اوربا الشرقية) .
- تكنولوجيا النمور الاربعة وهى :ـ
  - هونج كونج .
  - تايوان .
  - سنغافورة .
  - كوريا الجنوبية .

والتكنولوجيا الشرقية اقل جودة وبالنسبة للنمور الاربعة هى تقليد لتكنولوجيا الغرب .

تفاوت مستوى التكنولوجيا يتبعه تفاوت الطلب عليها، وعلى مستوى العالم يكون اكبر طلب للتكنولوجيا للدول الصناعية يليها الاشتراكية يليهاالنمور الاربعة .

(٦) شروط نقل التكنولوجيا :

يقصد بها القوانين والتشريعات التى تنظم امكانية حصول الدول المختلفة على التكنولوجيا وما يحتوى عليه هذه التشريعات من قيود وعقبات قد تمنع انتقال التكنولوجيا او تجعله اكثر صعوبة خلال فترات زمنية معينة . ،لذلك نجد ان هناك بعض الدول تفرض حظراً على نقل التكنولوجيا الى بعض الدول لاسباب تتعلق بنواحى استراتيجية مثل صادرات السلاح وأدوات الحرب البيولوجية والكيماوية .

وهناك دول تربط نقل التكنولوجيا بتبعية الدولة اقتصاديا والتحكم فى مواردها الاقتصادية او مقابل حسن السير والسلوك وهناك دول اخرى تشترط شروط معينة مثل

ضرورة أيفاد خبراء من الدولة صاحبة التكنولوجيا للتشغيل والصيانة خلال فترة زمنية معينة .

(٧)الشركات متعددة الجنسيات :

نوع من الشركات العملاقة على مستوى العالم يكون لها دولة معينة كموطن أصلى يطلق عليها الدولة الام ولها فى نفس الوقت شركات تحمل نفس الاسم فى دولة معينة قد تسمى الشركات التابعة وكل شركة من الشركات التابعة تأخذ جنسية الدولة الكائنة فيها مثل شركة جنرال موتورز ، وآى ، بى ، إم وغيرها .

وبعض شركات السيارات وصناعات الالكترونيات والصناعات الهندسية وغيرها .

وقد نشأت هذه الشركات أصلا بغرض الاستفادة من العمالة الرخيصة فى الدول النامية وذلك للتغلب على ارتفاع الاجور فى تلك الدول الصناعية وصعوبة تخفيضها بسبب قوة النقابات العمالية .

وفى نفس الوقت القدرةعلى فتح أسواق لمنتجات الشركة الام على نطاق جغرافى واسع وفى هذه الحالة نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه الى استخدام نفس أساليب الانتاج المتبعة فى الموطن الاصلى فتساهم بذلك فى تعريف الدول المضيفة للشركات التابعة للتكنولوجيا الحديثة فى صورها المتعددة .

وقد استطاعت هذه الشركات أن تنجح فى احتكار التجارة الدولية وفرض شروطها على الدول النامية والحصول على أفضل مكاسب ممكنة فى التبادل الدولى خاصة وأن حجم انتاجها يعتبر كبيرا جدا . الامر الذى يؤدى الى الحاق الضرر بالشركات الصغيرة فى الدول النامية وصعوبة منافستها للشركات الوطنية فى هذه الدولة .

(٨) العوامل السياسية :

تلعب دور فى نقل التكنولوجيا على مستوى العالم وذلك من خلال التوجه السياسى للحكومات والتعامل مع دولة دون أخرى ولذلك نجد ان هناك دول

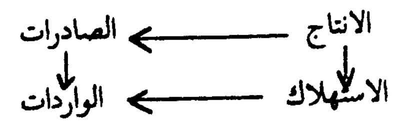
بمتنع عليها الحصول على التكنولوجيا الحديثة لخلافات سياسية بين الحكومات او وجود حصار سياسى واقتصادى على الدولة أو مشاكل سياسية ناتجة عن رواسب الاحتلال أو الاستعمار وفى هذه الحالة يصعب على حكومة الدول المستقلة نفسيا ان تستورد تكنولوجيا المستعمرين .

الفصل الثانى

الآثار الاقتصادية للتجارة الدولية

المبحث الأول : الأثر على الدخل القومى :

نجد ان الصادرات تعتبر فائض من الانتاج وقد تكلمنا عن أن أى نقص فى الاستهلاك عن الانتاج المحلى يضطرنا الى الاستيراد



والانتاج فى دولة ما عندما يترجم فى صورة نقدية يطلق عليه الدخل وبالنسبة للدول تطلق الدخل القومى (هو عبارة عن كل السلع والخدمات الموجودة لدى الدولة فى فترة زمنية معينة معبرا عنها فى صورة نقدية) وبذلك نجد ان الدخل القومى يعبر عن الدخول التى تتحقق فى المجتمع لمختلف الافراد والمشروعات سواء فى صورة أجور أو عائد على رأس المال (فائدة) او بيع مقابل الانتفاع بالاراضى او ارباح مقابل المخاطرة وادارة المشاريع ومجموع هذه الدخول يساوى الدخل القومى ولدراسة تأثير التجارة الدولية على الدخل القومى نعرض للمعادلة التالية :ـ

الدخل القومى = الاستهلاك + الادخار(الاستثمار) + الصادرات - الواردات

فى هذه المعادلة نجد ان اى زيادة فى الدخل القومى يمكن ان تؤدى الى زيادة فى المتغيرات ذات الاشارة الموجبة ومعنى هذا ان الدخل القومى تؤدى زيادته إلى زيادة الاستهلاك والادخار والصادرات مع نقص الورادات .

كما أن زيادة او نقص الدخل القومى تؤدى الى زيادة او نقص الصادرات والواردات .

ونجد ان الصادرات والواردات يؤثران على الدخل القومى اى أن هناك علاقة فى الاتجاه العكسى او اثر استرجاعى مماثل والدخل القومى قبل حدوث التجارة الدولية يختلف عنه بعد حدوثها ويرجع ذلك الى مايلى :

١ ـ ان الصادرات تعتبر تصريف للمنتجات الى العالم الخارجى مقابل الحصول على الدخل المرتفع عن الدخل الذى تباع به السلع محليا فى كثير من الحالات ولذلك فان زيادة الصادرات تعنى وجود طلب اجنبى على المنتجات المحلية يترتب عليها زيادة تشغيل عناصر الانتاج المحلية واستغلال الموارد المعطلة .

ومن الممكن ان تظل الصادرات اكبر من الواردات نتيجة التوسع فى الصادرات والاحلال محل الواردات ويساعد على ذلك الزيادة فى التشغيل .

٢ ـ اثر الواردات على الدخل القومى :

فى حالة استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة فان ذلك يوفر قدرا ضروريا لتشغيل بقية عناصر الانتاج فى المجتمع . وعندئذ يبدأ تشغيل العناصر الاخرى .

- السلع الرأسمالية المستوردة تعتبر وسيلة من وسائل الانتاج الحديث نظرا لما يترتب عليها من وفورات انتاجية متعددة تساهم بشكل مباشر فى زيادة الانتاج وتحسين مستوى الانتاجية . ويؤدى ذلك الى زيادة الدخل القومى .
- ان استيراد التكنولوجيا الحديثة يؤدى الى زيادة درجة التقدم الاقتصادى وتحسين خواص المنتجات القابلة للتصدير ومن ثم تساعد الواردات فى هذه الحالة على تنمية الصادرات .
- ان استيراد بعض أدوات الانتاج الذى يعتبر ايجابيا لزيادة الدخل القومى يمكن ان يحد من اثره استيراد سلع كمالية او استهلاكية او استيراد سلع منافسة للانتاج المحلى وفى مثل هذه الحالات تؤثر الواردات تأثيرا سلبيا على الدخل القومى حيث يذهب جزء من دخل الدولة الى المواطنين فى العالم الخارجى .

(٣) تأثير حركة رأس المال على مستوى العالم على الدخل القومى

فى هذةالحالة نجد ان انتقال رأس المال الى الدول التى تعانى من نقص رؤوس الاموال كعنصر من عناصر الانتاج يمكن ان يتفاعل مع العناصر الاخرى ويؤدى الى زيادة الانتاج القومى ومن ثم الدخل القومى كما ان انتقال رأس المال من الدول التى

لديها فائض فى رأس المال تعتبر نوعا من الاستثمار يتحقق منه عوائد لاصحاب رأس المال فى صورة فائدة .

تعتبر جزءا من الدخل القومى ومن ثم فانه ثم كلما زادت صادرات رؤوس الاموال كلما زادت عوائد الدول المصدرة لها ويلاحظ كذلك ان انتقال رأس المال على مستوى العالم يؤدى الى زيادة الاستثمار المباشر فى مختلف الدول النامية وتقليل اعباء الموازنة العامة وبالتالى زيادة قدرة الدولة على زيادة الانتاج المحلى الذى يشترك فى انتاجه كل من أبناء البلد و المستثمرين الاجانب وتؤثر التجارة الدولية على الدخل القومى من خلال انتقال العمالة حيث تستطيع الدول التى تصدر العمالة الى الخارج ان توفر مصدرا من مصادر تمويل التنمية يتمثل فى تحويلات العاملين فى الخارج من النقد الاجنبى الذى يعتبر اضافة الى دخل الدولة من مصادر خارجية وكذلك الحال بالنسبة للدولة التى تستورد العمالة حيث تستطيع ان توفر احد عناصر الانتاج اللازمة لتشغيل بقية عناصر الانتاج الاخرى وهو مايؤدى الى زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومى فى هذه البلاد ويتوقف اثر ذلك على مختلف التجارة الدولية وهو ما نوضحه فيما يلى :

يقصد بمضاعف التجارة الدولية :

عدد المرات التى يحدث فيها زيادة فى الدخل القومى نتيجة التبادل التجارى بين الدولة والعالم الخارجى ويتوقف هذا التضاعف على أساس ميل المجتمع الى الاستيراد بالاضافة إلى ميل المجتمع للادخار بمعنى أنه اذا ارتفعت درجة الميل الحدى للاستيراد او الميل الحدى للادخار فان المضاعف سيكون قليلا .

أى ان هناك علاقة عكسية بين الميل الحدى لكل من الاستيراد والادخار على التجارة الدولية .

(الادخار عكس الاستثمار لانه نوع من الاكتناز)

يعتبر الادخار نوع من الاكتناز يترتب عليه عدم شراء منتجات المشروعات الموجودة فى المجتمع مما يؤدى الى عدم قدرة هذه المشروعات على التوسع فى الانتاج او تشغيل عناصر الانتاج القائمة بالفعل والاستغناء عن بعضها وهو مايعنى وجود حالة كساد او ركود فى الاقتصاد القومى ينتج عنها انخفاض فى الدخل القومى وذلك بعكس الاستهلاك الذى يؤدى الى شراء منتجات المشروعات وبالتالى تشجيع الاستثمار مما يؤدى فى النهاية الى زيادة الدخل القومى وهذا يعنى ان الادخار يجب ان يوجه الى الاستثمار .

الدخل القومى = الادخار (الاستثمار) + الاستهلاك + الصادرات – الواردات

$$\text{ومضاعف التجارة الدولية} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للاستيراد} + \text{الميل الحدى للادخار}}$$

ويقصد بالميل الحدى للاستيراد :

مقدار التغير فى الواردات منسوبا الى مقدار التغير فى الدخل القومى .

$$\frac{\Delta \text{ الواردات}}{\Delta \text{ الدخل القومى}}$$

والميل الحدى للادخار =

$$\frac{\Delta \text{ الادخار}}{\Delta \text{ الدخل القومى}}$$

= ١ ـ الميل الحدى للاستهلاك

أما الميل للاستيراد =

$$\frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل القومى}}$$

مثال (١) احسب قيمة تأثير صادرات قدرها عشرين مليون دولار على الدخل القومى اذا علمت أن :

(١) الميل الحدى للاستهلاك فى الدولة = ٧ر

(٢) الميل الحدى للاستيراد = ٥ر

الحل

مضاعف التجارة الدولية = $\frac{\text{١}}{\text{٣ر + ٥ر}}$ = $\frac{\text{١}}{\text{٨ر}}$ = ١ر٢٥

الأثر على الدخل القومى = ٢٠ × ١ر٢٥ = ٢٥ مليون دولار

مثال (٢) (القيمة بالمليار جنيه)

السنة	الدخل القومى	قيمة الاستهلاك	قيمة الواردات
١٩٨٩	٣٥	٢٥	١٠
١٩٩٠	٤٣	٢٧	١٢
١٩٩١	٤٩	٣٢	١٥
١٩٩٢	٥٤	٣٦	١٨
١٩٩٣	٦١	٤٢	٢١

والمطلوب : بيان اثر زيادة صادرات الدولة بمقدار ٢٥ مليار جنيه فى المتوسط سنويا

الحل

مضاعف التجارة الدولية عام ١٩٩٠ = ١ / (٠٫٧٥ + ٠٫٢٥) = ١

مضاعف التجارة الدولية عام ١٩٩١ = ١ / (٠٫٥٠ + ٠٫١٧) = ١٫٤٩

مضاعف التجارة الدولية عام ١٩٩٢ = ١ / (٠٫٦٠ + ٠٫٢٠) = ١٫٢٥

مضاعف التجارة الدولية عام ١٩٩٣ = ١ / (٠٫٤٣ + ٠٫٢٠) = ١٫٧٥

الآثر على الدخل القومى عام ١٩٩٠ = ٢٥ × ١ - ٢ × ١ = ٢٣ مليار جنيه

الآثر على الدخل القومى عام ١٩٩١ =٢٥× ١٫٤٩ـ ٣×١٫٤٩= ٣٢٫٧٨مليار جنيه

الأثر على الدخل القومى عام ١٩٩٢ = ٢٥×١٫٢٥-٣×١٫٢٥= ٢٧٫٥٠مليار جنيه

الآثر على الدخل القومى عام ١٩٩٣ =٢٥×١٫٧٥ـ٣×١٫٧٥ = ٣٨٫٥٠ مليار جنيه

الأثر الكلى للتجارة الدولية على الدخل القومى خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) =

١٢١٫٧٨ مليار جنيه

شروط حدوث الآثار الاقتصادية للتجارة الدولية على الدخل القومى :

(١) انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى :

ومعنى ذلك اتجاه الدولة الى التعامل مع مختلف دول العالم استيرادا وتصديرا اى عدم وجود اقتصاد مغلق وكلما زادت درجة الانفتاح على العالم الخارجى كلما زادت درجة تأثير التجارة الدولية على الدخل القومى والعكس صحيح .

(٢) ارتفاع الوزن النسبى لتجارة الدولة مع العالم الخارجى :

ويقصد بذلك حجم صادرات وواردات الدولة بالمقارنة مع حجم الصادرات والواردات العالمية وكلما ارتفع الوزن النسبى لتجارة الدولة الى اجمالى التجارة العالمية كلما ادى ذلك إلى زيادة تأثير هذه التجارة على الدخل القومى .

الصادرات + الواردات = مجموع التجارة

١٠٠ + ١٥٠ = (١٠٠×٢٥٠) / ١٠٠٠ = ٢٥٪

(٣) عدم وجود قيود جمركية أو ادارية أو حصص كمية مفروضة علي الصادرات والواردات وعدم وجود تكتلات اقتصادية بين مجموعة من المناطق الجغرافية كالسوق الاوربية المشتركة او السوق الشيوعية او سوق امريكا اللاتينية وغيرها لان هذه القيود والتكتلات تؤدى الى تعطيل قوى السوق الحرة ومن ثم التقليل من درجة تأثير التجارة الدولية على الدخل القومى .

(٤) سهولة نقل التجارة الدولية :

ويعنى ذلك قدرة الدولة على نقل تجارتها الصادرة والواردة عبر مناطق جغرافية بعيدة حيث تؤدى هذه السهولة فى النقل الى زيادة حجم التجارة وبالتالى زيادة درجة التأثير على التجارة الدولية . ويحدث ذلك متى توفرت وسيلة أو أكثر من الوسائل المستخدمة فى النقل التجارى العالمى كالنقل البحرى والنقل الجوى والبرى والنهرى والنقل بالانابيب وأما فى حالة تعذر نقل التجارة أو عدم قدرة الدولة على الوصول الى مناطق جغرافية بعيدة فحينئذ تقل درجةتأثير هذه التجارة على الدخل القومى .

(٥) وجود مؤسسات تمويلية متخصصة فى تمويل التجارة الدولية :

يقصد بذلك وجود أجهزة أو بنوك تلعب دور الوساطة بين المستورد والمصدر وامكانية حصول كل طرف على حقوقه قبل الاخر وبالتالى يؤدى وجود وانتشار هذه المؤسسات الى زيادة حجم التبادل التجارى والعكس صحيح . ومتى حدثت هذه الاثار على حجم التبادل تحدث آثار تاليه على الدخل القومى .

(٦) عدم وجود معوقات سياسية :

يقصد بها عدم وجود خطر سياسى يؤثر على تصدير أو استيراد بعض السلع مثل الاسلحة والمواد الكيماويةاو الهيدروجينية او البيولوجية أو أية سلعة ترى الدولة التعامل فيها مع بعض الدول او عدم التعامل فيها مع بعض الدول الاخرى . وفى مثل هذه الحالات تؤدى العلاقات السياسية الطيبة بين إحدى الدول ومعظم دول العالم الى امكانية زيادة حجم التبادل التجارى فى السلع والخدمات على مستوى كبير ومن ثم زيادة تأثير التجارة الدوليةعلى الدخل القومى .

(٧) مستوى النشاط الاقتصادى والتقدم الذى يوجد لدى الدولة فى مختلف مجالات

الانتاج والخدمات على مستوى التكنولوجيا حيث تؤدى هذه المتغيرات الى زيادة قدرة الدولة على المنافسة فى الأسواق العالمية والانتاج بحجم كبير والحصول على العديد من الوفورات المرتبطة بذلك والتى يترتب عليها عادة انخفاض تكلفة الوحدة من المنتجات القابلة للتصدير وبالتالى زيادة حجم التبادل التجارى بين الدولة وبقية دول العالم وينعكس اثر ذلك على الدخل القومى .

مثال : ماذا يحدث فى حالة تغيير الصادرات بمقدار ١٠ مليون جنية وتغير الاستثمار بمقدار ٥ مليون جنيه اذا علمت أن الميل الحدى للاستهلاك ٧ر والميل الحدى للاستيراد ٥ر.

واذا كان الميل الحدى للاستيراد = صفر وحدثت زيادة فى الاستثمار قدرها ١٠ مليون جنيه فكم يكون التغير فى الدخل؟ .

$$\frac{١}{\text{الميل الحدى للادخار}} = \frac{١}{\text{١ ـ الميل الحدى للاستهلاك}}$$

الاثر على الاستثمار = ٣ر٣ × ٥ = ٥ر١٦

الاثر على الدخل = ٣ر٣× ١٠ = ٣٣

فى الحالة الثانية = ٣٣

تاثير الدخل القومى على التجارة الدولية :

- الصادرات
- الواردات
- رأس المال
- العمالة
- التكنولوجيا

(أ) الصادرات :

نجد أن زيادة أو نقص الدخل القومى تؤثر على الصادرات من خلال زيادة مستوى

الانتاج والنشاط الاقتصادى فى الدولة وامكانية الانتاج على نطاق واسع مما يؤدى الى تحقيق وفورات تؤدى الى تخفيض تكلفة الوحدة . وانخفاض سعر منتجات التصدير والقدرة على المنافسة العالمية وهو مايعنى ان زيادة الدخل القومى يمكن ان تؤدى الى زيادة حجم الصادرات كما أن انخفاض الدخل القومى معناه انخفاض حجم الانتاج الانتاج بصفة عامة فى الدولة بما فيه حجم المنتجات التى توجه الى التصدير وبالتالى يقل حجم الصادرات الى دول العالم الخارجى مع ثبات العناصر الأخرى .

(٢) بالنسبة للواردات :

كلما ارتفع الدخل القومى فان ذلك يؤدى الى زيادة قدرة الدولة على الانفاق وفى حالة عدم كفاية المنتجات المحلية مع وجود دخل مرتفع تتجه الدولة الى الاستيراد وعلى أساس أن الاستيراد نوع من الاستهلاك للاقتصاد القومى بالاضافة الى السلع الكمالية التى يلزم استيرادها لفئة معينة من المستهلكين وفى حالة عدم وجود الدخل يكون من الصعب على هذه الفئات زيادة استهلاكها من السلع الاجنبية وهى ظاهرة عامة فى معظم الدول النامية التى تتجه فيها الاستهلاك من السلع المستوردة الى الزيادة كلما زادت قدرة الدولة المالية على شراء المنتجات الاجنبية وتنخفض بانخفاضها ويلاحظ ان اثر المحاكاة يلعب دوراً فى هذه الحالة حيث أن هذه الشعوب النامية تميل إلى تفضيل المنتجات الاجنبية على اساس انها مقياس مظهرى للثراء والحضارة ويحدث العكس عندما يقل الدخل حيث تضطر الدول الى تخفيض الواردات بصفة عامة سواء منها الاستهلاكية او الاستثمارية وتعتبر دول النفط العربية خير مثال لذلك .

هناك علاقة طردية بين زيادة او نقص الدخل القومى وزيادة او نقص الواردات سواء كانت هذه الواردات لتكملة النقص فى المعروض السلعى من المنتجات اللازمة للمواطنين او بغرض استيراد سلع استثمارية ورأس مالية وتكنولوجيا متقدمة أو غيره من عناصر الانتاج .

وفى بعض الحالات نجد ان هناك دولاً تضطر الى الاستيراد رغم عدم وجود دخل مرتفع لديها لتلبية احتياجاتها الاساسية ويكون ذلك على أساس نوع من المديونية

تتمثل فى الشراء الاجل او الحصول على القروض من اطراف اجنبية وفى مثل هذه الحالات تقوم القروض والعمليات الاجلة مقام الدخل سواء بسواء .

(٣) رأس المال :

فى حالة تغير الدخل القومى تحدث تغيرات مناظرة فى حركة رأس المال حيث نجد ان الدولة التى يرتفع لديها الدخل القومى بدرجة تزيد عن مجالات انفاقه ليتحقق لديها فائض يمكن ان تقوم بأقراضه الى دول اخرى كنوع من انواع استثمار الفائض المتحقق لديها وتكون دولة مصدرة لرأس المال والعكس صحيح .

(٤) العمالة :

العمالة كعنصر من عناصر الانتاج نجد ان الدولة التى يرتفع فيها الدخل القومى تستطيع استيعاب كافة الايدى العاملة لديها ولا تكون بحاجة الى تصدير العمالة اما اذا كانت تفتقر الى عنصر العمل فانها تضطر الى استيراد عمالة من الدول الاخرى .

على العكس نجد أن معدلات التشغيل تظل منخفضة خاصة وأن الدخل المنخفض لا يسمح بدفع أجور مرتفعة للعمالة الاجنبية ومن المحتمل ان يهاجر بقية السكان فى حالة انخفاض الدخل القومى .

(٥) التكنولوجيا :

عندما يتجه الدخل القومى لاحدى الدول الى الارتفاع فانها تفكر فى تحقيق نوع من التنمية والاستفادة من منجزات العلم الحديث وفى هذه الحالة تقوم باستيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة سواء كانت هذه التكنولوجيا آلات أو معدات حديثة أو دفع مقابل للحصول على اسرار المعرفة العلمية وهى امكانيات لا يمكن أن تتاح لها فى حالة انخفاض مستوى الدخل القومى .

المبحث الثانى

تأثير التجارة الدولية على الاسعار المحلية :

يتحقق ذلك من خلال عدة وسائل هى :-

١- : اسعار المواد الخام والوسيطة المستوردة

فى هذه الحالة نجد أن استيراد مستلزمات الانتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة بتكلفة مرتفعة او منخفضة حسب ظروف انتاجها فى الدول الاجنبية ينعكس على تكلفة المنتج الكلى او النهائى الذى تدخل فيه هذه المواد كمدخلات ونظرا لان هذه المنتجات مستوردة فأنها تحسب على أساس قيمة معادلة بالعملة المحلية تؤدى الى حدوث تأثير لارتفاع او انخفاض قيمة العملة على تكلفة الاستيراد وفى هذه الحالة نجد أنه اذا كانت الدولة المستوردةعملتها منخفضة القيمة بالنسبة للعملات الاجنبية فان تكلفة المنتجات المستوردة تكون مرتفعة بعملتها الوطنية وهذا يعنى ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية الامر الذى يؤدى الى اضطرار أصحاب الشركات والمصانع والمنتجين بصفة عامة الى تحديد أسعار مرتفعة لمنتجاتهم مما يؤدى الى حدوث نوع من التضخم من جانب التكاليف .

تكلفة الاستيراد = ثمن الشراء الاجنبى + تكلفة النقل + مصروفات اداريةوبنكية + ضرائب ورسوم جمركية

٢- استيراد منتجات تامة الصنع :

هذه المنتجات تعتبر منتجات نهائية تدخل فى عملية الاستهلاك مباشرة وفى هذه الحالة نجد أن هذه المنتجات تشكل جزءا من المعروض السلعى فى الداخل الذى ينقسم الى مكون محلى ومكون أجنبى ونجد أن المعروض السلعى الاجنبى فى البلد مع المعروض المحلى يؤدى الى ثبات الأسعار أو انخفاضها وذلك لان هناك بعض الناس ذوى الدخول المرتفعة يستهلكون فى السلع المستوردة ولذلك نجد أن الطلب على السلع المحلية يقل والسعر ينخفض .

من الممكن ان تساهم السلع المستوردة فى حالة تزايد الطلب فى زيادة الأسعار حيث أن الجزء الاجنبى مغرى لزيادة الاسعار وذلك لان المنتج المحلى سيقارن بالسعر

الاجنبى ولذلك هناك قدرة أكبر على رفع الأسعار مع ملاحظة أن هناك تأثير لسعر العملة الاجنبية.

٣ - الرسوم الجمركية :

هى نوع من الضريبة تدفع على الوازدات وفى هذه الحالة نجد أن الضريبة الجمركية تزيد تكلفة الاستيراد لأن المستهلك يدفع ثمن السلعة الخارجية + ضريبة لخزانة الدولة ونجد أن التكلفة ستكون تكلفة شراء من الاجنبى + الرسوم الجمركية + النقل + ...

وبذلك نجد ان الرسوم الجمركية تعتبر مصدراً من مصادر رفع الاسعار واذا كانت منخفضة يحدث العكس .

* فى حالة استيراد منتجات تامة الصنع من الخارج يمكن ان يؤثر ذلك على الاسعار المحلية من خلال وسيلتين :

الاولى : ان زيادة الاستيراد من سلعة معينة يعنى زيادة المعروض من السلعة داخل الاقتصاد القومى (المنتج المحلى + المستورد) وبافتراض ثبات الطلب فان ذلك يؤدى إلى استقرار الاسعار او انخفاض أسعار الجزء المحلى من هذا المعروض نظرا لتحول شريحة من المجتمع من المستهلكين الاثرياء لشراء المنتجات المستوردة ومن ثم يقل ضغط الطلب من جانب هؤلاء على السلع المنتجة محليا مما يؤدى الى انخفاض اسعارها .

الثانية : أن الاستيراد من الخارج يمكن أن يؤدى الى ارتفاع الاسعار وحدوث تضخم مستورد حيث يتم نقل الأسعار المرتفعة من العالم الخارجى الى داخل الدولة ويحدث ذلك فى حالة وجود طلب متزايد من جانب المواطنين فى المجتمع على السلعة المستوردة وعدم كفاية قائمة المعروض السلعى لاحتياجات المواطنين وهو مايشجع منتجى السلع المحلية المثيلة على رفع اسعارهم أسوة بأسعار المنتجات المستوردة ، وهكذا نجد أن استيراد السلع الاجنبية فى هذه الحالة يساهم فى نقل التضخم العالمى وحدوث ارتفاع فى المستوى العام للاسعار ينتقل تأثيره الى كافة السلع والخدمات الاخرى الغير المستوردةنتيجةأرتفاع اسعار منتجات وخدمات الاخرين .

مع ملاحظة ان تغيرات قيمة العملة المحلية فى مقابل العملات الاجنبية تجعل قيمة الواردات محسوبة بالعملة المحلية تتجه الى الزيادة باستمرار مما يؤدى الى حدوث تضخم وذلك فى الحالات السابقة كلها .

أ ـ الارقام القياسية :

١ ـ لدينا رقم قياسى لاسعار الواردات .

٢ ـ رقم قياسى لاسعار الجملة .

٣ ـ رقم قياسى لاسعار التجزئة او المستهلكين .

٤ ـ رقم قياسى لنفقة المعيشة .

هذه الارقام يتم حسابها على اساس أن تغطى عدد كبير من السلع المتدولة فى السوق المحلية سواء منها المستورد أو المنتج محليا ويتم اختيار سنة اساس = ١٠٠ اى سنة يتم القياس لاسعارها السائدة فى ذلك الوقت ويشترط ان تكون سنة عادية اى لا تكون سنة حرب او زلازل حتى لاتؤثر على الطلب وتكون صالحة للقياس .

ونجد أن عيوب هذه الطريقة :

١ ـ أنه لايغطى كل السلع فهناك تفاصيل لسلع لا يتم حساب اسعارها .

٢ ـ انها تعتمد على أسعار رسمية أو حكومية وليست حقيقية فهناك سلع مدعمة واخرى تحدد اسعارها .

٣ ـ ونجد أنها غير معبرة تماما عن المستوى العام للاسعار وانما تعطى فكرة عن تغيرات الاسعار بشكل سنوى . وتعمل أرقام قياسية لأسعار الواردات حيث انها مؤشر يبين هل تتجه إلى الزيادة او الانخفاض . واسعار الجملة التى بيع بها إلى تجار التجزئة ولها سنة أساس حسب ماترى الدولة وينسب إليها التغيرات وفى مصر أسعار الجملة ٦٦/٦٥ واسعار المستهلكين ٧٠/ ٧١ وبالنسبة لاسعار الواردات سنة ١٩٨٠ وتعمل بالنسبة للريف والحضر ثم على مستوى الجمهورية .

وبالنسبة لتجار التجزئة يتم حصر السلع المتداولة واسعارها ويعبر هذا عن اتجاه الاسعار المحلية وهو أكثر تعبيرا عن التضخم لانه يشمل عدد اكبر من السلع والمنتجات الموجودة وهذا هو السعر الذى يدفعه المستهلك .

نفقة المعيشة

تستخلص من بنود نفقة المعيشة وتحتوى على :

ـ الطعام والشراب .

ـ الكساء .

ـ السكن .

هذه اسعار أساسية وتعطى فكرة عن نفقة المعيشة أو الاعباء التى يتحملها المواطنون للحفاظ على المعيشة وتعتبر هذه البنود فرعية موجودة فى التجزئة التى تشمل كل الاشياء .

وعندما يكون لدى سلسلة زمنية استطيع معرفة تطور الارقام القياسية وإيجاد مدى الغلاء وارتفاع الاسعار .

وهناك طرق أخرى وهى :

أ ـ طريقة المعروض النقدى وتعتمد على الناتج المحلى الاجمالى وسرعة تداول النقود .

ب ـ طريقة فائض الطلب : زيادة الطلب المحلى عن الناتج المتاح للبلاد . فجوة بين الاستهلاك والانتاج. والتى تنعكس فى شكل واردات .

ج ـ الناتج القومى

التضخم المستورد :

$$\text{اجمالى التضخم المستورد} = \frac{\text{خسائر الواردات}}{\text{جملة الانفاق القومى بالاسعار الجارية}} \times ١٠٠$$

السنة	اسعار الواردات × كمية الواردات =	قيمة الواردات	خسائر الوردات
١٩٨٨	١٠٠جنيه / طن × ٥٠٠٠ طن	= ٥٠٠٠٠٠ جنيه	-
١٩٨٩	١٢٠جنيه / طن × ١٠٠٠٠طن	= ١٢٠٠٠٠٠جنيه	٧٠٠٠٠٠
١٩٩٠	١٥٠جنيه / طن × ١٥طن	= ٢٢٥٠٠٠٠جنيه	١٠٥٠٠٠٠

قيمة الإنفاق القومى (يعادل الدخل القومى)	التضخم المستورد
٤٠ مليون	٢٥ر١ ٪
٦٠ مليون	٩ر ٪
١٥٠ مليون	١ر ٪

صافى التضخم المستورد

يدخل فى اعتبار الصادرات على أساس ما يتعلق بها من خسائر تكون عكس الواردات معنى هذا لو عند سنة من السنوات فيها زيادة فى أسعار قيمة الواردات وسنة بالنسبة للصادرات لايوجد فيها انخفاض اذن

الخسائر الخاصة بالصادرات = صفر وعندها احسب صاف التضخم المستورد سوف يتغير ولو بنسبة خسائر فى الصادرات تجمع على خسائر الواردات ويقسم الانفاق على قيمة الانفاق الاجمالى القومى .

صافى التضخم المستورد = خسائر الواردات + خسائر الصادرات
_________________ × ١٠٠
قيمة الانفاق القومى الاجمالى بالاسعار الجارية

مثال (١)

السنوات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الانفاق الومى الاجمالى
٨٥	٧٥٠٠	٤٥٠٠	٢٥٠٠٠
٨٦	٩٠٠٠	٣٠٥٠	٣٥٠٠٠
٨٧	٩٦٥٠	٤٢٠٠	٤٥٠٠٠
٨٨	١٠٥٠٠	٣٨٠٠	٥٠٠٠٠
٨٩	١٢٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠

صافى التضخم المستورد

٨ر٤ ٪

١ر٤ ٪

٢ر٥ ٪

٢ر٥ ٪

مثال (٢)

احسب اجمالى التضخم المستورد وصافى التضخم المستورد نتيجة التجارة الدولية لاحدى الدول مع العالم الخارجى

اذا قدمت اليك البيانات التالية

السنوات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الانفاق القومى الاجمالى
١٩٨٥	١٢٧٥٠	٨٥٠٠	٤٥٠٠٠
١٩٨٦	١٦٠٠٠	٧٩٥٠	٧٥٠٠٠
١٩٨٧	١٧٢٥٠	٧٠٨٠	١٢٥٠٠٠
١٩٨٨	١٥٢٥٠	٩٤٥٠	١٧٥٠٠٠
١٩٨٩	١٨٥٠٠	١٠٦٠٠	١٩٥٠٠٠

مثال (٣) أكمل الجدول التالى :

السنوات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الانفاق القومى الاجمالى	صافى التضخم المستورد ٪
٨٥	١٠٥٠٠	١٢٥٤٥	٥٥٠٠٠	١,٧
٨٦	٠٠٠	٩٧٥٠	٨٥٠٠٠	٣,٥
٨٧	١ ٥٦٠٠	١٦١٤٠	١٢٠٠٠٠	٤,١
٨٨	١٧٥٠٠	١٠٢٠٠	١٤٠٠٠	٠٠
٨٩	٠٠٠	٠٠	١٦٠٠٠٠	٤,٥

الحل

السنوات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الانفاق القومى الاجمالى	صافى التضخم المستورد ٪
١٩٨٥	١٠٥٠٠	١٢٥٤٥	٥٥٠٠٠	١,٧
١٩٨٦	١٠٧٠٠	٩٧٥٠	٨٥٠٠٠	٣,٥
١٩٨٧	١ ٥٦٠٠	١٦١٤٠	١٢٠٠٠٠	٤,١
١٩٨٨	١٧٥٠٠	١٠٢٠٠	١٤٠٠٠٠	٥,٦
١٩٨٩	١٧٤٩٥	٣٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٤,٥

الفصل الثالث

نظريات التجارة الدولية

نظريات التجارة الدولية : هى النظريات التى تفسر لنا حدوث التجارة الدولية وتشتمل على كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة (هيكشر أو هلين) ونعرضهما على النحو التالى :

اولا النظرية الكلاسيكية :

تشتمل على :

١ ـ نظرية المزايا المطلقة تشتمل على : (التكاليف المطلقة) أدم سميث

٢ ـ نظرية المزايا النسبية (التكاليف النسبية) (ديفيد ريكاردو)

٣ ـ نظرية الطلب المتبادل جون ستيوارت ميل .

(أ) نظرية المزايا المطلقة :

وردت فى نظرية آدم سميث الخاصة بثروة الشعب وحاول تقديم تحليل يوضح كيفية استخدام التجارة الدولية فى تحقيق ثروة الشعب واهتم بتحليل فكرتين اساسيتين فى النظرية :

الفكرة الأولى : تقوم على التخصص وبين أن كل دولة يجب أن تتخصص فى انتاج وتصدير السلع التى تتمتع فيها بمزايا مطلقة ولكى يتحقق لها ذلك يجب أن تطبق الفكرة الثانية وهى أساليب تقسيم العمل داخل الدولة أولا ثم على مستوى العالم وذلك على أساس أن التخصص وتقسيم العمل يترتب عليها زيادة انتاجية الفرد وبالتالى امكان انتاج سلعة بتكاليف اقتصادية بدلا من تثبيت الجهود فى انتاج سلع متعددة . وقد نادى آدم سميث بازالة القيود التى كانت مفروضة على التجارة الدولية وهى :

أ) القيود التى كانت مفروضة على تصدير الذهب والفضة باعتبارهما من السلع النادرة والتى تستخدم للوفاء بقيمة المستحقات الناتجة عن التبادل الدولى .

ب) القيود التى كانت مفروضة على استيراد السلع الاجنبية واهمها الرسوم الجمركية المرتفعة بالاضافة إلى الاجراءات الإدارية التى تؤدى إلى المنع الكلى للتجارة أو للاستيراد .

ج) سياسات دعم الصادرات التى على أساسها تقوم احدى الدول بمساعدة المواطنين بنوع من الدعم بحيث يكونوا قادرين على التأثير على الاستيراد من الدول الاخرى ورأى آدم سميث أن مثل هذه السياسة تؤدى إلى تحقيق انتاج لا يتمتع عماله بالكفاءة أو المهارة وحماية الدولة للاستخدام السيىء للموارد الاقتصادية .

فإذا تمت ازالة هذه القيود يجب على كل دولة أن تتخصص فى انتاج وتصدير السلع التى يوجد لها ميزة مطلقة فى انتاجها وتصديرها وافترض آدم سميث دولتين وسلعتين وان السلعة الاولى فى البرتغال والثانية فى انجلترا .

	النبيـــذ	الاقمشـــة
البرتغال	٨٠ وحدة عمل	١٠٠ وحدة عمل
انجلترا	١٢٠ وحدة عمل	٩٠ وحدة عمل

نجد انه بالنسبة للسلعة الاولى تنتج فى الدولة الاولى بـ ٨٠ وحدة عمل أى يستخدم كمقياس للقيمة ووحدات العمل قد تكون عدد عمال أو ساعات عمل وذلك بافتراض أن عنصر العمل هو العنصر الرئيسى المتحكم فى التكاليف الخاصة بالسلع المختلفة .

وفى السلعة الأولى وجد أنها تنتج بتكلفة اقل بـ ٤٠ وحدة عمل عنها فى الدولة الثانية ونجد أن السلعة الثانية تنتج فى البرتغال بـ ١٠٠ وحدة وفى الدولة الثانية بـ ٩٠ وحدة ويرى آدم سميث أن البرتغال يجب أن تتخصص فى انتاج النبيذ وتصديره فيما تتخصص انجلترا في الاقمشة .

نجد أنه اذا تخصصت البرتغال فى النبيذ وتشترى الاقمشة من انجلترا سنجد انها

توفر ٢٠ وحدة عمل فى حين أنه لو قامت انجلترا بانتاج الاقمشة واستوردت النبيذ فانها ستوفر ٣٠ وحدة عمل .

الخلاصة أن الدولة تخصصت عل أساس أن لها ميزة مطلقة فى انتاج سلعة ووفقا لهذه النظرية نجد أن البرتغال متخصص فى انتاج وتصدير النبيذ ويمتنع عن الاقمشة والعكس صحيح ونجد أنها تحقق مكاسب من ذلك يمكنها من شراء السلعة الأخرى من دولة أخرى بسعر أقل مما كانت ستنتجها هى .

ولعل من أهم إيجابيات هذه النظرية أنها

أعطت فكرة عن كيفية حدوث التبادل التجارى بين عدة دول على أساس انتاج وتصدير السلع التى تتمتع كل دولة فيها بميزة مطلقة ويجب عليها أن توجه كافة مواردها لانتاج وتصدير هذه السلعة وتمتنع عن انتاج وتصدير السلعة الأخرى التى ليس لها فيها ميزة مطلقة على أن تحصل على هذه السلع من الدول الأخرى .

٢) نظرية المزايا النسبية :

هذه النظرية تتفق مع نظرية آدم سميث فى ضرورة استخدام التجارة الدولية لتحقيق ارباح تساهم فى الوصول إلى الثروة للشعب وضرورة ازالة القيود المفروضة على التبادل الدولى وتختلف هذه النظرية عن نظرية ادم سميث فى أنها تعتمد على المزايا النسبية وليس المزايا المطلقة وفى هذه الحالة نجد أنه فى مجال السلع التى تتمتع بها الدولة بميزة بالنسبة للسلع الأخرى ونجد أن ريكاردو وضع فروضه على أساس تبادل داخلى اولا .

مثال : داخل دولة

فى مدينة

	الاقمشة	الجبن	المنتجات المعدنية
يوركشير	٦٠	٣٠	٩٠
لندن	١٠٠	٩٠	٢٠

نجد أن يوركشير لديها انخفاض فى الجبن والاقمشة فى حين أن لندن لديها انخفاض فى المنتجات المعدنية .

نجد أنه بناء على النظرية الأولى تتخصص يوركشير فى الجبن ولندن فى المنتجات المعدنية .

ولكن بناء على النظرية الثانية نجد انها يجب أن تتخصص فى انتاج الاقمشة والجبن وتحصل من لندن على المنتجات المعدنية .

ثانيا : تبادل خارجى

	الاقمشة	النبيذ
انجلترا	١٠٠	١٢٠
البرتغال	٩٠	٨٠

اذا فرضنا أن هناك سلعتين هما القماش والنبيذ تنتجهما كل من انجلترا والبرتغال وكانت تكلفة انتاج القماش فى انجلترا ١٠٠ وحدة عمل وتكلفة انتاجه فى البرتغال ٩٠ وحدة عمل وكانت تكلفة انتاج النبيذ فى انجلترا ١٢٠ وحدة عمل وتكلفة انتاج النبيذ فى البرتغال ٨٠ وحدة عمل واذا نظرنا إلى الارقام السابقة نجد أن البرتغال لديها مزايا فى انتاج السلعتين معا ولا يوجد لدى انجلترا اية مزايا فى هذه الحالة فهل يعنى ذلك عدم امكان قيام التجارة الدولية ؟ بالطبع لا . حيث تستطيع البرتغال أن تتخصص فى انتاج وتصدير النبيذ الذى تمثل تكلفته لديها ٦٦ ٪ من تكلفة انتاجية فى انجلترا فى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة انتاج القماش لديها إلى تكلفة انتاج الاقمشة فى انجلترا حيث تصل إلى ٩٠ ٪ وهى نسبة أكثر ارتفاعا من النسبة السابقة وليس فى مصلحتها فى هذه الحالة انتاج وتصدير الاقمشة وبنفس المنطق فإن انجلترا تنتج الاقمشة بتكاليف تمثل ١ر١ قدر تكلفة الانتاج فى البرتغال فيما ينتج النبيذ بتكلفة تمثل ٥ر١ قدر تكاليف انتاجه فى البرتغال وهى نسبة أكثر ارتفاعا من النسبة السابقة وفى حالة

افتراض ثبات معدل التبادل الدولى ١ : ١ بمعنى مبادلة ثوب من الاقمشة مع برميل من النبيذ يكون من مصلحة البرتغال أن تصدر النبيذ مقابل الحصول على الاقمشة . وفى هذا الشأن تلتقى مصلحتها مع مصلحة انجلترا التى تتخصص فى انتاج وتصدير الاقمشة إلى البرتغال ويحدث تبادل بين البلدين على أساس افضلية المصالح النسبية .

ثانياً : نظرية الطلب المتبادل :

انتقد استيوارث ميل النظريات السابقة على أساس أنها اهملت جانب الطلب واهتمت فقط بجانب العرض كما اهملت تحديد نسب التبادل الدولى على اساس ١ : ١ دون أن يتطابق ذلك مع ما هو موجود فى الحياة العلمية . حيث يؤدى الطلب إلى اختلال معدل التبادل على أسس درجة مرونة الطلب وأشكال السوق العالمى وما يترتب عليها من تفاوت معدلات التبادل الدولى وأكد ستيوراث ميل أن الدولة التى يرتفع الطلب على منتجاتها تستطيع أن تحقق ارباح اكثر من التجارة الدولية من الدول التى ينخفض الطلب على منتجاتها ومن ثم اتجه ستيوارت ميل إلى محاولة تحديد نسب التبادل الدولى عن طريق معادلة أطلق عليها معادلة الطلب الدولى .

وقد اتخذ ميل من انتاجية العمل فى الدولتين مقياسا للقيمة وللمزايا النسببية بدلا من نفقة الانتاج .

مثال : افترض ميل أن كمية العمل المستخدمة واحدة فى الدولتين كما فى المثال التالى

كمية العمل المستخدمة فى انتاج السلعتين	الدولة	السلع المنتجة	
		النبيذ	أقمشة
٣٠٠	البرتغال	١٠٠	٧٥
٣٠٠	انجلترا	٥٠	٦٠

ويعنى ذلك أنه بكميات متساوية من العمل أمكن للدولتين انتاج كميات مختلفة من السلعتين وبذلك نجد أن البرتغال لها ميزة مطلقة فى السلعتين .

وفى هذه الحالة استطاعت البرتغال أن تنتج من النبيذ ضعف ما تنتجه انجلترا ..
كما استطاعت ايضا أن تنتج ٧٥ ياردة من الأقمشة مقابل ٦٠ ياردة فى انجلترا وفى هذه الحالة نجد أن الطلب على المنتجات الخاصة بالدولتين يحقق مصلحة التبادل الدولى فى الحدود التى عندها تستطيع بلد مثل البرتغال أن تصدر اقمشة لا تقل كميتها كحد ادنى عن ٧٥ ياردة .

البرتغال	٧٥ حد ادنى
انجلترا	١٢٠ حد اقصى

لبيان فائدة هذه النظرية نستخدم جدول يوضح بيانات التجارة وحجم الانتاج فى انجلترا أو البرتغال .

(قبل التبادل التجارى)

الدولة	عدد العمال	القماش (بالياردة)	عدد العمال	النبيذ
انجلترا	١٠٠	١٠٫٠٠٠	١٢٠	٤٨
البرتغال	٩٠	١٠٫٠٠٠	٨٠	٤٨
		٢٠٫٠٠٠		٩٦

(بعد التبادل التجارى)

الدولة	عدد العمال	القماش	عدد العمال	النبيذ
انجلترا	٢٢٠	٢٢٠٠٠	—	—
البرتغال	—	—	١٧٠	١٠٢
	الزيادة	٢٠٠٠		٦

أوضح سنيورات ميل بعد ذلك أن المدى الممكن للتبادل لا يحدده نسب التبادل المحلية فى كل دولة ولكن تحدده الكفاية الانتاجية فى كل دولة من الدول التى يتم فيها التبادل بالنسبة الى الكفاية الانتاجية فى الدول الاخرى على أساس أن هذه الكفاية ترتبط بانتاجية العمل وليس بتكاليف الانتاج . كما أوضح ان نسب التبادل الفعلية تتوقف على طلب كل دولة على منتجات الدولة الاخرى واذا لم يوجد طلب متبادل لا يمكن ان تحدث التجارة الدولية وبعبارة أخرى فان أية دولة تريد استيراد سلعة معينة من دولة أخرى لابد ان يكون لديها حصيلة من الصادرات تمكنها من دفع قيمة الواردات اى يكون لديها طلب على منتجات الاخرين بقدر طلب الاخرين على منتجاتها . وتستقر معدلات التبادل عندما تكون قيمة الصادرات كافية تماماً لدفع قيمة الواردات التى تحتاجها الدولة وقد وجهت عدة انتقادات الى النظرية الكلاسيكية نوجزها فيما يلى :

١ ـ افترضت النظرية ان العمل وحده هو عنصر الانتاج الذى يحدد القيمة ويعنى ذلك افتراض النظرية لضآلة أهمية رأس المال وايضا عدم أهمية عنصر الأرض فى تحديد قيمة السلع المتبادلة وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن أهمال عناصر الانتاج الاخرى خاصة فى الدول التى لا تعتمد على عنصر العمل بدرجة أساسية وتعتمد اكثر على عنصر رأس المال فى عملية الانتاج .

٢ ـ ركزت النظرية على الربح الناتج من التجارة الدولية دون توضيح نمط التجارة الدولية ولم تقدم اطارا ديناميكيا لكيفية قيام التجارة بين الدولتين بعيدا عن اعتبارات الارباح والخسائر .

٣ ـ لم تحدد النظرية اسباب اختلاف نفقة الانتاج النسبية والمطلقة من دولة الى أخرى وأهملت بذلك الجوانب الفنية والمترتبة على الانتاج الكبير واقتصاديات الحجم وظروف المنافسة فى السوق العالمية . ويلاحظ أن النظرية افترضت كذلك عدم قدرة عناصر الانتاج على الانتقال عالميا بمعنى أنها افترضت تشغيل عناصر الانتاج داخلها سواء كانت أكثر من الاحتياجات أم أقل من الاحتياجات دون اتاحة

الفرصة لاشتراك عناصر انتاج مستوردة مثل عنصر العمل او رأس المال أو التكنولوجيا او الادارة او منتجات الارض وكانت هذه الانتقادات دافعا لاصحاب النظرية الحديثة على تقديم رؤية جديدة لكيفية حدوث التجارة الدولية .

٤ ـ افترضت تساوى معدل التبادل بين الصادرات والواردات بنسبة ١ : ١

٥ ـ اهمال جانب الطلب وتأثيره على التجارة الدولية .

ثالثا : النظرية الحديثة في التجارة الدولية :

جاءت للتغلب على العيوب التى وجدناها فى النظرية الكلاسيكية وهى الانتقادات ونجد ان هذه النظرية ترتكز على ثلاثة أسس وهى :ـ

أ ـ نظرية الثمن .

ب ـ دالة الانتاج .

جـ توافر عناصر الانتاج .

وهذه النظرية الحديثة جاءت على أساس الابحاث التى قام بها الاقتصادى اوهلين فى عام ١٩٣٣ قبل قيام الحرب العالمية الثانية . وقد كان ذلك بالمشاركة مع زميل له أسمة هيكشر فأصبحت باسم نظرية هيكشر / أوهلين :ـ

(أ) نظرية الثمن :

شرحها أولين على أساس ان العوامل التى تؤثر فى الطلب على السلعة فى الأسواق المحلية هى نفسها العوامل التى تؤثر فى الطلب على الاسواق العالمية . وقد طبق هذه النظرية فى مستوى أقليمى بمعنى أنه اهتم بتطبيقها داخل أقاليم دول كبيرة مثل الولايات المتحدة الامريكية، استراليا وكندا . واعتبر أن هذه الدول الكبيرة تتكون من إقاليم معينة عندما تنتقل من إقليم الى إقليم داخل هذه الدول فكأنها من دولة لاخرى وطالما ان العوامل التى تؤثر على الطلب موجودة مثل الدخل واذواق لمستهلكين باعتبار ان الدخل عنده يعبر عن القدرةعلى الشراء والأذواق تعبر عن الرغبة فى الشراء .

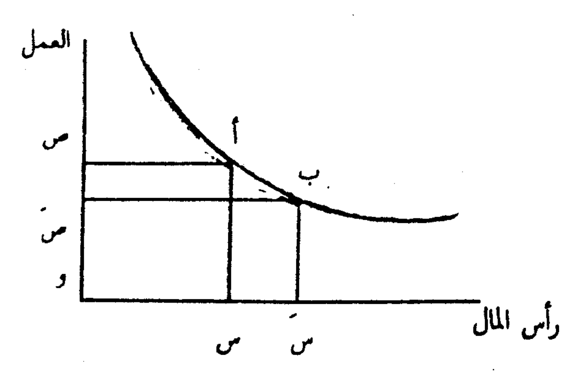
ونجد أن هذا انتقاد يوجه الى النظرية لان هناك ظروف فى دول العالم تتطابق مع بعضها فنجد ان الطلب على سلعة داخل الدولة والطلب على التصدير يختلف من دولة لاخرى ولكن نجد أنه اساس بنى عليه نظريته وهو أن العوامل التى تؤثر فى الطلب الداخلى هى نفسها التى تؤثر على المستوى العالمى .

ونجدأن اهم هذه العوامل الدخل واذواق المستهلكين . وان هذه الاشياء هى الاساس فى عملية التبادل على مستوى العالم فالدولة التى لديها دخل مرتفع تشترى السلع من الدول الأخرى كما أن اذواق المستهلكين ليست متماثلة على مستوى العالم نظرا لاختلاف العادات والتقاليد .

ب ـ دالة الانتاج :

هى علاقة فنية وتكنولوجية والمخرجات بمعنى ان هناك عوامل انتاج متعددة وهذه العوامل يتم مزجها مع بعضها لانتاج سلع معينة . وهذه العلاقة تختلف من دولة لاخرى.

واختلاف هذه العلاقة (المزج) من دولة لاخرى يفسر اختلاف النفقات المطلقة والنسبية وهو ما عجزت عنه النظرية الكلاسيكية .



فإذا كان العمل ورأس المال يستخدمان لانتاج سلعة معينة بحجم انتاج ١٠٠ر٠٠٠ وحدة عند أى نقطة تقع على هذا المنحنى تعطى ١٠٠ر٠٠٠ وحدة ويكون الاختلاف فى المزج .

ففى (أ) أستخدم رأس مال و س .. وعمل و ص

وفى حالة (ب) استخدم رأس مال و سَ ، وصَ عمل .

ونجد ان كل عضو له ثمن وله انتاجية وعند التقاء التكاليف مع الانتاجية تصل إلى التكلفة الكلية بشكل كلى او نسبى وفى الدول أسيا نجد انها تستخدم العمل أكثر ونجد أنه فى الدول كثيرة السكان تعمل على زيادة عنصر العمل والعكس صحيح لو كانت دولة رأسمالية .

ونجد ان العمل ورأس المال لهما اسعار ونجد ان لهما مدخلات حدية واختلاف هذا المزج يترتب عليه اختلاف النفقات المطلقة او النسبية من دولة لاخرى تبعا لظروف كل دولة . وبالتالى أجابت النظرية على تساؤل اختلاف التكاليف .

ج - مدى توافر عناصر الانتاج المطلقة او النسبية :

معنى هذا ان اى سلعة طالما أننا نستطيع انتاجها بأنماط مختلفة من التكنولوجيا فنجد أنه يجب توفر عنصر الانتاج ونجد أن هناك دول لديها وفرة فى عنصر العمل الامر الذى يؤدى الى انتاج نمط معين من التكنولوجيا وتخصص الدولة فى انتاج هذه السلعة بالايدى العاملة وهناك دول ليس لديها وفر فى عناصر العمل فلا تستطيع . وجود عنصر فكل دولة تتمتع بوفرة فى بعض عناصر الانتاج بشكل مطلق او نسبى فهناك دول لديها زيادة فى الايدى العاملةومن مصلحتها انتاج وتصدير السلع التى تحتاج إلى الأيدى العاملة وهناك دول لديها وفرة فى رأس المال فيجب ان تركز على الصناعات التى يحتاج انتاجها إلى رأس المال .

ولذلك نجد ان الدول الصناعية التى لديها وفرة فى رأس تتخصص فى الحديد والصلب والسيارات . والدول التى لديها عنصر سكان كبير تتخصص فى الغزل والنسيج مثلا .

وهذه النظرية تعتمد على مايسمى بالتوازن العام وذلك لانها تحاول ان توازن بين عنصر العرض وعنصر الطلب فلو نظرنا الى الاسس الثلاثة نجد ان دالة الانتاج وتوفر عناصر الانتاج التى تتفق مع العرض ونظرية الثمن تتفق مع الطلب .

(فى العرض جانب كيفى وجانب كمى)

افتراضات النظرية الحديثة :

١ ـ ان العوامل المؤثرة على الطلب المستوى القومى هى كما هى على المستوى العالمى.

٢ ـ لان يوجد فرق بين التبادل على مستوى العالم والتبادل داخل الدولة الواحدة من اقليم لاخر .

٣ ـ عدم قدرة عناصر الانتاج على الانتقال من دولة لاخرى .

٤ ـ اختلاف التكاليف النسبية او المطلقة من دولة لاخرى ويرجع إلى اختلاف المزج .

٥ ـ توفر عناصر الانتاج يجعل الدولة تتخصص فى السلع التى تتمتع بوفرة فيها .

الانتقادات :

١ ـ افتراض عدم قدرة عناصر الانتاج على الانتقال عالميا واعتمدت على توفر عناصر الانتاج بشكل مطلق او نسبى كأساس للتخصص فى انتاج وتصدير السلع ويعنى ذلك انها وقعت فى نفس خطأ النظرية الكلاسيكية .

٢ ـ افترضت ان العوامل التى تؤثر على الطلب محليا لا تختلف عن العوامل التى تؤثر على الطلب العالمى ، وهو غير دقيق .

٣ ـ لم تعالج مشكلة الدول التى لاتوجد فيها وفرة فى أى عنصر انتاج .

٤ ـ افتراض حدوث التوازن العام محليا وعالميا بين العرض والطلب فى الداخل او بين الصادرات والواردات عالميا .

مثال تطبيقى على النظرية الحديثة

نسبة عناصر الانتاج

	المنسوجات	الكيماويات
مصر	١	٣
بريطانيا	٢	١

اسعار عناصر الانتاج فى مصر بالجنيه

	المنسوجات	الكيماويات
العمل	١٢٠	٨٥
رأس المال	١٥٠	١٢٥
الأرض	٥٥	٤٥
التنظيم	١٧٥	٤٢٥

اسعار عناصر الانتاج فى بريطانيا بالجنيه الاسترلينى

	المنسوجات	الكيماويات
العمل	١٨٥	٣١٥
رأس المال	٩٦	٨٥
الأرض	٣٥	٦٥
التنظيم	٢٤٥	٣٢٥

والمطلوب تطبيق النظرية الحديثة فى التجارة الدولية . علما بأن سعر الصرف للجنيه الاسترلينى = ٦ر٥ جنيه مصرى

أولا : اسعار الانتاج فى بريطانيا بالجنيه

	المنسوجات	الكيماويات
العمل	١٠٣٦	١٧٦٤
رأس المال	٥٣٧	٤٧٦
الأرض	١٩٦	٣٦٤
التنظيم	١٣٧٢	١٨٢٠

ثانيا : المنسوجات

١ ـ مصر = ١ × ١٢٠ + ١×١٥٠ + ١ × ٥٥ + ١ × ١٧٥ = ٥٠٠ جنيه

٢ ـ بريطانيا = ٢ × ١٠٣٦ + ٢ × ٥٣٧ + ٢ × ١٩٦ + ٢ × ١٣٧٢ = ٦٢٨٢ جنيه

الكيماويات .

١ ـ مصر = ٣ × ٨٥ + ٣ × ١٢٥ + ٣×٤٥ + ٣ × ٤٢٥ = ٢٠٤٠ جنيه

٢ ـ بريطانيا + ١×١٧٦٤ + ١ × ٤٧٦ + ١×٣٦٤ + ١ × ١٨٢٠ = ٤٤٢٤

جنيه

ثالثا : المزايا

الدولة السلعة	المنسوجات	الكيماويات
مصر	٢٤ر	٠٨ر٤
بريطانيا	٤١ر١	٧٠ر

∴ يجب أن تتخصص مصر فى انتاج وتصدير المنسوجات ، بينما بريطانيا تتخصص فى انتاج وتصدير الكيماويات .

مثال آخر على النظرية الكلاسيكية ونظرية الطلب المتبادل

إذا كانت :

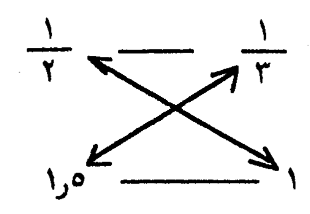
النفقات المطلقة

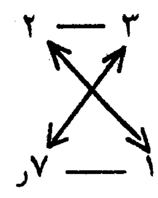
الدولة السلعة	القطن	القمح
مصر	٢	٦
بريطانيا	٦	٣

فإن : النفقات النسبية

الدولة السلعة	القطن	القمح
مصر	$\frac{١}{٣}$	٣
بريطانيا	٢	$\frac{١}{٢}$

ويكون : معدل التبادل الدولى الذى يحقق التوازن بين مصر وأمريكا





∴ أفضل معدل للتبادل

معدل التبادل الدولى	طلب مصر للقمح وارادات مصر وصادرات أمريكا	عرض مصر للقطن	طلب أمريكا للقطن وارادات أخرى وصادرات مصر	عرض أمريكا للقمح
١ قطن : ٥ر١ قمح	١٥٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠
١ قطن : ٧ ر قمح	١٠٠٠	١٤٢٨ر٦	١٤٢٨ر٦	١٠٠٠

∴ أفضل معدل للتبادل هو (١ قطن : ٧ر قمح) هو الذى يتساوى عنده الطلب والعرض عالميا .

ميزان المدفوعات

تعريف ميزان المدفوعات :

عبارة عن سجل حسابي تقيد فيه جميع معاملات الدولة مع العالم الخارجي الصادرة والواردة . ويتبع فى اعداده طريقة القيد المزدوج المعروفة فى علم المحاسبة وهذه الميزان يشمل معاملات الافراد والحكومة على السواء وذلك بعكس الحسابات القومية الأخرى مثل الموازنة العامة التى تشمل على معاملات الحكومة فقط .

بالاضافة الى أن معاملات الافراد العاديين مع غيرهم تظهر فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة تشمل على معاملات حكومية ولا يدخل فيها اى معاملات للافراد .

مثال : مستر × ارسل الى ابنه نقود فى مصر نجد انها تقيد فى كل من ميزان المدفوعات الامريكى والمصرى .

ويتولى البنك المركزى أمساك حسابات ميزان المدفوعات باعتباره بنك الحكومة او بنك الدولة وفى هذه الحالة نجد ان ميزان المدفوعات يميز فيه بين معاملات المقيمين وغير المقيمين .

يتم التفرقة بين المقيم وغير المقيم على أساس نوع المعاملات التى يقوم بها شخص ما ويترتب عليها دخول او خروج نقد اجنبى من الدولة او اليها فهناك أشخاص بطبيعة اعمالهم فى الحقل الدبلوماسى او السفارات الاجنبية يمثلون الدولة فى الخارج وتعتبر هذه السفارات والافراد غير مقيمين فى الدولة الاجنبية ولكنهم مقيمين فى دولتهم .

ونجد ان البعثات مثل بعثات الامم المتحدة يعتبروا مقيمين أو غير مقيمين حسب الجنسية فنجد أنه اذا حقق دخل وحوله إلى بلده فهو يعتبر غير مقيم وفى نفس الوقت يعتبر مقيم فى الدولةالاجنبية .

مثال : اذا اعطى × للبنك المركزى الامريكى اموال

٠٠٠ القيد :

من حـ / البنك المركزى الأمريكى

الى حـ / مستر ×

اذا اعطى × اموال لابنه

٠٠٠ القيد

من حـ / ابن مستر ×

الى حـ / البنك المركزى المصرى

يترتب على هذه التحويلات حركة نقد اجنبى يتم تسويتها فى آخر السنة من خلال غرفة المقاصة لانه عند حدوث معاملات يترتب عليها دخول وخروج نقد أجنبى فتأتى البنوك المركزية فى آخر السنة وتعمل مقاصة لما لها وعليها ويترتب على ذلك رصيد فى النهاية لمصر وامريكا أو سويسرا ويعبر عنه برصيد أ ميزان المدفوعات .

هناك معاملات تتم بين شركات متعددة الجنسيات نجد ان هذه الشركات تقوم بتحويلها بينها وبين بعضها على مستوى العالم ونظرا لان الفروع تأخذ جنسية الدولة

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ... الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ...

والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين ...

وبعد ،،،

فقد نفدت الطبعة الثانية من هذا الكتاب الهام والذي حرصت في إعداده على أن يجمع بين العلم النظري الأكاديمي والتطبيقات الحسابية والحالات العملية باللغتين العربية والانجليزية مع عرض نماذج من الحلول المختارة للطلاب المتميزين .

ونظراً لتوالي الأحداث والتطورات الاقتصادية العالمية الجديدة وظهور متغيرات ومستجدات فرضت نفسها على ساحة الفكر العلمي الأكاديمي وعلى الاقتصاد العالمي فقد رأيت أن تحتوي الطبعة الثالثة على شرح وتحليل لأهم هذه التطورات الدولية وهي :

- أزمة النمور الآسيوية (دول جنوب شرق آسيا) وأثرها على الاقتصاد المصري .
- الجات وآثارها الاقتصادية على الدول المتقدمة والنامية .
- العملة الأوربية الموحدة (اليورو) وأثرها على النظام النقدي العالمي .
- التجارة الالكترونية في مصر والعالم ودورها في تسويق السلع والخدمات والأعمال المصرفية .
- تكتل دول الكوميسا ودوره في تنمية تجارة مصر الخارجية .

وقد حرصت كذلك على الاستمرار في نشر حل جديد للحالة العملية باللغة الانجليزية قام به أحد طلاب شعبة البنوك بأكاديمية السادات عام ١٩٩٩ باعتباره من الحلول الجديدة المتميزة .

وأتمنى أن تلقى هذه الإضافات اهتمام وقبول السادة القراء والأساتذة والباحثين والخبراء والمهتمين بالعلاقات الاقتصادية الدولية . وذلك مع ترحيبي بكافة الآراء الناقدة البناءة .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

المؤلف

٢ ـ ميزان الخدمات

المتحصلات غير المنظورة	المدفوعات غير المنظورة
السياحة . النقل الجوى الملاحة . الافلام السينما والمسلسلات والخدمات التعليمية تحويلات العاملين بالخارج عجز جارى	السياحة . النقل الملاحة ... الخ . فائض جارى

٣ ـ ميزان راس المال : ـ

بالنسبة لهذا الميزان (ميزان العمليات الرأسمالية) عبارة عن حركة رؤوس الاموال الداخلة والخارجة فنجد انها عبارة عن :

متحصلات	مدفوعات
ـ قروض	ـ قروض للاجانب
ـ منح	ـ منح
ـ معونات	ـ معونات
ـ تسديد اقساط الديون على الغير	ـ سداد اقساط ديون للغير
ـ استثمار اجنبى (تحويلات رأسمالية)	ـ فوائد مدفوعة للغير
ـ فوائد محصلة من الغير	ـ تحويلات بغرض الاستثمار

بناء على المحاسبة رغم ان القروض دين فهى متحصلات هناك نقطة فى ميزان معاملات رأس المال مثار جدل بين الاقتصاديين والخاصة بتحويلات العاملين فى الخارج فالبعض يقيدها فى ميزان العمليات الرأسمالية والبعض الآخر يقيدها فى ميزان العمليات الجارية والإثنان كلاهما صحيح .

وإتجهت دولة عملاقة مثل الصين إلى تحرير إقتصادياتها وزيادة حجم تجارتها الخارجية مع مختلف دول العالم النامى والمتقدم على السواء مع الترحيب بالإستثمارات الأجنبية وحققت معدلات نمو غير مسبوقة فى زيادة حجم الدخل القومى.

وبرزت إلى الوجود العالمى الدول الآسيوية الصناعية الجديدة (النمور الآسيوية) وتمكنت من الوصول إلى معدلات تصدير مرموقة خلال فترة وجيزة منافسة بذلك منتجات الدول الصناعية الراسخة والقوية فى الأسواق العالمية..

وفى نفس الوقت شهدت أسواق المال والنقد الدولية نشاطاً ملحوظاً وإتجهت إلى التخلص من قيود المحلية إلى العالمية لتدوير محافظ الإستثمارات ، مع زيادة حركة رأس المال قصير الأجل وحركة العملات القابلة للتحويل مما كان له آثار موازية على أسعار الفائدة وأسعار الخصم وأسعار الصرف، وبدأت حرب العملات تحل محل الحرب

ونجد ان :

الصادرات قد تحسب على أساس (فوب) وتعنى :ـ

قيمة البضاعة فقط وتمثل ثمن البيع فقط كما أن القيمة السوقية للواردات تحسب على اساس (سيف) وتعنى :ـ

كل تكاليف شحن البضاعة للمستورد وكذلك التأمين والنقل والشحن أى ان قيمة الواردات تشمل (ثمن البيع + المصروفات) .

كيفية علاج العجز او الفائض فى ميزان المدفوعات :

ليست القروض وسيلة لسداد ومعالجة العجز فى ميزان المدفوعات فنجد أنه على الرغم من وجود قروض فنجد ان هناك عجز أيضا .

أولا : حالة العجز :

عندما نظرنا فى الميزان يتم تصفية رصيد العمليات الجارية فتعتبر القروض وسيلة نلجأ اليها لتغطية عجز العمليات الجاريةأى أنه يتم ترصيد الميزان التجارى واذا وجد عجز نبحث عن وسيلة وهى الاقتراض لسداد جزء من هذا العجز فتظهر فى ميزان رأس المـال .

مثال : عجز ٥٠ مليار جنيه فى العمليات الجارية وهناك قروض ب ٢٥ مليار جنيه وهنا يترتب عليها تخفيض العجز الجارى بمقدار ٢٥ جنيار مليار واذا وصلنا الى الرصيد النهائى فى ميزان المدفوعات فنجد ان هناك عجز بـ ٢٥ مليار ولهذا نجد ان القروض خفضت جزء من العجز ولكن ليس بصورة نهائية .

وكذلك هناك وسائل اخرى مثل المنح / الاعانات أو اعادة الجدولة / اسقاط المديونيـــة .

والوسيلة العاملة للتخلص من العجز فى ميزان المدفوعات وهى الاحتياطيات الدولية والسحب منها وسيلة من الوسائل وبالتالى نجد ان ميزان المدفوعات يحدد العجز أو

الفائض كما نجد بند اسمه صافى الأصول الأجنبية وهو اما سالب أو موجب . ونجد أنه اذا وجد عجز فى ميزان المدفوعات يتم السحب منه وهو موجود لدى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ولدى البنك المركزى وتستطيع الدولة السحب منه ويترتب على هذا العجز انخفاض صافى الاصول الاجنبية وفى حالة الفائض تزيد صافى الأصول الأجنبية .

حقوق السحب الخاصة :

وهى موارد للدولة تأتى من صندوق النقد الدولى باعتبار أن له حصة فى رأس المال وتصدر لتوفير السيولة الدولية . ويعمل تخصيص او توزيع كل فترة زمنية على الدول الاعضاء فقد يقرر الصندوق مثلا توزيع ٢٠ مليار وحدة من حقوق الاعضاء للدول التى تعانى من العجز أى أن الدول تأخذ مخصصات لها من حقوق السحب الخاصة .

وحقوق السحب الخاصة عبارة عن وحدات حسابية تتيح لحاملها الشراء اشياء او سداد التزامات من الدول الاعضاء فى الصندوق بعملات هذه الدولة وتحدد قيمتها على اساس سلة عملات وهى عملات الدول القوية عالميا وكانت سابقا ١٦ عملة فى السبعينات ووجدوا ان عدد العملات كبير وحجمها صغير فى التجارة الدولية فكروا فى تخفيضها الى ٥ عملات لدول تمثل نسبة لا تقل عن ١٠ ٪ من التجارة العالمية وهى :

الدولار الامريكى . الاسترلينى . المارك الالمانى . الفرنك الفرنسى . الين اليابانى .

وهذا يتيح عدم التغير فى العملات اى حسب تغيرات السوق الحرة تتغير قيمة هذه السلعة يتم تغيير قيمة العملة ولكن فى هذه الحالة نجد ان القوة الشرائية تظل ثابتة نسبيا وبالاضافة الى ذلك فإن قيمة هذه السلعة يتم تحديد وزن معين لها من الذهب يعادل ٨٨٨٨٧ر جرام ذهب أى ٩ر من الجرام من الذهب .

العملة الورقية ترتفع وتنخفض قيمتها بعكس وحدات حقوق السحب الخاصة حيث أن هناك عدة عملات فلو احداها مرتفعة والأخرى منخفضة يحدث نوعا من التعويض.

أى أن ذلك امان ضد انخفاض القوة الشرائية للعملة وذلك بالنسبة للعملات الخمس . ويعتبر الذهب من المعادن التى تثبت قيمتها باعتبارها مخزن للقيمة .

وتعد حسابات صندوق النقد الدولى على أساس حقوق السحب والخاصة اى من الممكن تحويلها الى دولارات أو ماركات مثلا .. أى يمكن تحويلها الى عملات مختلفة .

بند السهو والخطأ :

فى نهاية ميزان المدفوعات بند اسمه السهو والخطأ أى هناك نسبة من الاخطاء المحتملة عند تسجيل الحسابات يجب ان تؤخذ فى الاعتبار بعد ان يتم حصر جميع الايرادات والنفقات فى ميزان المدفوعات وبعد تسجيل كافة مصادر مواجهة او تمويل العجز (الجزء الباقى يعتبر ناشئ عن سهو / خطأ (أى عدم المطالبة من المدين أو الدائن) قيد بعض العمليات أى ان الميزان يشمل جميع تعاملات الافراد ورغم ذلك هناك احتمال للخطأ وهو الجزء الباقى بعد تسجيل الصادرات والواردات فى حدود ٢٠٠ مليون جنية مصرى .

حالة الفائض :

يجب على الدولة التخلص منها لانه ليس من مصلحة الدولة وجود أموال معطلة ووجود فائض معين يعنى وجود اموال بدون استثمار وتفكر الدولة فى التخلص من هذا الفائض بوسائل متعددة منها :

- منح القروض للدول الاخرى مقابل سعر فائدة وهو العائد على الاستثمار بالنسبة للأموال التى يتم اقراضها للدول الاخرى على اساس انه فى السنوات الاخرى يتم سداد الاقساط والفوائد اى يتم تدوير رأس المال .
- منح الاعانات او الدعم او التبرعات الى آخره .. مثل فائض الحاصلات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية . حيث تمنح للدول التى تتبع سياسات ترضى عنها أو الاتحاد السوفيتى السابق الذى يرغب فى عمل علاقات مع الدول النامية وفى هذه الحالة لا يتم دفع الاموال مرة آخرى ويطلق عليها تحويلات لانها من طرف الى طرف آخر دون ان يترتب عليها التزامات باعادة دفعها وهى تمنح لمصلحة الدولة وذلك لوجود اموال معطلة ترى الدولة المانحة انه من مصلحة الاقتصاد القومى

تصريف الاموال الفائضة لديها ليمكن خلق طلب على انتاج المشروعات وفى هذه الحالة تتولى الحكومة دفع المقابل الى المنتجين بينما لا تدفع الدول المتلقية للمعونة أى شيء .

مثال : اعطاء منح لدراسة وعلاج ويتم استخدام مستشفيات اجنبية وهى مشروطة ويتحقق من ورائها مصلحة للاقتصاد الاجنبى .

- زيادة الاحتياطيات الاجنبية او الدولية (أى تراكم فى الاحتياطيات) عند صندوق النقد الدولى والبنك المركزى فى حالة العجز تدفع منه وفى حالة الفائض يتم تغذيته وزيادته اى يعلى عليه وذلك حتى تستطيع الدولة مواجهة الازمات التى تقابلها بعد ذلك .

ونجد ان السهو والخطأ موجود فى هذه الحالة فبعد المراجعة نجد ان هناك بعض الفروق يعتبر نوع من السهو نتيجة عدم قيد بعض المعاملات .

تبويب ميزان المدفوعات المصرى

أ ـ المعاملات الجارية

المتحصلات (دائن)	المدفوعات (مدين)
ـ حصيلة الصادرات السلعية	ـ مدفوعات عن واردات سلعية
ـ التأمين	ـ مدفوعات تجارية اخرى
ـ الملاحة	ـ التأمين
ـ رسوم قناة السويس	ـ الملاحة
ـ فوائد وارباح وايرادات أخرى	ـ فوائد وارباح ومصروفات أخرى
ـ السياحة ومتحصلات اخرى	ـ السياحة وتحويلات الاعانات
	ـ مصروفات الحكومة
	ـ مدفوعات أخرى

ب ـ التحويلات

متحصلات	مدفوعات
ـ تحويلات حكومية ـ تحويلات أخرى	ـ تحويلات حكومية ـ تحويلات أخرى

ج ـ المعاملات الرأسمالية :

من الخارج	إلى الخارج
ـ قروض اجنبية ـ تحويلات رأسمالية اخرى ـ صافى المعاملات الرأسمالية	ـ قروض الاجانب ـ تحويلات رأسمالية اخرى ـ صافى المعاملات الرأسمالية
اجمالى العجز أو الفائض أ + ب + ج	اجمالى العجز أو الفائض أ + ب + ج

بنود الموازنة

صافى الأصول الاجنبية السهووالخطأ ـ مركز صندوق النقد الدولى ـ حقوق السحب الخاصة	صافى الأصول الاجنبية السهووالخطأ ـ مركز صندوق النقد الدولى ـ حقوق السحب الخاصة

تبويب الميزان التجارى المصرى

الصادرات	الواردات
الصادرات **١ ـ السلع الزراعية :** ـ القطن ـ الارز ـ البطاطس ـ الموالح ـ سلع اخرى زراعية **٢ ـ السلع الصناعية** البترول ـ خام ـ بتروكيماويات **ـ سلع صناعة اخرى :** **أ ـ صناعة الغزل والنسيج :** ـ غزل القطن	١ ـ حيوانات حيه ومنتجات المملكة الحيوانية والنباتية وصناعة الاغذية والمشروبات ٢ ـ شحوم ودهون ومنتجاتها والمنتجات المعدنية والوقود ٣ ـ منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط والجلود ٤ ـ الخشب والفلين والورق ومواد النسج ومصنوعاتها . ٥ ـ آلات واجهزة كهربائية ومراجل وهوائى . ٦ ـ معادن عادية ومصنوعاتها . ٧ ـ أصناف مصنوعة منوعه . ٨ ـ سلع غير موزعة .

الصادرات	الواردات
- أقمشة قطنية - باقى الاصناف الاخرى **ب - صناعات أخرى :** - سلع غذائية - سلع كيماوية وتعدينية - سلع هندسية ومعدنية . - سلع صناعية أخرى **ج - سلع غير موزعة :** اجمالى حصيلة الصادرات :	اجمالى الواردات

الحالة الأولى : سافر الاستاذ / خليفة خلاف المحامى والكاتب والاديب اللامع وذلك فى العاشر من رمضان سنة ١٤١١ الموافق ١٧ ابريل ١٩٩١ إلى الخارج .

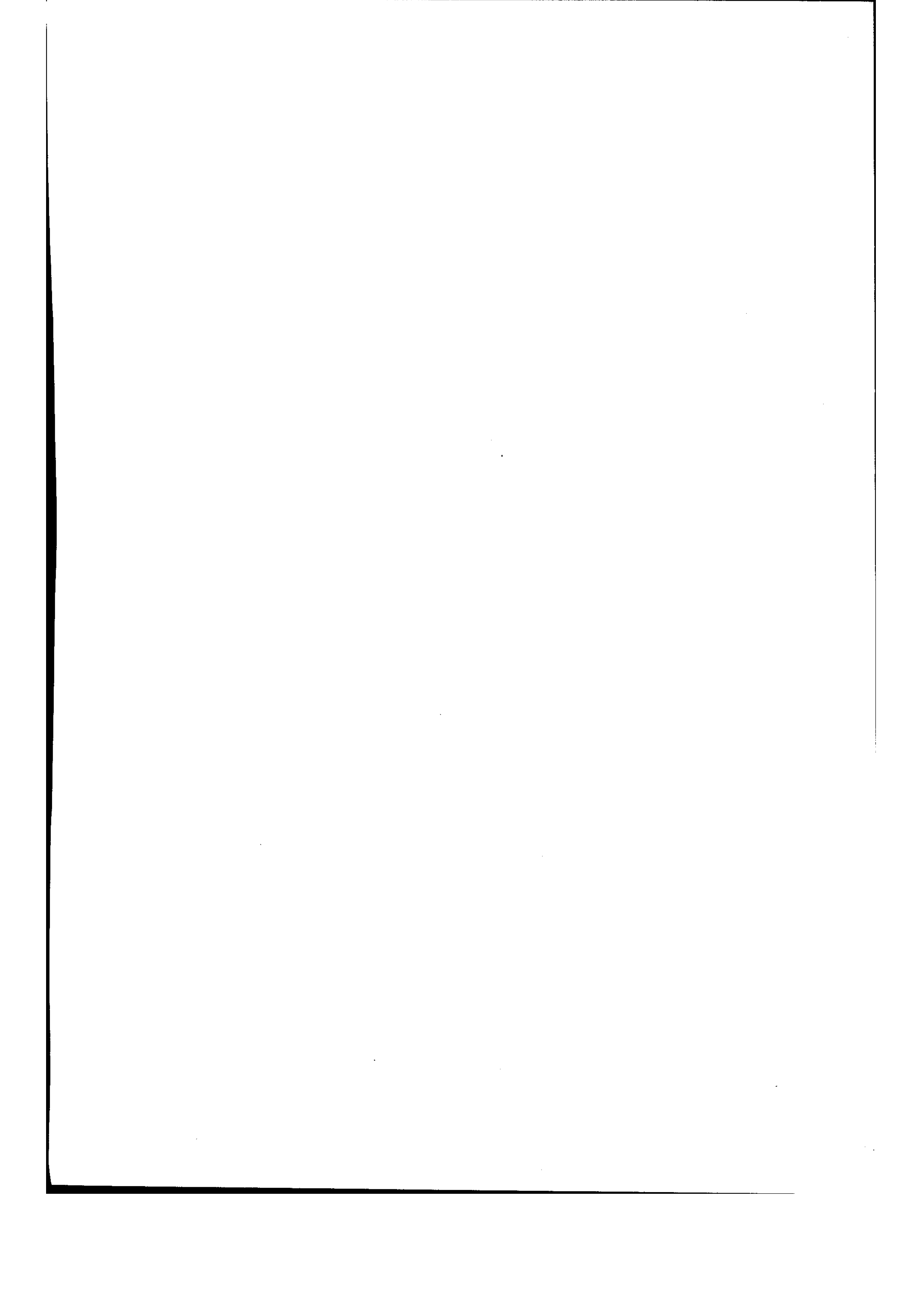
حصل الأستاذ خليفة على ١٠٫٠٠٠ دولار من حسابه فى بنك القاهرة ثم استقل سيادته طائرة تابعة للخطوط البريطانية وتوجه فور وصوله إلى لندن لمقابلة شقيقه المهاجر فى بريطانيا منذ عشر سنوات الذى رحب بقدومه واعطاه هديه عبارة عن جهاز كمبيوتر ثمنه نحو ٨٠٠ دولار وقد بلغت تكاليف العلاج فى المستشفى الانجليزى ، نحو ٥٠٫٠٠٠ دولار وبعد ان تحسنت صحة الأستاذ خليفة قام مدير المستشفى بتنظيم حفل على شرف سيادته فى احد فنادق لندن الشهيرة وتم إجراء سحب على قيمة فاتورة الحساب المدفوع لصالح الاستاذ خليفة الذى فاز بجائزة قدرها ٧٥٠٠٠ دولار امريكى . قام الاستاذ خليفة بعد ذلك بعدة جولات فى العاصمة البريطانية وقضى أوقاتاً سعيدة ولذلك قرر صرف نصف قيمة الجائزة فى شراء منزل متواضع بمبلغ ٢٥٠٠٠ دولار فى العاصمة البريطانية اما الباقى فقد قرر التبرع به لمستشفيات الحالات الحرجة فى لندن وذلك حمداً لله على شفائه وقبل عودته إلى القاهرة سلمه شقيقه المهاجر هدية إلى والدته العزيزة عبارة عن شيكات سياحية بمبلغ ١٠٫٠٠٠ دولار امريكى ثم عاد الاستاذ خليفة بسلامة الله إلى أرض الوطن .. المطلوب بيان اثر ذلك على ميزان المدفوعات المصرى .

الحالة الثانية : ـ قامت شركة الشمس والهواء بشراء معدات وآلات من الولايات المتحدة قيمتها ٢٥ مليون دولار فاذا كانت شروط البيع تمكن الشركة من سداد القيمة خلال ٩٠ يوم فما هو أثر ذلك على ميزان المدفوعات ؟ .

- اذا قامت الشركة فى المثال السابق بأقتراض المبلغ من بنك امريكى لمدة ٩٠ يوم ثم قامت بدفع القيمة للمصدر الاجنبى فما هو الاجراء ورد الفعل على ميزان المدفوعات .

- اذا فرض ان الشركة اقترضت من البنك الامريكى مبلغا لدفع قيمة القرض بفائدة ١٤ ٪ سنويا فما هو أثر ذلك على ميزان المدفوعات عند تسديد القرض .

- قررت احدى الشركات الايطالية اقامة مصنع لها فى كوالا لامبور لصناعة معدات السيارات وقد اشترت الشركة معدات وآلات وأراضى بما قيمته ١٧٥ مليون دولار ودفعت ١٢٠ مليون دولار من التكاليف الاستثمارية عن طريق سوق لندن للاوراق المالية وذلك باصدار سندات جديدة فما هو أثر ذلك على ميزان المدفوعات الماليزى اذا علمت ان الشركة شحنت معدات قيمتها ١٤٥ مليون دولار .



الفصل الخامس

النظام النقدى العالمى وتحديد سعر الصرف

تمهيد :

ظل النظام النقدى العالمى يسير على قاعدة الذهب حقبة من الزمن بدأت منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م. وطبقا لهذا النظام كانت كل دولة تقوم بتحديد قيمة عملتها بالنسبة لوزن معين من الذهب كما كان يتم تحديد قيمة العملة بالنسبة لقيم بقية عملات الدول الأخرى على أساس ما تساويه كل عملة من ذهب . ويطلق على سعر العملة المحدد بوزن معين من الذهب « سعر التعادل بالذهب » .

ولم يكن يترتب على سعر التعادل بالذهب اغفال اثر قوى العرض والطلب على العملة فى تحديد سعر الصرف . اذ كان من الممكن أن يرتفع سعر العملة أو ينخفض عن سعر تعادلها بالذهب ، ويترتب على ذلك دخول أو خروج الذهب ـ من أو إلى ـ الدولة حتى يعود التوازن بين سعر الصرف الفعلى وسعر التعادل بالذهب . ويطلق على حدود سعر الصرف الفعلى على سعر التعادل بالذهب « حدى الذهب » وتحددها نفقة نقل الذهب التى اذا ما اضيفت إلى سعر التعادل بالذهب ينتج حد تصدير الذهب . أما إذا ما طرحت من سعر التعادل بالذهب فينتج لدينا حد استيراد الذهب . وفى ظل هذا النظام اتسم سعر الصرف لمختلف العملات بنوع من الاستقرار لم يشهده العالم بعد ذلك . اذ مع نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تزايدت النفقات العسكرية وديون الحرب والتعويضات وارتفعت الأسعار وزادت حدة الضغوط التضخمية. وتزايد اختلال موازين مدفوعات الدول المتحاربة ، وظهر تفاوت واضح فى هيكل أجور وأسعار ونفقات انتاج مختلف الدول .

وازاء هذه الأوضاع اجتمعت عدة دول فى بروكسل عام ١٩٢٠ لبحث

مشاكل النقد والتجارة الخارجية . وتلاه مؤتمر جنوه عام ١٩٢٢ الذى أسفر عن اتفاق بعض الدول على الاستمرار فى سياسة الصرف بالذهب حتى نهاية عام ١٩٢٨ التى أعقبها أزمة الكساد العالمى خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ التى ترتب عليها خروج جانب كبير من الدول الكبرى عن السير على قاعدة الذهب . واتجهت إلى اتباع وسائل الرقابة المباشرة على كافة معاملاتها الخارجية وهكذا انتهى عصر الذهب وبدأ عصر الرقابة على النقد والعملات غير القابلة للتحويل واتفاقيات الدفع الثنائية . كما بدأت انجلترا خفض سعر الجنيه الاسترلينى عام ١٩٣٠ وتبعها فى ذلك عدد كبير من الدول التى تشكلت منها كتلة الاسترلينى كمصر والهند وبقية المستعمرات البريطانية فى ذلك الوقت . وأنشأت انجلترا مال موازنة الصرف حيث وضعت تحت تصرف بنك انجلترا مبلغ ١٥٠ مليون جنيه استرلينى فى شكل سندات خزانة تم استخدامها فى شراء العملات الأجنبية لاستخدامها فى تخفيف أو الحد من تقلبات سعر الصرف . ولقد حذت الولايات المتحدة الأمريكية حذو انجلترا فأنشأت صندوق موازنة الصرف عام ١٩٣٣ وحولت إليه الأرباح الناجمة عن تخفيض الدولار والتى قدرت وقتها بنحو ٢٠٠٠ مليون دولار فى صورة ذهب (١) . وكان لآراء كينز الاقتصادية للخروج من الكساد العالمى أثرا هاما على نظام النقد الدولى اذ بدأت الدول فى تغيير سعر صرف عملاتها وتغيير احتياطياتها النقدية وتجارتها الخارجية ، وموازين مدفوعاتها (٢) .

ومع قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ اتجه المستوى العام للاسعار فى الدول الأوربية نحو الارتفاع . وتميزت اسعار عملات هذه الدول بعدم الاستقرار . فاتجهت إلى الاخذ بنظم الرقابة على المدفوعات الدولية وحركة التجارة الخارجية من أجل

---

(١) John A. Todd, The Mechanism of Exchange, Oxford University Press, London, 1979, chapter XV, p. 215 .

(٢) Edward M. Bernstein, The History the IMF, 1966-1971, Finance & Development, Dec. 1977, Vol. 14, No 4, p. 17 .

حماية احتياطياتها من النقد الأجنبى من التدهور . وفى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تحولت قاعدة الذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار . اذ ارتبطت عملات مختلف الدول بالذهب عن طريق الدولار . وعندما تعرض الذهب للمضاربة بعد أن ارتفعت اسعاره بشدة فى السوق الحرة ، قامت بعض الدول بتقليل دور الذهب فى احتياطياتها الدولية .

وقد دفعت هذه الظروف والأوضاع ممثلى أربعة وأربعين دولة إلى الاجتماع فى بريتون وودز بالولايات المتحدة فى شهر يوليو ١٩٤٤ لمناقشة الاجراءات التى يمكن اتباعها لاصلاح نظام النقد الدولى . وتم الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير الذين بدءا أعمالها فى عام ١٩٤٦ من أجل تحقيق الاستقرار فى اسعار الصرف وازدهار النشاط الاقتصادى وتنمية حركة التجارة الخارجية. وتم انشاء أسعار الصرف الرسمية التى قامت كل دولة بتحديدها واخطار الصندوق بها. وأوجبت اتفاقية الصندوق الغاء الرقابة على الصرف واستجابت لذلك الكثير من الدول على حين استمرت دول أخرى فى اتباع الرقابة على الصرف حتى بعد فترة السماح التى حددها الصندوق لانتهاء العمل بها على نحو ما سوف نتناوله بالدراسة فيما بعد .

وسوف نعرض فيما يلى بيانا تفصيليا بالهيكل العام للنظام النقدى العالمى ودور صندوق النقد الدولى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى . وعلاج موازين مدفوعات الدول الأعضاء . وبيان سياسات الصندوق التى تتعلق بتحديد سعر الصرف وحدود تقلباته على النحو التالى :

المبحث الأول

دور صندوق النقد الدولى فى تحديد أسعار الصرف

قامت كل دولة من الدول الاعضاء فى الصندوق بتحديد سعر تعادل رسمى لعملتها على اساس وزن معين من الذهب الخالص أو الدولارات الأمريكية فى ديسمبر ١٩٤٦ . وتم ابلاغ لصندوق بهذه الاسعار . وقد قامت بعض الدول فيما بعد بالاتفاق مع الصندوق بتغيير سعر التعادل الرسمى لعملتها وفقا لبعض الظروف الاقتصادية والسياسية وتغيرات احتياطياتها من النقد الأجنبى وغيرها .

وقبل أن نوضح الدور الذى يقوم به الصندوق فى تحديد أسعار الصرف لا بد من لتعرف على أهداف الصندوق ووظائفه . كما نعرض للدور الذى يقوم به فى دعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء ودوره فى الاصلاح الداخلى لاقتصاديات هذه الدول. وبرامج التثبيت التى يقدمها مقابل معونته أو قروضه . ومدى نجاح الصندوق فى تحقيق الاستقرار النقدى والاقتصادى .

وتجدر الاشارة منذ البداية أن دول المعسكر الاشتراكى ليست أعضاء فى صندوق النقد الدولى . وأن بعض تلك الدول التى كانت منضمة إلى الصندوق قد انسحبت من العضوية وهى بولندا عام ١٩٥٣ كما تم طرد احدى الدول الاشتراكية من عضوية الصندوق وهى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٤ .

أولا : أهداف صندوق النقد الدولى :

أن استقرار الأهداف الستة التى اشتملت عليها اتفاقية انشاء الصندوق يكشف بوضوح مدى حرص الاعضاء على تحقيق التعاون والتكامل فى مجال النقد والائتمان والتجارة والمدفوعات الدولية . من أجل ايجاد الحلول المناسبة للأزمات التى تنتاب بعض الدول لآجال قصيرة . وحتى يعود الاستقرا الاقتصادى عامة والنقدى العالمى بصفة خاصة . والحرص على استقرار اسعار صرف عملات مختلف دول العالم غنيها وفقيرها.

يمكن بيان تلك الأهداف كما يلى [1] :

أ ـ تنمية التعاون فى مجال النقد الدولى والعمل على حل مشاكل النقد العالمية .

ب ـ تسهيل التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية . والمساهمة فى تحقيق والحفاظ على معدلات مرتفعة من التشغيل والدخل الحقيقى . وتنمية الموارد الانتاجية للدول الاعضاء كما تقضى بذلك مبادىء الاقتصاد السياسى .

جـ ـ تثبيت سعر الصرف والمحافظة على معدلات مناسبة لاسعار صرف الدول الاعضاء وتجنب المنافسة على تخفيض سعر الصرف بين الدول الأعضاء .

د ـ المساهمة فى اقامة نظام مدفوعات متعدد الاطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء وازالة قيود الصرف التى تعوق نمو التجارة العالمية .

هـ ـ منح الأمان للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق المؤقتة فى متناولهم لاستخدامها فى علاج عجز موازين المدفوعات دون اللجوء إلى الاجراءات الضارة سواء على المستوى القومى أو على مستوى العالم .

و ـ العمل على تقليل الزمن الذى يستغرقه اختلال موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

ثانيا : مدى تحقيق هذه الأهداف :

خطا الصندوق خطوات واسعة نحو تحقيق اهدافه من خلال المساعدات والتسهيلات التى يقدمها للدول التى تعانى من عجز موازين مدفوعاتها . وكذلك الدول التى تنهار القيمة الخارجية لعملاتها . فقد بلغت جملة مشتريات الدول الأعضاء من الصندوق نحو بليون وحدة حقوق سحب خاصة فى نهاية عام ١٩٨٠ مقابل نحو ٧ر بليون وحدة ١٩٧٩ . وبلغت جملة المشتريات فى ظل

---

(١) F.M.I, Bulletin du FMI, Sept, P. 1 .

نظام الـ (Stand By) نحو ٥٫٦ بليون وحدة حقوق سحب خاصة عام ١٩٨٠ .

وقد سمح الصندوق لاعضائه بزيادة حصصهم لديه من ٣٩ بليون وحدة حقوق سحب خاصة عام ١٩٨٠/١٩٧٩ إلى نحو ٥٨٫٦ بليون وحدة عام ١٩٨١/١٩٨٠ وقد استطاع الصندوق أن يقدم مدفوعاته من التمويل الائتمانى (Trust Fund) لنحو ١٠٤ دولة نامية من ارباح بيع الذهب التى بلغت نحو ١٢٨٨٫٧ مليون دولار أمريكي

وفى يناير ١٩٧٩ قدم الصندوق نحو ٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة لنحو ١٣٧ دولة . كما تم الاتفاق على تقديم مثلها فى كل من عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ على حدة [١]. وفى عام ١٩٨٥ بلغ قيمة ما خصصه الصندوق للدول النامية المستوردة لرأس المال من وحدات حقوق السحب الخاصة وغيرها نحو ١٠ بليون دولار أمريكى [٢]

وقد استحدث الصندوق تسهيلا يحمل اسم (ويتفين) مديره السابق فى فبراير ١٩٧٩ أتاح موارد قدرها ٧٧٥٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة قدمها كل من البنك الوطنى النمساوى و ١٢ عضواً آخرين هم ابو ظبى ، وبنك بلجيكا ، وكندا ، والبنك الالمانى واليابانى وبنك الكويت المركزى ، وبنك هولندا ، وبنك نيجيريا المركزى ومؤسسة النقد السعودى ، والبنك الوطنى السويدى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبنك فنزويلا المركزى [٣] .

---

(١) Finance & Development, June 1981. Vol. 18, No 2, P. 2-3.

(٢) I.M.F. World Economic Outlook, 1986, P. 229 .

(٣) Hans Helmut Taake, The International Monetary System in the Conflict between Developing and Industrialized Contries, Economics, The Institute for Scientific Co-Operation, W.Germany, Vol. 20,1979, p. 14 .

والهدف من انشاء هذا التسهيل هو توفير مصدر تمويل اضافى للدول التى تعانى من خلل اساسى فى موازين مدفوعاتها بالنسبة إلى حصصها فى الصندوق ويتم استخدام هذا التسهيل فى ظل نظام التسهيل الممتد (Extended) ، وفى ظل نظام الائتمان الفورى (Stand By) لمدة أطول من تلك التى تتيحها تسهيلات الصندوق الأخرى ، ويمكن للعضو أن يسحب من الصندوق موارد تعادل ١٤٠ ٪ من حصته اذا تم استخدام تسهيل (ويتفين) فى شكل التسهيل الممتد .

ويتقاضى الصندوق فائدة على استخدام موارد هذا التسهيل تبلغ ٧,٥٪ سنويا خلال فترة الثلاث سنوات ونصف التالية للشراء . بينما يدفع الصندوق لمقرضيه السابق بيانهم فائدة حددت مبدأيا بنحو ٧٪ سنويا [١] .

إن كافة التسهيلات التى يتيحها الصندوق للدول الأعضاء تعتبر دليلا واضحا على نجاح الصندوق فى تحقيق التعاون الدولى بين كافة الدول عن طريق حصوله على فوائض أموال البنوك والحكومات فى الدول الغنية لاعادة اقراضها للدول التى تعانى من خلل أساسى فى اقتصادياتها ، أو فى موازين مدفوعاتها الخارجية . وهو ما يمكن اعتباره وظيفة هامة من وظائف الهيئات النقدية الدولية ويكفى أن نعلم أن الصندوق قد حصل من الدول التى تكون منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الأوبك) على نحو ٣٧٩١,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة فى نهاية نوفمبر ١٩٧٨ يقدمها للدول غير البترولية تحت اسم تسهيل البترول الذى انشىء عام ١٩٧٤ [٢] . ليس هذا فحسب ، بل أن الصندوق يمارس تأثيرا هاما على المتغيرات الاقتصادية الداخلية للدول التى تعانى من خلل اساسى فى هياكل اقتصادياتها . فيقدم الصندوق لها ما يعرف ببرامج التثبيت للدول الأقل تقدما ، مقابل حصولها على الائتمان الفورى

---

(١) Finance & Development, Dec. 1977, Vol. 14, No9, pp. 4-5, 50 .

(٢) IMF, International Financial Statistics, Jan. 1979, p. 12 .

(Stand By) . ومساعدة الصندوق فى اطار هذه البرامج تساعد فى ايجاد الظروف المناسبة لاقناع الدول المقرضة على اعادة جدولة ديونها للدول المقترضة بما يخفف من أعباء خدمة الدين . وهو ما جعل البعض يرى أن نجاح مساعى الدول النامية فى علاج عجز موازين مدفوعاتها يتطلب التدخل الفعال لصندوق النقد الدولى فى كافة القرارات الاقتصادية لهذه الدولة [١] . وقد قام الصندوق بالفعل بتقديم نصائح خبرائه من خلال البرامج التى نفذها فى عدد من الدول النامية كالهند ومصر وبعض دول أمريكا اللاتينية. ويلاحظ على هذه البرامج حرص الصندوق على تحرير اقتصاد تلك الدول من كافة القيود الإدارية التى قد تعرقل عمل قوى السوق الحر سواء فيما يتعلق بسعر الصرف أو الاسعار المحلية والتجارة الخارجية وغيرها . وعلى أية حال فإن الصندوق قد بلغ أوج نشاطه فى النصف الثانى من السبعينات وبداية الثمانينات بشكل يفوق كثيرا ما كان عليه الحال قبل ذلك [٢] . وفى اعتقادنا أن هذا يرجع إلى الاستجابة الفورية من جانب الدول النامية لكافة شروط ونصائح الصندوق خاصة فيما يتعلق بتخفيف القيود على المدفوعات ، والمعاملات الجارية الدولية وعدم اللجوء إلى تعدد سعر الصرف [٣] . كما توضح ذلك البيانات التى يصدرها الصندوق .

ثالثا : وظائف الصندوق :

يمارس الصندوق عدة وظائف هامة تنبثق عن الاهداف السابق بيانها . ويمكن ايجازها فى الأمور التالية :

حيث يقوم الصندوق بالاقتراض من الدول الغنية أو الدول التى لديها فوائض مالية

---

(١) Harold Vom B. Cleneland and W.H. Bruce Britain Are The LCDs in Over their heads?, Economic Impact, No 22, 1978, P. 53 .

(٢) Arthur F Burns. Order Needed in International Finance, Economic Impact. No 21, 1978. P. 41

(٣) FMI. Memorandum. Service de l'information, Mars 1978. p. 6.

كالدول الصناعية الغربية والأمريكية ودول الأوبك بسعر فائدة ثم يقوم باقراض هذه الأموال للدول الأعضاء التى تعانى من عجز موازين مدفوعاتها مقابل سعر فائدة أعلى من تلك التى اقترض بها .

وطبقا لاتفاقية انشاء الصندوق يلزم العضو بسداد ٢٥ ٪ من حصته لدى الصندوق بالذهب أو ١٠ ٪ من ارصدته الذهبية ومن الدولارات أيهما أقل . ويتم سداد بقية الحصة بعملة الدولة العضو . ويحق للدولة العضو طلب عملات الدول الأخرى الأعضاء فى الصندوق بشرط الا يؤدى ذلك إلى زيادة رصيد الصندوق من عملة العضو طالب الشراء بأكثر من ٢٥ ٪ من حصته خلال سنة . وألا يؤدى إلى زيادة رصيد العضو لدى الصندوق بأكثر من ٢٠٠ ٪ من حصته ويجوز للصندوق أن يستثنى من هذا الشرط من يشاء من الدول طبقا لظروف الحال . وقد سبق أن اشرنا إلى أهم التسهيلات التى يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء التى تعانى من عجز موازين مدفوعاتها الخارجية عند الحديث عن مدى تحقيق الصندوق لأهدافه . ويلاحظ أن هذه الوظيفة تماثل ما تقوم به البنوك التجارية من تجميع لودائع الأفراد مقابل سعر فائدة معين ثم اعادة اقراضها لمن يريد بسعر فائدة يفوق ما دفعته لمقرضيها . بيد أن الصندوق لا يمارس كافة الوظائف أو العمليات المصرفية الأخرى المعروفة فى هذه البنوك . كما أنه لا يمارس وظائف البنوك المركزية التى كان مأمولاً أن يقوم بها كبنك مركزى عالمى مما جعل البعض [1] يعتبر أن عدم قيامه بهذا الدور يشكل سببا هاما لاضطراب الأوضاع النقدية العالمية من آن لآخر . وعلى أية حال فإن الصندوق قد بدأ من خلال برامج التثبيت التى سبق ذكرها فى فرض رقابته واشرافه على حجم المعروض من النقود وحركات رؤوس الأموال والسياسات المالية والنقدية وسياسات الاستيراد والتصدير وسعر

---

(١) W. Guth, Annual Per Jacobsson lectures, Joseph W. lang 1r., the International Monetary System in Operation, Finance & Development, Dec. 1977, Vol. 14, No 4, P. 12 .

الصرف . بل ومجالات استخدام القروض والمعونات التى يقدمها الصندوق مما يستتبع أيضا التأثير فى الانتاج والاستهلاك والأجور والاسعار وغيرها . وهو ما يمكن أن نعتبره من الوسائل التقليدية التى تتبعها البنوك المركزية للتأثير على السياسات الاقتصادية . ففى دراسة عن ٢١ برنامجا للصندوق فى ظل نظام الائتمان الفورى خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ اتضح أن حوالى ١/٣ البرامج قد اظهر نجاحا فائقا وتحسناً اقتصاديا سواء فى الانتاج أو الاستهلاك أو فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات بصفة عامة . وفى مجالات الائتمان والنقود بصفة خاصة . حيث اتضح أنه فى كافة البرامج قامت الدول بوضع حدود وقيود على زيادة المعروض النقدى واتجهت القيود إلى التزايد فى ١٢ من ٢٠ حالة بفرض أن سياسة الائتمان تمارس فيها تأثيرا هاما [١] .

إن ما يقوم به الصندوق من توفير السيولة الدولية من خلال تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة وعمليات الذهب وتوزيع ارباح مزاداتها على الدول الأعضاء . وسياسات التمييز فى أسعار الفائدة بين التسهيلات المختلفة التى يقدمها للدول الأعضاء. وكذلك التمييز فى آجالها يمكن اعتباره نوعا من أسلحة البنك المركزى للدول الأعضاء يستطيع بها الصندوق توجيه حركات رؤوس الأموال والتأثير على المعروض النقدى العالمى . ومن خلال توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التى تتمتع بمركز قوى فى موازين مدفوعاتها إلى الدول التى تتميز بعجز أو اختلال موازين مدفوعاتها والتى تقوم بسداد ما حصلت عليه من الصندوق فيما بعد عندما تتحسن موازين مدفوعاتها . وهو ما يمكن اعتباره مصدرا هاما من مصادر السيولة الدولية [٢] .

---

(١) T.M. Reichmann, the fund's conditional Assistance and the Problems of Adjustment, 1973-1975, Finance & Development, Dec. 1978, Vol. 15, No 4, PP. 38-41.

(٢) David S. Culter, the liquidity of Interntional monetary fund, finance & Development, June 1979, Vol. 16, No 2, P. 38 .

حقوق السحب الخاصة كمصدر من مصادر السيولة الدولية :

ظل الدولار الأمريكي يمارس دورا قياديا فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كعملة احتياطية لها صفة القبول العام لدى كافة الدولة . وتتم تسوية دائنية ومديونية الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى ،وكافة معاملات الدول الأعضاء مع الصندوق بالدولار الأمريكى . الا أنه فى أواخر الستينات بدأ واضحا أن عوامل الضعف بدأت تصيب الدولار نتيجة للنفقات العسكرية الأمريكية فى حرب فيتنام ، وتزايد ارقام المعونات الأمريكية إلى مختلف دول العالم لاسباب سياسية . وكذلك لتوسع الدور أو الانشطة التى تقوم بها الشركات الأمريكية متعددة الجنسية ونزوح رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج الأمر الذى أسفر عن تفاقم عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية سنة بعد أخرى . ازاء هذا الموقف اجتمعت لجنة العشرين المعنية بشئون النقد فى صندوق النقد الدولى لبحث موقف النظام النقدى العالمى والبحث عن عملة تكون احتياطى عالمى خلفا للدولار . خاصة بعد أن بات واضحا صعوبة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية فى تحويل الدولارات إلى ذهب بعد أن ارتفع سعره بشكل واضح كنتيجة لاستمرار قيمة الدولار فى التدهور وبعد ما تبين للصندوق تعدد الوحدات الحسابية التى أنشأتها تكتلات اقتصادية ونقدية مختلفة . مثل الوحدة الحسابية الأوروبية التى انشئت عام ١٩٦١ . وكانت قيمتها تساوى قيمة الدولار المحددة بوزن معين من الذهب وهو ٨٨٧٥٨٨ر. جرام من الذهب الخالص . ومثل الوحدة الأوروبية المتقلة ووحدة الأركرو (Arcru) التى انشأها بنك هامبروز . والتى كانت تتكون من عملات ١٢ دولة عربية وكانت مساوية لقيمة الدولار الأمريكى . ووحدة بنك باركليز والتى تعتمد على اربعة عملات أوربية ، ومطالبة الدول العربية بانشاء دينار عربى حسابى فى اطار جامعة الدول العربية عام ١٩٦٤ وفى أوائل السبعينات [1].

---

(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ـ الوحدة الحسابية العربية ـ دراسات وآراء ـ الكويت ١٩٧٧ ـ ص ١٠ ـ ٤٥ .

ولم يدم البحث طويلا ، فقد اهتدى الصندوق فى الاجتماع الذى عقد فى (ريودى جانيرو) عام ١٩٦٧ إلى ضرورة انشاء تسهيل لدى الصندوق أساسه حقوق السحب الخاصة . وهى وحدات حسابية تم الاتفاق على أن تكون قيمتها بواقع ١,٢٠٦٣٥ دولار أمريكى أى ما يعادل $\frac{1}{35}$ من أوقية الذهب . الا أنه لا يسمح بتحويلها إلى ذهب .

وبالفعل تم تخصيص نحو ٣,٤ بليون من هذه الحقوق للدول الأعضاء فى الصندوق وذلك فى أول يناير ١٩٧٠ . وتبعه تخصيص نحو ٣ بليون وحدة أخرى عام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ بيد أن ربط وحدات حقوق السحب الخاصة بالدولار الأمريكى - الذى كان يشكل وزنا قدره ٤٠ ٪ من جملة أوزان العملة المحددة لقيمة الوحدات - حال دون استقرار قيمة هذه الوحدات بعد أن غدا واضحا التدهور المستمر فى قيمة الدولار الأمريكى حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض الدولار مرتين من خلال ١٤ شهرا ما بين نوفمبر ١٩٧١ ، فبراير ١٩٧٣ . وما ترتب على ذلك من خسائر وأضرار حاقت بالدول المتقدمة والنامية على السواء . وذلك فى الوقت الذى أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تخليها عن الالتزام بتحويل الدولارات إلى ذهب فى اغسطس ١٩٧١ . وكانت هذه ضربة لا يستهان بها إلى نظام بريتون وودز . فقد ترتب على هذا الاجراء تجميد احتياطيات الذهب النقدى فى جميع الدول فى الوقت الذى قدرت فيه الالتزامات القصيرة الأجل للاجانب بنحو ٩,٧ بليون دولار محسوبة على أساس ٣٥ دولارا للأوقية من الذهب [١] .

ولقد دفعت هذه التطورات الصندوق إلى البحث عن وسيلة لخلع صفة الثبات

---

(١) إدارة بحوث البنك الأهلى المصرى - ملحق التطورات الاقتصادية الدولية - يونيو يوليو ١٩٧٩ ص ٨.
نقلا عن :
American Institute for Economic Research, Economic Education Bulletin . April 1979 .

على وحدات حقوق السحب الخاصة . حتى اهتدى إلى تقييم هذه الوحدات اعتبارا من ٢٨ يونيو ١٩٧٤ على أساس مجموع قيمة عملات ١٦ دولة تشكل مجموع صادراتها ما لا يقل عن ١ ٪ من مجموع صادرات العالم خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ على أن يكون لعملة كل دولة وزن خاص بها يتناسب مع وزن صادراتها من مجموع صادرات الدول الستة عشر . وكان وزن الدولار الأمريكى منها ٣٣٪ . وفى عام ١٩٧٦ ، اجتمعت اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولى فى جاميكا لتعديل اتفاقية الصندوق . وكان الهدف الأول من هذا التعديل هو اعطاء مزيد من الأهمية لوحدات حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطى عالمى خلفا للدولار والذهب يتم به تقييم حصص وحسابات الدول الأعضاء لدى الصندوق . وبالفعل اصبح هذا التعديل ساريا ابتداء من عام ١٩٧٨ . كما تم اعادة النظر فى مكونات سلة العملات الستة عشر . حيث تم فى يوليو ١٩٧٨ حذف عملات كل من جنوب افريقيا والدانمارك، وحلت محلها عملات كل من السعودية وايران . وحددت الأوزان ، النسبية للعملات المكونة للسلة على أساس قيمة صادرات كل من منها فى مجموع صادرات دول السلة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ـ كما تم الاتفاق على أن يتم تعديل مكونات سلة العملات المحددة لقيمة وحدات حقوق السحب الخاصة فى أول يوليو ١٩٨٣ . كما يتم تعديلها كل خمس سنوات بعد ذلك لاخذ التطورات الاقتصادية العالمية التى تستجد فى الحسبان[1] . الا أنه تم تعديل مكونات سلة العملات فى يناير ١٩٨١ لتكون مكونة من عملات خمس دول فقط هى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان وبريطانيا [2] .

---

(1) Joseph Gold, SDRs, Gold Currencies, third Survey of New legal Developments, IMF, Washington D.C. 1979, Pamphlet Series No 20, pp. 2 - 5 .

(2) Finance & Development, June 1981, Vol. 18, No 2,P. 23 .

ولقد تم تخصيص ٤ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة فى يناير ١٩٧٩ لكل من عام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ . وبذلك يبلغ مجموع ما تم تخصيصه من هذه الوحدات نحو ١٣٫٣ بليون وحدة . كما تبلغ نسبة الفوائد التى يتقاضاها الصندوق على استخدام هذه الوحدات نحو ٦٠ ـ ٨٠ ٪ من مجموع ما يحصل عليه من فوائد بينما يتراوح معدل الفائدة بين ٦ ، ٦٫٧٥٪ (١) . وسوف تتجه اسعار الفائدة نحو الارتفاع باستمرار . الأمر الذى يمكن معه استخدام تلك الوحدات فى سداد الالتزامات وتبادلها بين الدول الأعضاء دون الحاجة إلى تحويلها إلى عملات (٢) .

ونظرا لصفة الثبات التى تتمتع بها قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة فقد قامت مؤسسات عديدة باستخدامها كوحدة اساسية لكافة حساباتها ومعاملاتها مثل بنك التنمية الأفريقى وبنك اسكندنافيا للاستثمار وصندوق النقد العربى والبنك الإسلامى للتنية وهية قناة السويس . كما تم اصدار بعض السندات الأوروبية بهذه الوحدات مثل ما فعلته شركة (Aluswisse) فى سويسرا فى نهاية مايو ١٩٧٤ . بل لقد اتجهت بعض الدول إلى استخدام هذه الوحدات فى حسابات العملاء وودائع البنوك التجارية بها .

واذا كان تاكى (٣) يعتبر أن قيمة مخصصات حقوق السحب الخاصة الأخيرة التى تقررت عام ١٩٧٨ لاعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ متواضعة جدا بالنظر إلى آثارها التضخمية لعدم استخدام الاجهزة الانتاجية بالكثير من الدول الاستخدام التام . فإننا نرى ان ذلك لا يعيب وحدات حقوق السحب الخاصة فى ذاتها . بل يعيب الإدارة الاقتصادية والمالية والانتاجية بهذه الدول وهى أمور لا يحلها زيادة أو نقص مخصصات هذه الوحدات .

---

(١) FMI Bulletin Du FMI, Sept. 1979, PP. 12-13 .

(٢) Walter O. Habermeier, the SDR as an International Unit of account, Financ & Development, March 1979, P. 13.

(٣) Hans Helmut taa;e, Op- cit, PP. 8-9 .

ويعتقد توماس [1] أن هناك قيدا يحول دون قبول كثير من الدول استخدام هذه الوحدات فى تسوية عجز مدفوعاتها وهو سماح الصندوق للدول الاعضاء بخفض ما فى حوزتها من الوحدات إلى أقل من ٣٠٪ من مخصصاتها من وحدات حقوق السحب الخاصة . وهو الأمر الذى جعل هناك من يعتبر أن هذه الوحدات نظاما تكميليا فقط لا يحل مشكلة السيولة الدولية طالما انه لا يستطيع حل مشكلة عجز موازين المدفوعات . ولا يحقق مصلحة الدول النامية التى لم تفلح عام ١٩٧٣ فى الحصول على مخصصات جديدة من تلك الوحدات بسبب زيادة الاحتياطات الدولية فى مجموعها [2] .

وتجدر الاشارة إلى أنه بعد أن صدر التعديل الثانى لاتفاقية انشاء صندوق النقد الدولى وما ترتب عليه من احلال وحدات حقوق السحب الخاصة محل كل من الذهب والدولار ، وبعد أن أصبحت كافة تسهيلات الصندوق تقدم محسوبة بهذه الوحدات ، وبعد أن انهارت كافة الاصول الاحتياطية التى يمكن أن تنافس هذه الوحدات على صعيد النقد الدولى ، وبعد أن شاع استخدامها سواء على النطاق الرسمى الدولى أو الاقليمى كما سبقت الاشارة الى ذلك ، سوف تجد الدول نفسها بمنأى عن تضاؤل نسبة حيازتها من هذه الحقوق شاءت أم أبت . وبالتالى لن يكون لبند السماح بتخفيض الحيازة إلى أقل من ٣٠ ٪ أى تطبيق على الاطلاق . اذ أن وحدات حقوق السحب الخاصة قد أصبحت باعتراف المجتمع الدولى « أصل احتياطى مختلط » [3] . (Composite Reserve Asset) .

---

(1) Lloyed B. thomas, Jr., Money, Banking and Economic Activity, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1979, Part 1, chapter 24, P. 588 .

(2) حازم منصور – بعض الحلول المقترحة لازمة النقد الدولية – مجلة مصر المعاصرة – العدد ٣٥ أبريل ١٩٧٣ .

(3) Joseph Gold, SDRs : Renaming the Infant Asset, IMF Staff Staff Papers, Vol. XXIII. No 2, July 1978, P. 310 .

وعلى النقيض مما سبق نجد أن هناك من ينادى بأن يكون تحويل ما لدى الدول النامية بصفة خاصة من عملات احتياطية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة اختياريا حرصا على معاملات هذه الدول مع دول المعسكر الاشتراكى [1] . إلا أننا لا نتفق تماما مع هذا الرأى بعد أن أصبحت وحدات حقوق السحب الخاصة لها ، صفة القبول العام في المجتمع الدولي . ومن ثم فإن امتناع أية دولة عن قبولها ما لديها من عملات يتعارض مع ميثاق صندوق النقد الدولى ، ويلحق الضرر بالسيولة الدولية فى مجموعها . خاصة وأن معاملات الدول النامية مع دول المعسكر الاشتراكى تقوم على اساس الاتفاقات الثنائية أو المتعددة . ويغلب عليها صفة المقايضة بسعر قطع يتفق عليه . ناهيك عن تضمين هذه الاتفاقيات لشرط ضمان سعر الصرف منعا لتأثر قيمة الاتفاقية بتغيرات النقد الدولى .

٢ ـ وظيفة الإشراف العالمى على أسعار الصرف :

أوضحنا فيما سبق أن من الأهداف التى يسعى الصندوق إلى تحقيقها المحافظة على ثبات قيم عملات الدول الأعضاء . وعلى وجود نسبة ثابتة أو علاقات نسبية تتسم بالثبات بين عملات الدول الأعضاء من أجل شيوع الاستقرار النقدى عالميا . ومن هنا نجد أن الصندوق عندما بدأ يمارس نشاطه اوجب على الدول الاعضاء أن تقوم بتحديد سعر تعادل لعملاتها على أساس الذهب أو الدولار الأمريكى بالوزن والمعيار المحددين عام ١٩٤٤ .

وكانت اتفاقية انشاء الصندوق تبيح للدول الأعضاء تغيير قيمة عملاتها بما لا يتعدى ١ ٪ سواء بالزيادة أو بالنقصان . ثم تعدلت بموجب اتفاقية (سميثونيان) التى وقعت فى واشنطون فى ديسمبر ١٩٧١ لتكون ٢٫٢٥ ٪ على كل جانب .

---

(١) رفعت المحجوب ـ موقف الدول الآخذة فى النمو من اصلاح النظام النقدى الدولى ـ مع دراسة خاصة لموقف الدول المصدرة للبترول ـ مجلة مصر المعاصرة ـ العدد ٣٦٢ ـ أكتوبر ١٩٧٥ .

ليس هذا فحسب بل لقد سمح الصندوق لبعض الدول التى تعانى من عجز أساسى فى موازين مدفوعاتها بتغيير أسعار عملاتها فى حدود ١٠ ٪ على كل جانب (بالزيادة أو بالنقص) دون الحصول على موافقة الصندوق . ويمكن لبعض الدول تجاوز هذه النسبة بشرط الحصول مسبقا على موافقة الصندوق .

وبرغم ذلك لم تعرف سوق النقد الدولى الاستقرار نتيجة ازدياد المضاربات على العملات الرئيسية بصفة عامة ، والدولار الأمريكى بصفة خاصة . فحدث الانخفاض الثانى لسعر الدولار فى فبراير ١٩٧٣ ـ كما سبقت الاشارة إلى ذلك ـ واتجه سعر الذهب نحو الارتفاع وقامت بعض البلاد ذات العملات القوية برفع سعر عملاتها (المارك والاسترلينى والفرنك والين) كما ارتفعت مستويات الاسعار بصفة عامة فى الدول الصناعية . وتفاقمت حدة التضخم وانتقل من دولة إلى أخرى كما اتجه عجز موازين المدفوعات فى كثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نحو الازدياد . وبناء على ما سبق عكفت لجنة العشرين المعنية بشئون النقد فى صندوق النقد الدولى على دراسة النقد الدولى والبحث عن أنسب الحلول لاعادة الاستقرار النقدى إلى سوق النقد الدولى . وأسفر ذلك عن التعديل الثانى لاتفاقية انشاء الصندوق عام ١٩٧٦ الذى أعطى الصفة القانونية لتعويم أسعار الصرف وهو ما كانت تلجأ إليه كثير من الدول الأعضاء خلافا لما تنص عليه اتفاقية الصندوق كما حلت وحدات حقوق السحب الخاصة محل كل من الذهب والدولار الأمريكى فى ربط عملات كثير من الدول الأعضاء بها مثل السعودية وقطر والامارات العربية وبعض دول امريكا اللاتينية ، وبعد أن اقرها الصندوق كأصل احتياطى عالمى . ولقد كان من المأمول أن يؤدى تعويم أسعار الصرف إلى تقليل الطلب على الاحتياطات الدولية عامة ، وحقوق السحب الخاصة بوجه خاص . الا أن ذلك لم يحدث لعدم قدرة التعويم على التأثير فى نشاط المضاربة . مثلما كانت تفعل سياسة ثبات سعر الصرف [١] . ومن ثم

---

(١) Andrew D Crockett, Control Over Internatioal Reserves, IMF Staff Papers, Vol. 25, No 1 March 1978, P 10

فإن دور الصندوق فى رقابة الاحتياطات الدولية ، وتوفير السيولةيصبح هاما وضروريا .
وعلى أية حال فإن عدد الدول التى قامت بربط قيمة عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة حتى عام ١٩٧٨ تقدر بنحو ١٥ دولة من اجمالى الدول التى لم تعوم عملاتها وهى ٩٥ دولة من ١٣٤ دولة عضو فى الصندوق (١) وتجدر الاشارة إلى أن هناك من يعتقد أن نظام ربط العملات بالذهب هو الضمان الوحيد لتحقيق الاستقرار على الصعيدين الداخلى والخارجى بدليل عدم حدوث أزمات نقدية طوال فترة العمل بقاعدة الذهب (٢) . بل أن هناك من يرى أن انشاء النظام النقدى الأوربى (European Monetary System) الذى استحدثته الدول الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٩ للسماح لعملاتها باصدار وحدات نقدية ، عن طريق صندوق التعاون النقدى الأوربى مقابل وديعة لكل دولة من الدول الأعضاء ، تقدر بنحو ٢٠ ٪ من حيازتها من الذهب ، ٢٠ ٪ من اجمالى احتياطياتها بالدولار الأمريكى ـ تعبيرا عن عدم رغبة الدول الأعضاء فى استعمال الأرصدة الورقية (٣) .

الا أن التطبيق العملى لهذا النظام قد أوضح للدول الأعضاء أن صفة الثبات أو الاستقرار المزعومة لم تتحقق وما زالت أوربا تعانى من مشاكل التضخم والبطالة لدرجة أن هناك من يعتقد أن هذا النظام لم يحقق مزايا التعويم أو العملات الاحتياطية ، بل يهدد العالم الأوربى بتدهور فى مجالات متعددة بعد أن ارتفع الدولار تجاه كافة عملات النظام الأوربى (٤) . ولا شك أن هذه الأوضاع سوف تحمل كافة الدول

---

(١) IMF, Annual Report 1978, Washington D.C. 1978, P. 38 .
ويلاحظ أن عدد الدول الاعضاء فى الصندوق قد ارتفع إلى ١٤٣ عضوا فى عام ١٩٨٢ .

(٢) هاشم حيدر ـ أزمة الدولار ـ الهيئة العامة للكتاب ـ الطبعة الأولى ١٩٧١ ـ القسم الأول ـ الفصل الأول ـ ص ٣٦ .

(٣) إدارة بحوث البنك الأهلى المصرى ـ ملحق التطورات الاقتصادية الدولية ـ مرجع سابق ـ ص ٢٣ .

(٤) Samuel Brittan, Two and Half Months of the EMS, Financial times May 29, 1979, P. 27 .

الأعضاء فى صندوق النقد الدولى على التمسك بحقوق السحب الخاصة كأصل احتياطى يتسم بالثبات عن بقية الأصول الاحتياطية الأخرى .

ولكى يمارس الصندوق سلطته فى الاشراف على النظام النقدى العالمى ، فقد حرم على الدول الأعضاء اللجوء إلى فرض القيود الكمية أو النوعية على سعر الصرف وعدم التعامل بنظام اتفاقيات الدفع الا أن الصندوق لم يفلح فى حمل الاعضاء على تنفيذ هذا الحظر بسبب ارتباط كل من الرقابة على الصرف واتفاقيات الدفع ، بحاجة الدول النامية إلى الحصول على السلع ومستلزمات الانتاج اللازمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية . وما ترتب على ذلك من عجز فى موازين مدفوعاتها . واحتكار حكومات هذه الدول للتجارة الخارجية وتسوية المدفوعات ، نتيجة تزايد تدخل الدول فى الشئون الاقتصادية والأخذ بالمبادىء الاشتراكية (1) . وهو ما سوف نتناوله بالدراسة فى مبحث قادم .

اتفاقية (G. 5) ـ

اتجهت أسعار الدولار إلى الارتفاع بشكل ملحوظ خلال (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار وازدياد عجز الموازنة الأمريكية باطراد الأمر الذى صاحبه اتجاه أسعار الصرف فى معظم الدول الصناعية إلى الانخفاض . ومن ثم فقد اتجهت بعض هذه الدول إلى اتباع سياسات نقدية انكماشية ومالية لانقاذ عملاتها تجاه الدولار ومحاولة رفع معدلات النمو الاقتصادى بها . وفى نفس الوقت فقد اجتمع فى سبتمبر ١٩٨٥ خمس دول صناعية هى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا واليابان . واتفقت هذه الدول على رفع قيمة العملات الأجنبية ـ خلاف الدولار ـ فى مواجهة الدولار الأمريكى ـ وفى نفس الوقت فقد

---

(١) تحسين الدين هلال ـ اتفاقيات التجارة والدفع وتجارة سوريا الخارجية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ ١٩٧٧ الباب الأول ـ (بدون فصل) ـ ص ٢٨ (غير منشورة) .

اتفقت هذه الدول الخمس مع دول مجموعة العشر الباقية (ايطاليا ، وكندا ، وهولاندا ، وبلجيكا ، والسويد ، وسويسرا) على التنسيق فيما بينها عند اتخاذ اجراءات للتدخل فى أسواق النقد الأجنبى خلال الثلاثة شهور الباقية من عام ١٩٨٥ . ويلاحظ أن قيمة الدولار الأمريكى اتجهت اعتبارا من مارس ١٩٨٥ إلى الانخفاض بنسبة ١٠ ٪ بعد مرور شهرين من توقيع الاتفاقية . واستمر انخفاض الدولار بعد ذلك وبلغت نسبة انخفاض قيمته خلال الفترة (مارس ٨٥ - مارس ٨٦) نحو ٣٥ ٪ [١] . وفى مقابل ذلك اتجهت معظم عملات النظام النقدى الأوربى إلى الارتفاع . ويثور الآن جدل حول امكانية نجاح هذه الاتفاقية فى تحقيق الاصلاح النقدى خاصة مع اتجاه الولايات المتحدة فى السنوات القادمة إلى أن تصبح أكبر دولة مدينة فى العالم [٢] .

---

(١) I.M.F. World Economic Outlook, 1986, P. 35 .

(٢) راجع

Sachs, Jeffrey, The Uneasy Case for Greater Exchange Rate coordination, the American Economic Review, May 1986, PP. 336 - 340 .

المبحث الثانى

مفهوم سعر الصرف وكيفية تحديده

تقديم :

تناولنا فى الصفحات السابقة الاطار العام لنظام النقد الدولى ودور صندوق النقد الدولى فى ادارته والاشراف عليه . اذ تعرضنا بالدراسة لاهداف صندوق النقد الدولى ومدى تحقيق تلك الأهداف ، كما شرحنا وظائف الصندوق المنبثقة عن أهدافه وما يقوم به من جهود لعلاج موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، ودوره فى الاشراف على أسعار الصرف منذ انشائه حتى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ . وذلك كمدخل لدراسة الطرق الفنية والنظريات المختلفة التى تستخدم فى تحديد أسعار عملات مختلف الأعضاء ، والاتفاق على تعريف واضح ومحدد لسعر الصرف المتوازن والآجل وكذلك سعر التعادل للعملات . وهو ما نتناوله بالتفصيل فيما يلى :

أ - مفهوم سعر الصرف :

يقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذى يتم على اساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم ، وبعبارة أخرى عدد الوحدات التى يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية . كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى . وفى حالة التبادل التجارى بين الدول فإن سعر الصرف المحدد للعملة تجاه بقية العملات يصبح المقياس الذى يتم على اساسه حساب دائنية أو مديونية الدولة . وعندما يقال مثلا أن سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى = ٧ر فإنه تتم تسوية حسابات ناتجة عن تجارة دولية أو حركات رؤوس أموال على أساس المعدل السابق ذكره ، وهو ما يعرف أيضا بسعر الصرف لكل من

الجنيه والدولار . وبالمثل يقال أن الدولار الأمريكى يساوى ٧٠ قرشا مصريا ، وأن الاسترلينى يعادل ١٤٠ قرشا مثلا وهكذا . كما يمكن القول بأن الجنيه المصرى = ١٫٤٣ دولار أمريكى وأنه يعادل ٧٤رجنيه استرلينى ، ويعادل ٦ فرنكات فرنسية وهكذا .

ويفضل كثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة المعبرة عن تعادل العملة الاجنبية بالنسبة للعملة الوطنية وليس العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية . اذ تبعا للصيغة الأولى يتم النظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التى يتم تبادلها مع الدول التى أصدرت هذه العملات [1] . ويمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التى تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وورادات دولة ما سواء كانت صادرات أو واردات منظورة أو غير منظورة . فكلما كانت الدولة تتمتع بمركز تصديرى مرموق كان لعملتها قيمة مرتفعة ، والعكس بالعكس فكلما كانت الدولة لا تستطيع أن تحتل مكانا فى صادرات العالم فى الوقت الذى تتزايد فيه وارداتها كلما كانت قيمة عملتها منخفضة . ولهذا يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة فى معاملاتها مع العالم الخارجى اذا ما ترك حرا دون قيود .

٢ ـ سعر الصرف المتوازن :

يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذى يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية . وسعر الصرف شأنه أى سعر لسلعة ما ، فإذا كنا بالنسبة للسلع والخدمات نقول بأن السعر المتوازن هو فكرة نظرية لا تتحقق عمليا ، فإن الأمر كذلك

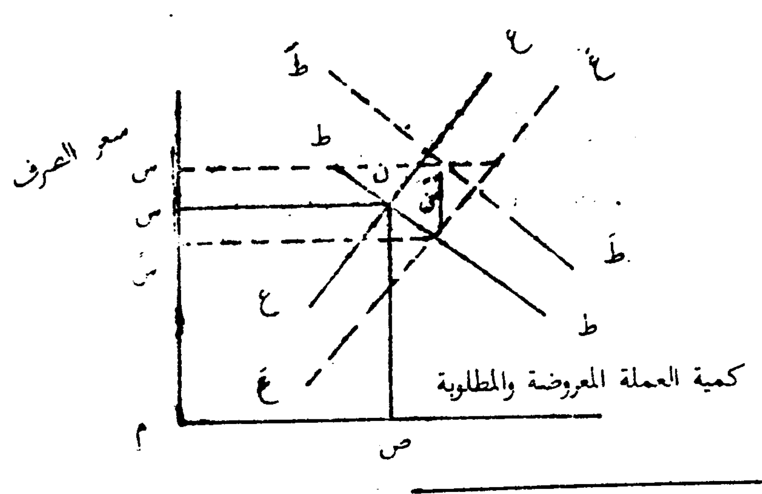
---

(١) أحمد الصفتى ـ اقتصاديات التجارة الخارجية ـ مكتبة نهضة الشرق ـ ١٩٧٧ ـ الفصل التاسع ـ ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢ . راجع أيضا : أحمد عبده محمود ـ العلاقات الاقتصادية الدولية ـ أكتوبر ١٩٨١ ـ الجزء الثانى ـ الفصل السادس المبحث الثالث ـ ص ١٧٢ ـ ١٧٤ .

بالنسبة لسعر الصرف المتوازن الذى يعبر عن تصور نظرى لا يتحقق عمليا نظرا لديناميكية العلاقات الاقتصادية النشطة . ومن ثم فقلما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من عملة ما ، بل يتذبذب السعر يوميا بتغير الظروف وهناك من يرى انه يمكن بواسطة مقارنة حركات أسعار العملة الوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن للعملة [١] . وعلى أية حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغير بين لحظة وأخرى وان لم تتغير العوامل المؤثرة فى تحديده مثل المعروض النقدى أو الطلب الحقيقى على النقود وذلك اذا ما حدث تغير فى مكونات الانتاج المحلى من السلع المحلية أو السلع الأجنبية [٢] . وهو ما يعنى حدوث تغير فى الطلب المحلى على الواردات الاجنبية . ويمكن بيان السعر المتوازن للعملة بيانيا بالشكل رقم (١) التالى :

شكل رقم (١)

السعر المتوازن للعملة



---

(١) Geoffrey Crowther, An Outline of Money, Thomas Nelson $ Sons, ltd., 1977 chapter Vii, P. 259.

(٢) Rudiger Dornbusch, The Theoryof Flexible Excange Rate Regimes and Macroeconomic Policy, Jacob A. Frenkel, Harry G. Johnson, the Economics of Exchange Rates, Addison - Wesley Publishing Company, U.S.A, 1978, chapter 2, P. 31 .

فالشكل رقم (١) يبين أن النقطة (ن) هى نقطة التوازن التى يتقاطع عندها منحنى العرض من العملة مع منحنى الطلب عليها وبذلك يكون السعر المتوازن هو م س . ويلاحظ أنه فى حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها يرتفع سعر الصرف إلى م س بينما نجد أنه فى حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب عليها يهبط سعر الصرف إلى م س .

وتجدر الاشارة إلى أن هناك عدة متغيرات تؤثر فى تغيير سعر الصرف المتوازن هى :

١ ـ معدل النمو النسبى فى المعروض النقدى .

٢ ـ معدل النمو فى الدخل القومى .

٣ ـ معدل التغير فى سعر الفائدة .

٤ ـ اتجاه الطلب على النقود .

وقد اشارت احدى الدراسات إلى أن العامل الأخير المتعلق باتجاه الطلب على النقود يمثل أهمية نسبية قدرها ٤٠٪ من التخفيض الذى حدث فى سعر الجنيه الاسترلينى خلال الفترة من يناير ١٩٧٢ إلى مايو ١٩٧٥ . بينما يمثل العامل الأول الخاص بمعدل النمو النسبى فى المعروض النقدى ٣٠٪ خلال نفس الفترة .

ثم تأتى بقية العوامل بعد ذلك [1] . ويمكن ملاحظة نفس الشىء بالنسبة لتخفيض الاسترلينى خلال الفترة يوليو / أغسطس ١٩٨١ . كما تجدر ملاحظة أن العوامل الأربعة السابقة تختلف باختلاف مستويات التشغيل المختلفة التى تتحدد بمستوى العمالة فى الداخل ومستوى الأجور والطلب الفعلى وسعر الفائدة . الأمر الذى يؤدى إلى وجود عدة أسعار توازن وليس سعرا واحدا وهو ما أوضحته الاقتصادية

---

(1): John F.o Bilson, The Monetary Approach to the Exchange Rate : Some Emprical Evidence, J.M.F. Staff Papers, Vol. 25, No. 1, March 1978, PP. 60 - 68 .

المعروفة مسز روبنسون [1] بينما يرى كينز أن تقدير سعر الصرف المتوازن يعتبر بديلا عن تقدير التعريفة الجمركية الفعالة (Tariffs) أو مصدر التكلفة المحلية للتبادل الخارجى [2]. وذلك باعتبار أن التعريفة الجمركية أسلوب وقائى يستخدم لموازنة الطلب المحلى على الواردات الأجنبية فى الحدود التى تتناسب مع الطلب الأجنبى على الصادرات المحلية ، وبعبارة أخرى عندما يتعادل الطلب المحلى على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد مع الطلب الأجنبى على العملة المحلية بغرض التصدير . ومن ثم نجد (بيلا بلاسا) يرى أنه فى ظل عدم وجود خسائر غير مخططة فى احتياطيات الدولة الخارجية أو حركات مؤقتة لرؤوس الأموال فإن سعر الصرف المتوازن يتساوى مع سعر الصرف العادى . أى أنه يمكن القول بأن صعوبة وجود سعر الصرف المتوازن عمليا ترجع إلى التغيرات المفاجئة فى كل من الاحتياطيات الدولية وحركات رؤوس الأموال.

٣ـ سعر الصرف الآجل : (*Forward Exchange Rate*)

يقصد بسعر الصرف الآجل القيمة الحالية لسعر الصرف الذى سيتحدد فى أى فترة فى المستقبل والذى يسمى بسعر الصرف الحاضر (Spot) وقت حدوثه .

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الآجل على أساس أنه محصلة ثلاث عوامل هى :

١ ـ سعر الصرف الحاضر .

٢ ـ معدل الخطر أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة والقيمة الحاضرة لسعر الصرف .

---

(١) محمد لبيب شقير ـ العلاقات الاقتصادية الدولية ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٦١ ـ الباب الرابع ـ الفصل الأول ـ ص ٢٤٩ .

(٢) Bela Balasa and daniel M. schydlowsky. Effective tariffs. Domestic Cost of Foreign Exchange and the Equilibrium Exchange Rate , the Journal of Political Economy. Vol. 67. No 3. May/ June 1978, PP. 348 356 .

٣ ـ شروط التحدب ، ويقصد به عدم وجود قيمة صفرية طبقا لشرط عدم تساوى القيمة الحاضرة مع القيمة الآجلة الذى أوضحه الاقتصادى جانسن والذى تداولته الكتابات الاقتصادية من قبل [١].

وتنشأ أسعار الصرف الآجلة بسبب التعاقدات الآجلة أو عمليات الكامبيو الآجل حيث يتم الحصول على القيمة الحالية لعملة ما فى وقت التعاقد أو البيع بسعر يحدد وقت التعاقد على أن يتم تسليم قيمة الصفقة مستقبلا مع تفادى نتيجة تغير قيمة العملة وذلك فى حالة التصدير . أما فى حالة الاستيراد فتتم عملية الشراء للعملة بسعر السوق الحالى على أن يتم تسليم العملة فيما بعد لدفع ثمن الواردات ويتحدد سعر الصرف الآجل طبقا للمعادلة التالية [٢] :

$$س_{ن+١} = أ (ب_{م+١}) سَ_{ن+١}$$

حيث : $س_{ن+١}$ = سعر العملة المحلية لسلع التبادل التجارى المتعاقد عليها فى الزمن ن ليتم تسليمها فى الزمن (ن + ١) .

أ ($ب_م$ + ١) = سعر الصرف المتوقع (وحدات العملة المحلية التى يتم مقابلتها بوحدة نقد أجنبى) .

$سَ_{ن+١}$ = سعر العملة الأجنبية لسلع التجارة او التبادل المتعاقد عليها فى الزمن (ن) بغرض التسليم فى الزمن (ن + ١) .

---

(١) Alan C. Stockman, Risk, Information and Forward Exchange Rates, Jacob A. Frenkel. Harry G. Johnson, Op-cit, chapter9, PP. 168 .

(٢) Stephn P. Magee, Contacting and Spurious Deviations From Purchasing Power Parity, Jacob A. Frenkel, Harry G.Johnson, Op. cit, chapter 4, PP. 69-70.

أى ان سعر العملة المحلية الآجل لسلع التعاقد = سعر الصرف المتوقع × سعر العملة الأجنبية للسلع المتعاقد عليها فى الزمن ن بغرض التسليم فى الزمن (ن + ١) .ويلاحظ أن الحكومات التى تنتهج سياسة اقتصادية محافظة حذرة تقوم بدعم سعر الصرف الحاضر فقط ، بينما تقوم الحكومات التى تتبع سياسة اقتصادية تتسم بالتدخل فى الشئون الاقتصادية بدعم سعر الصرف الآجل فقط ولا تقوم بدعم سعر الصرف الحاضر لان زيادة سعر الفائدة المحلية تنعكس فى شكل تخفيض لسعر الصرف الحاضر فى المستقبل [١] . ذلك ان سعر الصرف الحاضر يتوقف تحديده على ظروف العرض والطلب على العملة الأجنبية الذى ينخفض بزيادة سعر الفائدة ، بينما نجد أن سعر الصرف الآجل يتوقف على عرض وطلب تعاقدات البيع أو الشراء الآجلة .

٤ ـ سعر التعادل للعملات :

فى ظل قاعدة الذهب كانت قيمة عملة أية دولة تتحدد تبعا لما تحويه من ذهب ومن ثم كانت العلاقة بين مختلف العملات تتحدد تبعا لقيمتها بالذهب ـ ويعرف سعر الصرف حينئذ بسعر التعادل (Par Value) . وبعد أن تخلى العالم عن اتباع قاعدة الذهب عام ١٩١٤ لم يكن يتحدد سعر التعادل بالذهب الابالنسبة للدول التى ظلت تلتزم بتحويل عملاتها الى ذهب عند الطلب مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣١عندما أعلنت بريطانيا خروجها نهائيا عن قاعدة الذهب . وكان سعر التعادل بين الدولار الأمريكى والجنية الاسترلينى يتحدد طبقا لقيمة كل منهما بالذهب . وبعد انشاء صندوق النقد الدولى قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر تعادل لعملتها بالذهب وابلاغه للصندوق . وطبقا لاتفاقية الصندوق لم يكن باستطاعة أى دولة أن تجعل سعر عملتها ينحرف عن سعر

---

(١) William H.L.Day, the Advantage of Exclusive Forward Exchange Rate Support, I.M.F Staff Papers, Vol. XXIII, No. 1, March 1976, PP. 137 - 163 .

التعادل سوى فى حدود ٢ ٪ على الجانبين ولم يكن للدولة حق تغيير سعر تعادل عملتها المبلغ للصندوق بما يجاوز ١٠ ٪ الا بموافقة الصندوق كما سبق بيان ذلك فى المبحث السابق . وفى حالة زيادة أى دولة لسعر تعادل عملتها يقوم الصندوق بإعادة كمية من العملة الى الدولة تساوى تماما الزيادة التى حدثت فى قيمة الذهب المودع من الدولة لدى الصندوق [١] . ويحدث العكس فى حالة خفض الدولة سعر تعادل عملتها ، حيث تقوم الدولة بدفع كمية من عملتها تعادل نقص قيمة الذهب المودع لدى الصندوق .

وازاء تغير الأوضاع والظروف النقدية والاقتصادية العالمية وما طرأ من أزمات دولية انتهت باعلان الولايات المتحدة خروجها عن الالتزام بتحويل الدولار الى ذهب عام ١٩٧١ ، فقد شهدت اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولى عدة تعديلات كان آخرها التعديل الذى حدث عام ١٩٧٦ وبدأ سريانه اعتبارا من عام ١٩٧٩ . وترتب عليه انتهاء العمل بأسعار التعادل وقامت كثير من الدول بتعويم عملاتها وتركها لقوى العرض والطلب . واتجهت بعض الدول الأخرى الى ربط عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة كبعض دول أمريكا اللاتينية وقطر وأبو ظبى والسعودية كما سبق القول . ويأمل الكثيرون ان تحل تلك الوحدات محل الذهب لتحديد أسعار التعادل لكافة عملات الدول الأعضاء فى الصندوق .

وعلى الرغم من الغاء سعر التعادل فقد سمح التعديل الثانى لاتفاقية الصندوق للدول الاعضاء باتخاذ سعر تعادل لعملاتها تبعا لما تراه مناسبا لظروفها ، كأن تعادل عملتها بعملة أو عملات دول أخرى . ويمكن للدول العضو ان تعلن انتهاء العمل بسعر التعادل الذى اختارته لعملتها ما لم يعترض الصندوق بأغلبية ٨٥٪ من الأصوات

---

(١) Raymond P. Kent, Money and Banking, Holt, Rinehart and Winston, forth Edition, New York, 1961, Part Seven, chapter 33, PP. 632-633.

كما يمكن للعضو تعويم عملته دون الحصول على موافقة الصندوق . ولا يجوز للصندوق انهاء العمل بسعر عملة دولة ما دون أخذ رأى الدولة خلال ٦٠ يوما من عزم الصندوق على بحث امكانية تنفيذ جانبا هاما من معاملات الدولة خارج الحدود القانونية التى حددتها اتفاقية الصندوق [١] .

٥ ـ كيفية تحديد سعر الصرف :

توجد عدة نظريات لتفسير كيفية تحديد سعر الصرف : أهمها نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية سعر الخصم ، والنظرية النقدية ، ونظرية المدفوعات ، ونظرية مستوى الانتاجية ، ونظرية الاحتياطات النقدية ، ونظرية الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال . وسوف نتناول كل من هذه النظريات بشىء من التوضيح فيما يلى :

أ ـ نظرية تعادل القوة الشرائية :

تعزى هذه النظرية إلى الاقتصادى جوستاف كاسيل الذى يرى أن سعر أية عملة يتحدد تبعا للقوة الشرائية لهذه العملة فى السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية الخارجية. ومن ثم فإن العلاقة بين عملة دولة ما ، وعملة أية دولة أخرى تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الاسعار السائدة فى كل من الدولتين . وبعبارة أخرى فإن سعر الصرف الحقيقى لأى من العملتين يساوى النسبة بين القوة الشرائية للعملة فى السوق المحلى والقوة الشرائية للعملة فى الأسواق الخارجية [٢] .

وينتج مما سبق أن تعادل القوة الشرائية لا تساوى سعر التعادل ، بل مجرد علاقة أو نسبة بين الأرقام القياسية للاسعار فى دولتين ، والتى تتسم بالتغير بمعدل ثابت دون

---

(١) Joseph Gold, the Fund Agreement In the Courts, I.M.F Staff Papers, Vol. 25, No. 2, June 1978, PP. 342-267 .

(٢) Gustaf Cassel, Money and Foreign Exchange After 1914, London, 1922, PP. 210 - 215.

وجود سنة أساس أو علاقة ضرورية بين هذه الأرقام فى كل من الدولتين [1].
وتفترض النظرية أن تغيرات سعر الصرف ترجع إلى تغير القوة الشرائية المحلية بينما لا يؤثر تغير سعر الصرف فى القوة الشرائية المحلية ، أى أن العلاقة السببية هى فى تغير القوة الشرائية المحلية وما يترتب عليه من تغيرات فى سعر الصرف . بمعنى انه لو فرض ان تضاعف مستوى الاسعار المحلية فى بريطانيا بينما بقيت الأسعار ثابتة فى الولايات المتحدة فإن سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه الاسترلينى يهبط إلى النصف فيصبح مثلا ٨٧٥ر دولار / جنيه استرلينى بعد أن كان ١٫٧٥ دولار/ جنيه استرلينى [2].

ونظرا لأهمية الدور الذى يلعبه المعروض النقدى فى تحديد القوة الشرائية ومستوى الأسعار يرى فرنكل أن جوهر النظرية يتضمن أن أسعار الصرف هى عبارة عن الأرقام المعبرة عن الأصول النقدية المحلية بالنسبة لدولة ما [3].

ولقد بذلت عدة محاولات لاختبار صحة نظرية تعادل القوة الشرائية ولعل أهم هذه الاختبارات هو ذلك الاختبار الذى اوضح أن نسبة القوة الشرائية إلى سعر الصرف ترجع إلى الاختلافات المنتظمة فى نصيب الفرد من الدخل القومى من دولة إلى أخرى. كما تم اختبار تأثير عنصر الزمن على كل من المتغيرين من ناحية أخرى . ولعل أكثر الاختبارات تعقيدا هو اختبار تأثير علاقة الزمن بين المتغيرين والعوامل الأخرى المؤثرة فى تحديد سعر الصرف بخلاف القوة الشرائية وهو ما قام به (ستولبر) عام ١٩٤٨ ، وما قام به هودجسون عام ١٩٧٢ ، وما قام به توماس عام ١٩٧٣ . وقد أظهرت هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلافات زمن الدورة التجارية فى دولتين . وأن المستوى العام للأسعار هو من المحددات

---

(١) John A. Todd, Op-cit, chapter XIII,p. 171 .

(٢) Lloyet B. Thomas Ir., Op-Cit, chapter 23, P.556 .

(٣) Jacob A. Frenkel, A monetary Approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects and Empirical Evidence, Jacob. A. Frenkel, Harry G. Johnson, Op-cit, chapter 1. PP. 3-5.

الرئيسية لكل من الدخل الحقيقى والتوظيف ، سعر الفائدة وبالتالى انتهت جميع الدراسات المشار إليها إلى أهمية نظرية تعادل القوة الشرائية فى تحديد سعر الصرف وأنه يجب استخدامها بحذر عند قياس تخفيض أو زيادة قيمة العملة (١) .

النقد الموجه إلى النظرية :

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التى تناولها الكثير من الاقتصاديين بالنقد والتفنيد ، ولا عجب فى ذلك فهى من النظريات الجديرة بالتحليل والتى وضعت من جاءوا بعد كاسيل على طريق تحليل العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر الصرف .

والانتقادات الموجهة إلى النظرية هى :

١ ـ تعدد الارقام القياسية المعبرة عن الاسعار . وعدم تحديد النظرية لأى من هذه الأرقام بالذات عند قياس سعر الصرف . هذا بالاضافة إلى عدم وجود رقم قياسى واحد يعبر عن كافة هذه الأرقام . وأنه حتى بافتراض وجود هذا الرقم فإن النتيجة تتأثر بحركات رؤوس الأموال خلال فترات زمنية تقدر بعشرات السنوات (٢) .

٢ ـ صعوبة تحديد الأرقام القياسية للاسعار لفترة سنة أو سنتين فى المستقبل .

٣ ـ صعوبة اختيار فترة أساس لتحديد الارقام القياسية للاسعار .

٤ ـ أن هذه النظرية لا تسمح باستبعاد تغيرات الاسعار التنافسية اللازمة لخفض زيادة معدل تدفق رؤوس الأموال ، أو اسعار المنتجات المستوردة التى لا يوجد بديل محلى يغنى عن استيرادها (٣) .

---

(١) Lawrence H. Officer, the Purchasing - Power Parity Theory of Exchange Rates : A Review Article, I.M.F Staff Papers, Vol. XXIII. No. 1, March 1976, PP 43-50.

(٢) Geoffrey Crowther, Op-cit, chapter VII, p. 258.

(٣) Jacques R.Artus, Methods of Assessing the Longer Run Equilibrium Value of An Exchange Rate, Finance & Development, june 1978 Vol. 15, No2, P. 26.

٥ ـ أن النظرية تهمل العوامل الأخرى المؤثرة فى تحديد سعر الصرف كمستوى الدخول وسعر الفائدة بين الدول كما تهمل اثر المضاربة ، اذ أن مستوى الدخول يعتبر من العوامل المؤثرة على الاستيراد ومن ثم يؤثر فى الطلب على العملة الأجنبية فى أسواق النقد . كما أن سعر الفائدة يؤثر على حركة رؤوس الأموال فى السوق المالية . كما يؤثر ايضا على النقود الحاضرة (Hot Money) الناتجة عن أنشطة البنوك التجارية والمشروعات المتعددة الجنسية وحركة الأموال العاطلة (١) (Idle Funds) .

٦ ـ تفترض النظرية أن سعر الصرف لا يؤثر على القوة الشرائية المحلية ، بل يتأثر فقط بتغير القوة الشرائية . مع أن تجارب الدول التى تخلت عن قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى أثبتت أن تغير سعر الصرف يحدث أولا ثم يعقبه تغير الاسعار المحلية أو تغير القوة الشرائية فى الداخل . أى أن تغير الاسعار والقوة الشرائية نتيجة ـ لا سبب ـ لتغير سعر الصرف (٢) .

٧ ـ تهمل النظرية اثر اختلاف مرونة الطلب السعرية على الصادرات ، وأثر الرقابة على النقد الأجنبى وأثر المديونية الخارجية واعباء الضرائب .

٨ ـ تعتمد النظرية على الأرقام القياسية للأسعار فى معرفة معدل القوة الشرائية المحلية وتغيراتها مع أن جانبا كبيرا من السلع والخدمات التى تحويها الأرقام القياسية أو تعبر عنها لا تدخل فى التجارة الخارجية . ومن ثم تصبح هذه الأرقام القياسية مضللة فى حساب سعر الصرف .

٩ ـ تهمل النظرية أثر تغير أذواق المستهلكين ، وظهور السلع البديلة فى تغيرات مستوى الأسعار ، والطلب على السلع المستوردة ، ومن ثم تأثيرها فى تحديد سعر الصرف .

---

(١) Lloyed B. Thomas Ir., Op- cit, chapter 23, PP. 566 - 558 .

(٢) محمد لبيب شقير ـ المرجع السابق ـ الباب الثالث ـ الفصل الأول ـ المبحث الثانى ـ ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

١٠ ـ تهمل النظرية أثر التعريفة الجمركية الحامية التى غالبا ما تزيد على ١٠٠ ٪ من قيمة السلع المستوردة فى معظم الدول النامية مما يزيد من الاسعار المحلية للسلع المستوردة ، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية المحلية من دولة لأخرى . مما يؤدى إلى خفض سعر الصرف اللازم للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات . كما أنه غالبا ما تقوم كثير من الدول النامية بدعم الصادرات مما يؤدى إلى زيادة سعر صرف الدولة وزيادة القوة الشرائية لدى الأفراد وتفاوت ذلك من دولة إلى أخرى وبالتالى صعوبة تطبيق النظرية [١] .

ومن الرأى أنه اذا ما أمكن تفادى أوجه الانتقاد الموجهة إلى النظرية وهو ما يصعب الوصول إليه ـ فإن هذه النظرية تكون أصدق النظريات فى تحديد سعر الصرف . وعلى أية حال فإن النظرية رغم عيوبها لا يمكن اهمالها وما زالت مرجع الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لدراسة سعر الصرف سواء بالاسلوب التحليلى أو بالاسلوب القياسى . ومن ثم فانه يمكن الاعتماد عليها فى أخذ فكرة أو تقدير تقريبى لسعر الصرف .

ولقد أوضحت احدى الدراسات أن الرقم القياسى لاسعار الجملة يتفوق على كافة الأرقام القياسية للاسعار كالرقم القياسى لنفقة المعيشة فى امكانية استخدامه فى معادلات تعادل القوة الشرائية . كما اتضح أنه خلال فترة تعويم العملات (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) سجل الرقم القياسى لاسعار الجملة فى المانيا الغربية انحرافا عن تعادل القوة الشرائية يفوق ذلك الذى سجله الرقم القياسى لاسعار المستهلكين [٢] .

ب ـ نظرية عدم التوازن فى ميزان المدفوعات :

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية فى ميزان المدفوعات لدولة ما فى تحديد

---

(١) Bela Balasa, Just How Misleading Are Official Exchange Rate Convresations? A Comment, the Economic Journal, Vol. 83, No 332, Dec. 1973, London, Macmillan Journals Ld, P. 1265.

(٢) Jacob A. Frenkel, Op-Cit, chapter 1,PP. 15 -17 .

سعر الصرف . ويلزم للوصول بهذه النظرية إلى تحديد سليم لسعر الصرف أربعة خطوات هى [١].

١ ـ تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية فى أقرب فترة ممكنة ، وآثار التغيرات الدولية فى النتائج والتوظف فى الأجل المتوسط .

٢ ـ تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لامكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن فى حالة الاضطرابات الطارئة .

٣ ـ تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التى تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم فى ميزان المدفوعات فى الاجل المتوسط .

٤ ـ تقدير التغير الضرورى فى سعر الصرف .

وتبعا لهذه النظرية نجد أنه فى حالة وجود عجز فى ميزان المدفوعات فإن ذلك يعنى زيادة المعروض من العملة الوطنية ، مما يؤدى إلى انخفاض قيمتها الخارجية . بينما يحدث العكس فى حالة وجود فائض فى ميزان المدفوعات . أى زيادة فى الطلب على العملة الوطنية وبالتالى ارتفاع قيمتها .

وهناك من يرى أن هذه النظرية ثبت صحتها فى المانيا خلال الحرب العالمية الأولى عندما لم تنخفض قيمة المارك الألمانى فى الأسواق النقدية فى العالم رغم زيادة المعروض النقدى وسرعة تداول النقود ، وارتفاع الأسعار . اذ أن جانبى ميزان المدفوعات كانا متعادلين فلم تزد الواردات الألمانية عن الصادرات [٢].

وتجدر الاشارة إلى أنه فى حالة قبول الدائنين تأجيل حصولهم على استحقاقاتهم فإن سعر الصرف لا يتأثر بلا شك .

ومن الرأى أن هذه النظرية تعتبر أكثر تعقيدا من النظرية السابقة . الا أنها تمتاز

---

(١) Jacques R.Artus, Op-Cit,P.27.

(٢) محمد عبد العزيز عجمية ، صبحى تادرس قريصة ـ النقود والبنوك والتجارة الخارجية ـ مطبعة الكرنك بالاسكندرية ـ الكتاب الثانى ـ الفصل الرابع ـ ص ٤١٠ .

بعدم اعتمادها على ملاحظة الأرقام القياسية للاسعار النسبية كمحدد هام وأساسى لتفسير حركة التجارة فى الأجل الطويل .

جـ- النظرية النقدية :

نتناول فيما يلى دراسة كيفية تحديد سعر الصرف باستخدام النظرية النقدية حيث نوضح أثر كل من كمية النقود وسعر الخصم وسعر الفائدة فى تحديد سعر الصرف .

ويعتبر ريكاردو أول من نبه إلى أثر كمية النقود فى تحديد سعر الصرف عندما أوضح أن انجلترا اضطرت إلى تخفيض سعر الأسترلينى عن القيمة الاسمية لمواجهة الزيادة فى كمية النقود المتداولة التى تسببت فى ارتفاع الاسعار المحلية . وبالتالى ارتفاع تكلفة الصادرات مما أدى إلى نقص الطلب عليها فى الأسواق العالمية ، ونقص قيمتها ، وحدوث عجز فى ميزان المدفوعات . ويحدث العكس فى حالة نقص كمية النقود فى الداخل ، اذ تصبح تكلفة السلع المصدرة قليلة ، مما يزيد الطلب عليها فتزيد قيمتها ، ويحقق ميزان المدفوعات فائض ، ويرتفع قيمة العملة .

ويلاحظ أن تغير سعر الصرف لا يكون بنفس تغير المعروض النقدى وذلك بسبب تأثير عنصر الزمن ، ووجود عوامل أخرى تؤثر فى تحديد سعر الصرف ، وان كانت احدى الدراسات التى أجريت بطريقة النماذج النقدية النظرية اوضحت أن المعروض النقدى يفسر نحو ٩٠٪ من تغيرات سعر الصرف خلال الفترة يناير ١٩٧٢- ابريل ١٩٧٦ فى المانيا الغربية [(١)].

كما أثبتت الاختبارات التطبيقية بطريقة اللوغاريتمات التى أجريت عن المملكة المتحدة أن المعامل التفاضلى للمعروض النقدى يتراوح بين ٠٧ر، ٤٧ر عند مستوى معنوية ٩٥ر خلال الفترة يوليو ١٩٧٢ - ١٩٧٥ . بينما اظهرت اختبارات التغير فى

---

(١) John F. O. Bilson Rational Expectations and the Exchange Rate, Jacob A. Frenkel. Harry G. Johnson, Op-Cit, Chapter 5, PP. 84-89.

معدلات زيادة المعروض النقدى فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أثرا موجبا على سعر الصرف يتراوح بين ١١٩ر ، ٦٨١ر عند مستوى معنوية ٩٥ر أيضا وذلك خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ . أما فى المانيا الغربية فقد اتضح أنه من الممكن لدالة الطلب على النقود أن تتغير وأن يعمل المعروض النقدى على مقابلتها دون احداث أى تغير هيكلى فى سعر الصرف ، وذلك خلال الفترة (أبريل ١٩٧٣ ـ سبتمبر ١٩٧٥) [١] . ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه النتيجة لا تنفى أثر تغير المعروض النقدى فى تغيرات سعر الصرف ، غاية الأمر أن تغير دالة الطلب على النقود فى الوقت الذى يتغير فيه المعروض النقدى قد حال دون حدوث تغير جذرى فى سعر الصرف . وعلى أية حال فإنه يشترط لحدوث أثر المعروض النقدى على سعر الصرف أن تتسم السوق المالية بالنشاط ، وأن وجدت هناك صعوبة فى دراسة اثر المتغيرات النقدية فى تحديد سعر الصرف فإن ذلك يرجع إلى كثرة النظريات النقدية وتعارضها مع بعضها البعض [٢] .

ويمارس سعر الفائدة تأثيرا هاما فى تحديد سعر الصرف . فزيادة سعر الفائدة فى دولة ما يؤدى إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال تجاه هذه الدولة مما يزيد الطلب على عملتها ، ويؤدى إلى زيادة سعر الصرف . ويحدث العكس فى حالة خفض سعر الفائدة . الا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدى بل يمكن أن يعملان فى اتجاهين متضادين ، ويلغى كل منهما أثر الآخر ، ويمتنع حدوث أى تغير فى سعر الصرف . فإذا ما انتفى مثلا حدوث تغير متوقع فى المعروض النقدى فى

---

(١) Robert J. Hodrick, An Enpirical Analysis of the Monetary Approach to the Determination of the Exchange Rate, Jacob A. Frenel, Harry G. Johnson, Op-Cit, chapter 6, PP. 101-113 .

(٢) Douglas W.Cowes and Edger L.Feige, Efficient Foreign Exchange Markets and the Monetary Approach to Exchange Rate Determination, The American Economic Review, March 1980, PP. 120-134.

المستقبل القريب فإن سعر الصرف لن يتأثر كثيرا نظرا لأن سعر الفائدة الاسمى سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع فى المعروض النقدى .

ويحدث نفس الشيء أيضا فى حالة تغير القوة الشرائية للنقود بما يفوق الزيادة أو النقص المرغوب فى الطلب على النقود ، وذلك عندما يتم تحقيق توازن السوق النقدية . حيث تسير تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف فى اتجاهين متضادين بدرجة أكبر مما اذا ترك السوق حرا دون تدخل السلطات النقدية .

ويلاحظ أنه كلما كان المكون الأجنبى من المعروض النقدى المحلى كبيرا كلما امكن التأثير على قيمة سعر الصرف بدرجة كبيرة . لأن المكون الأجنبى يعكس حركة معاملات رؤوس الأموال مع العالم الخارجي ويشكل جانبا هاما من ميزان المدفوعات .

وبصفة عامة فإن النظرية النقدية تعتبر أن الاعتماد على سعر الفائدة فى تفسير تغيرات قيمة العملة المتوقع حدوثها فى الستقبل ، غالبا ما يعطى نتائج ذات دلالة هامة وغير متحيزة [١] .

وإذا ما انتقلنا إلى الحديث عن أثر المعروض النقدى العالمى على عملات مختلف الدول وعلى مستوى الاسعار المحلية ، وعلى صادراتها ووارداتها نجد أن احدى الدراسات قد اثبتت أن تغير المعروض النقدى العالمى مسؤلا عن ٥٨ ٪ من تغيرات مستوى الاسعار العالمية ، خاصة اسعار المستهلك بعد فترة تأخير (Time Lag) قدرها سنة ونصف فى المتوسط ، وذلك خلال الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٤) . بينما اظهرت الدراسات الاحصائية التى قام بها ديورين وواتسن عدم وجود أية علاقة بين المتغيرين السابقين خلال نفس الفترة [٢] .

---

(١) Allan C.Shapiro, Foreign Exchange Risk Managemnt Associations (AMACOM), 1978, P. 23.

(٢) Robert Heller, International Reserves and world wide Inflation, IMF stoff Papers, Vol XXIII, No1, Maech 1976, PP. 61-87.

ويمكن القول هنا بأنه وان كانت العلاقة المباشرة بين المتغيرين غير واضحة فى بعض الدراسات الا أنه مما لا شك فيه أن تغيرات المعروض العالمى من الاحتياطيات الدولية يؤثر تأثيرا غير مباشر على اسعار الصرف ، من خلال التأثير أولا على المعروض النقدى المحلى لكل دولة ، وما يترتب عليه من تأثير على أسعارها المحلية وتكلفة انتاجها، وصادراتها ، الأمر الذى ينعكس أثره فى النهاية على سعر الصرف ويمكن ادخال أثر سعر الفائدة فى هذا الصدد عن طريق تأثيره على المعروض النقدى العالمى وتحركاته من دولة لأخرى ، مع أخذ أثر المرونة فى الحسبان . اذ كلما كانت حساسية المعروض النقدى لتغيرات سعر الفائدة كبيرة ، كلما كان الاثر على ميزان المدفوعات واضحا ، ووضح ايضا الاثر على سعر الصرف .

ويرتبط بموضوع تفسير النظرية التقدية لتحديد سعر الصرف اثر سعر الخصم فى هذا الصدد من خلال تأثيره على سعر الفائدة . فزيادة سعر الخصم تؤدى إلى زيادة سعر الفائدة مما يؤدى إلى تدفق الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة . ويترتب على ذلك زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ، مما يؤدى إلى ارتفاع سعر الصرف لعملة الدولة . ويحدث العكس فى حالة خفض سعر الخصم . ويمارس سعر الخصم تأثيره على سعر الفائدة ، ومن ثم على المعروض النقدى وعلى سعر الصرف على المستوى العالمى رغم اختلاف معدله من دولة إلى أخرى . وذلك من خلال تأثيره على حركة رؤوس الأموال العالمية قصيرة الأجل (حركة المضاربة) بين الدول وما يترتب عليها من زيادة أو نقص الطلب على عملات بعض الدول فى مواجهة عملات البعض الآخر ، ومن ثم زيادة أو نقص قيمة هذه العملات . أما فى حالة تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فإن الأثر يكون أقل وضوحا .

ويلاحظ أنه من خلال هذه الميكانيكية العالمية تستطيع بعض الدول الحصول على أرباح فى الوقت الذى يتحقق فيه التعاون الدولى لحل مشاكل التنمية [1] .

---

(1) J.J.Polak. International Coordination of Economic Policy, IMF Staff Papers, Vol. IX,No2, July 1962, PP. 179-181 .

ويجدر ملاحظة أنه يمكن قياس المساهمة الخارجية فى زيادة المعروض النقدى فى أية دولة من خلال فائض حساب العمليات الجارية والرأسمالية للقطاع الخاص فى المجتمعات الرأسمالية . حيث يعظم دور هذا القطاع فى عمليات التجارة الخارجية فى السلع والخدمات ، وحركات رؤوس الأموال [1] .

د ـ نظرية مستوى الانتاجية :

لا شك أن ارتفاع مستوى الانتاجية فى دولة ما يؤدى إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الاجنبية إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار فى عمليات الانتاج ، وهو ما يؤدى إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة ، ومن ثم زيادة سعر صرفها ، كما يؤدى زيادة مستوى الانتاجية إلى انخفاض تكلفة المنتجات ، وزيادة القدرة التنافسية للدولة على التصدير ، وبالتالى زيادة الطلب على عملة الدولة وارتفاع قيمتها . ويحدث العكس فى حالة انخفاض مستوى الانتاجية . الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى انخفاض قيمة العملة .

ويلاحظ أنه من الممكن أن يؤدى انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الطلب الخارجى على صادرات الدولة فى حالة استجابة الجهاز الانتاجى له مما يؤدى إلى تحسين الميزان التجارى للدولة واتجاه قيمة العملة نحو الارتفاع .

وبناء على ما سبق نجد أنه لا بد أن يسير سعر الصرف فى نفس اتجاه القوى أو الاجهزة الانتاجية فى الدولة ، حتى يتحقق التوازن المنشود فى ميزان المدفوعات [2] .

---

(1) C.M.Miles and P.A. Bull, External and Foreign Currency Flows and the Money Supply. Bank of England Quarterly Bulletin, Vol. 18, No 4, Dec. 1978, PP. 528-529.

(2) محمد عبد العزيز عجمية ، وصبحى تادرس قريصة ـ المرجع السابق ـ الكتاب الثانى ـ الفصل الرابع ـ ص ٤١٦ .

هـ - نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية [1] : (*Asset Market Dis-turbances*).

تصدى لشرح هذه النظرية الاقتصادى الفرنسى جاك آرتس رئيس قسم الرقابة الخارجية بإدارة بحوث صندوق النقد الدولى . وهى خاصة بتحديد سعر الصرف التوازنى . وتلائم هذه النظرية ظروف الدول التى تعتمد كلية على قوى السوق فى تحقيق توازن سعر الصرف وميزان المدفوعات .

وتقوم هذه النظرية على أساس دراسة محددات سعر الصرف فى الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلى لآثار العوامل المؤقتة بغية الوصول إلى تقدير لسعر التوازن فى الأجل الطويل . ويتم دراسة هذه النظرية من خلال أسس نظرية الاحتياطيات النقدية فى تحديد سعر الصرف التى تركز على الدور التوازنى الذى يلعبه سعر الصرف فى موازنة الطلب الأجنبى على الأصول المالية المحلية ، والطلب المحلى على الأصول المالية الأجنبية .

وتعتبر هذه النظرية أقل تعقيدا من نظرية اختلال ميزان المدفوعات اذ يمكن تطبيقها دون حاجة إلى بناء النماذج ، الا أنها أكثر تعقيدا من نظرية تعادل القوة الشرائية . ويعاب على هذه النظرية تلاؤمها فقط مع ظروف الدول التى تعتمد على قوى السوق فى تحديد سعر عملتها . كما يؤخذ عليها أيضا افتراض امكانية تبيان العوامل الكامنة وراء توقعات سعر الصرف . وهى العوامل التى يسهل تبيانها كلما كان المتعاملون فى السوق النقدية على درجة من الرشد ، وهو مالا نجده عمليا ، الأمر الذى يصعب معه تفسير سعر الصرف الجارى ، ومن ثم فقدان النظرية لفعاليتها .

وعلى أية حال ، فإن هذه النظرية لم يتم تطبيقها عمليا حتى الآن ، مع أنها النظرية الوحيدة التى تعتمد بشكل أساسى على قوى السوق الحر لمعرفة سعر الصرف

---

(١) Jacques R. Artus, Op-Cit, PP. 27-8.

التوازنى . الأمر الذى يحتم ضرورة تطبيقها على الدول التى تعتمد على قوى السوق بدرجة كبيرة فى تحديد القيمة الخارجية لعملتها

ومن الرأى أنه بعد أن انتهى العمل بسعر التعادل عقب صدور التعديل الثانى لاتفاقية صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٦ وتقنين تعويم العملات على نحو ما سبق بيانه ، فقد أصبح مجال تطبيق هذه النظرية واسعا بعد اتجاه معظم دول العالم إلى الغاء التعقيدات والإجراءات المانعة وأساليب الحصص والاتفاقات مما يتيح الفرصة لسعر الصرف كى يتحدد إلى حد كبير تبعا لظروف قوى العرض والطلب .

و ـ أسلوب استخدام سعر الصرف الآجل (*Forward Exchange Rate*)

يرى واليتش أنه يمكن استخدام سعر الصرف الآجل السابق شرحه (فى الصفحات السابقة) للتنبؤ بسعر الصرف الحالى (Spot) فى المستقبل لفترة تتراوح بين ٩٠ يوما وثلاث سنوات [١].

الا أنه يصعب استخدام هذا الاسلوب قياسيا ، نظرا لاعتماد السوق المالية فى تقديراتها على كافة المعلومات الممكنة مما يعوق امكانية بناء نموذج يمكن الاعتماد عليه فى التنبؤ بسعر الصرف فى المستقبل . وقد أدى ذلك إلى العزوف عن استخدام هذا الاسلوب فى تحديد سعر الصرف .

وبعد أن تناولنا فى الصفحات السابقة دراسة مفهوم سعر الصرف والاساليب المختلفة التى يمكن اتباعها عند تحديده ، نتناول فيما يلى بيان أهم الأرقام القياسية المستخدمة فى ايضاح التغيرات التى تحدث فى قيمة العملة نظريا وعمليا على النحو التالى .

الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال :

يقصد بالرقم القياسى لسعر الصرف الفعال ، الرقم القياسى لمتوسط قيمة أسعار

---

(١) Henry C.Wallich, what Makes Exchange Rates Move?, Economic Impact, No 22, 1978, P.58.

الصرف المختلفة لعملة ما تجاه عدد من العملات الرئيسية لبعض الدول الأجنبية ويتم حساب هذه الأرقام عن طريق استخدام اوزان نسبية تمثل الوزن النسبى للعملة المحلية لكل دولة اجنبية فى مواجهة عملة الدولة التى يتم حساب الأرقام لها ، بالنسبة لمستوى سعر الصرف فى فترة أساس [1] .

وتعبر الأوزان المستخدمة للترجيح عن نصيب مختلف الدول الأجنبية (التى يتم استخدام أسعار صرفها فى بناء الرقم القياسى) فى تجارة الدولة التى يتم بناء الرقم القياسى لها .

ويلاحظ أن انتشار ظاهرة التضخم العالمى قد أثرت تأثيرا سلبيا على دلالة الارقام القياسية لسعر الصرف لتباين معدلات التضخم من دولة لأخرى .

اهم الأرقام القياسية لاسعار الصرف الفعالة [2] :

توجد عدة ارقام قياسية تستخدم فى هذا الصدد نشير إليها فيما يلى بشىء من الايضاح :

١ - الرقم القياسى المرجح للواردات :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى لاسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل مقوما بالعملة المحلية بالنسبة لفترة اساس مرجحة بنصيب تلك الدول من واردات الدولة المعنية .

٢ - الرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى لاسعار العملة المحلية مقوما بأسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل بالنسبة لفترة اساس مرجحة بنصيب تلك الدول من صادرات الدولة المعنية .

---

(١) Rudolf R. Rhombery. Indicies of Effective Exchange Rates. I.M.F Staff Paprs, Vol. XXIII, No 1, March 1976, P. 88.

(٢) Rudolf R. Rhomberg. Ibid, P. 95 .

٣ـ الرقم القياسي المرجح للصادرات الكلية :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى لاسعار العملة المحلية مقوما بأسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل بالنسبة لفترة أساس مرجحة بنصيب الدول الأجنبية من إجمالى الصادرات الكلية فى أسواق العالم ، مع استبعاد السوق المحلى للدولة المعنية . ومن ثم يتضح أن الفرق بين الرقم القياسى المرجح للصادرات الكلية والرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية يكمن فى كون الأخير يتم ترجيحه بنصيب دول العالم من صادرات الدولة المعنية بينما يتم ترجيح الرقم الأول بنصيب الدول الأجنبية من اجمالى الصادرات الكلية فى العالم بعد استبعاد السوق المحلى للدولة المعنية . وليست صادرات الدولة المعنية كما فى حالة الرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية .

٤ ـ الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة تجارة الدول الثنائية :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى للرقم القياسى المرجح للصادرات وما يعادل الرقم القياسى المرجح للواردات مرجحا بنسب كل من الصادرات والواردات إلى مجموع الرقمين .

٥ ـ الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة الصادرات :

وهو عبارة عن متوسط حسابى غير مرجح لكل من الرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية ، والرقم القياسى المرجح للصادرات الكلية السابق بيانها . أى أنه متوسط حسابى للارقام القياسية الموضحة فى كل من (٢) ، (٣) .

٦ ـ الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة التجارة :

وهو عبارة عن متوسط حسابى غير مرجح للرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة الصادرات وما يعادل الرقم القياسى المرجح للواردات . ويختلف هذا الرقم عن الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة التجارة الثنائية فى بند (٤) من حيث

أنه رقم غير مرجح ويتضمن الصادرات الكلية والواردات الكلية وليس الثنائية فقط كما فى بند (٤) . أى أنه متوسط حسابى للارقام القياسية الموضحة فى بند (٥) ، (١) .

٧ ـ الرقم القياسى المرجح لسعر الصرف المتعدد :

وهو عبارة عن الوسط الهندسى لاسعار العملة المحلية مقومة بالعملات الاجنبية لفترة أساس مرجحا بالتأثير المحسوب من تعدد اسعار الصرف على ميزان الدولة التجارى ، مقوما بالعملة الوطنية نتيجة تغير قدره ١ ٪ فى قيمة كل عملة اجنبية محسوبا بالعملة الوطنية أيضا .

مجال استخدام الارقام القياسية لسعر الصرف الفعال :

يمكن باستخدام هذه الأرقام القياسية قياس الانحرافات التى تطرأ على عرض وطلب العملة فى الأسواق المالية العالمية ، وتغيرات قيمة المعاملات التجارية والمالية (صادرات ـ واردات ـ رؤوس أموال) التى تقوم بها الدولة مع مختلف دول العالم . كما يمكن بواسطتها معرفة اثر تغيرات سعر الصرف على مستوى الاسعار المحلية .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام هذه الأرقام القياسية ونشرها فى بياناتها المالية والاقتصادية . وقد تم حساب هذه الأرقام باستخدام متوسط قيمة الدولار تجاه عشرة دول صناعية هامة تمثل قيمة تجارتها الخارجية نحو $\frac{٢}{٣}$ قيمة التجارة العالمية، وأكثر من $\frac{١}{٢}$ تجارة الولايات المتحدة الأمريكية وذات أهمية كبيرة فى الأسواق المالية الدولية . وتتحدد أسعار عملاتها طبقا لقوى السوق تبعا للعملات الفردية فى أسواق النقد الراسخة بها خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٦) . وهذه الدول هى المانيا الغربية واليابان وفرنسا وبريطانيا وكندا وايطاليا وهولندا وبلجيكا والسويد وسويسرا .

وقد تم اختيار سنة الاساس بحيث تكون الأرقام فى مايو ١٩٧٠ = ١٠٠ . ثم عدلت إلى مارس ١٩٧٣ = ١٠٠ لمواكبة التغيرات النقدية والاقتصادية العالمية التى

صاحبت الاتجاه نحو تعويم سعر الصرف [1].

وقد تم حساب الارقام بطريقتى الأوزان النسبية الثنائية والأوزان المتعددة حيث تم الترجيح بوزن لتجارة كل دولة من الدول العشر على حدة مع الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة آنفا ، ثم الترجيح بوزن قيمة تجارة كل دولة من الدول العشر إلى اجمالى قيمة تجارة هذه الدول خلال نفس الفترة .

وتجدر الاشارة إلى انه عندما استخدمت الولايات المتحدة الرقم القياسى لحقوق السحب الخاصة اتضح لها عدم فعاليته فى قياس التغيرات فى سعر الدولار . ويرجع ذلك إلى بناء هذا الرقم على أساس سلة العملات الستة عشر ، والتى تدخل ضمنها عملة الولايات المتحدة بوزن نسبى يقرب من الثلث . وقد تبين من استخدام الأرقام القياسية لسعر الدولار أن الرقم المتوسط المرجح لقيمة الدولار قد انخفض من ١٠١٫٤٨ عام ١٩٧٣ إلى ٩٨٫٥٩ عام ١٩٧٤ . واتجه الارتفاع إلى خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . اذ بلغ فيهما ١٠٣٫٥١ ، ١٠٥٫٣٣ على الترتيب . ثم عاود الانخفاض بعد ذلك ليصل فى عام ١٩٧٧ إلى ٩٨٫٣٦ [2]. ويشير الرقم القياسى للدولار فى مواجهة بقية العملات إلى الاتجاه نحو التحسين ابتداء من عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ . اذ بلغت الارقام القياسية فيهما ١٠٥٫٥٧ ٪ و ١٠٣٫٣١ ٪ على التوالى . ثم اتجهت إلى الانخفاض فى نهاية ١٩٧٨ لتبلغ ٩٢٫٣٩ ٪ ، ٨٨٫١٢ ٪ فى نوفمبر ١٩٧٩ ، ١١٢٫٢٩ ٪ فى أغسطس ١٩٨١ [3].

---

(١) Federal Reserve Bulletin, Oct. 1978, Vol. 64, N0 10, Publications Committee, Washington D.C., Uses of Effective Exchange Rate Indexes, PP. 784-785 .

(٢) Federal Reserve Bulletin, August 1978, Vol. No. 8, P. 700.

(٣) Fwderal Reserve Bulletin, Sept. 1981, Vol. 67, No. 9, P. A68.

المبحث الثالث

سعر الصرف في ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع

المقصود بالرقابة على النقد :

يقصد بالرقابة على النقد الاجراءات واللوائح والقرارات والقوانين التى تصدرها الدولة بغرض توجيه معاملات افرادها مع العالم الخارجى ، طبقا لما تراه مناسبا لظروف اقتصادها القومى ، وبما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فيتم فرض قيود كمية أو نوعية ، أو هما معا على إيرادات واستخدامات حصيلة النقد الأجنبى المتوفر لديها . وقد يتم منح اعانة نقدية لمصدرى بعض السلع لتشجيعهم على الاستمرار فى التصدير . كما قد يتم فرض ضريبة على الواردات من سلع معينة بغية الحد من استيرادها لعدم اهميتها للاستهلاك المحلى ، أو لاحتياجات التنمية .

وقد تنطوى الرقابة على النقد أيضا على استخدام اسعار الصرف المتعددة لتحقيق أهداف التشجيع ، أو التقييد المشار إليها بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد والتأثير فى حركة رؤوس الأموال لمنع تهريب النقد إلى الخارج .

ويمكن تحقيق الرقابة على النقد من خلال اسواق التعامل الثنائية حيث يتم دعم معاملات السوق التجارية فقط ، وتقييد مشتريات ومبيعات العملة المحلية فى السوق المالية الحرة [1]. أما من الناحية العملية فتختلف درجة القيود على النقد الأجنبى والمعاملات التى تتم بين دولة وأخرى تبعا لدرجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وما تنتهج من فلسفة أو نظام اقتصادى . فقد تحتكر الدولة عمليات التعامل فى النقد الأجنبى كلية ، وتمنع غيرها من التعامل فيه . وتفرض السلطات من العقوبات الرادعة

---

(1) William H.L.Day, The Advantage of Exclusive Forward Exchange Rate Support, I.M.F Staff Papers, Op-cit, P. 137 .

على التعامل بالنقد الأجنبى أو حتى مجرد حيازته دون تصريح من السلطات المختصة . وقد تكتفى الدولة بالقيود غير المباشرة على النقد ، فتلجأ إلى تعدد اسعار الصرف وإلى تسوية المدفوعات الدولية عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو بواسطة عملة غير قابلة للتحويل، وإلى الرسوم الجمركية واعانات التصدير .

أهداف الرقابة على النقد :

تلجأ الدولة إلى فرض الرقابة على النقد لتحقيق أهداف معينة نتناول بيانها فيما يلى :

١ ـ علاج الخلل فى ميزان المدفوعات :

يقصد بالخلل فى ميزان المدفوعات وجود عجز فى الميزان ، بمعنى زيادة قيمة الواردات من العالم الخارجى عن قيمة الصادرات إلى الخارج سواء أكانت منظورة أم غير منظورة .

ولعلاج هذا الخلل تفضل بعض الدول اللجوء إلى أسلوب فرض الرقابة على النقد كاجراء للحد من الطلب على الواردات وذلك بدلا من تخفيض سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية ، ودون ما حاجة إلى اتخاذ اجراءات انكماشية فى الاقتصاد القومى .

٢ ـ منع المضاربة :

يترتب على تحركات رؤوس الأموال واسعة النطاق تقلبات كثيرة فى قيمة العملة الوطنية وعدم استقرار معاملات النقد الأجنبى خاصة فى الأجل القصير ويدعو ذلك بعض الدول إلى فرض الرقابة على النقد لتقليل التحركات غير المرغوبة فى رؤوس الأموال وتحقيق بعض الاستقرار فى القيمة الخارجية لعملاتها . وفى هذه الحالة تقوم هذه الدول بشراء النقد الأجنبى من المقيمين بسعر رسمى . كما تطلب منهم تسليم ما فى حوزتهم من نقد اجنبى مقابل العملات المحلية بالسعر المحدد رسميا لذلك .

٣- مواجهة متطلبات الحرب :

تعتبر ظروف الحرب ظروف استثنائية تتطلب الاقتصار على استيراد سلع معينة والتعامل مع دول معينة وتلجأ الدولة إلى أسلوب الرقابة على النقد لتوجيه ما يتوفر لديها من نقد أجنبى إلى استيراد السلع الهامة التى تتطلبها ظروف الحرب ، وبما يحول دون استيراد سلع كمالية وبما يمنع من التعامل مع دول معادية .

٤- الحصول على ايرادات :

تلجأ بعض الدول النامية إلى اسلوب الرقابة على النقد بغية الحصول على بعض الايرادات للخزانة العامة . ويقوم البنك المركزى بتحديد سعر منخفض للعملات الأجنبية التى يشتريها من المواطنين بينما يقوم بتحديد سعر أعلى للعملات التى يبيعها ويحصل على الفرق ويطلق عليه « أرباح بيع النقد الأجنبى » .

٥ - موازرة اسلوب التخطيط القومى :

قد تقوم بعض الدول التى تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادى باتباع أسلوب الرقابة على النقد لتوجيه حركة التجارة الخارجية . وفى هذه الحالة يمكن اعتبار هذا الاسلوب إداة من أهم ادوات تخصيص موارد الدولة من النقد الأجنبى بما يخدم أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية بصفة خاصة .

وقد ترغب بعض الدول فى عزل الاقتصاد المحلى عن الاقتصاد الدولى وتقلباته كاجراء يكفل عدم تعرض خطتها الاقتصادية للتعثر . وفى هذه الحالة تكون الرقابة على النقد أداتها الفعالة .

نشأة الرقابة على النقد :

ترجع نشأة الرقابةعلى النقد إلى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . حيث اضطرت كثير من الدول إلى فرض الرقابة على النقد الأجنبى للمحافظة على احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية التى اتجهت إلى النقص بسبب ظروف

الحرب . وعندما انتهت الحرب اقلعت هذه الدول عن هذه السياسة وعادت إلى السير على قاعدة الذهب والعملات القابلة للتحويل .

وعندما حدث الكساد العالمى الكبير فى اوائل الثلاثينات ، خرجت الكثير من الدول عن قاعدة الذهب ، ولجأت إلى القيود المباشرة وغير المباشرة على النقد . وانقسم العالم إلى عدة مناطق نقدية متباينة مثل منطقة الاسترلينى التى شملت الدول التى استمرت فى ربط عملاتها بالجنيه الاسترلينى ومعظمها الدول التى كانت تستعمرها بريطانيا ، ومنطقة الرقابة على الصرف التى شملت المانيا ووسط وشرق أوربا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الذهب وتشمل الدول التى استمرت فى التعامل طبقا لقاعدة الذهب مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وبولندا .

وبعد انتهاء الأزمة العالمية استمرت الرقابة على النقد فى المانيا ودول أوربا الشرقية والعديد من دول امريكا اللاتينية . كما بقيت عملات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول اوروبا الغربية (عدا المانيا وايطاليا) قابلة للتحويل حتى بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ . وخلال هذه الحرب قامت جميع الدول بفرض الرقابة على النقد بالاضافة إلى بقية القيود الحكومية المباشرة على اقتصادياتها .

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية بدأت كثير من الدول فى الغاء القيود المباشرة على اقتصادياتها . ولكنها لم تتخل عن سياسة الرقابة على النقد الا بصورة تدريجية . بسبب اختلال موازين مدفوعاتها .

وقد ظهرت بوادر التعاون الدولى للتغلب على المشاكل النقدية فى العالم فتم انشاء صندوق النقد الدولى ليقوم بمهمة الاشراف على النظام النقدى العالمى وتحقيق الاستقرار فى اسعار الصرف . وقد اوجبت نصوص اتفاقية الصندوق الغاء الرقابة على النقد ، والعمل على اعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعدم اللجوء إلى فرض أية قيود كمية أو نوعية تعوق حركة التجارة العالمية . وقد التزمت معظم الدول الأعضاء فى الصندوق بهذه السياسة باستثناء بعض الدول النامية والتى تعانى من مشاكل اقتصادية .

وتجدر الاشارة إلى أن الدول غير الاعضاء فى الصندوق وهى الدول الاشتراكية استمرت فى تطبيق نظم الرقابة الكمية والنوعية على الصرف ، والتعامل على أساس الاتفاقيات المتعددة الأطراف .

اتفاقيات التجارة والدفع :

صاحبت اتفاقيات التجارة والدفع نظم الرقابة على النقد من حيث النشأة . إذ أن مشكلة عدم قابلية العملات للتحويل ، وندرة النقد الأجنبى كانت من أهم الدوافع التى حملت دول الرقابة على الصرف على التعامل بموجب الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات المتعددة . وفى كافة الحالات يتم تحديد كميات السلع التى يستوردها كل بلد من بقية بلدان العالم .

وهناك من يفرق بين الاتفاقيات التى وقعت خلال فترة الكساد العالمى فى الثلاثينات والاتفاقيات الموقعة بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية . وذلك على أساس أن الأولى كانت قاصرة على التجارة المنظورة فقط ، أما الثانية فقد شملت كافة بنود ميزان المدفوعات ، واستخدمت فى ظلها ما يعرف بحد المديونية ولم يعد يشترط توازن الميزان التجارى الادنى لتوقيعها [1] . وقد اتسع نطاق هذه الاتفاقيات فى الوقت الحاضر حتى أصبح نحو ٩٠ ٪ من تجارة الاتحاد السوفيتى السابق مع الدول النامية يتم عن طريق هذه الاتفاقيات .

وفيما يتعلق باتفاقيات التجارة : عادة ما تتم لتنمية التعاون والعلاقات التجارية بين البلاد المتعاقدة ، حيث يمنح كل طرف الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية . ويتم تبادل سلع التعامل بين البلاد على أساس أسعار السوق العالمية للسلع المماثلة . وتتفق الدولتان على عملة معينة من العملات الحرة كوحدة حسابية لتقدير قيمة السلع المتبادلة ويتضمن العقد تحديدا زمنيا لأجل التعاقد .

---

(١) تحسين الدين هلال ـ مرجع سابق ـ الباب الأول ـ ص ٢٩ .

أما اتفاقيات الدفع : فغالبا ما توقع بين البلاد بغرض تنظيم المدفوعات الناشئة عن المعاملات المتبادلة وفى حدود مديونية معينة . ويتم حساب فائدة مئوية يتفق عليها على التجاوز عن الحد المذكور بالاتفاقية . وتتفق الدولتان على عملة معينة كوحدة حسابية لتحرير العقود بها . وعادة ما يتم تحديد مدة معينة لسريان الاتفاق . ويجوز ان تتفق الدولتان على تجديد الاتفاق تلقائيا بعد انتهاء أجله لمدد أخرى تذكر بالعقد المبرم وقد يتفق البنك المركزى فى كل من الدولتين مثلا على فتح حساب بالعملة الوطنية لكل دولة لتسوية قيمة المعاملات التجارية بين البلدين ، فيتم منح المصدر قيمة صادراته من الدولة (أ) مثلا إلى الدولة (ب) بالعملة المحلية للدولة (أ) بينما يدفع المستورد فى الدولة ب) قيمة وارداته بالعملة المحلية للدولة (ب) وهكذا .

تحديد سعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع:

قد تقوم الدولة بتحديد سعر صرف موحد يسرى على كافة معاملاتها مع مختلف دول العالم ، وقد تقوم باتباع سياسة اسعار الصرف التمييزية سواء بالنسبة للعملات ، أو بالنسبة للمعاملات وتوضيح ذلك كما يلى :

ا ـ سعر الصرف الموحد :

فى ظل هذا النظام يتم تحديد سعر موحد لكافة المعاملات تجاه كافة العملات الأجنبية الأخرى وغالبا ما يكون هذا السعر سعرا إداريا رسميا يحدده البنك المركزى يوميا بالاسترشاد بقوى العرض والطلب دون التقيد بها . ومن ثم فهو لا يمثل السعر الحقيقى فى اسواق التعامل بل غالبا ما تعمد السلطات النقدية إلى تحديده بالزيادة عن السعر الحقيقى الذى يمكن أن يحدده السوق . وذلك بغية تشجيع صادراتها أو الحد من وارداتها ، أو لاستقطاب رأس المال الأجنبى اللازم لعملية التنمية الاقتصادية بها .

ويعاب على نظام السعر الموحد عدم امكانية استخدامه للتمييز بين مجموعات السلع المصدرة أو المستوردة ، أو بالنسبة لمناطق التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات وهى أمور غالبا ما تبتغيها الرقابة على النقد الأجنبى .

وبالنسبة لاتفاقيات الدفع نجد أنه غالبا ما يتفق الطرفان المتعاقدان على ضمان سعر الصرف ، أما ما يعرف بشرط ضمان الذهب ، لحماية البلدين المتعاقدين من الخسائر المحتملة نتيجة تغير سعر الصرف خلال فترة التعاقد . حيث يتم تعديل رصيد حساب الدولة الدائنة بزيادته بنفس نسبة الخفض الذى حدث فى سعر تعادل الدولة المدينة فى حالة ما إذا كان الحساب يسوى بعملتها . ويحدث العكس فى حالة زيادة سعر صرف عملة التعاقد بالنسبة للذهب . وقد يتم الاتفاق على استخدام الوحدات الحسابية فى التعامل . كاستخدام المانيا الغربية للدولار الحسابى عام ١٩٤٩ واستخدام مصر للعملة الحسابية فى معاملاتها مع دول الكتلة الشرقية عام ١٩٦٢ بغرض عدم التميز فى اتفاقيات الدفع الثنائية بين الدفع بالجنيه المصرى والدفع بالعملات الأجنبية (١) .

٢ ـ أسعار الصرف المتعددة :

وبموجب هذه السياسة يتم تحديد أكثر من سعر للعملة الوطنية بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية أو يتم تحديد سعر واحد للعملة الوطنية تجاه كل عملة مع اختلاف العلاقة بين قيمة كل عملة أجنبية مقومة بالعملة الوطنية عن العلاقة المباشرة بين أسعار تعادل هذه العملات والعملة الوطنية أو ما يسمى بعدم انتظام أسعار الصرف المشتقة (٢) .

ويمكن ان يتبع أسلوب الأسعار المتعددة للعملة بالنسبة للمعاملات أيضا وذلك بتحديد أسعار صرف للعملة مع احداث فرق كبير بين أسعار الشراء وأسعار البيع يزيد على نسبة ال٢ ٪ التى حددتها اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولى بالنسبة للمعاملات العاجلة . ويشترط للتعدد فى هذه الحالة ان يزيد الفرق عن النسبة المذكورة والا اعتبر

---

(١) حنفى لبيب حسين : مشاكل التصدير والاستيراد ـ مطبعة الكيلانى الصغير ـ ١٩٦٧ ـ (بدون باب أو فصل) ـ ص ٢٣٦ .

(٢) محمد زكى شافعى : القيود السعرية على الصرف الأجنبى ـ مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٩٥ ـ يناير ١٩٥٩ ـ ص ٢٢ ـ ٢٩ .

السعر المحدد سعرا واحدا لا تمييز فيه [1] .

وتختلف أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية باختلاف العملات التى تستخدم العملة فى تحويلها أو التى نشأت العملة الأجنبية عنها . اذ تعمد الدولة الى تحديد أسعار صرف تفضيلية لأنواع معينة من الصادرات الأساسية عندما تجد أن السعر الرسمى للعملة من الارتفاع بحيث يعوق حركة هذه الصادرات .

وتستخدم اسعار الصرف المتعددة للحد من استيراد سلع معينة . أو للحد من تزايد قيمة الواردات الاجمالية باستمرار ولحصول الدولة على جزء من الأرباح التى يحصل عليها المستوردون الأفراد.

ولقد استخدمت أسعار الصرف المتعددة بنجاح فى كل من تايلاند وكوستاريكا خلال الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٥٥) حيث كان يتم تعديل اسعار الصرف لكل من الصادرات والواردات على فترات متتابعة ، مما أدى الى خفض قيمة الواردات مع زيادة حصيلة الصادرات والاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية التى بلغت فى تايلاند نحو ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٥ . كما بلغت نسبة مساهمة سعر الصرف فى الايرادات الحكومية نحو ١٠ ـ ١٨ ٪ خلال الفترة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢) . وحققت كل من كوستاريكا ونيكاراجوا نجاحا مماثلا فى استخدام سياسة أسعار الصرف المتعددة. ويرجع ذلك الى السياسة النقدية المحلية واتباع سياسة تثبيت الأسعار المحلية [2] . واستخدمت كل من كوبا والفلبين ونيكاراجوا أسعار الصرف المتعددة لفرض ضريبة على الواردات من السلع الاستهلاكية ساهمت بنحو ١٤ ٪ من جملة ايرادات حكومة نيكاراجوا فى عام ١٩٥٣ . كما حققت نسبا مماثلة فى كل من الفلبين وفنزويلا فى نفس العام. فضلا عما تم احتجازه من ارباح الصرف لمواجهة الزيادة المحتملة فى

---

(١) المرجع السابق ـ ص ٢١ .

(٢) Jose C. Sainchiz, Multiple Exchange Rates : Expectations and Experiences , I.M.F staff Papers, Vol XIII , No 2, July 1965, PP .

قيمة مشتريات الدولة عن قيمة مبيعاتها (١) .

ومازالت سياسة أسعار الصرف المتعددة تتبع نجاح فى كثير من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة. فالبرازيل مثلا قامت بزيادة نسبة الضريبة المفروضة على صادرات البن ، ثم اتجهت الى خفضها بعد عام ١٩٧٧ عندما اتجهت أسعاره الى الانخفاض . وكذا فعلت كولومبيا والدومينكان عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . أماالمملكة المتحدة فقد استخدمت الارباح المتحصلة من الصرف الأجنبى فى أغراض الاستثمار عندما الزمت المصدرين بتحويل ٢٥٪ من صافى قيمة مبيعاتهم الى السوق الرسمى للعملات . وان كان هذا النظام قد الغى عام ١٩٧٨ . وفى جنوب افريقيا بلغت نسبة خصم السندات فى أسواق النقد الحرة نحو ٣١٪ فى المتوسط عام ١٩٧٨ .

ويلاحظ اتجاه عدد كبير من الدول فى الآونة الأخيرة الى الحد من اتباع اسعار الصرف المتعددة ، مثل شيلى وبيرو وسيريلانكا وجاميكا ونيبال ولكسمبرج وبلجيكا وأكوادور وبورما ومصر وايطاليا وكولومبيا (٢) . وربما يرجع ذلك الى ان صادرات هذه الدول معظمها سلعا أولية أو زراعية تتحدد أسعارها تبعا لظروف الطلب العالمى عليها . ومن ثم لا تفلح سياسة أسعار الصرف المتعددة فى زيادة صادرتها عالميا . ذلك ان عرض هذه المنتجات لا يستجيب بالزيادة لتغيرات الطلب العالمى فى الأجل القصير (٣) .

كما انه غالبا ما يزيد التدخل الحكومى فى الدول النامية وتسيطر الدولة على التجارة الخارجية وتقوم بتحديد أسعار صادراتها بما يتفق مع ظروف السوق العالمى ولا

---

(١) Jayce Sherwood , Reserve Features of Multiple Exchange Rate system, some Case studies, I .M.F staff Papers , Vol , V,No 1, Feb . 1956 , PP . 74 - 107 .

(٢) I.M.F, 29 the Annual Report On Exchange Restrictions, I. M. F , Washington D.C ., 1978 , PP . 13 - 15 .

(٣) راجع فؤاد مرسى ـ التخطيط الراهن للتصدير ـ مجلة مصر المعاصرة ـ العدد ٣٣٨ ـ أكتوبر ١٩٦٩ .

شك أن هذا الأمر يفقد سياسة أسعار الصرف المتعددة أهميتها .[1] بل أنه يمكن أن يترتب على اتباع الدول النامية لهذه السياسة الحد من توجيه الأموال نحو الاستثمار فى الصناعات التصديرية فى الأجل الطويل نتيجة خفض أرباح المستوردين كما يمكن ان تشيع السوق السوداء للعملات الأجنبية نتيجة عدم تسليم المصدرين متحصلاتهم من العملات الأجنبية فى حالة زيادة الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع . فضلا عما يترتب على هذا كله من تغييرهيكل الدخول المحلية لدى أفراد المجتمع [2].

ويلاحظ أن سياسة أسعار الصرف المتعددة تتبع كذلك بقصد التمييز بين المقيمين وغير المقيمين ... ففى سويسرا مثلا نجد ان الدولة تسمح بحرية النقد بالنسبة للمقيمين . بينما تسمح بريطانيا بحرية النقد لغير المقيمين فقط . ومن ثم تمثل هاتين السياستين مدى التذبذب للرقابة على النقد فى العالم . وغالبا ماتتبع معظم الدولة خليطا من هاتين السياستين [3] .

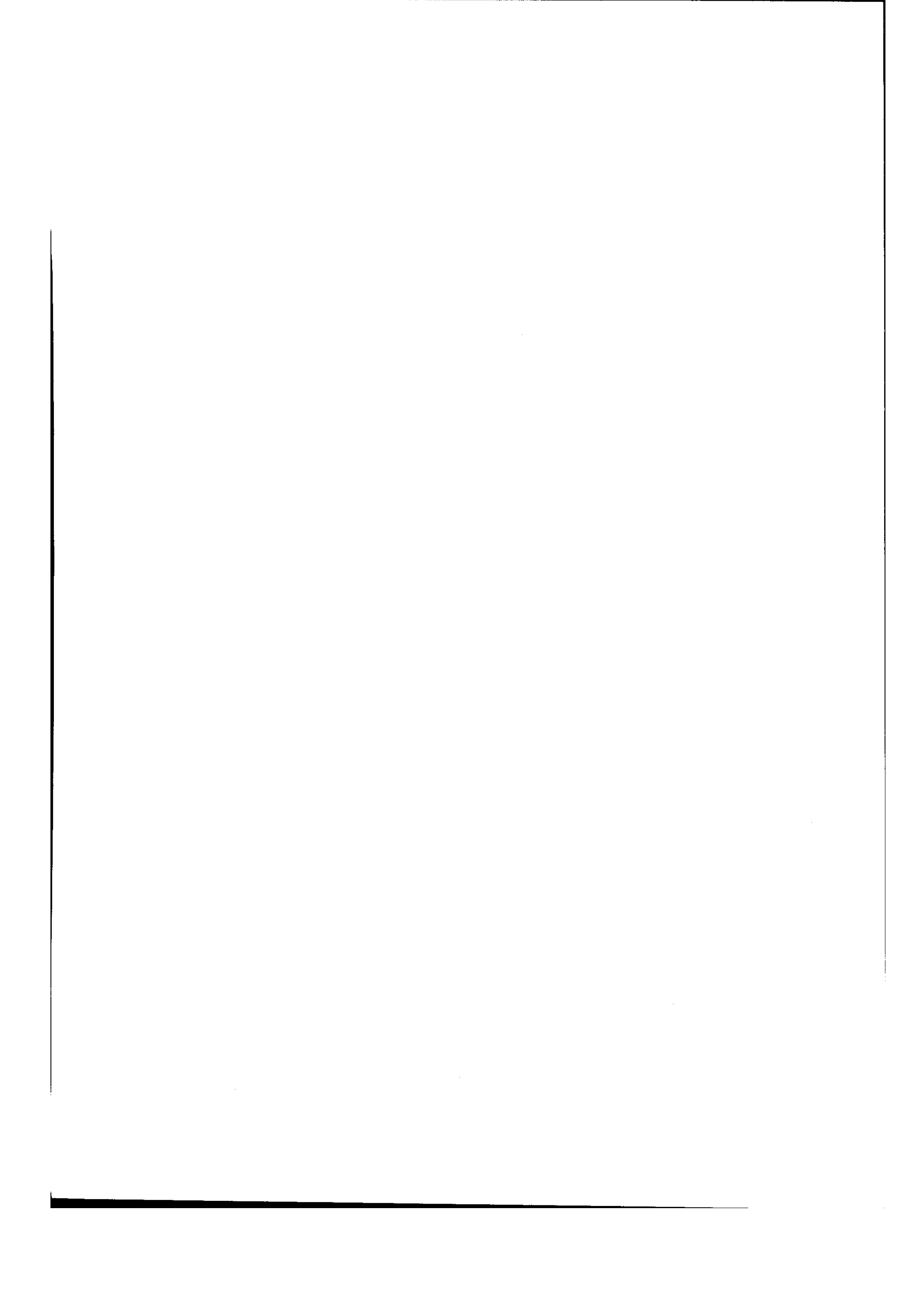
وخلاصة القول أن تغيرات أسعار الصرف وتعددها بغرض التمييز ينطوى على آثار مالية تنصرف فى النهاية الى الموازنة العامة أو تخرج منها . الأمر الذى يؤدى الى دراسة ماهية الموازنة وكيفية ارتباطها بالموازنة النقدية . والدور الذى تلعبه فى تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) نبيل كحالة ـ تمويل التنمية الاقتصادية ومشكلة العملات الصعبة ـ مجلة مصر المعاصرة ـ العدد ٣٣١ ـ يناير ١٩٦٨ .

(٢) هدى السيد ـ سياسة تعدد اسعار الصرف فى الدول النامية مع اشارة خاصة لمصر رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ـ ١٩٧٧ (غير منشورة) ـ الباب الأول ـ الفصل الثالث ـ ص٤٤ .

(٣) ن . كستنر ـ الرقابة على النقد فى الاقتصاد الحديث ـ مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٨٢ ـ اكتوبر ١٩٥٥ .



الفصل السادس

العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة

مقدمة :

تناولنا فى الفصل السابق النظام النقدى العالمى ، وكيفية تحديد سعر الصرف . وسعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع .

وسوف نحاول فى هذا الفصل بيان الآثار التى تحدثها تقلبات سعر الصرف على اعتمادات الموازنة العامة كاعتمادات الأجور والمرتبات ، والنفقات الجارية والتحويلات وأهمها دعم السلع الاساسية . وكذلك أثرها على اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية، وأثرها على التحويلات الاستثمارية وغيرها .

ولما كانت الاعتمادات التى تدرج بالموازنة العامة لهذه البنود تتأثر الى حد معين بظروف التضخم ، وحركة المستوى العام للاسعار عالميا ومحليا ، فان ذلك يتطلب دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الأسعار المحلية ، وانعكاساتها على تكاليف الانتاج والخدمات .

وعلى الجانب الآخر للموازنة العامة ، وهو الجانب الخاص بالايرادات العامة للدولة تترك تقلبات وتغيرات سعر الصرف آثارا واضحة فتحدث تغيرات فى حصيلة حقوق التصدير . وتحدث تغيرات أخرى فى الضرائب والرسوم الجمركية ، والضرائب والرسوم المفروضة على أرباح ونشاط الشركات والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية مثل قناة السويس وهيئة السياحة ونتيجة التأثير فى ورادات وصادرات تلك الشركات والهيئات . كما تحدث تغيرات فى الايرادات الرأسمالية كالقروض الأجنبية والتسهيلات الاتمانية، والمحصل من أقساط القروض المستحقة على دول أجنبية .

وتتأثر النتيجة النهائية للموازنةالعامة سواء أكانت عجز أم فائض بالتغيرات التى

تحدث فى سعر الصرف على نحو ما سوف نرى فيما بعد .

ويلاحظ أن أثر تغيرات سياسة سعر الصرف على الموازنة العامة يبدو واضحا كلما كانت الدولة تتبع سياسة تحررية فى مجالات الاستيراد والتصدير ، وتحرير سعر صرف عملتها . وذلك بعكس الحال عما اذا كانت الدولة تمارس قيودا كمية أو نوعية على تجارتها الخارجية ، وعلى سعر صرف عملتها .

ونوضح فيما يلى كافة النقاط السابقة بالتفصيل :

المبحث الأول

أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية

تمهيد : تظهر مختلف آثار تقلبات سعر الصرف بوضوح كلما كان تطبيقها يتم في ظل اقتصاد مفتوح . والمقصود بالاقتصاد المفتوح ذلك الاقتصاد الذى يترك قدرا كبيرا من الحرية لقوى السوق كى تمارس تأثيراتها المتعددة على مختلف الجوانب الاقتصادية وعلى تخصيص الموارد ، وتوزيع الناتج القومى ، وهو أيضا الاقتصاد الذى يتيح قدرا كبيرا من حرية المعاملات التجارية مع كافة دول العالم الأخرى دون فرض أية رقابة على النقد أو حركات رأس المال .

وبالنسبة لسياسة سعر الصرف نجد أنها تمارس تأثيرات متباينة على الأسعار المحلية أو الضغوط التضخمية ، تختلف فى حالة رفع سعر الصرف عن قيمته الحقيقية عنها فى حالة تخفيض سعر الصرف عن قيمته الحقيقية . كما تختلف عنها فى حالة ثبات أسعار الصرف على نحو ما سوف نناقشه فيما يلى :

ا ـ حالة ثبات سعر الصرف :

وهى الحالة التى تقوم فيها الدولة بتحديد سعر معين لعملتها تجاه بقية العملات أو تجاه عملة عالمية قيادية كالدولار ، أو تجاه أصل احتياطى كالذهب أو حقوق السحب الخاصة على أسس واقعية دون زيادة أو نقص عن سعر التعادل أو السعر التوازنى على النحو السابق بيانه فى الفصل الأول .

ونظرا لميكانيكية التحويل ، أو انتقال القوى المؤثرة (Transmission Mecha-nism) التى تتميز بها اسعار الصرف الثابتة فى ظل اقتصاديات السوق فان التبادل الدولى ينتج عنه اما زيادة فى زيادة فى الاسعار المحلية والضغوط التضخمية أو هبوط الأسعار المحلية وذلك فى دول الاقتصاد الحر ، مثلما حدث عقب أزمة البترول عام ١٩٧٣ . اذ ارتفع متوسط معدلات التضخم من ٨٪ سنويا الى نحو١٣٪ سنويا [١] . ويظهر هذا الأثر واضحا فى الدول التى لاتستطيع لسبب أو لآخر أن تقوم برفع سعر عملاتها لتفادى الآثار التضخمية للتبادل . كما حدث ذلك بالنسبة لكل من المانيا

---

(١) Norbert Kloten, Industrial Countries and the Third World Trends and Reflections, Economics , Vol . B, 1976 , PP . 7 - 20 .

الغربية واليابان وسويسرا ، التى لجأت الى شراء الدولارات مقابل عملاتها ، للحيلولة دون زيادة قيمة عملاتها مقابل الدولار قبل عام ١٩٧٣ ، والتى وجدت ان مصلحتها دعم قيمة الدولار الذى تتم به معظم صادرتها الى الولايات المتحدة الامريكية المدينة لمعظم هذه الدول . وقد ترتب على ذلك زيادة المعروض النقدى والاحتياطيات المصرفية لدى تلك الدول ، مما أدى الى خلق ضغوط تضخمية بها ، وهو ما حدا بالكثير من الدول الى التخلى عن ثبات سعر الصرف ، واتباع اسلوب التعويم فى مواجهة الدولار فى بداية السبعينات [1] غير أنه بعد تخفيض الدولار مرتين بمعدل ١٨٫٥ ٪ عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٣ حدث العكس حيث هبطت الاحتياطيات النقدية لدى تلك الدول وتضاءلت حدة التضخم بها وساعد على ذلك استمرار تلك الدول فى اتباع سياسة التعويم ويلاحظ أن الطبيعة التضخمية التى ينطوى عليها ثبات سعر الصرف تظهر آثارها بوضوح عندما تتحسن مستويات الدخول فى الدول الأجنبية ، ويزداد الطلب الأجنبى على المنتجات المحلية ، وفقا لدرجة مرونة الطلب الدخلية . ويؤدى ذلك الى زيادة كل من الانتاج القومى الحقيقى ، والأسعار المحلية سواء فى ظل التحركات التامة الرشيدة أو غير الرشيدة لرؤوس الأموال الأجنبية[2] .

ويطلق على التضخم الناشئ عن التبادل التجارى بين الدول والناتج عن تدهور سعر الصرف اسم « التضخم المستورد » الذى يتسرب الى الاقتصاد المحلى كنتيجة لزيادة حجم المعاملات مع العام الخارجى . وعادة مالا تفلح السلطات الاقتصادية فى التغلب عليه باستخدام اجراءات تثبيت الاسعار المحلية [3] .

٢ـ حالة رفع قيمة العملة

وهى الحالة التى تقوم فيها الدولة بتحديد سعر صرف لعملتها تجاه بقية العملات يزيد عن السعر التوازنى الذى يعكس ظروف العرض أو الطلب العالمى وفقا لمراكز ميزان مدفوعات الدولة . وكذلك عندما تقوم الدولة بتحديد سعر تعادل لعملتها بالذهب أو

---

(١) Lloyed B . Thomas , Op - cit , Chapter 24 , P . 580 .

(٢) Arthur Benanie, Foreign Prices & Income In A macromodel With Two Domestic Sectors , International Economic Review , Oct . 1979 , Vol . 19 , No : 3 , P . 622 .

(٣) Josef Dobretsberger , Problems of International Monetary Reform, L'Egypte Contemporaine , Oct . 1966 .

بوحدات حقوق السحب الخاصة يزيد عن السعر الفعلى لهذه العملة كما سبق بيان ذلك فى الفصل السابق . وغالبا ما تلجأ الدولة الى رفع قيمة عملتها بغية خفض أعباء مديونيتها ، أو لزيادة قيمة صادراتها . وبالتالى زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة . كما قد تلجأ الدولة الى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجارى، أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية .

وقد يترتب على رفع قيمة العملة لزدياد حدة المضاربة على هذه العملة فى الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها مما يزيد ما فى حوزة أفراد الدولة من عملات أجنبية [1] .ويؤدى ذلك الى زيادة المعروض النقدى المحلى ، ومن ثم ارتفاع الأسعار المحلية اذا لم يستجب الجهاز الانتاجي لتلك الزيادة . وهكذا نرى أن رفع قيمة العملة قد يترتب عليه ضغوطا تضخمية نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الاحتياطيات أو العملات الأجنبية . غير أن هذا الأثر لا يحدث بصفة عاجلة ، بل بعد مرور فترة زمنية تتراوح بين عامين ونصف، وأربعة أعوام ونصف ، كما اثبتت ذلك احدى الدراسات [2] . وفى هذه الحالة نستطيع أن نرفض القول بأن رفع قيمة العملة أداة ، انكماشية ، كما يذهب الى ذلك الاقتصادى ميشيل موسى [3] . أو ماقاله الاقتصادى كرومر من أن رفع قيمة العملة طريق الانكماش المؤكد [4] . ونستطيع فى هذا الصدد أن نذكر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التى أدت فيها وسيلة رفع قيمة الدولار الى حدوث عجز رهيب فى ميزان المدفوعات عام ١٩٧٠ ، وما تلاه من ضغوط تضخيمية ، أدت الى انهيار الدولار وزيادة حدة التضخم فى الولايات المتحدة [5] .

---

(١) William H.L.Day, Op - cit , p . 162 .

(٢) H.Robert Heller , International Reserves and World Wide Inflation , IMF Staff Papers , March 1976 , PP . 61 - 87 .

(٣) Michael Mussa , the Exchange Rate, the Balance of Payments and Monetary and Fiscal Polical Under a Regime of Controlled Floating, Jacob A. Frenkel , Harry G . Johnson, Op - cit, Chapter 3 , P . 56 . Jacob A. Frenkel , Harry G. Jacob A . Frenkel, Harry G . Johnson, Op - Cit , Chapter 3 , P . 56 .

(٤) Geoffrey Crowther, Op - cit , chapter VIII, P . 271 .

(٥) Paul Einzig, The Destiny of the Dollar , Martin's Press, London , 1972 Chapter 7 , P . 54 .

ومع ذلك فانه لا يتعين علينا ان نبالغ فى هذا الصدد ، لأن هذا لا يحدث الا بالنسبة للدولة ذات العملات القوية أو الاحتياطية كالدولار أو الاسترلينى أو غيرها أما بالنسبة للغالبية العظمى من الدول فان الآثار الانكماشية لرفع قيمة العملة غالبا ماتبدو واضحة فى مجالات التجارة الخارجية والاسعار المحلية وفقا لحجم التعامل مع العالم الخارجى .

وقد يؤدى رفع قيمة العملة الى خفض الاسعار المحلية، نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبى على صادرات الدولة ، وبالتالى زيادة المعروض المحلى من السلع بالداخل فتنخفض أسعارها . ويمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة ، مما يزيد من المعروض المحلى من السلع فتنخفض الأسعار .

وتفرض الأعتبارات السابقة استخدام سعر صرف مناسب وسياسة نقدية فعالة اذا ما أريد مكافحة الضغوط التضخمية فى دولة ما ، وهو ما تؤكده تجربة المانيا الاتحادية فى هذا الشأن . حيث لعب البنك المركزى الألمانى دورا مؤثرا فى الحفاظ على علاقات مناسبة بين المارك الألمانى والدولار الأمريكى وبقية العملات الأخرى خلال فترة التعويم منذ عام ١٩٧٣ . وذلك عن طريق التدخل فى سوق النقد الأجنبى وأسعار الفائدة للحد من المؤثرات الخارجيةعلى الأسعار المحلية [١] . بل ان رفع قيمة العملة اليابانية كان عاملا هاما استغله رجال الصناعة فى خفض تكلفة انتاجهم ، نتيجة خفض تكلفة وارداتهم من المواد الخام والسلع الوسيطة ، فى الوقت الذى اتجهت فيه الأسعار المحلية الى الاستقرار ، ومن ثم انتفت الضغوط التضخمية وهو نفس ما حدث فى ألمانيا الغربية التى لم تتعد زيادة الاسعار فيها نسبة ٢٫٥٪ عام ١٩٧٨ [٢]

(١) Jacques R. Artus, Exchange Rate Stability and Managed Floating, Experience of the Federal Republic of Germany , IMF staff Papers, July 1976, p . 329 .

(٢) Federal Reserve Bulletin, No 3, Vol . 65 , March 1979 , PP . 201 - 220 .

ويلاحظ أنه بالنسبة للدول التى تتبع طريقة صارمة فى تحديد ومراقبة أسعارها الداخلية فان رفع سعر الصرف يؤدى الى الفصل التام بين الأسعار المحددة داخليا ، والاسعار السائدة فى بقية الدول ، كما هو الحال بالنسبة لدول الجماعة الاقتصادية الأوربية التى تتبع سياسة سعرية موحدة ، وأسعار موحدة للسلع الزراعية ومع ذلك يؤدى رفع قيمة اى عملة لاية دولة من دول الجماعة الى عزل الأسعار الداخلية عن أسعار بقية دول الجماعة (١) . وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه اذا قامت دولة من دول الجماعة برفع قيمة العملة ، فان ذلك يؤدى الى استقرار اسعار هذه الدولة وعدم السماح لتقلبات الأسعار فى دول الجماعة الأخرى بأن يمتد أثرها الى تلك الدولة .

٣ـ حالة خفض قيمة العملة :

وهى الحالة العكسية لحالة رفع سعر الصرف السابق بيانها . وقد حظيت بكثير من الدراسات والأبحاث والمناقشات منذ بداية السبعينات بعد لجوء كثير من الدول الى اتباعها أو بعد أخذ الكثير من الدول بأسلوب تعويم عملاتها واتجاه قيم هذه العملات الى الانخفاض .

وبصفة عامة ، يتوقف أثر تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية على نوعية أو طبيعة السلع المستوردة ، ونسبة الواردات الى الناتج المحلى ، وكذلك على طريقة استجابة البنك المركزى فى الدولة لزيادة الطلب الكلى والطلب على الائتمان (٢) . كما يتوقف الأثر الكلى للتخفيض على زيادة طلب الدول الأجنبية على سلع وخدمات الدولة وهى الزيادة المترتبة على قيام بعض أو كل الدول الأجنبية التى لها علاقات تجارية بالدولة برفع قيمة عملاتها (٣) . ويمكن التعبير عن فعالية تخفيض العملة بالمعادلة الآتية :

---

(١) H . Vittas, Effects of Changes in EEC Currency Exchange Rates On Prices, Production and Trade of Agricultural Commodities in the Community , IMF staff Papers, Vol . XIX , No. 2 , July 1972 , 458 .

(٢) Lloyed B. Thomas, Op - Cit , Chapter 24, P . 580 .

(٣) Fred Hirsch and Ilse Higgins , An Indication of Effective Exchange Rates, IMF staff Papers,Vol . XVII, No . 3 , Now . 1970 , P. 483.

$$\text{درجة الفعالية} = \frac{\text{مرونة المعروض المحلى}}{\text{مرونة المعروض المحلى + مرونة الطب الأجنبى}}$$

وتتراوح نتيجة هذه المعادلة بين الصفر والواحد الصحيح . وهو ما يوضح توقف حدوث أثر التخفيض من عدمه على مدى استجابة كل من العرض والطلب الأجنبى لمقدار التخفيض الحادث في قيمة العملة [١] .

وتجدر الاشارة الى انه ليس من الضرورى ان يؤدى تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع اسعار الدولة ذات العملة المنخفضة . وذلك اذا كانت هذه الدولة من الدول التى لها وزن كبير فى السوق العالمى . بعكس الدول الصغرى التى تتجه اسعارها الى الارتفاع فى أعقاب التخفيض ، بدرجة تفوق درجة انخفاض الاسعار فى بقية الدول التى تتعامل معها .

ويوضح ما سبق أن أثر تقلبات سعر الصرف تنعكس على أسعار سلع فردية معينة تلعب دورا هاما فى تجارة الدول الخارجية ، أو فى المكون الأجنبى لمنتجاتها المحلية . ومن ثم يظهر الأثر بوضوح على أسعار هذه السلع ، ولا يظهر أثره بالنسبة لاسعار الجملة فى الدولة ذات العملة المنخفضة [٢] .

ويلاحظ أنه يمكن قياس أثر خفض سعر الصرف على الأسعار المحليةأو الضغوط التضخمية باستخدام المعادلة الآتية [٣] .

$$م = \frac{ع\ ف}{ص\ ن}$$

---

(١) I .I polak and T.C. Chang , Effects of Exchange Depreciation On a Country's Export Price level, IMF staff Papers, Vol . 1, No . 1, Feb 1950 , PP . 65 - 70 .

(٢) Jacob A. Frenkel , A Monetary Approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects and Empirical Evidence , Jacob A . Frenkel and Harry G . Johnson , Op - Cit , chapterl , P.3 .

(٣) Carlos A . Rodriguz, A Stylized Model of the Devaluation - Inflation Spiral, IMF staff Papers, Vol . 25, No . 1 , March 1978 , p.87.

حيث :

م : تمثل متوسط معدل التضخم فى الأسعار المحلية والسلع الداخلة فى التجارة

ص ن : تمثل نسبة المعروض النقدى المحلى الى قيمة وحدة النقد الأجنبى بالعملة المحلية .

ع ف : تمثل معدل الانفاق الحكومى على شراء السلع الداخلة فى التجارة . اذا تقفز أسعار السلع المحلية لأعلى فى أعقاب التخفيض محدثة مزيد من الزيادات السعرية فى عدة سلع . وهكذا تؤدى الى حدوث الضغوط التضخمية وعادة ماتبدأ الضغوط التضخمية بزيادة أسعار السلع الداخلة فى التجارة الدولية بالنسبة الى أسعار السلع غير الداخلة فى التجارة الدولية ، مما يؤدى الى زيادة انتاج السلع الأولى وخفض الكميات المطلوبة منها محليا . بينما ينخفض المعروض من السلع الأخيرة ويزداد الطلب عليها .

وقد أثبتت الدراسات ان نسبة زيادة الاسعار فى السنة التى يحدث فيها التخفيض والسنة التالية له تكون أكبر من نسبة خفض سعر الصرف . وهو ما يؤكد أن أسعار السلع غير الداخلة فى التجارة الدولية ، تنخفض فى السنتين الأولتين بسبب الرقابة الداخلية . ثم يستمر السعر النسبى فى الانخفاض تدريجيا فى أعقاب التخفيض ، وبعد فترة قدرها ١٢ سنة يرتفع بمعدل ٦ ٪ تقريبا عن ذى قبل (١) .

ويلاحظ أنه فى حالة فرض الرقابة على النقد والواردات فان التخفيض لا يحدث أى تأثير على الأسعار المحلية ، حيث أنه يعكس فى هذه الحالة درجة عدم تساوى الأسعار والتكاليف التى تكون قد رسخت فى الاقتصاد المحلى (٢) . اذ أن أسعار السلع المستوردة تتحدد بواسطة الطلب والعرض الذى حددته السلطات .

---

(١) Kenneth W . Clements, Devaluation in an Empirical General Equilibrium Model , Jacob A . Frenkel, Harry , G. Johnson , Op - cit , Chapter 11, P . 201 .

(٢) E.M. Bernstein, Strategic Factors in Balance of Payments Adjustment , IMF staff Papers, Vol V, No . 2 , August 1956 . PP . 165 - 169 .

وتجدر الاشارة الى حالة ميزان مدفوعات الدولة التى تنخفض قيمة عملتها من حيث التوازن أو عدمه ، وأثر ذلك على الأسعار المحلية . اذ أنه فى حالة توازن ميزان المدفوعات فان تخفيض قيمة العملة يؤدى الى تحقيق فائض فيه يعكس تراكما للاحتياطيات الأجنبية ، ويؤدى الى زيادة المعروض النقدى المحلى ، ومن ثم زيادة المستوى العام للاسعار وتوازن أسعار السلع المستوردة بالنسبة لاسعار السلع المنتجة محليا من خلال زيادة أسعار السلع المنتجة محليا . وذلك بعكس الحال عند وجود عجز فى ميزان المدفوعات . حيث ينحصر دور التخفيض فى محاولة تقليل العجز من خلال دفع الصادرات والحد من زيادة الواردات التى تصبح أكثر تكلفة عن ذى قبل . الا أن هذا لا يعنى اتجاه الاسعار الى الانخفاض بل مجرد الابطاء من معدل تزايدها .

ولعله من الصفات التى عرف بها التخفيض فى كتابات وأبحاث الكثيرين أن كلا من التخفيض والتضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار يدوران فى حلقة مفرغة . حيث يؤدى التخفيض الى التضخم ثم يؤدى التضخم بدوره الى مزيد من تخفيض قيمة العملة وهكذا [١] .

ويتضح ذلك من خلال ما تحدثه زيادة الاسعار الناتجة عن التخفيض من قلة الدخل الحقيقى وما يترتب عليه من توقع حدوث تضخم فى المستقبل وزيادة الاعباء على الدخول المتوسطة . ومن ثم على الأسعار المحلية وهكذا [٢] .

ولكن هل يمكن أن يؤدى تخفيض سعر الصرف الى حدوث ضغوط انكماشية او خفض فى المستوى العام للأسعار ؟ .

---

(١) R . Artus and Andrew D. Crockett , Floating Exchange Rates , Some Policy Issues , Finance & Development , March 1979 , P . 29 .

(٢) R.A.Allen and R.N.Brown, the Terms of Trade , Bank of England Quarterly Bulletin , Vol . 18 , No . 3 , Sept . 1978, PP . 65 - 70 .

من الرأى أن الاجابة على هذا السؤال قد تكون بالايجاب فى حالة ما اذا ترتب على تخفيض سعر الصرف عزوف المضاربين عن حيازة العملة والتخلص منها بالبيع ، مما يؤدى الى خفض مقدار الاحتياطيات الأجنبية والنقود لدى الدولة ومن ثم يقل المعروض النقدى المحلى عن القدر اللازم لتلبية احتياجات الطلب الفعال . فيحدث انكماش ، وتتجه الأسعار الى الانخفاض ومع ذلك فانه يجب التسليم بصحة هذا التحليل نظريا فقط . اذ أن الواقع العملى يوضح انه غالبا ما لا تستجيب السلطات النقدية الى خفض المعروض النقدى عن القدر اللازم لتشغيل الموارد أو أحداث الطلب الفعال . ولهذا يرى الاقتصادى (دونوفان) أن النقود بصفة عامة تعتبر سلعة عادية ، أما النقود السائلة فتعتبر سلعة فاخرة (١) . ولا شك أن هذا يحد من فعالية استجابة المعروض النقدى لتغيرات سعر الصرف .

واذا انتقلنا الى ميدان التطبيق العملى لمعرفة أثر تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية نجد أن الدراسات قد أوضحت ان خفضا قدره ١٠ ٪ فى سعر الصرف يؤدى الى زيادة أسعار الواردات بمعدلات تتراوح بين ٨٪ فى الدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية، ٩٪ فى الدول الصناعية الكبرى (٢) . ولقد أدى خفض سعر الصرف فى النرويج خلال الفترة ١٩٢٣ – ١٩٢٤ إلى زيادة المستوى العام للأسعار وازدياد حدة التضخم . كما حدث نفس الشئ فى فرنسا خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٦ حيث شهد نوعا من دورة التخفيض/ التضخم أدى إلى فقدان الثقة فى الفرنك الفرنسى(٣) .

---

(١) Donal J . Donovan , Modeling the Demand For liquid Assets : An APPlication to Canda, IMF staff Papers , Vol . 25 , No .4, Dec . 1978 , PP . 676 - 604 .

(٢) I . Marcus Fleming , Exchange Depreciation , Financial Policy and the Domestic Price Level , IMF staff Papers , Vol . VI, No. 2, April 1958 p . 301 .

(٣) S.C Tsiang , Fluctuating Exchange Rates Countries With Relatively Stable Economics : Some European Experiences After world - Warl, IMF staff Papers, European Experiences After World - Warl, IMF staff Papers, Vol . VLL, No.2, Oct . 1959 , PP . 250 - 270 .

أما في بيروت فلم يؤد تخفيض سعر الصرف عام ١٩٥٣ إلى أية ضغوط تضخمية، ولم يحدث أى تأثير على أسعار الجملة المحلية ، أو على نفقة المعيشة وذلك لضآلة حجم الواردات . (١) أما بالنسبة للجنيه الاسترليني فقد لجأت بريطانيا إلى تخفيض قيمته عندما ارادت الخروج من الكساد العالمى فى الثلاثينات . وتبعها فى ذلك العديد من الدول التى ارتبطت عملاتها بالجنيه الاسترليني كالمستعمرات البريطانية أو دول الكومنولث (٢) . ولقد ترتب على تخفيض الجنيه الاسترليني عام ١٩٦٧ ارتفاع الاسعار المحلية لسلع الاستهلاك بنحو ٥,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ وبنحو ٥ ٪ فى نهاية عام ١٩٧١ (٣) . وعندما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض سعر الصرف عام ١٩٧٣ أعقب ذلك آثارا متباينة بالنسبة لمختلف السلع . ففى الوقت الذى ارتفع فيه الرقم القياسى لأسعار الجملة بنحو ٨ ٪ عام ١٩٧٤ نجد أن أسعار الأسمدة الكيماوية الزراعية قد ارتفعت بنسبة ٤٧٫٨ ٪ ، وارتفعت أسعار الوقود بنحو ٣٣٫٦ ٪ ومعدات البناء بنحو ١٣٫٢ ٪ ، والدهون والزيوت بنحو ٢٥ ٪ (٤) ويرجع ذلك إلى عدم ارتباط انشطة الأعمال بتغيرات سعر الصرف من ناحية ، وإلى نشاط المنشآت المتعددة الجنسية وضخامة ما لديها من عملات أجنبية مختلفة . وقد ادى تخفيض الدولار عام ١٩٧٧ ، عام ١٩٧٨ إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية الأمريكية بنحو ١ ٪ فى نهاية ١٩٧٨ . ويقدر أنه فى حالة ما إذا استمر التخفيض ان ترتفع الأسعار بنحو ٢٫٢٥ ٪ ـ ٢٫٧٥ ٪ عن السعر السائد وقتئذ ، وبافتراض مساهمة

---

(١) S. C. Tsiang, An Experiment With A Flexible Exchange Rate System: The Case of Peru, 1950-1954, IMF Staff Papers, Vol. V, No. 3, Feb. 1957, pp. 449-476.

(٢) Paul Einzig, Atextbook On Foreign Exchange, Macmillan, New York, 1966, Chapter 19, 207.

(٣) Jacques R. Artus, the 1967 Devaluation of the Pound Sterling, IMF staff Papers, Nov. 1975, pp. 595-640.

(٤) Allan C. Shapiro, Op-cit, pp. 23024.

زيادة اسعار البترول عالميا فى زيادة الأسعار المحلية [1]. ورغم استمرار معدلات التضخم فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ فى أعقاب تنفيذ برنامج الدعم المالى فى نوفمبر ١٩٧٨ ، إلا أنها تعتبر أقل من المعدلات التى سادت فى دول أوروبا الصناعية وقتئذ [2]. أما فى البرازيل فقد لجأت إلى تخفيض قيمة عملتها ٩ مرات خلال السبعة شهور الأولى من عام ١٩٧٩ بنسب بلغت فى مجموعها ٢٤٫٨٪ صاحبها تضخم يقدر بنحو ٣٠٪ . وقد أعلنت الحكومة عزمها على تنفيذ برنامج لتحقيق توازن سعر صرفها يتم بموجبه تخفيض سعر الصرف بمعدل يساوى فى مجموعه معدل التضخم المحلى مخصوماً منه معدل التضخم الخارجى بالاضافة إلى توازن قدره ٤٫٥٪ سنويا حتى منتصف عام ١٩٨٣[3].

٤ ـ حالة تعويم سعر الصرف :

والمقصود بتعويم سعر الصرف هو عدم لجوء الدولة إلى تحديد سعر معين لعملتها مقابل بقية العملات ، أو مقابل الذهب أو أيا من الأصول الاحتياطية الدولية كحقوق السحب الخاصة . بل تترك الأمر لقوى السوق الحرة لتتولى تحديد سعر العملة وفقا لطبيعة الطلب العالمى عليها ، وظروف المعرض منها عالميا ، ومركز الدولة فى التجارة العالمية ومركز ميزان مدفوعات الدولة .. الخ . وبناء على ذلك يحدث تعاقب من ارتفاع وانخفاض لقيمة العملة عن سعر التعادل اذا ما كان التعويم دون تدخل من السلطات . أما تدخل الدولة فى تحديد السعر فيسمى حينئذ بالتعويم المدار Managed Floaing أو التعويــم غير النظيف (Dirty Floating) على حد تعبير الاقتصادى (

---

(١) Peter Hooper and Barbara R. Lowrey, Impact of the Dollar Depreci-ation On the M.S. Price Level: An Analytical Survey of Empirical Estmates, Federal Reserve Bulletin, Vol. 65, No. 4, April 1979, pp. 3050306.

(٢) Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1979, p.1.

(٣) Trends and Perspective of the Brazilian Economy, Banco Lar Chase, No. 23, Second auarter, 1979, pp. 1-4.

سكيلر) وهو ما يعبر عن مدى استنكاره لتدخل الدولة فى تعويم العملة[١].

ولقد اتضح منذ بداية السبعينات أن تعويم سعر الصرف يمكن أن يجنب الدول الكثير من الأزمات العالمية ، وأهمها التضخم المستورد ، وأن هذه السياسة تفضل سياسات خفض أو رفع قيمة العملة ، وتجربة المانيا الغربية توضح ذلك . اذ جعلت المارك الألمانى بمنأى عن المخاطر التى أحدثها خفض الدولار الأمريكى [٢]. كما تبين أن انتشار التضخم بين الدول الصناعية الرئيسية خلال فترة تعويم عملاتها كان على نطاق أكبر منه خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ بمعامل يقرب من أربعة أمثال ما كان عليه قبل فترة التعويم [٣].

ويرى الاقتصادى (هامبر مبير) أن أسلوب التعويم يؤدى إلى الكساد فى الدول ذات العملات القوية ، وإلى شيوع التضخم فى الدول ذات العملات الضعيفة [٤]. وعلى نفس الطريق ينصح الاقتصادى (آرثر لويس) الدول النامية بعدم اللجوء إلى تعويم عملاتها ، نظرا لاعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة فى تجارتها الخارجية ، وعلى مراكز المال العالمية للحصول على احتياجاتها من السيولة اللازمة [٥].

---

(١) Paul Einzig, Op-cit. chapter 15, p. 121.

(٢) Jacques R. Artus, Exchange Rate Stability and Managed Floating: The Experience of the Federal Republic of Germany, IMF staff Papers, Vol. XXIII, No. 2, July 1976, pp. 312-332.

(٣) Morris Goldstein and John H-Young, Exchange Rate Policy : Some Current Issues, Finance & Development, March 1979, p.8.

(٤) Walter O. Hambermeier, The SDR As An International Unit, Finance & Development, March 1979, p. 12.

(٥) Arthur Lewis, The Less Developed Countries and Stable Exchange Rates, Third World Quarterly, Groom Helm, London, Vol. 1, No. 1, Jan. 1979, pp. 18-29.

ومن الرأى أن كافة هذه الآراء حول تعويم سعر الصرف والتخويف من الأخذ به فى الدول النامية يرجع إلى ما نتج عن التعويم من خفض قيم العملات المعومة وما ترتب عليها من ارتفاع فى المستوى العام للأسعار على النحو الذى ناقشناه آنفا . الا أن هذا التعويم يمكن أن يؤدى إلى رفع قيمة العملة بالنسبة للدول ذات المكانة الاقتصادية المرموقة ، وذات العملات القوية ، ولا يشترط بالضرورة أن يؤدى ذلك إلى حدوث كساد بها نتيجة لهذا الارتفاع فى قيمة عملاتها ، وهو ما سبق أن ناقشناه أيضا . وعلى أية حال فقد برهنت الدراسات على أنه لنجاح سياسة تعويم سعر الصرف واتقاء ما يمكن أن ينتج عنه مخاطر يجب اتباع عدة اجراءات اهمها [١].

أ ـ تدخل الحكومات لمنع الظروف السوقية السيئة التى قد ينقلها التعويم إلى الاقتصاد المحلى .

ب ـ اتباع سياسة نقدية ومالية معتدلة .

جـ ـ انفصال المصالح القومية لمختلف الدول .

د ـ الحذر والحيطة عند تطبيق السياسات اللازمة لتحقيق التوازن فى أسواق الصرف سواء فى الأجل القصير ، أو فى الأجل الطويل .

وما يزال صندوق النقد الدولى بصدد بحث أنسب الطرق التى يمكن أن تجعل من نظام التعويم نظاما نقديا عالميا ، سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة وبما يجنب العالم أخطار البطالة أو التضخم ، وبما يكفل اعادة التوازن إلى موازين المدفوعات [٢].

---

(١) R. Artus and Andrew D. Gockett, Op-cit, p. 30.

(٢) James Meade, the Meaning of Internal Balance, the Economic Journal, Vol. 88, Sept. 1978, pp. 434-435.

المبحث الثاني

أثر سعر الصرف على الموازنة الجارية

مقدمة :

نبحث فيما يلى أثر تغير سعر الصرف على الموازنة الجارية . وهى الموازنة التى تضم كافة النفقات الجارية كالأجور والمستلزمات السلعية والتحويلات الجارية فى أحد جانبيها ، وتضم كذلك الايرادات الجارية كالايرادات السيادية للدولة والايرادات التحويلية الجارية فى الجانب الآخر . وبناء على هذا فإن مسار البحث فى هذا المبحث سيكون على النحو التالى :

- أثر سعر الصرف على النفقات الجارية .
- أثر سعر الصرف على الايرادات الجارية .

أولا : أثر سعر الصرف على النفقات الجارية :

نقوم فى هذا البند بدراسة أثر سعر الصرف على كل بند من بنود النفقات الجارية على النحو التالى :

- أثر سعر الصرف على الأجور .
- أثر سعر الصرف على النفقات الجارية الأخرى .
- أثر سعر الصرف على التحويلات الجارية .

ا ـ أثر سعر الصرف على الأجور :

تمارس سياسة سعر الصرف تأثيراتها على الأجور المحلية من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار فى الدولة وما يتبعه من تغيرات فى مستويات الأجور .

وتعتبر الأجور من أهم بنود النفقات الجارية فى الموازنة العامة ، خاصة فى الدول التى يكبر فيها حجم القطاع العام . وتوجد علاقة وثيقة بين تغير الأسعار المحلية وتغير

الأجور التى تستجيب بالزيادة ، وتحت ضغط النفقات المختلفة ، وانخفاض الدخول الحقيقية للعاملين فى فترات التضخم . الا أنها لا تستجيب بالانخفاض فى حالات الكساد ، وان كان من الممكن تجميدها عند آخر معدلاتها كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرئيس نيكسون .

ويختلف أثر سعر الصرف على الأجور باختلاف سياسة الصرف المتبعة فى الدولة، فهو فى حالة ثبات سعر الصرف يختلف عنه فى حالات رفع أو خفض أو تعويم سعر الصرف . وبيان ذلك كالآتى :

أ ـ حالة ثبات سعر الصرف :

كما سبقت الاشارة فى المبحث السابق تتجه الأسعار المحلية إلى الارتفاع كلما تزايدت درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجى فى استيراد ما تحتاج اليه من سلع وخدمات . ويؤدى هذا إلى حدوث التشغيل للموارد العاطلة فى الدولة ، وتزايد الانتاج والدخل القومى ، ويرتفع مستوى المعيشة بوجه عام ، كما تتجه الأجور نحو الارتفاع. أما اذا كانت الدولة لا تعتمد كثيرا على دول العالم الخارجى فى الحصول على متطلباتها للتنمية والغذاء ، فإن الأسعار والأجور تتسمان بالاستقرار .

ب ـ حالة رفع قيمة العملة :

نظرا لما يترتب على هذه الحالة من اتجاهات انكماشية واتجاه الاسعار نحو الانخفاض فى معظم الأحوال على النحو السابق مناقشته فى المبحث السابق ، فإن الأجور تتجه ـ نظريا ـ نحو الانخفاض . أما الواقع العملى فيشير إلى أنه غالبا ما يتم تجميد الأجور خصوصا فى المنشآت الحكومية . أما فى المنشآت الخاصة فمن الممكن أن يحدث خفض لعدد العاملين غير المؤهلين . وهو ما يعنى تعرضهم للبطالة .

ويتوقف أثر رفع سعر الصرف على الأجور على درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجى فى الحصول على احتياجاتها ، أو وزنها النسبى فى التجارة الخارجية . ويتضح

ذلك من المعادلة التالية [1] .

$$\frac{\text{ج ب}}{\text{ج أ}} = \frac{\text{ن ع أ}}{\text{ن ع ب}} \times \frac{\text{س ب}}{\text{س أ}}$$

حيث :

س ب : تمثل المستوى العام للأسعار فى الدولة ب

س أ : تمثل المستوى العام للأسعار فى الدولة أ

ن ع أ : تمثل انتاجية العمل فى الدولة أ

ن ع ب : تمثل انتاجية العمل فى الدولة ب

ج ب : تمثل مستوى الأجور فى الدولة ب

ج أ : تمثل مستوى الأجور فى الدولة أ

توضح المعادلة أن تغيرات المستوى العام للأسعار فى الدول التى تعتمد اقتصادياتها على التبادل التجارى تتناسب تناسبا طرديا مع تغيرات كل من مستويات الأجور وانتاجية العمل فى هذه الدول . وذلك يعنى الارتباط الوثيق بين الأجور والأسعار بمعنى أن كل زيادة أو نقص فى المستوى العام للأسعار يؤدى إلى زيادة أو نقص مستوى الأجور بين الدول التى لها علاقات تجارية مع بعضها البعض .

جـ - حالة تخفيض سعر الصرف :

وهى الحالة المقترنة غالبا بحدوث اتجاهات تضخمية أو ارتفاع فى المستوى العام للأسعار ومزيد من العمالة . ومن ثم اتجاه الأجور إلى الارتفاع بشكل ملحوظ .

وتوضح المعادلة التالية الأثر المترتب على الأجور المحلية فى حالة ارتفاع اسعار السلع

---

(١) Lawrence H. Officer, Op-cit, p. 50.

المستوردة نتيجة تخفيض قيمة العملة . وعندما تكون الأجور بندا هاما فى تكلفة المعيشة[١].

$$\Delta \text{ج} = \Delta \text{س} = \frac{\text{د}\,1}{1 - \text{د}\,2} \; \Delta \text{ع و}$$

حيث :

ج : تمثل مستوى الأجور .

س : تمثل المستوى العام للأسعار فى الدولة (كما تمثله نفقة المعيشة) .

ع و : تمثل أسعار الواردات .

د ١ : تمثل نسبة الواردات إلى الدخل القومى .

د ٢ : تمثل نسبة الأجور إلى الدخل القومى .

يتضح من المعادلة أن تغير مستوى الأجور يتساوى مع تغير المستوى العام للأسعار فى الدولة التى خفضت عملتها . وأن هذا التغير يساوى التغير فى أسعار الواردات مضروبا فى ناتج العلاقة بين نسبة كل من الواردات والأجور إلى الدخل القومى فى الدولة . وتكون هذه العلاقة صحيحة كلما كانت هناك علاقة وثيقة بين معدلات الأجور ونفقة المعيشة .

وفى مجال التطبيق العملى ، نجد أن تخفيض الفرنك عام ١٩٣٧ قد أدى إلى رفع تكلفة العمل فى الصناعة الفرنسية بنحو ٥٨ ٪ كنتيجة لزيادة الأجور النقدية وارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة بنحو ٦٣ ٪ [٢]. ولقد أدى تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى عام ١٩٦٧ إلى ارتفاع معدلات الأجور فى بريطانيا بنحو ٦٫٨٪ عام

---

(١) J.J. Polak and T. C. Chang, Op-cit, pp. 50-59.

(٢) J.J. Polak and T. C. Chang, Ibid, pp. 65-70.

١٩٦٩/٦٨ ، وبمعدل يقرب من ٥ ٪ عام ١٩٧١ [١] ومع ذلك تبدو استجابة الأجور لتخفيض سعر الصرف أكثر من إستجابة الاسعار وظروف الانتاج له . اذ أن استجابة الأجور تعتمد على مدى سرعة تأثيرأسعار السلع الاستهلاكية بأسعار السلع المستوردة من الخارج [٢] .

د ـ حالة تعويم سعر الصرف :

أوضحت الدراسات التى أجريت عن أثر التعويم على الأجور المحلية ان معامل الأرتباط بين تغير سعر الصرف ، وتغير الأجور قدرة ٤٠ر. وهو ما يعنى ضعف التأثير ، لعدم دلالة العلاقة الاحصائية . كما أن مدى تغيرات سعر الصرف والأجور يزيد عن مدى تغيرات الأسعار المحلية و التى يتسع مدى تغيرها عن مدى تغيرات المعروض النقدى [٣] .

وفى دول أوربا الصناعية أدت سياسة التعويم الى استجابات واضحة فى الأجور منذ عام ١٩٧٦ حيث أدى رفع الأسعار فى أكثر من نصف هذه الدول الى زيادة معدلات الأجور بنسب معينة . بينما تضمنت عقود العمل فى كل من الولايات المتحدة وكندا نسبا اضافية من الأجور مقابل زيادة نفقة المعيشة [٤] .

واستمرت معدلات الأجور فى الارتفاع فى الولايات المتحدة بمعدلات تزيد على ٨٫٥٪ سنويا في عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ [٥] مع استمرار نظام تعويم الدولار .

وتجدر الاشارة الى أن قيمة الأجور التى التى تدرج بالموازنة العامة تعتبر جزءا من

---

(١) Jacques R. Artus, Op-cit, pp. 595-640.

(٢) Annual Report 1978, IMF, Washington D. C., pp. 38-92.

(٣) Jacob A. Frenkel, Op-cit, chapter 1, p. 21.

(٤) Annual Report 1977, IMF, Washington D. C., p. 35.

(٥) Federal Reserve Bulletin, Washington D. C., Oct. 1978, p. 792 & Nov. 1979. p. 906.

اجمالى الأجور فى الدولة . ويعظم اجمالى اجور الموازنة العامة أو يقل تبعا لمدى تدخل الحكومة فى ادارة النشاط الاقتصادى فى المجتمع . ففى الدول التى تضطلع الحكومات فيها بدور كبير فى ادارة النشاط الاقتصادى وملكية القطاع العام تشكل قيمة الأجور بالموازنة العامة نسبة كبيرة من اجمالى الأجور فى المجتمع .

وذلك بعكس الدول التى يستحوذ القطاع الخاص فيها على ملكية وادارة معظم المنشآت أو الأنشطة الاقتصادية . وبناء على ذلك يبدو أثر تغير سعر الصرف واضحا على الأجور بالموازنة العامةفى الحالة الأولى عنه فى الحالة الثانية .

٢ ـ اثر سعر الصرف على النفقات الجارية الأخرى :

يقصدبالنفقات العامة الجارية الأخرى كافة المبالغ التى تنفقها الحكومة على شراء المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية والمشتريات بغرض البيع المحلية والخارجية .

ويختلف أثر تغير سعر الصرف على هذه البنود تبعا لسياسة سعر الصرف المتبعة . فالأثر فى حالة ثبات سعر الصرف يختلف عنه فى حالات الرفع أو الخفض أو التعويم لقيمة العملة . وهو ما نتناوله بالشرح فيما يلى :

أ ـ حالة ثبات سعر الصرف :

عندما تتبع الدولة هذه السياسة مع زيادة اعتمادها على التجارة العالمية نجد أن احتمالات استيراد التضخم تكون كبيرة ، كما سبق الاشارة الى ذلك . وتتجه اسعار الواردات من مستلزمات الانتاج من مواد خام وقطع غيار وآلات وغيرها . وكذلك مستلزمات اداء الخدمات خاصة تكاليف التعاون الخارجى ، والبرامج التدريبية بالخارج وغيرها نحو الارتفاع . ويحدث نفس الأمر بالنسبة للمشتريات بغرض البيع التى يتم استيرادها من الخارج بغرض بيعها محليا أو خارجيا . أما بقية بنود الاتفاق على المستلزمات السلعية أو الخدمية أو المشتريات المحلية فتتأثر بطريقة غير مباشرة ، وبعد مرور فترة زمنية يحدث خلالها تأثير ارتفاع أسعار المستلزمات المحلية . ومن ثم فهى أقل

خضوعا لتأثير سعر الصرف من السلع أو المستلزمات السلعية والخدمية والمشتريات المستوردة[1] .

أما فى حالة ما إذا ترتب على التبادل مع العالم الخارجى فى ظل سعر الصرف الثابت استيراد آثار انكمشية ،فان النتائج تكون على عكس ماسبق بيانه تماما ، اذ أنه غالبا ما يوجد صراع سياسات ونتائج بين الدول المتبادلة عندما تريد احدى الدول احداث توسع وتريد بعض الدول الأخرى احداث انكماش لديها [2] . وعلى أية حال فان أثر التبادل التجارى على اسعار او تكاليف المنتجات المحلية فى ظل ثبات سعر الصرف يتوقف اساسا على مرونة الطلب السعرية على الواردات وكيفية انفاق متحصلات الدولة . أو كيفية توجيه ما لديها من مدخرات [3] هل توجه لاستيراد سلع استثمارية للتنمية أم سلع كمالية استهلاكية ؟ . أم يتم تقديم تلك المدخرات لدول اخرى ؟ وعادة ما تؤدى زيادة الانفاق العام ـ فى ظل ثبات سعر الصرف ـ الى زيادة الناتج المحلى والدخل والعمالة بدرجة قد تؤدى الى اختلال ميزان المدفوعات . إلاأن هذه الزيادة تقل كثيرا عن الزيادة الحادثة فى حالة تعويم سعر الصرف . وغالبا ما تؤدى الى خفض قيمة العملة واعادة التوازن الجزئى الى ميزان الدولة التجارى [4] .

ومن الرأى ان الحقيقة السابقة يمكن استخدامها للرد على اولئك الذين يعتقدون ان السياسة النقدية لا تصلح الا لعلاج مشاكل التوازن الخارجى فقط ، وأن السياسة المالية تصلح فقط لعلاج مشاكل عدم الاستقرار الداخلى [5] . بل يكون من الأجدى

(١) Lawrence H. Officer, Op-cit, pp. 55-60.

(٢) Michael Mussa, Op-cit, p. 56.

(٣) Leslic Lipschitz, Exchange Rate Policies For Developing Countries : Some Simple Arguments for Intervention, IMF staff Papers, Vol. 25, No. 4, Des. 1978, pp. 660-670.

(٤) Marcus A. Fleming, Op-cit, pp. 370-373.

(٥) Robert A. Mundell, the Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policy For Internal and External stability, IMF staff Papers, Vol. IX, No. 1, March 1962, pp. 76-79.

استخدام كلتا السياستين معا بنسب متفاوتة لتحقيق كل من الاستقرار الداخلى والخارجى . اذ أن سعر الصرف وهو اداة من أدوات السياسة النقدية يحدث أثاراً هامة على الانفاق العام بالموازنة وهو من أسلحة السياسة المالية ويؤثر بدوره على الدخل والناتج المحلى والعمالة وعلى ميزان المدفوعات فى النهاية . الأمر الذى يوجب الحذر والتحوط عند استخدام أى من السياستين المالية أو النقدية .

ب ـ حالة رفع سعر الصرف :

عندما تتبع دولة ما هذه السياسة وتتجه قيمة وارداتها نحو الانخفاض مع اتجاه كميات الواردات نحو التزايد وفقاً لمرونة الطلب المحلى عليها وما يترتب على ذلك من اتجاه الاسعار المحلية إلى الانخفاض ، تتجه بالتالى النفقات العامة الجارية إلى الانخفاض وتقل الاعباء على الموازنة العامة . ومن الممكن أن يؤدى توسع الدولة فى الاستيراد بغرض التنمية إلى أن يتحسن الجهاز الانتاجى فيزيد المعروض السلعى ، وتتجه أسعاره نحو الانخفاض فتقل قيمة المشتريات الحكومية ، وتقل اعباؤها على الموازنة العامة وبالتالى اللجوء إلى إحلال المنتجات المحلية محل الواردات .

ويمكن ألا يقل سعر السلع المحلية عن سعر الاستيراد فيتعذر اتباع سياسة الاحلال محل الواردات كما حدث فى دول الجماعة الاقتصادية الأوربية فى أوائل السبعينات(١) . وفى هذه الحالة يكون العبء على الموازنة العامة أكبر منه فى حالة ما اذا اتجهت الاسعار المحلية للسلع المنتجة نحو الانخفاض .

وللتغلب على الوضع السابق ينصح بعض الاقتصاديين أن تقوم السلطات بتحديد أسعار منخفضة لشراء حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية فيضطر التجار إلى رفع أسعار سلعهم فى السوق العالمى ، فتقل مبيعاتهم فيه بنسبة أقل من نسبة رفع الأسعار . وتكون النتيجة النهائية زيادة حصيلة التصدير . وذلك بالنسبة للسلع التى يتسم الطلب

---

(١) H. Vittas, Op-cit, p. 449.

العالمى عليها بضعف المرونة [1] وينعكس أثر ذلك كله على الانفاق العام بالموازنة العامة اذ ترتفع تكاليف شراء الحكومة لمستلزمات الانتاج والخدمات . وترتفع تكاليف أداء الاعمال المختلفة والاستثمارات الحكومية فى الهياكل الرئيسية أو البنية الأساسية فى المجتمع وغيرها .

جـ ـ حالة تخفيض سعر الصرف :

فى حالة اتباع دولة ما لهذه السياسة مع زيادة اعتمادها على العالم الخارجى فإنها تعتبر أداة تضخمية حيث تكون الواردات أكثر تكلفة على عكس الصادرات ومن ثم ترتفع تكاليف المواد الخام ، والسلع الوسيطة ، والمشتريات المستوردة ، كما يتجه المستوى العام للأسعار فى الدولة إلى الارتفاع والذى يتوقف بدوره على نسبة المكون الأجنبى فى المنتجات المحلية والذى يعكس عنصر تضخم التكلفة عندما تتجه أسعار الواردات إلى الارتفاع [2] .

ويرى الاقتصادى (ولفن) أن التخفيض يؤدى إلى مزيد من التخفيض ، وإلى تبديد الموارد المالية نتيجة تنبؤات المضاربين بحدوث تتابع تخفيض قيمة العملة على النحو الذى حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٣ [3] . وترتب على ذلك تصدير الولايات المتحدة للتضخم إلى بقية دول العالم . وقد ألقى ذلك أعباء على موازين مدفوعاتها نظرا لكون الدولار عملة رئيسية فى التبادل الدولى . وعلى سبيل المثال قدرت خسائر دول الأوبك نتيجة انخفاض قيمة الدولار بنسبة ٤٠٪ تقريبا بنحو ١٥ مليار دولار تتقاسمها الدول المستهلكة للنفط كل بحسب نسبة

---

(١) محمد زكى شافعى ، نظام تعدد أسعار الصرف ، وأثره فى التجارة الخارجية ـ معهد الدراسات المصرفية ـ العام الخامس ـ ١٩٥٩ ـ ص ١٦ .

(٢)-Gerard Belanger, An Indication of Effective Exchange Rates for Primary Producing Countries. IMF staff Papers, March 1976, pp. 130-133.

(٣)-Murray Wolfson, A textbook of Economics, Methuen & Co., Ltd., Britain, 1978 Pat 3, chapter 14, p. 401.

استيرادها من البترول الخام [1]. ولا شك أن هذا يعنى زيادة ما تتكبده الدول المستهلكة من نفقات جارية فى الموازنة العامة نتيجة اضطراب ارتفاع اسعار البترول المستورد.

ولقد أثبتت الدراسات أن تخفيض سعر الصرف بنسبة ١٠ ٪ يترتب عليه زيادة الانفاق المحلى بنسب تتراوح بين ٣٫٧ ٪ بالنسبة للدول الصناعية الكبرى ، ٧٫٧ ٪ بالنسبة للدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية [2]. وذلك يعنى أيضا زيادة النفقات العامة الجارية بالموازنة العامة تبعا لدرجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وإدارة المنشآت واستخدام الموازنة العامة فى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية .

ويلاحظ أنه فى حالة ارتفاع الاسعار نتيجة تخفيض سعر الصرف فإن القيمة الحقيقية للنفقات المحلية تتجه نحو الانخفاض ، بينما تظل القيمة الحقيقية للنفقات على المستلزمات الأجنبية المستوردة عند مستواها قبل حدوث التخفيض [3]. وذلك بعكس القيمة الأسمية التى تتجه نحو الارتفاع . وهو ما قد يدعو إلى ترشيد الانفاق الحكومى ، أو يشير إلى عدم كفاءة اداء الحكومة لوظائفها .

وعلى أية حال فقد أجريت بعض الدراسات تبين منها أن استجابة حجم الواردات لتغير قدره ١٠ ٪ فى سعر الصرف فى ١٤ دولة صناعية تتراوح ما بين ١ ٪ ، ٦ ٪ خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ . بينما تراوحت تغيرات حجم الصادرات بين ٧ ٪ فى اليابان وفرنسا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ٣٪ إلى ٤ ٪ فى بقية الدول الصناعية ، بافتراض ضآلة المرونة السعرية لعرض أو طلب الصادرات خلال نفس الفترة [4]. وبناء على ذلك يؤدى خفض سعر الصرف إلى زيادة قيمة الصادرات أكثر

---

(١) عصام الشماع ـ ملاحظات حول أزمة النظام الرأسمالى ـ مجلة الاقتصادى العربى ـ اتحاد الاقتصاديين العرب ـ بغداد ـ تشرين أول ١٩٧٨ ـ ص ٤٦ ـ ٦٣ .

(٢) J. Marcus Fleming, Op-cit, P. 318.

(٣) Rudiger Dornbusch, Currency Depreciation, Hoarding and Relative Prices, Journal of Political Economy, Vol. 81, No. 4, July/ August 1973, pp. 893-915.

(٤) Morris Goldstein and John H. Young, Op-cit, p.9.

مما يؤدى إلى الحد من الواردات . وهو ما يشكل قيدا على خفض الانفاق على استيراد المستلزمات الجارية عن طريق الموازنة العامة ، وأن أمكن تعويضه من خلال زيادة ايرادات الموازنة العامة الناتجة عن التوسع فى التصدير .

وقد تقوم الدول بتعويض أثر زيادة قيمة الواردات عن طريق التوسع فى التمويل بالعجز للوفاء بمتطلبات الانفاق العام على المواد المستوردة بالموازنة العامة . ويؤدى ذلك إلى زيادة حدة التضخم وارتفاع أسعار المستلزمات المحلية بدرجة أكبر من ذى قبل وزيادة أعباء الموازنة العامة . الا أن الواقع العملى يوضح أن الحكومة تلجأ إلى هذه الوسيلة فى أوقات الكساد فقط . كما حدث فى الولايات المتحدة عام ٦٠ / ١٩٦١ وكما حدث فى المانيا الغربية فى نفس الفترة [١] . وتشير الدراسات التى أجريت على الاقتصاد اليابانى قبل الحرب أن اليابان لم تلجأ إلى زيادة المكون أو الجزء المحلى فى اجمالى المعروض النقدى الا عندما تزيد احتياطياتها النقدية الأجنبية . كما كانت تقوم بخفضه فى حالة انخفاض الاحتياطيات النقدية لديها نتيجة التوسع فى الاستيراد بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات [٢] . ومع ذلك نجد أن الولايات المتحدة تتجه إلى التوسع فى نفقاتها الفيدرالية لتعويض انخفاض الدخول الحقيقية نتيجة التضخم الذى تشهده منذ بداية السبعينات وهو ما يلقى اعباء هامة على الموازنة الأمريكية ، ويزيد من امد استمرار التضخم [٣] .

د ـ حالة تعويم سعر الصرف :

يتوقف أثر هذه السياسة على النفقات الحكومية الجارية على عدة اعتبارات منها درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجى ، ومرونة الطلب على الواردات وعلى

---

(١) Hart/ Kenen / Entine, Money, Debt and Economic Activity, Prentice Hall, New Jersey, 1969, Chapter 17, p. 331.

(٢) Junichi Ujue, A stock Adjustment Approach too Monetary Policy and the Balance of Payments, Jacob B. Frenkel & Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1978, p.3.

(٣) Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1978. p.3.

صادرات الدولة إلى الدول المختلفة . كما يتوقف الأثر كذلك على الحالة التى تستقر عندها قيمة العملة بالمقارنة بحالتها السابقة من حيث الاتجاه نحو الارتفاع أو الانخفاض .

ويلاحظ أن كلا من الدولة الدائنة والدولة المدينة فى علاقات التبادل التجارى يتقاسم ناتج تغير الاسعار والتكاليف والأرباح المترتبة على تقلبات سعر الصرف وغالبا ما يكون الأثر الذى يقع على عاتق الطرف الذى يقوم بالشراء أقل من نسبة تغير سعر الصرف . وهو ما يقلل من تغيرات الكميات المشتراه تبعا لذلك [١] .

ويرى الاقتصادى (جودمان) أنه فى حالة تعويم سعر الصرف يستمر السعر فى التقلبات الشديدة ، وقد لا يصل إلى حالة التوازن مطلقا نتيجة اثر المضاربة مما يلقى أعباء على عاتق واضعى السياسة المالية والنقدية فى الدولة [٢] . ومن الرأى أن هذا القول يتسم بشىء من المبالغة . لأن أثر المضاربة يتوقف على عوامل متعددة أهمها نسبة الزيادة أو النقص الحادثة فى قيمة العملة وتوقعات المستقبل ، وحجم الصفقات التى يعقدها المضاربون ... الخ . مما يقلل من كثرة حدوث تلك التقلبات بل أن هناك من يرى أن سياسة تعويم سعر الصرف هو الوسيلة المأمولة لتحقيق التوازن بين الاستقرار الداخلى والاستقرار أو التوازن الخارجى [٣] . وهو ما يعنى أن خطر شيوع الضغوط التضخمية الذى يلازم حالة تخفيض سعر الصرف يكون أقل فى حالة التعويم . ومن ثم يكون الاثر أو العبء على الانفاق العام والموازنة العامة أفضل منه فى حالة اتباع سياسة تخفيض سعر الصرف . كما أن هناك من يرى أن السبب الرئيسى فى قيام تعارض بين

---

(١) Gunther Tichy, Theoritical and Empirical Difficulties Involved In Estimating Exchange Rate, the German Economic Review, Vol. 14, No. 2, 1976, p. 114.

(٢) Stephen H. Goodman, Foreign Exchange Rate Forecasting Techniques Implications For Business and Policy, the journal of Finance, Vol. 34, May 1979, pp. 415-427.

(٣) William R. Cline, International Monetary Reform and the Developing countries, the Journal of Finance, Vol. 33, March 1978, p. 373.

الاستقرار الداخلى ، والاستقرار الخارجى على صعيد النقد الدولى فى عالم اليوم هو إننا نعيش فى ظل سياسة تعويم حقيقية لسعر الصرف ، والتى أن وجدت تؤدى إلى تحرير السياسات المالية والنقدية الداخلية من قيود السياسات الاقتصادية المحلية [1]. والمقصود بعدم وجود سياسة تعويم حقيقية لسعر الصرف أن التعويم يتم بتدخل من جانب السلطات النقدية دون ترك الأمر لقوى السوق الحرة تماماً .

وهناك من يتنبأ بأن يتخلى العالم عن سياسة التعويم والرجوع إلى سياسة ثبات سعر الصرف . ويستند فى ذلك إلى التجارب التى حدثت فى الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية (١٨٦٢ ـ ١٨٧٩) وخلال الفترة (١٩٣٤ ـ ١٩٣٥) ، وفى كندا وبريطانيا خلال الستينات [2]. ومن الرأى أن هذا القول قد جانبه الصواب لأن النظام النقدى العالمى والتجارة الدولية وقتها كانت تستند إلى قاعدة الصرف بالذهب ، والتعويم فى ظل قاعدة الذهب يختلف عن التعويم بعد التخلى كلية عن قاعدة الذهب فى الوقت الحاضر . ففى ظل قاعدة الذهب كان التعويم مفتقدا لحرية الحركة. ومن ثم فقد كان ثبات سعر الصرف خيرا منه .

وعلى أية حالة فقد أسفر تطبيق سياسة التعويم عن نتائج متباينة طبقا لظروف كل دولة فيما يتعلق بنفقاتها الجارية . ففى الدول المستهلكة للبترول أدت هذه السياسة إلى زيادة الأعباء الجارية نتيجة زيادة الانفاق على الطاقة . وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣ ، وارتفاع تكلفة المنتجات المحلية وشيوع حالة من الكساد خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ [3]. بينما أدت فى دول أخرى إلى رفع قيمة عملاتها وقلة اعباء

---

(١) Helen B. Junz, The Balance of Payments Adjustment Process Revised, the Journal of Finance, Vol. 33, June 1978, p. 805.

(٢) Harry G. Johnson, The Future of Floating Rates, Review of World Economics, Band 3, 1973, pp. 447-455.

(٣) W. M. Corden, Inflation, Exchange Rates and the World Economy, Lecutures On International Monetary Economics, University of Chicago Press, Chicago, U.S.A., 1977. Chapter 3, p. 133.

الواردات والمستلزمات المحلية على الموازنة العامة للدولة . ومن هذه الدول اليابان التى ارتفع سعر عملتها بنحو ٧٢ ٪ تجاه الدولار خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٨) ، والمانيا الغربية التى ارتفع سعر عملتها بنحو ٨٢٪ خلال نفس الفترة مما أدى إلى خفض تكلفة وارداتها ومنتجاتها المحلية ونفقاتها الجارية الأخرى (١) .

٣ـ اثر سعر الصرف على التحويلات الجارية :

والمقصود بالتحويلات الإعانات التى تتحملها الموازنة العامة للدولة سواء لدعم السلع الأساسية أو اعانات البطالة أو الضمان الاجتماعى أو الاعتمادات التى تخصص لسداد فوائد الدين المحلية والخارجية .

ويمكن تصنيف هذه التحويلات إلى نوعين : الأول يتعلق بالتحويلات التى تتأثر مباشرة بالمعاملات الخارجية كالدعم السلعى للسلع الأساسية المستوردة وفوائد سداد الديون الخارجية . والنوع الثانى يتعلق بالتحويلات التى تتأثر بشكل غير مباشر بالمعاملات الخارجية مثل فوائد الديون المحلية ، واعانات الضمان الاجتماعى أو المعاشات ، حيث تتأثر فى حالة شيوع ضغوط تضخمية أو انكماشية فى المجتمع . وقد يشتمل دعم السلع الأساسية على أعباء محلية نتيجة قيام الدولة بتوفير السلع للمواطنين بأسعار تقل عن أسعار شرائها من المنتج المحلى . وفى هذه الحالة تتحمل الموازنة العامة بفرق السعر لهذه السلع .

وفيما يلى نوضح أثر تغيرات سعر الصرف على التحويلات الجارية فى حالات :

ـ ثبات سعر الصرف .

ـ رفع سعر الصرف .

ـ تخفيض سعر الصرف

ـ تعويم سعر الصرف .

---

(١) Citibank, Monthly Economic Letter, August 1979, pp. 10-14.

أ ـ حالة ثبات سعر الصرف :

وفى هذه الحالة تتأثر الاعتمادات الخاصة بالتحويلات بالزيادة أو النقصان وفقا لما تكون عليه الاسعار العالمية للسلع المستوردة ، وما تحدثه من آثار على الاسعار المحلية . فإذا ما اتجهت الاسعار العالمية للواردات نحو الارتفاع تزايد بالتالى ما تتحمله الدولة من اعانات للسلع الأساسية كما تتزايد مدفوعاتها لاعانات البطالة أو الضمان الاجتماعى لتعويض المواطنين عن انخفاض القوة الشرائية لما يتقاضونه من إعانات . ويحدث العكس فى حالة اتجاه الاسعار العالمية للسلع المستوردة نحو الانخفاض . ويلاحظ أنه عادة ما تكون الآثار المباشرة لتغير الاسعار العالمية أكبر من الآثار غير المباشرة وأسرع حدوثا .

ولقد أثبتت الدراسات [1] أن المنفعة الحدية لانفاق وحدة نقد أجنبى على قطاع السلع الاستهلاكية تكون أكبر منها فى حالة انفاقها على استيراد سلع استهلاكية مباشرة . وهو ما يعنى أيضا جسامة ما يتحمله الاقتصاد القومى فى الحالة الأخيرة .

وفيما يتعلق بالفوائد التى تتحملها الدولة عند سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية فإن الأثر يتوقف على مستويات اسعار الفائدة السائدة محليا وعالميا . ففى حالة ارتفاع اسعار الفائدة فى أسواق المال الدولية على القروض الممنوحة من المؤسسات المالية ، أو من بعض الحكومات تتزايد أعباء الموازنة العامة نتيجة لهذا الارتفاع ويحدث العكس فى حالة اتجاه أسعار الفائدة نحو الانخفاض .

ويحدث نفس الأثر عندما تقوم دولة ما برفع أسعار الفوائد المحلية بها لتشجيع المدخرات سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية ، حيث تتحمل الموازنة العامة بالاعباء الناتجة عن ذلك .

---

(١) Pranab K. Bardham, Economic Growth, Development and Foreign Trade, John Wiley & Sons, Inc., U.S.A., 1970, Chapter 8, p. 126.

ب ـ حالة رفع سعر الصرف :

نظرا لما قد يترتب على هذه الحالة من انخفاض تكلفة السلع المستوردة وانخفاض المستوى العام للأسعار المحلية فإن اعباء الموازنة العامة نتيجة الدعم السلعى سواء الناتج عن معاملات داخلية أم عن التعامل الخارجى تتجه نحو الانخفاض كما تتسم اعتمادات المعاشات واعانات الضمان الاجتماعى بالاستقرار . أما بالنسبة لاثر رفع سعر الصرف على فوائد سداد الديون المحلية فغالبا ما تتجه نحو الانخفاض نظرا لشيوع ضغوط انكماشية فى الاقتصاد القومى واتجاه اسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض . وبالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل وطأة على الموازنة العامة فى هذه الحالة نظرا لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية . ولهذا يعتبر بعض الاقتصاديين أن رفع سعر الصرف سياسة ذائعة الصيت بالنسبة للدول المدينة عندما تؤخذ كافة جوانبها فى الاعتبار (١) .

جـ ـ حالة تخفيض سعر الصرف :

نظرا لما قد يترتب على اتباع هذه السياسة من ضغوط تضخمية محلية ، فإن الاثر المنطقى لذلك هو زيادة اعباء السلع الأساسية المستوردة على الموازنة العامة ، وزيادة اعباء الضمان الاجتماعى أو المعاشات نتيجة اضطرار الدولة إلى تعويض من يتلقون هذه الاعانات عن الخسائر التى يلحقها بهم التضخم . كما تتزايد الاعباء التى تتحملها الدولة نتيجة قيامها بشراء السلع الهامة من المنتجين المحليين ، وبيعها للمواطنين بأسعار مخفضة .

ويلاحظ أنه فى حالة قيام الدول الأخرى التى يحدث معها تبادل تجارى بخفض قيمة عملاتها فإنه ينتفى حدوث أى تأثير سواء على التكاليف المحلية أو الأجنبية للواردات ، ولا تتأثر بالتالى اعتمادات الموازنة العامة . ولعل هذا هو ما حدث عندما قامت بريطانيا بخفض قيمة الجنيه الاسترلينى عام ١٩٣١ . اذ لم يتأثر المستوى العام

---

(١) Geoffrey Crowther, Op-cit, chapter 7, p. 271.

للاسعار المحلية ، أو تكلفة الواردات . ولم تتأثر بالتالى موازنتها نظرا لقيام كل من الدومنيكان والدول الاسكندنافية التى كانت تستورد منها الكثير من احتياجاتها بخفض قيمة عملاتها بما يقرب من قيمة الخفض الذى حدث فى الجنيه الاسترلينى ، أو ما يزيد عنه فى بعض الأحيان [١].

وفيما يتعلق بمدفوعات الدولة لفوائد سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية فيتوقف عبؤها على الموازنة العامة على مستويات أسعار الفائدة محليا وعالميا وقد تضطر السلطات النقدية إلى زيادة المعروض النقدى المحلى على أثر حدوث التضخم الناشيء عن تخفيض قيمة عملتها ، فتتجه أسعار الفائدة المحلية كذلك إلى الارتفاع كنتيجة لزيادة الطلب على النقود لدافع المعاملات . ولا شك أن هذا يلقى أعباء واضحة على الموازنة العامة للدولة .

من ناحية أخرى فقد تضطر الدولة إلى خفض المعروض النقدى لديها حرصا على التوازن النقدى المحلى . وفى هذه الحالة تتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع أيضا ، حيث يتزايد على النقود بغرض الاستثمار المحلى . وهو ما يلقى أعباء إضافة على الموازنة العامة.

وتدل الدراسات [٢] على أنه فى حالة قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها بما يوازى ١٠ ٪ فإنه يتعين عليها أن تخفض المعروض النقدى لديها بنسب تتراوح بين ٣ر٪ بالنسبة للدول الكبرى الصناعية ، ٨ر٤١ ٪ بالنسبة للدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية كى تحافظ على التوازن الداخلى بها .

وفيما يتعق بالأثر على فوائد سداد الديون الخارجية فإن قيمة هذه الفوائد تتزايد بعد تخفيض العملة عنها قبل التخفيض بافتراض ثبات سعر الفائدة التى تم توقيع القرض على أساسه . وفى حالة ما اذا كانت أسعار الفائدة فى الدول التى يتم الاقتراض

---

(١) J.J. Polak and T. C. Chang, op-cit, p. 63.

(٢) Marcus Fleming, Op-cit, p. 315.

منها ، أو فى مراكز المال الدولية تتجه إلى الارتفاع ، فإن ذلك يزيد العبء على الموازنة العامة . بعكس ما اذا كانت أسعار الفائدة فى تلك الدول أو المراكز تتجه نحو الانخفاض . إذ يقل العبء على الموازنة العامة فى حالة عدم زيادة سعر الفائدة . فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الدولار عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٣ تزايدت أعباء الدين الفيدرالى بمعدلات كبيرة لم تشهدها من قبل . وبلغت الالتزامات الأمريكية نحو ٢٠,٤ بليون دولار أمريكى عام ١٩٧٢ ، ٤٦,١ بليون دولار عام ١٩٧٤ [١].

د ـ حالة تعويم سعر الصرف :

فى هذه الحالة تؤدى زيادة سعر الفائدة مثلا إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية ورفع قيمة العملة مما يؤدى إلى زيادة أعباء فوائد الديون المحلية ، وقلة أعباء سداد الديون الخارجية . ويحدث العكس فى حالة خفض أسعار الفائدة . وعلى سبيل المثال تدل الدراسات على أن ارتفاع سعر الفائدة من ١٠٪ إلى ١١ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٥) أدى إلى خفض قيمة الجنيه الاسترلينى مقابل الدولار الأمريكى بنحو ١,٧٪ [٢]. ولقد صاحب الخفض الحاد ، الذى حدث فى قيمة الجنيه الاسترلينى فى ديسمبر ١٩٧٥ ، مارس ١٩٧٦ ارتفاع مستويات أسعار الائدة بين بريطانيا وألمانيا الغربية . حيث انتفت العوامل الأخرى التى يمكن إرجاع التخفيض إليها ، مثل أثر المعروض النقدى أو معدل نمو الدخل القومى الحقيقى [٣].

وتدل الأحداث الاقتصادية حديثة العهد على أن انخفاض أسعار الفائدة فى سوق المال الأمريكى عنها فى سوق الدولارات الأوروبية وأسواق المال الأوروبية أدى إلى قيام

---

(١) International Monetary Fund, International Financial Statistics, Jan. 1979, p. 386.

(٢) Robert I. Hodrick, Op-cit, p. 102.

(٣) John F. O. Bilson, Op-cit, p.70.

كثير من الدول الأوروبية بخفض أسعار الفائدة لديها بمعدلات تتراوح بين ٥ر٪ ، ١ ٪ عام ١٩٧١ [١]. وذلك للحد من الضغوط التضخمية وتخفيف الأعباء المالية على موازناتها .

ثانيا : أثر سعر الصرف على الايرادات الجارية :

والمقصود بالايرادات الجارية تلك الايرادات التى يتعاقب ورودها إلى الخزانة العامة بصفة دورية متكررة . وتشتمل هذه الايرادات على ما يعرف بايرادات الدولة السيادية . والايرادات السيادية هى ايرادات الضرائب والرسوم المختلفة والضرائب والرسوم الجمركية، والضرائب غير المباشرة التى تفرض على الانتاج والاعمال وفروق الاسعار التى تشتمل عليها اسعار بيع السلع الاستهلاكية والمعمرة . وبالاضافة إلى ذلك تشتمل الايرادات الجارية على الايرادات الجارية الخدمية والمحلية ، وايرادات النشاط الجارى ، وايرادات الأوراق المالية . كما تشتمل أيضا الاعانات التى تتلقاها السلطات من مصادر محلية أو أجنبية ، وما تحصل عليه الدولة من فوائض الشركات والهيئات الاقتصادية التابعة لها ، وما تحصل عليه الدولة من فوائد أقساط القروض الممنوحة فى الداخل والخارج . وكذلك حصيلة رسوم تراخيص الاستيراد ، وايرادات حقوق التصدير .

ويمكن تصنيف الايرادات الجارية بما يخدم اغراض البحث الذى نحن بصدده على أساس مجموعتين : الأولى تضم الايرادات الجارية المتعلقة بالتجارة أو المعاملات الخارجية .

والثانية تضم الايرادات الجارية التى ليس لها علاقة مباشرة بالمعاملات الخارجية .

ويتم بحث الآثار على تغيرات سعر الصرف داخل كل مجموعة فى حالات :

ـ ثبات سعر الصرف .

---

(١) Waguih Shindy, The International Currency Crisis, L'Egypte Contemporaine, No 351, Jan. 1973.

- رفع سعر الصرف .

- تخفيض سعر الصرف .

- تعويم سعر الصرف .

١ - الايرادات الجارية الناتجة عن معاملات خارجية :

وتشمل هذه المجموعة الضرائب والرسوم الجمركية وايرادات حقوق تصدير بعض السلع الهامة ، والمحصل من فوائد اقساط القروض الممنوحة لاجانب وايرادات الأوراق المالية لمنشآت خارجية ، والاعانات الواردة من الخارج .

وتتأثر بنود هذه المجموعة بشكل مباشر بتغيرات سعر الصرف نظرا لتعلقها بمعاملات خارجية بين دول تختلف عملاتها عن بعضها البعض . وفيما يلي بيان أثر تغيرات العملة على بنود هذه المجموعة .

أ - حالة ثبات سعر الصرف :

فى هذه الحالة تتأثر بنود هذه المجموعة بالتغيرات التى تطرأ فى الخارج على المستويات العامة للأسعار فى دول التبادل التجارى . كما تتأثر بنود هذه المجموعة كذلك بتغيرات الانتاج والدخول وأثر مرونة الطلب والعرض الدخلية والسعرية . اذ تتجه حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية إلى الزيادة بارتفاع قيمة المنتجات المستوردة ، كما تقل بانخفاضها . مع افتراض عدم تغير الكميات المطلوبة بعد ارتفاع أسعارها .

وتجدر الاشارة إلى أنه فى ظل ثبات سعر الصرف تقل حاجة الدولة إلى فرض الاجراءات أو القيود الجمركية على الواردات . بل أن نجاح برنامج دورات كيندى للتخفيضات (Kennedy _ Rounds of Tariffs Reductions) يرجع إلى ثبات سعر الصرف فى ظل اتفاقية بريتون وودز [١] .

وبالنسبة لايرادات حقوق التصدير ، فتتوقف قيمتها على حصيلة الصادرات التى

---

(١) Paul Einzig, Op-cit, chapter 17, p. 138.

تتوقف بدورها على الأسعار العالمية للسلع المصدرة ومستويات الدخل فى الدول المستوردة لتلك السلع . وكذلك التغيرات التى تطرأ عليها ، فتزيد أو تقل تلك الايرادات بزيادة أو نقص قيمة السلع المصدرة .

وينطبق نفس الشيء على ايرادات الأوراق المالية الخارجية حيث تزيد أو تقل بزيادة أو نقص الارباح الموزعة على هذه الأوراق فى الخارج . ويمكن ملاحظة ذلك أيضا بالنسبة لايرادات الفوائد المحصلة على القروض المدفوعة من الحكومة للدولة الأجنبية ، حيث تتوقف تلك الايرادات على أسعار الفائدة المتفق عليها عند منح القروض .

ب ـ حالة رفع سعر الصرف :

عندما تقوم دولة ما برفع سعر الصرف تصبح قيمة وارداتها مقدرة بالعملة الوطنية منخفضة . وهو ما يؤدى إلى قلة حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية بالموازنة العامة ، مع فرض ثبات سعر الضريبة ومستوى الطلب على الواردات .

ويرى الاقتصادى (ساملسون) أن الدول التى تلجأ إلى رفع قيمة عملاتها تجد أن من مصلحتها فرض القيود على الايرادات وزيادة الرسوم الجمركية عليها ، وجعل عملتها قابلة للتحويل بحرية [1]. وذلك للحفاظ على قيمة العملة وميزان المدفوعات من التدهور ، ولا شك أن هذا يؤدى إلى ثبات أو نقص قيمة الواردات بالعملة المحلية ، ومن ثم ثبات أو نقص حصيلة الرسوم الجمركية بالموازنة العامة .

وتتجه ايرادات حقوق التصدير إلى الزيادة (مقدرة بالعملة الوطنية) نتيجة ارتفاع قيمة حصيلة الصادرات ، ما لم تتأثر الكميات المصدرة بعد رفع قيمة العملة أو تتغير الأسعار العالمية للسلع المصدرة .

وفيما يتعلق بإيرادات الأوراق المالية الأجنبية ، وايرادات فوائد القروض المحصلة من الخارج ، فتتجه قيمتها إلى الزيادة بعد رفع قيمة العملة الوطنية . وذلك بفرض ثبات

---

(١) Paul A. Samuelson and Peter Temin, Economics, Mc Graw Hill Kogakusha, Ltd., Tenth Edition., 1976, Part 5, chapter 33, p. 667.

بقية العوامل مثل أسعار الفائدة التى قد تتغير نتيجة رفع قيمة العملة ، ويظهر أثرها على الموازنات اللاحقة التى تضم ايرادات ناتجة عن المعاملات اللاحقة .

جـ ـ تخفيف سعر الصرف :

نظرا لما ترتب فى هذه الحالة من ارتفاع لتكلفة الواردات بالعملة المحلية ، فإن حصيلة الرسوم والضرائب الجمركية تتجه إلى الزيادة ، بافتراض ثبات الكميات والأسعار الخاصة بالواردات وثبات معدلات أو نسب تلك الرسوم أو الضرائب وفى حالة ما اذا اضطرت الدولة إلى خفض سعر الصرف ، وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها ، فإنه يترتب على ذلك خفض القوة الشرائية للعملة وارتفاع تكلفة الواردات مقدرة بالعملة الوطنية . ومن ثم تتضاعف الزيادة فى حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية [1]. ويحدث العكس فى حالة خفض الرسوم الجمركية بدرجة ملحوظة . اذ تتجه القوة الشرائية للعملة إلى الارتفاع باتجاه سعر الصرف إلى الزيادة للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات .

وفيما يتعلق بايرادات حقوق الخزانة العامة من تصدير بعض السلع الهامة فإنها تتجه إلى الانخفاض فى حالة تخفيض سعر الصرف ، وما يترتب على ذلك من خفض قيمة الصادرات بالعملة المحلية . وذلك ما لم يؤد خفض أسعار الصادرات إلى زيادة الكميات المصدرة منها ، وزيادة الحصيلة النهائية للصادرات ، ومن ثم زيادة ايرادات حقوق التصدير بالموازنة العامة . الا أن هذا لا يحدث بالطبع فى نفس العام بل عادة ما يستغرق وقتا أكبر من ذلك .

أما ايرادات الأوراق المالية الأجنبية وايرادات فوائد القروض الممنوحة لأجانب فلا شك أنها تتجه إلى الانخفاض مقدرة بالعملة الوطنية بعد تخفيضها وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، كسعر الفائدة الذى فى حالة تغيره نتيجة تخفيض قيمة العملة يظهر أثره على الموازنة العامة فى سنوات لاحقة بالنسبة لما يستجد من معاملات مع الخارج .

---

(١) Bela Balassa, Op-cit, p. 1262.

د ـ حالة تعويم سعر الصرف :

يتوقف الاثر فى هذه الحالة على المحصلة النهائية لحركات زيادة أو نقص قيمة العملة ، وما ينتج عنها من زيادة أو نقص فى الايرادات الناتجة عن الرسوم الجمركية وايرادات حقوق التصدير . ففى ظل اقتصاد مفتوح مثل اليابان أو المانيا الغربية أو فرنسا أو كوريا الجنوبية غالبا ما تؤدى سياسة التعويم إلى اتجاه عام يتسم برفع قيمة العملة وزيادة قيمة الصادرات مع انخفاض تكلفة الواردات . وذلك بعكس الحال بالنسبة لدولة تعتمد بشكل اساسى على الاستيراد . اذ تتجه قيمة عملتها بصفة عامة إلى الانخفاض بالنسبة لبقية العملات ، مما يزيد من تكلفة وارداتها ، وخفض قيمة صادراتها .

ولعله من نافلة القول أن زيادة قيمة الصادرات وما يتبعها من زيادة حصيلة ضرائب التصدير يمكن أن تنتج فى ظل ارتفاع ، أو انخفاض قيمة العملة تبعا للكميات وأسعارها . فقد حدث فى بداية عام ١٩٧٨ أن اتجهت قيمة كل من المارك الألمانى والين اليابانى نحو الارتفاع تجاه الدولار الأمريكى . وأدى ذلك إلى زيادة أسعار صادرات كل من اليابان وألمانيا الغربية من السيارات بالدولار . وقد أعطى هذا الفرصة لشركتى جنرال موتورز وفورد الامريكيتين لمنافسة انتاج الدولتين ، وزيادة حصيلة صادراتهم على حساب صادرات كل من اليابان وألمانيا الغربية من السيارات [١] .

ويلاحظ أن زيادة حصيلة ضرائب الصادرات يمكن أن تعوض الأثر الذى قد يترتب على انخفاض قيمة العملة من نقص ايرادات الصادرات اذا ما كانت مرونة الطلب الخارجى على صادرات الدولة ضعيفة [٢] .

٢ ـ الايرادات الجارية المتعلقة بمعاملات محلية :

وتشتمل هذه الايرادات ـ كما سبق القول ـ على ايرادات الضرائب النوعية

---

(١) Allan C. Shapiro, Op-cit, Part 3, p. 47.

(٢) I. M. D. Little, Import Controls and Exports in Developing Countries. Finance & Development, Sept. 1978, Vol. 15, No. 3, p. 20.

المخالفة كضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن الحرة ، وضريبة كسب العمل، وضرائب الايراد العام والعقارية والتركات والدمغة وشركات الأموال وغيرها كما تشتمل كذلك على ايرادات فوائض شركات القطاع العام والضرائب على الانتاج والاستهلاك أو التداول والضرائب والرسوم المحلية . وكذلك فوائد القروض المحلية وايرادات الاوراق المالية والاعانات الممنوحة من مواطنى الدولة إلى خزانة الدولة .

وتمارس تغيرات سعر الصرف آثارها على بنود هذه المجموعة بطريقة غير مباشرة . وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المالية والنقدية المحلية كالاسعار والدخول والأرباح وأسعار الفائدة والعائد على الاستثمار وغيرها أولا ثم انعكاس الأثر على الايرادات الناتجة عن تلك البنود . وفيما يلى بيان تلك الآثار فى حالات تغير سعر الصرف المختلفة .

أ - حالة ثبات سعر الصرف :

فى هذه الحالة تتجه أسعار الواردات إلى الارتفاع وتفضل الدولة اتباع سياسة مالية توسعية وزيادة مستوى العمالة والناتج القومى فيتجه الدخل القومى إلى الزيادة مما يؤدى إلى زيادة الايرادات الضريبية فى المجتمع ككل وان لم يكن بنفس معدل الزيادة المبدأية فى الانفاق العام . بل أن الزيادة الحادثة فى العمالة والانتاج والدخل فى ظل ثبات سعر الصرف تزيد عنها فى حالة تعويم سعر الصرف نظراً لما قد تحدثه الآثار المالية التوسعية فى ظل التعويم من ارتفاع قيمة العملة واختلال الميزان التجارى للدولة [١] .

وفي كافة الحالات فإن زيادة الفائض الجارى للنشاط الاقتصادى فى الدولة يترتب عليه زيادة حصيلة الضرائب المفروضة على منشآت الاستيراد والتصدير المحلية . ولهذا فإنه بالنظر إلى حجم الصادرات القومية فى سنة ما يمكن معرفة مدى حاجة الدولة إلى موارد مالية من البنك المركزى لتمويل عجز موازنتها [٢] .

---

(١) Marcus Fleming, Op-cit, p. 375.

(٢) Michael Mussa, Op-cit, p. 55.

كما أن ايرادات الأوراق المالية التى تؤول إلى الخزانة العامة فى ظل ثبات سعر الصرف تتوقف على معدل العائد على الاستثمار . وهو ما يتوقف بدوره على تغيرات تكاليف الانتاج المحلية والأجنبية والمبيعات المحلية والخارجية ، ومعدل دوران رأس المال العامل ... الخ . ولا شك أن هذه البنود تكون أكثر تغيرات فى حالة اتباع سياسة تعويم سعر الصرف منها فى حالة ثبات سعر الصرف وذلك نظرا لما يترتب على ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة من تغيرات بنود التكاليف والمبيعات المحلية والخارجية .

وتتوقف ايرادات فوائد الديون المحلية على مستوى أسعار الفائدة المحلية وهى ما تتوقف بدورها على المعروض النقدى والطلب على النقود وعائد الاستثمار ... الخ وهى أيضا بنود تتأثر كثيرا فى حالة اتباع الدولة لسياسة تعويم سعر الصرف عنها فى حالة اتباع سياسة ثبات سعر الصرف . وذلك نظرا لما يحدثه ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة من أثر على العوامل المحددة لاسعار الفائدة المحلية فى ظل اقتصاد مفتوح . وذلك بعكس ما يلاحظ دائما من وجود ارتباط قوى بين الاستقرار النقدى واستقرار أو ثبات سعر الصرف [1].

أما بالنسبة للقيمة الأسمية للإعانات الممنوحة للدولة من مصادر محلية فلا يطرأ عليها أى تغيير سواء فى ظل ثبات سعر الصرف أو فى ظل التعويم وإن تغيرت قيمتها الحقيقية بتأثر المستوى العام للأسعار المحلية .

ب - حالة رفع سعر الصرف :

عندما تقوم دولة ما برفع سعر الصرف وما يترتب على ذلك من انخفاض تكلفة الواردات وارتفاع قيمة الصادرات بالعملة الوطنية وزيادة الفائض الجارى فى ميزان المدفوعات ، يتجه الدخل القومى نحو الزيادة . كما تزيد بالتالى حصيلة الضرائب المحصلة فى حالة ما إذا كانت مرونة الطلب السعرية على صادرات الدولة ضعيفة . والا ترتب على رفع قيمة العملة هبوط ملحوظ فى قيمة الصادرات لا يعوضه انخفاض

---

(١) John F. O. Bilson, Op-cit, p. 81.

تكلفة الواردات التى قد تتزايد فى حالة ارتفاع مرونة الطلب السعرية عليها . وهو ما يؤدى فى النهاية إلى هبوط الدخل القومى بدرجة ملحوظة . نظرا لما يصاحب ذلك من الحد من زيادة انتاج الصناعات الوطنية وزيادة قيمة الواردات ، ومن ثم تتجه حصيلة الضرائب على المعاملات الخارجية والانتاج والاعمال إلى الانخفاض بينما تتجه رسوم تراخيص الاستيراد نحو الزيادة بزيادة حجم الواردات . وقد أوضحت احدى الدراسات أنه فى حالة رفع قيمة العملة بنسبة ٣٧,٥ ٪ فإن حصيلة الضرائب على دخول الشركات تزيد بنسب وصلت إلى ٦٠ ٪ طبقا لطريقة الحساب المتبعة . وذلك خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) وذلك فى عدة شركات متعددة الجنسيات [(١)] .

وتتأثر حصيلة الأوراق المالية والفائض الذى تحققه الشركات العامة الذى يؤول إلى الخزانة العامة برفع قيمة العملة من خلال أثر هذا الرفع على مستوى العائد على الاستثمار ، الذى غالبا ما يتجه نحو الزيادة كنتيجة لانخفاض تكلفة مستلزمات الانتاج المستوردة والمحلية مع زيادة قيمة الصادرات . وبناء على ذلك تتجه حصيلة الأوراق المالية وفوائض الشركات العامة نحو الارتفاع مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على العائد على الاستثمار .

أما أسعار الفائدة المحلية فتتوقف على موقف السلطات النقدية من الأوضاع الناشئة بعد رفع قيمة العملة . فقد يؤدى رفع قيمة العملة إلى زيادة المضاربة على العملة وبالتالى زيادة المعروض النقدى بمقدار المكون الأجنبى فيه ، مما يؤدى إلى رفع أسعار الفائدة خاصة فى حالة زيادة الطلب على النقود بغرض الاستثمار فى الصناعات التصديرية التى يعتبر الطلب الخارجى عليها ضعيف المرونة . وفى هذه الحالة تزيد ايرادات الدولة من الفوائد المحصلة من المدينين .

---

(١) لم تتأثر حصيلة الضرائب فى حالة استخدام السلوب (Current _ Non Current) حيث يتم بموجبه تحويل قيمة المعونات الاجنبية الجارية والالتزامات إلى العملة المحلية بسعر الصرف الجارى ، ويتم تحويل كافة الاصول غير الجارية ، أو الالتزامات إلى معدلاتها التاريخية خاصة المعدل السائد وقت الحصول على الاصول أو دفع الالتزامات بعكس الاساليب الاخرى التى تتبع المعدل الجارى فى حساب البنود النقدية والمعدل التاريخى فى حساب البنود غير النقدية . انظر : Allan shapi-ro, Op_ cit Partl, pp. 7 - 11.

وقد يترتب على رفع قيمة العملة حدوث اتجاهات انكماشية محلية فيقل الطلب على النقود ويتجه المعروض النقدى نحو الانخفاض أو الثبات فتتجه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض أو الثبات ثم تقل حصيلة ايرادات الفوائد المحصلة بالموازنة العامة .

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أهمية تناسب السياسة المالية والنقدية المحلية مع سياسية رفع سعر الصرف لاحداث النتائج المطلوبة .. ففى بعض الدول كالمملكة العربية السعودية لا يمارس رفع الصرف أية آثار على معدل التضخم المحلى بسبب توقفه على مستوى الانفاق المحلى وعدم مرونة المعروض السلعى أو الخدمى أو كليهما لديها. كما أن وارداتها تتأثر مستوى الانفاق الحكومى أكثر من تأثيرها بتغيرات سعر الصرف[1] .

جـ - حالة تخفيض سعر الصرف :

فى هذه الحالة يمارس التخفيض اثرا سالبا على الدخل القومى بالرغم من اتجاه قيمة الناتج المحلى إلى الزيادة بنفس نسبة التخفيض [2] . ويرجع ذلك إلى ما يترتب على ما قد يحدث من ضغوط تضخمية من هبوط القيمة الحقيقية للدخل القومى . وقد يؤدى التخفيض فى دول تعتمد على الاستيراد من الخارج إلى ارتفاع تكلفة الواردات مقدرة بالعملة المحلية مع هبوط قيمة الصادرات مقدرة بالعملة المحلية . (ما لم يؤد التخفيض إلى زيادة كمية الصادرات وزيادة حصيلة التصدير) . وفى هذه الحالة ينخفض الدخل القومى بما يوازى ذلك الجزء الناتج عن المعاملات الخارجية . اذ أن اعتبارات التوازن تحتم أن يتساوى الاستثمار القومى والصادرات مع الادخار القومى والواردات . أى أن فائض الميزان التجارى يساوى زيادة الادخار المحلى على الاستثمار المحلى .

---

(١) عدنان كريمة - أيهما الاقوى الدولار أم الريال السعودى ؟ مجلة عالم التجارة - ديسمبر ١٩٧٨ - ص ٣١ .

(٢) Geoffrey H. Kingston and Stephen I. Turnousky, A small Economy In Inflationary World: Monetary and Fiscal Policies Under Fixed Exchange Rates, the Economic Journal, March 1978, p. 39.

ولهذا فإن دالة الدخل القومى فى حالة التوازن

$$= \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار + الميل الحدى لاستهلاك الواردات}}$$

وقد يؤدى تخفيض سعر الصرف إلى حدوث آثار توسعية محلية اذا ما صاحبه بعض القيود على الواردات بحيث يؤدى إلى تحويل الطلب المحلى إلى الصناعات الوطنية فتتحقق العمالة ويزداد الدخل المحلى (١). وفى كل الحالات تتأثر حصيلة الضرائب المحلية على الانتاج والاعمال والتجارة الخارجية بالزيادة أو النقص تبعا لما يكون عليه مستوى الدخل المحلى .

واذا كان سعر الصرف قد تم بهدف مكافحة الكساد فقد تضطر الدولة إلى زيادة الانفاق النقدى لتعويض أثر الدخل المحلى مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت الكساد الذى حل بها عام ١٩٦١/٦٠ حيث رأى بنك الاحتياطى الفيدرالى من الأفضل مكافحة الكساد وان كان ذلك على حساب زيادة العجز فى ميزان المدفوعات (٢).

ويلاحظ أنه من الممكن اعتبار تخفيض العملة فى ذاته ضريبة موجبه على الثروة (على دخول المواطنين أو الأرباح المتحققة) فى القطاعات التى تنتج سلعا لا تدخل فى التجارة الخارجية وتستخدم عوامل انتاج مستوردة أكثر من عوامل الانتاج المحلية على عكس الحال فى حالة ما إذا كانت القطاعات تنتج سلعا تدخل فى التجارة وتستخدم عوامل انتاج محلية (٣).

---

(١) A. C. L. Day, the Economics of Money, Oxford University Press, London, 1968, Chapter 11, pp. 101-102.

(٢) Hart/ Kenen / Entine, Op-cit, chapter 17, p. 331.

(٣) Omotunde E. G. Johnson, the Exchange Rate As An Instrument of Policy in a Developing country, IMF staff Papers, July 1976, pp. 334-348.

ويرى الاقتصادى (برنستين) أن تخفيض العملة يؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى بصفة عامة . نظرا لما يترتب عليه من تحويل الدخول من المستوردين إلى المصدرين نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات وزيادة حركة الصادرات وبالتالى تزيد حصيلة الضرائب على الصادرات . فضلا عن زيادة ما تحصل عليه الدولة من المستوردين (فى حالة ثبات قيمة وكمية الواردات) مقابل ذلك الجزء من النقد الاجنبى الذى يمثل اعانة مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية[1] .

ولسنا بحاجة إلى تأكيد دور المرونات الخاصة بالطلب على الصادرات والواردات فى التأثير على نتائج تخفيض سعر الصرف . اذ ليس كل تخفيض يؤدى إلى زيادة الصادرات أو الحد من الواردات . كما أنه لا يمكن اغفال ردود فعل الدول الأخرى إزاء تخفيض قيمة العملة . ويفرض ذلك الحذر فى اختيار نسبة التخفيض المناسبة التى تتيح زيادة الصادرات بشكل يمكن أن تقبله اطراف التجارة الأخرى . فعندما أرادت بريطانيا أن تخفض الجنيه الاسترلينى عام ١٩٦٧ قامت بعمل دراسة وافية حول نسبة التخفيض المناسبة اتضح منها أن تخفيضا قدره ١٠ ٪ سيكون ضعيف الاثر على ميزان المدفوعات ، وان تخفيضا يزيد عن ١٥ ٪ يؤدى إلى قيام الدول المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها وبناء على ذلك اختارت النسبة المناسبة التى تحافظ على أن يكون سعر الجنيه الاسترلينى يساوى ٢٫٤ دولار أمريكى [2] .

وفيما يتعلق بايرادات الأوراق المالية المحلية وحصة الدولة فى فوائض الشركات الحكومية فتتوقف على الاثر الذى يحدثه التخفيض على مستويات العائد على الاستثمار وقد اثبتت احدى الدراسات انه فى حالة تخفيض قيمة العملة بنسبة ١٠ ٪ مثلا فإن العائد على الاستثمار الذى تكون قيمته ١٥ ٪ قبل التخفيض يهبط إلى ١٢٫٥ ٪ بعد التخفيض وقد اجريت الدراسة على اساس العلاقة بين الدولار الأمريكى

---

(١) E. M. Bernstein, Op-cit, pp. 165-169.

(٢) جلال أمين ـ أزمة الاقتصاد البريطانى فى ضوء تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى ـ مجلة مصر المعاصرة ـ العدد ٣٣١ يناير ١٩٦٨ .

والفرنك السويسرى خلال عام ١٩٧٥[1] . وبناء على ذلك تتجه حصيلة الدولة من إيرادات الأوراق المالية نحو الانخفاض على أثر تخفيض قيمة العملة ويتوقف اثر تخفيض قيمة العملة على ايرادات الفوائد التى تحصل عليها الدولة من المدينين الوطنيين على أثر تخفيض قيمة العملة على اسعار الفائدة المحلية من خلال ردود افعال السلطات النقدية المحلية . ففى حالة قيام السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدى لتعويض اثر التخفيض على الدخل تتجه أسعار الفائدة المحلية نحو الارتفاع حيث تكون دالة الطلب المحلى على النقود مرتفعة ومن ثم تزيد ايرادات الفوائد المحصلة على القروض التى تعقد بعد التخفيض وذلك فى الأجل الطويل .

وقد يصاحب زيادة المعروض النقدى اتجاه اسعار الفائدة نحو الانخفاض فى حالة ما اذ انتفى حدوث أى تغيير فى دالة الطلب المحلى على النقود . كما أنه لا يشترط أن يؤدى نقص المعروض النقدى أو ثباته إلى نقص أو ثبات سعر الفائدة فى الأجل الطويل. اذ يتوقف الأثر على تغير المعروض النقدى جنبا إلى جنب مع تغير الطلب على النقود . وبناء على التغير الحادث فى سعر الفائدة المحلية تتأثر متحصلات الموازنة العامة من فوائد القروض التى تعقد بعد حدوث التخفيض .

د ـ حالة تعويم سعر الصرف :

قد يترتب على تعويم سعر الصرف ارتفاع قيمة العملة . وحينئذ تحدث الآثار المترتبة على رفع قيمة العملة على كافة بنود المتحصلات الجارية المحلية . وقد يترتب على التعويم انخفاض قيمة العملة ، وفى هذه الحالة تحدث الآثار التى تترتب فى العادة على تخفيض سعر الصرف على كافة بنود الايرادات الجارية بالموازنة العامة وذلك على النحو الذى سبق مناقشته تفصيلا .

وتجدر الاشارة إلى أن سياسة التعويم عادة ما تفرض قيود على استخدام الدولة لادوات السياسة المالية من أجل زيادة الدخول والانتاج والعمالة . وذلك بسبب تأثر

---

(١) Allan C. Shapiro, Op-cit, Part 2, P. 57.

قيمة العمالة بهذه الأدوات ، وظهور الحاجة إلى تعديلها بما يتلائم مع اعتبارات توازن ميزان المدفوعات . ويترتب على هذا الوضع صعوبة استخدام سياسة تعويم أسعار الصرف لزيادة مستوى النشاط الاقتصادى فى المجتمع وزيادة الدخل القومى بصفة عامة، وما يمكن أن يترتب على ذلك من زيادة الايرادات المختلفة التى تؤول إلى الموازنة العامة . غير أن سياسة التعويم تمكن السلطات النقدية من التأثير فى الاحتياطى النقدى، والدخول المحلية باستخدام ادوات السياسة النقدية التى يؤدى الاستخدام التوسعى لها إلى خفض سعر الصرف وتحسين الميزان الجارى للدولة (١).

---

(١) Vicente Gallis, Monetary and Exchange Rate Policies in a small Open Economy, IMF staff Papers, July 1975, pp. 313-343.

أثر سعر الصرف على الموازنة الرأسمالية

مقدمة :

يقصد بالموازنة الرأسمالية ذلك الحساب الذى يضم الاعتمادات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية المدفوعة بالداخل والخارج فى أحد جانبيه . ويضم فى الجانب الآخر الايرادات الناتجة عن القروض ، سواء من الداخل أو من الخارج والاقساط المحصلة كسداد لقروض سبق منحها . وتضم كذلك التحويلات الرأسمالية المتنوعة التى ترد الى الخزانة من الشركات الحكومية أو مايقدم كاعانة خدمات سيادية رأسمالية . كما تشتمل على الاحتياطات الرأسمالية المتاحة لدى الشركات التابعة ، وكافة مخصصات التوسع أو الاحلال والتجديد ، وما يطرأ من نقص على قيمة الاصول المملوكة وزيادة الدائنين أو نقص المدينين وتغير المخزون السلعى .

وتشتمل بنود الموازنة الرأسمالية ـ كما فى حالة الموازنة الجارية ـ على بنود تتأثر مباشرة بتغيرات سعر الصرف لكونها ناتجة عن معاملات خارجية ، وبنود أخرى تتأثر بطريقة غير مباشرة بتغيرات سعر الصرف لكونها متعلقة بمعاملات محلية . ولاهمية القروض الخارجية وارتباطها بحالة اسواق المال الدولية فسوف نخصص لها مبحثا خاصا . وفيما يلى نناقش أثر سعر الصرف على كل من المصروفات الرأسمالية والايرادات الرأسمالية .

أولا : سعر الصرف على المصروفات الرأسمالية :

تشتمل المصروفات الرأسمالية على اعتمادات الدولة بغرض الاستثمارات العامة أو الحكومية . وكذلك التحويلات الرأسمالية وهى المدفوعات التى تدفعها الدولة الى الشركات التابعة لتمويل استثمارها فى حدود ما يعجز عنه التمويل المتاح لديها وكذلك اقساط القروض المستحقة ، والالتزامات الأخرى .

وتختلف بنود هذه المصروفات عن المصروفات الجارية السابق بحثها فى المبحث

الثانى فى انها لا تتكرر خلال السنة بصفة دورية . بل تحدث مرة واحدة خلال السنة ومن ثم فهى أقل تعرضا لاثر التقلبات السريعة فى سعر الصرف خاصة فى حالة اتباع سياسة تعويم العملة . اذ يتوقف الاثر على الوضع الذى تكون عليه قيمة العملة وقت حدوث النفقة . وفيما عدا ذلك فان ما لاحظناه من تأثيرات متعددة للسياسات المختلفة لسعر الصرف على المصروفات الجارية لا يختلف عنه فى حالة المصروفات الرأسمالية وان كانت قيمة النتائج أكبر فى هذه الحالة منها فى حالة المصروفات الجارية لكبر حجم الصفقات .

ثانيا : أثر سعر الصرف على الايرادات الرأسمالية :

والايرادات الرأسمالية ـ كما سبقت الاشارة ـ ايرادات غير متكررة بانتظام أى ليس لها صفة الدورية . بل يتم تحصيلها مرة واحدة وبقيمة غالبا ما تكون كبيرة عن البنود الجارية .

ولا يختلف أثر سعر الصرف على هذه الايرادات منه فى حالة الايرادات الجارية السابق بحثه إلا فى تأثيره بالحالة التى تكون عليها قيمة العملة وقت التحصيل فى حالة اتباع الدولة لسياسة تعويم العملة ، وكذلك فى كبر قيمة ارقام النتائج سواء بالزيادة أو النقصان .

المبحث الرابع

أثر سعر الصرف على القروض الخارجية

مقدمة :

يقصد بالقروض الخارجية تلك القروض التى تعقدها الدولة مع غيرها من الدول أو مع مؤسسات التمويل الدولية أو الأجنبية .. وتكون قيمة هذه القروض مقدرة بالعملات الأجنبية للدول التى يتم الحصول منها على هذه القروض . بينما تدرج القروض التى تدخل الموازنة العامة بالعملة المحلية على أساس العلاقة بين عملة الدولة المقترضة وعملة الدولة المقرضة .

وعادة ما تلجأ الدول الى القروض الخارجية بغية موازنة كل من ميزان مدفوعاتها والموازنة العامة للدولة (الموازنة الرأسمالية أو الاستثمارية بصفة خاصة) حيث تعجز المدخرات المحلية والايرادات الاخرى عن الوفاء باحتياجات الاستثمارات المحلية ناهيك عن عدم كفاية الصادرات القومية فى كثير من الدول خاصة دول العالم الثالث والرابع [١] عن الوفاء باحتياجاتها من الواردات اللازمة للتنمية الاقتصادية واحتياجات الاستهلاك .

وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون ان القروض بصفة عامة سواء أكانت محلية أم خارجية تعتبر من الموارد غير العادية للموازنة العامة على أساس ان الادخار يتساوى فى قيمته مع الاستثمار مع افتراض وجود حالة تشغيل كامل فى المجتمع . الا أن الدراسات استطاعت اثبات عكس ذلك عن طريق اثبات عدم تساوى كل من

---

(١) يشتمل العالم الثالث على اربعين دولة نامية يقطنها نحو ألف مليون نسمة من الطبقة المتوسطة العالمية حيث يوجد لديها موارد وثروات طبيعية هامة ويتجه متوسط دخل الفرد فيها نحو التزايد . بينما يشتمل العالم الرابع على نحو اربعين دولة أخرى يقطنها نحو ألف مليون نسمة أيضا . الا أنهم يعانون الفقر والجهل والمجاعة والمرض وسكون الاقتصاد وكافة المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

انظر : C. Fred Bergston,. U.S.Policies : Financial Aspects, Economic Impact, No. 23, 1978, PP. 20 - 22 .

الادخار والاستثمار وعدم بلوغ حالة التشغيل الكامل فى كافة الحالات . بل ان الاقتصادى (أريك رول) يرى أنه لو عاش آدم سميث إلى اليوم لأنكر النظرية الكلاسيكية واعتبارات السكون وعالج المتغيرات الاقتصادية فى ظل الاقتصاد الحركى ، ولآمن بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى خاصة فى المجتمعات ذات الاقتصاد المختلط [1] .

ومع أزدياد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوقت الحاضر فانها تضطلع بدور كبير فى تمويل الاستثمارات المحلية إما لعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بها أو لعدم كفاءة أو سوء توجيه القطاع الخاص لاستثماراته وهذا الأمر يضطرها الى اصدار القروض الخارجية لتوفير المكون الأجنبى اللازم لتشغيل المكون المحلى من هذه الاستثمارات . وبالاضافة الى ذلك هناك اعتبارات أخرى تدفع الدولة الى اللجوء الى القروض الخارجية مثل الاضطرار الى تبديل دين بدين آخر حل موعد استحقاقه ، ولم تتمكن الدولة من سداده فتبحث عن دولة أجنبية أو مؤسسة تمويل دولية أو أجنبية لتحل محلها فى الوفاء مقابل سعر فائدة معين .

ونستطيع أن نضيف الى الاسباب السابقة سبباً آخر نشأ مع التطورات العالمية الأخيرة وهو الحاجة الى نقل التكنولوجيا على المستوى العالمى ، وما يتطلبه ذلك من رؤوس أموال غالبا ما تعجز الدول عن توفيرها . فتضطر الى اللجوء الى القروض الخارجية مقابل الحصول على مختلف التكنولوجيا الحديثة ، والتى ترتفع تكلفة انتاجها اساسا فى الدول المتقدمة . ففى الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ الاستثمارات التكنولوجية فى قطاع الطاقة وحده على نحو ٢٢ ٪ ـ جملة الاستثمارات العامة . ويقدر ان ترتفع الى ٣٠ ٪ أو أكثر فى السنوات القادمة [2] .

---

(١) Sir Eric Roll, the Wealth of Nations (1776-1976), Economic Impact, No. 16, 1976, pp. 38-43.

(٢) A. G. Chynoweth, Materials Conservation-A. Technologist's Viewpoint, Economic Impact, No. 16, 1976, p. 29.

انواع القروض الخارجية :

تنقسم القروض الخارجية من حيث الغرض إلى قروض سياسية وقروض اقتصادية .

والقروض السياسية هى القروض التي تصدرها بعض الدول لأغراض سياسية بغية توطيد علاقات التبعية السياسية أو المذهبية وعادة ما تكون ذات طابع استهلاكى وقد تؤدى الى حدوث بعض المنازعات او الاضطرابات السياسية .

والقروض الاقتصادية هى تلك القروض التى تصدر لأغراض انتاجية بهدف تقوية أو دعم المركز المالى للدولة وبناء هياكل الانتاج بها أو تمويل التجارة الخارجية ، أو تبديل دين بقرض جديد كما سبقت الاشارة .... الخ .

وقد تكون القروض الخارجية قروضا سلعية يترتب على اصدارها انسياب قدر من السلع والخدمات من دولة الى اخرى لتنفيذ مشروعات معينة متعلقة بالانتاج أو تطوير المرافق العامة ، أو الخدمات التكنولوجية الحديثة ..... الخ .

وقد تكون القروض الخارجية قروضا نقدية تتضمن تسهيلات مصرفية من أحد البنوك الأجنبية أو أحدى مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى أو صندوق النقد الدولى ، أو وكالة التنمية الدولية أو غيرها أو أحدى مؤسسات التمويل الخاصة فى دولة أجنبية . وذلك بغرض تمويل نفقات مشروع ما فى الدولة تقوم بتنفيذه جهة أجنبية أخرى أو بغرض سداد بعض واردات الدولة من السلع الاستراتيجية كالمعدات العسكرية أو البترول أو غيرها . أو قد تمنح هذه التسهيلات بغرض الحلول محل سداد قروض قصيرة الأجل لدولة أجنبية أخرى مقابل سعر فائدة معين لأجل طويل نسبيا . وتعتبر التسهيلات المصرفية الأجنبية نوعا من القروض قصيرة الأجل غالبا ما يكون عبؤها على الاقتصاد القومى مرتفعا لارتفاع سعر الفائدة عليها وقصر أمد فترة استرداد القروض والفوائد وغلبة استخدامها للأغراض الاستهلاكية التى لا ينتج عنها عائد ذا قيمة فى الأجل القصير .

كيفية سداد القروض الخارجية :

ويشار الى عملية سداد القروض الخارجية بعبارة استهلاك القروض خلال فترة زمنية معينة والحقيقة ان عملية استهلاك القروض هى احدى صور السداد . اذا أن الصورة الأخرى هي عملية تبديل قرض بقرض آخر .

ويتم استهلاك القروض على اقساط سنوية حيث يحصل الدائن على جزء من القرض السابق اصداره ، بالاضافة الى فوائد السداد التى تتحملها الموازنة العامة الجارية كما أوضحنا ذلك فى المبحث السابق . وقد يتضمن اتفاق اصدار القرض الخارجى شرط اعطاء الدولة المدينة فترة سماح قد تكون خمس أو عشر أو خمسة عشر عاما ، وقد تزيد طبقا لما يتراءى للطرفين ، ثم تبدأ بعدها الدولة المدينة فى السداد . وفى هذه الحالة تحصل الدولة الدائنة على فوائد القرض خلال فترة السماح ، وتتحملها الموازنة العامة الجارية بالموازنة العامة كما سبق القول . وقد تلجأ دولة ما الى سداد القرض الخارجى على أساس دفعات سنوية من أصل القروض ويتم دفعها من فائض الموازنة العامة .

وبالنسبة لقرض الهيئات أو المؤسسات الدولية التى تضمنها الحكومة أو البنك المركزى أو هيئة محلية ذات مركز معروف أو قوى فان هذه الجهات تكون ملزمة بسداد أصل القرض الخارجي وفوائده فى حالة تعذر سداد الجهة المقترضة المحلية للقرض . وهو مايعرف بالسداد عن طريق خطابات الائتمان أو الضمان الذى يمكن ان يستخدم فى كل من حالتى السداد عن طريق تبديل قرض بقرض أو السداد النهائـى [١] . وفى حالة ضمان بنك آخر خلاف البنك أو الجهة المصدرة ـ سداد القرض ويعتبر خطاب الائتمان مقبولا (Confirmed) على عكس الخطاب غير المقبول اذ يرفضه البنك المصدر للقرض بصفة قاطعة .

---

(١) Raymond P. Kent, Op-cit, pp. 591-597.

أعباء القروض الخارجية :

تلقى القروض الخارجية أعباء على الاقتصاد القومى من حيث الالتزام بسداد الاقساط والفوائد السنوية . وقد لا يأتى القرض بعائد هام يساعد الدولة على السداد دون مخاطر أو اضطرابات اقتصادية ، داخليةيمكن ان تعصف بما تنشده من استقرار اقتصادى او معدلات التخطيط المستهدفة . ناهيك عن الاعباء المترتبة على تغيرات اسعار الصرف بين حين وآخر . إذ أوضح تقرير صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٦ أن نحو ٤٠ ٪ من زيادة أعباء المديونية الخارجية للدول النامية ترجع الى ارتفاع الدولار خلال النصف الأول من الثمانينات (١) .

وقد كان الاقتصاديون يشيرون الى عبء القروض الخارجية على أنه يمكن قياسه بنسبة القروض أو الفوائد الى الناتج القومى الاجمالى فى سنوات الاقتراض .. بينما يذهب البعض الآخر إلى أن نسبة مدفوعات خدمة الدين الى متحصلات الدولة من النقد الأجنبى الناتج عن تصدير السلع والخدمات الغير متعلقة بعوامل الانتاج . ويعتبر الاقتصادى (روبتشيك) العلاقة السابقة غير سليمة على أساس أنها تنطوى على تحيز لصالح الصادرات على حساب اللجوء الى الاستيراد بغرض التنمية فى مشروعات تقيد قطاع التصدير وتؤدى الى خفض العجز فى ميزان المدفوعات . ومن ثم يرى أن العلاقة الأقرب الى الصحة هى التى تأخذ الصورة التالية (٢) .

التكلفة الحقيقية لخدمة القروض الخارجية :

$$\frac{\text{مدفوعات الفوائد}}{\text{الدخل القومى المتوقع لمقابلة الزيادة فى أعباء خدمة القروض فى المستقبل}}$$

ويلاحظ أن هذه العلاقة يجب أن تعكس الكفاءة الحدية لما لدى الدولة من رؤوس أموال ، وأنها لا تنطبق على كافة البلدان بشكل عام . اذ أن لكل بلد ظروفه

---

(١) I. M. F. World Economic Outlook, Op-cit, p. 2501.

(٢) E. Walter Robichek, External Concessional Borrowing: Some Vien-points, Finance & Development, March 1980, pp. 10-13.

ومقوماته والتى تتغير باستمرار . ومن ثم فان هذه العلاقة قد تنطبق فى دولة معينة وفى وقت ما ، وقد لا تنطبق فى دولة أخرى أو فى وقت آخر . ومع ذلك لا تزال معظم الدراسات أو المؤشرات التى تستخدم فى هذا الشأن تتخذ من نسبة مدفوعات خدمة القرض الخارجى الى الناتج الاجمالى دليلا على مدى عبء هذه القروض على الاقتصاد القومى .

حاجة الدول النامية الى القروض الخارجية :

تتزايد حاجة الدول النامية إلى القروض الخارجية للوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والاستهلاك القومى من السلع الضرورية وبناء الهياكل الاساسية للاقتصاد القومى ومواجهة نفقات التسليح وكافة التشييدات العسكرية والدفاعية .

وتتحمل الدول النامية فى سبيل ذلك أعباء باهظة ، اذ بلغت نسبة القروض الخارجية الى حصيلة صادرات الدول النامية متوسطة الدخل نحو ٩٦ ٪ عام١٩٧٦[١] وقد يشار الى هذه القروض بأنها مساعدات مع انها قروض خارجية بشروط تكون ميسرة من ناحية سعر الفائدة أو آجال السداد .

ويزيد من عبء القروض الخارجية ان جانبا هاما منها تحصل عليه الدول المقترضة من بنوك خاصة . ويعرف ذلك بالاقتراض التجارى غير الميسر سواء من ناحية سعر الفائدة أو آجال السداد . اذ افترضت الدول النامية من هذه البنوك خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ ما قيمته ٣٥ ألف مليون دولار . ويجب سداد ما يقرب من نصف هذه القروض عام ١٩٨٠ حيث أن معظمها قروض قصيرة ومتوسطة الأجل [٢] . وبلغت نسبة خدمة الديون الخارجية لهذه الدول عام ١٩٨٥ نحو ١٦٫١ ٪ مقابل ١٠٫٦ ٪ عام ١٩٨٠ [٣] .

وترجع أسباب لجوء الدول النامية الى القروض الخارجية الى مايلى :ـ

---

(١) Robert. S Mc Namara, Economic Development: Past, Present and Future, Economic Impact, No. 21, p. 82.

(٢) Robert S. Mc Namara, Ibid, p. 82.

(٣) I. M. F. World Economic Outlook, Op-cit, p. 251.

١ ـ عدم كفاية المصادر المحلية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وسد احتياجات الاستهلاك المحلى سواء من المدخرات المحلية أو ايرادات الضرائب المختلفة أو حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة .

٢ ـ قصور المساعدات التى تقدمها الدول الصناعية المتقدمة الى الدول النامية من أجل طى مسافات التخلف بينهما . اذ لم تتعد هذه المساعدات نحو ٣٢ ٪ من جملة الناتج المحلى للدول المتقدمة والصناعية ، فى الوقت الحاضر بينما تقدر احتياجات الدول النامية بمعدلات تتراوح بين ٥ ٪ ، ١٠ ٪ فى شكل مساعدات متعددة الأطراف ، وهو ما يزال فى مرحلة الأمانى . اذ أن التقديرات التى أجريت فى هذا الشأن تشير الى أنه مع ثبات معدلات المساعدات الحالية فانه من المقدر أن يصل هدف المساعدة بعد ١٥ سنة الى مجرد ٧ر ٪ فقط [١] .

٣ ـ قصور مساعدات مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى الذى بلغت جملة قروضه فى السنة المالية ١٩٨١ نحو ـ و١٥١٤ مليون دولار ، وصندوق النقد الدولى الذى بلغت جملة مساعداته فى نهاية ١٩٨١ نحو ١ر١٧ بليون وحدة حقوق سحب خاصة مقابل ٣ر٩ بليون وحدة فى نهاية ١٩٨٠ وقد حصلت الدول النامية غير البترولية من المشتريات من الصندوق على ما نسبته ٦ر٧ ٪ . [٢] بل لقد حصلت ثلاث دول صناعية هى ايطاليا وبريطانيا وجنوب افريقيا على نحو ١٤٦٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة عام ١٩٧٩ . أى مايعادل نحو ٥ر٢٩ ٪ من اجمالى مساعدات الصندوق [٣] .

٤ ـ ضخامة حجم الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية

---

(١) Said El-Naggar, Landmarks in the Development of the New International Economic Order, the Arab Economist, No. 2, April 1977, p. 47.

(٢) Finance & Development, March 1982, pp. 3-4.

(٣) Hans - Helmut Taake, Op-cit, p. 12.

وزيادة اتساع هذه الفجوة نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى بالدول المتقدمة والمضطرد وعدم قدرة الدول النامية على اللحاق بالركب فتضطر الى الاستدانة من الدول الاجنبية المتقدمة بالشروط التى تمليها هذه الدول وبالاعباء التى تترتب على نقل هذه التكنولوجيا الى الدول النامية .

٥ ـ يرى الاقتصادى (كليفيلاند) أن مشكلة القروض الخارجية أو المديونية بصفة عامة ترجع الى فشل السياسات المالية والنقدية فى الدول النامية فى تخفيض عجز مدفوعاتها الخارجية . ومن ثم فانه لعلاج مشكلة القروض الخارجية يتعين البحث عن أسباب خلل ميزان الدفوعات وعلاجها من خلال الزيادة فى الدخل القومى الناتج عن الاستثمار ومعدلات الانتاج [١] .

٦ ـ تضطر كثير من الدول المتقدمة ايضا الى الاقتراض من الخارج لتمويل بعض مستلزمات الانتاج أو المواد الخام ، أو الثروات الطبيعية التى تتجه أسعارها نحو الأرتفاع بشكل ملحوظ . فدولة كالولايات المتحدة الأمريكية تضطر الى استيراد جانبا كبيرا من احتياجاتها البترولية التى تعتمد زيادة الناتج والدخل القومى عليها بدرجة كبيرة وهو ما يؤدى الى زيادة واردتها بشكل عام .

حيث ثبت أن زيادة قدرها ١ ٪ فى الناتج القومى الاجمالى تؤدى الى زيادة الواردات بمقدار ٢ ٪ مما يؤدى الى زيادة عجز الميزان التجارى الأمريكى ومن ثم تزداد الحاجة الى الاقتراض الخارجى [٢] . بل لقد وصل عجز ميزان مدفوعات الجماعة الاقتصادية الاوربية الى نحو ١٦ بليون دولار فى السنة منذ عام ١٩٧٤ مما دفعها الى الاقتراض الخارجية من البنوك الخاصة لسداد هذا العجز [١] .

---

(١) Harold Van B. Cleveland and W. H. Bruce Brittain, Are the LDCs in Over their Heads?, Economic Impact, No. 21, 1978, p. 50.

(٢) Harold B. Malmgren, Impact of Trade Policies On the world Economy, Economic Impact, No. 22, 1978, p. 14.

٧ ـ يحاول الاقتصادى كليفيلاند الزج بارتفاع اسعار البترول ابتداء من عام ١٩٧٣ كسبب من أسباب مشكلة القروض الخارجية أو الدين العام للدول النامية على أساس ان أرتفاع أسعار البترول أدى الى زيادة أسعار واردات الدول النامية وزيادة عجز المدفوعات وبالتالى اضطرار الدول النامية الى الاقتراض الخارجى . الا أن هذا العامل من العوامل المؤقته ، وتقل اهميته عن بقية العوامل [٢] . بل لقد ساهمت الدول البترولية فى زيادة المساعدات والقروض المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية حتى أصبحت الفوائض البترولية من عوامل التمويل الهامة . يضاف الى ماسبق أنه رغم انخفاض الأسعار العالمية للبترول منذ عام ١٩٨١ حتى الآن فقد اتجهت المديونية الخارجية للدول النامية الى الارتفاع بشكل غير عادى

القروض الخارجية وتقلبات الصرف :

تمارس تقلبات أسعار الصرف آثارا واضحة على القروض الخارجية قد تؤدى الى زيادة أعباء هذه القروض ، أو نقصها تبعا لطبيعة التغير الحادث فى سعر الصرف . اذ يختلف فى حالة تخفيض سعر الصرف عنه فى حالة رفعه أو حالة تعويمه او حالة ثباته

وتجدر الاشارة الى أنه غالبا ما تتضمن اتفاقات القروض شرط ضمان ضد تقلبات سعر الصرف وذلك عن طريق السداد بسعر صرف ثابت او بوحدات حقوق السحب

---

(١) Walter B Wriston, let's Create Wealth Not Allocate Shortages, A Speach before the U. N. Ambassadors Dinner, May 24, 1977, New York, Salomon Brothers, Citicorp, 1977, p. 11

(٢) أجريت دراسة على عشرة دول نامية غير بترولية تبلغ جملة ديونها الخارجية نحو ٥٦ / من ديون الدول النامية غير البترولية البالغ عددها ٧١ دولة وذلك عام ١٩٧٦ . واتضح من الدراسة أن زيادة اسعار البترول ساهم فى زيادة عجز ميزان مدفوعات هذه الدول العشر بنسبة ٣٠٪ خلال هذه الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٤) وبينما ساهمت بنسبة تتراوح بين ١٠٪ ، ١٥٪ فى هذا العجز خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)

انظر :- Harold Van B Cleveland and W H. Bruce Brittain, op-cit, pp. 51-52

الخاصة أو أية عملة عالمية قوية . وفى هذه الحالات يظهر أثر التقلبات على القيمة بالعملة المحلية فقط بينما تظل القيمة بالعملات الأجنبية ثابتة لا تتغير بتغيرات قيمة العملات .

وفيما يلى نتناول بيان أثر تقلبات سعر الصرف على القروض الخارجية بصفة عامة ثم نبحث أثر كل من تخفيض وزيادة تعويم سعر الصرف على القروض الخارجية :

أولا : أثر تقلبات سعر الصرف على القروض الخارجية :

عندما تتبع دولة ما سياسة سعر الصرف الثابت سواء كان هذا السعر يعبر عن حقيقة قيمة العملة فى السوق الدولية ام لا ، نجد ان قيمة القروض الخارجية وفوائدها لا تتأثر ، ويظل عبؤها على ميزان المدفوعات وعلى الموازنة العامة كما هو دون تغيير من سنة لأخرى الى أن ينتهى سداد القرض بكامل قيمته وفوائده ، وعندما تقوم دول دائنة بتغيير سعر عملتها سواء بالزيادة أو بالنقصان فان قيمة القرض الخارجى ، وفوائده تتغير لا محالة بالنسبة للدولة المقترضة ، فتقل القيمة فى حالة انخفاض قيمة الدولة الدائنة ، وتزيد فى حالة ارتفاع قيمة عملتها سواء أكان تغيير قيمة العملة مقصودا أم نتيجة التعويم . وذلك بالعملة المحلية فقط ، أما القيمة بالعملة الأجنبية فتظل ثابتة دون تغيير حيث يوجد فى العادة شروط لضمان سعر الصرف فى اتفاقيات عقد القروض الخارجية بين الدول .

وهكذا نجد أن تغيير قيمة عملة الدولة الدائنة يؤثر على قيمة قروضها الممنوحة الى الدول المختلفة . نظرا لما ينطوى عليه ذلك من عدم استقرار احتياطيات الدول الدائنة فغالبا ما نجد كثيرا من المفكرين الاقتصاديين ينادون بضرورة العودة الى اتباع سياسة ثبات سعر الصرف من أجل الحفاظ على استقرار قيمة الاحتياطيات الدولية للدول الدائنة [١] .

---

(١) Robert Heller and Mohsin S. Khan, The Demand For International Reserves Under Fixed and Floating Exchange Rates, IMF staff Papers, Vol. 25. No. 4, Dec. 1978, p. 625.

ثانيا : اثر تخفيض سعر الصرف على القروض الخارجية :

عندما تقوم دولة مدينة بتخفيض سعر الصرف ، فان قيمة القروض الخارجية التى حصلت عليها من دول أجنبية تزيد مقداره بالعملة المحلية . اذ سوف تقوم الدولة بدفع وحدات أكثر من العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية . ولا شك أن هذا يزيد من عبء القروض الخارجية على الموازنة العامة عند السداد على عكس الحال فى حالة ورود القروض الخارجية الى الموازنة العامة . اذ تزيد قيمتها بمقدار الخفض الذى حدث فى قيمة العملة الوطنية . أما اذا كانت الدولة التى خفضت قيمة عملتها دائنة لدولة أخرى فان قيمة القروض الخارجية مقومة بالعملة الوطنية تقل عنها قبل التخفيض . ولقد حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الدولار عام ١٩٧١ أن قفزت مديونيتها الخارجية من ٧٠٠٠ مليون دولار قبل التخفيض فى بداية عام ١٩٧١ الى نحو ٤٨٠٠٠ مليون دولار فى صيف ١٩٧١[١] . بينما اتجهت قيمة القروض التى حصلت عليها الدول الأوربية كألمانيا وايطاليا وبريطانيا الى الانخفاض فى أعقاب كل من تخفيض ١٩٧١ وتخفيض ١٩٧٣ ، وهو عكس ما حدث عندما ارتفع سعر الدولار بشكل غير عادى خلال الفترة (١٩٨٠ ــ فبراير ١٩٨٥)[٢]

ثالثا : اثر رفع سعر الصرف على القروض الخارجية :

تؤدى زيادة قيمة عملة الدولة المدينة الى انخفاض قيمة القروض الخارجية مقومة بالعملة الوطنية مقابل وحدات النقد الأجنبى المقوم به تلك القرزض . أما فى حالة ما اذا كانت الدولة دائنة لدول أخرى فان قيمة القروض الخارجية الممنوحة منها تزيد قيمتها مقدرة بعملتها الوطنية .

وفى الحالة الأولى (الدولة المدينة) تقل قيمة تلك القروض بالموازنة العامة فى حالة السداد بعكس الحال عند ادراج القرض بالموازنة العامة حين وروده . أما الحالة التالية (الدولة الدائنة) فيحدث العكس . اذ تزيد قيمة القروض بالموازنة العامة حين

---

(١) Waguih Shindy, Op-cit, part 1, p. 18.

(٢) I. M. F , World Economic Outlook, Op-cit., pp. 86-92.

السداد وتقل حين خروجها من الموازنة العامة عند الاقراض . ومن ثم فقد يؤدى رفع قيمة العملة الى تشجيع المواطنين على الاقتراض فى الأجل الطويل . وذلك اذا ما كانت أسعار الفائدة المحلية مرتفعة ، مما يؤدى الى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات وقد حدث هذا فى ايطاليا وفرنسا فى بداية عام ١٩٧٩ [١] .

ويرى الاقتصادى (كوبر) أنه إذا كانت القروض متعلقة باستيراد سلع وخدمات فانه من الأفضل ان يقترن رفع قيمة العملة بفرض بعض القيود على الواردات بصفة عامة لفترة معينة قد تمتد الى بدء حدوث تغيير آخر فى قيمة العملة [2] .

وذلك حتى لا يؤدى التوسع فى الواردات الى زيادة عجز ميزان المدفوعات

رابعا : أثر تعويم سعر الصرف على القروض الخارجية :

عندما تتبع احدى الدول سياسة تعويم العملة فان قيمة القروض الخارجية مقومة بالعملة الوطنية تتغير تبعا للتغير الذى يطرأ على قيمة العملة سواء بالارتفاع أو بالانخفاض . ولا تختلف النتائج المتحصل عليها عنها فى الحالات السابق شرحها المتعلقة برفع أو خفض قيمة العملة . غاية الأمر ان ارتفاع او انخفاض قيمة العملةفى حالة سياسة التعويم يحكمه قوى السوق بعيدا عن تدخل الدولة (بافتراض نظافة التعويم) . ومن ثم فهو لا يمكن تحديده أو تحديد الاثر المترتب عليه قبل ان يحدث فعلا بالاستقراء والتنبؤ وفى ضوء الظروف المحيطة ، وغالبا ما تكون النتائج تقريبية .

وبالنظر الى اوضاع القروض الخارجية بالنسبة للدول التى تتبع سياسة التعويم نجد أن تعويم المارك السويسرى ، واتجاه قيمته الى الارتفاع تجاه الدولار عام ١٩٧٨ أدى الى نقص مديونية سويسرا للولايات المتحدة بنحو ١٢٩٫٧ مليون دولار تحملتها الخزانة الأمريكية ونحو ٩٢٫٨ مليون دولار تحملها بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى [١] .

---

(١) Fedral Reserve Bulletin, March 1979, p. 218.

(٢) Richard N. Cooper, Some Liberal Trade Assumptions, Economic Impact, No. 22, 1978, p. 41

وهكذا تغنم الدول المدينة التى ترتفع قيمة عملاتها ، وتغرم الدول الدائنة التى تنخفض قيمة عملتها مما جعل بعض الاقتصاديين على يعيب سياسة التعويم عدم ضمان الاستقرار الخارجى للموارد المالية [٢] . إلا أن الاقتصادى تاكاياما يعتبر أن سياسة التعويم الضمان الحقيقى لتوازن أسواق النقد ، نظرا لطبيعة المرونة التى ينطوى عليها هذا النظام . ولا شك أن هذا بدوره يؤدى الى تخفيف حدة آثار تقلبات العملة على الاقتصاديات القومية وعلى الموازنة العامة خاصة فى الدول التى تتمتع باقتصاد متوازن داخليا وخارجيا[٣] .

---

(١) Federal Reserve Bulletin, Dec. 1978, p. 942.

(٢) C. M. Miles and P. A. Bull, External and Foreign Currency Flows and the Money Supply, Bank of England Querterly Bulletin, Vol. 18, No. 4, Dec. 1978, p. 523.

(٣) Akira Takayama, The Wealth Effect, The Capital Account and Alternative Policies Under Fixed Exchange Rates, the Ouarterly Journal of Economics, Feb. 1978, Vol. XCII, No. 1, p. 147.

المبحث الخامس

اثر تعدد سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة

مقدمة :

تبين لنا فى الفصل السابق تباين الاثار التى يحدثها كل من تخفيض ورفع وتعويم وثبات سعر الصرف على الموازنة العامة وارتباط ذلك بمرونات الطلب المحلى على الواردات والطلب الأجنبى على الصادرات ومركز ميزان المدفوعات ، وآثار المضاربة فى أسواق النقد ... الخ . ومن ثم نجد كثير من الدول خاصة الدول النامية تتجه الى أتباع نظام تعدد أسعار الصرف بالنسبة للمعاملات الهامة سواء ما تعلق منها بالصادرات أو بالواردات بغية الحصول على ايرادات ، أو تقليل المدفوعات المتعلقة بالمعاملات الخارجية ومن ثم تحسين آثار هذه المعاملات على الاقتصاد المحلى وبالتالى على الموازنة العامة .

وفيما يلى نتناول كيفية تأثير سياسة تعدد أسعار الصرف على كل من المستوى العام للأسعار المحلية ، والموازنة العامة :

اولا : تعدد اسعار الصرف والمستوى العام للأسعار المحلية :

عندما تقوم دولة ما بتحديد سعر صرف يطبق على معاملات المستوردين لبعض السلع غير الضرورية فانها تحدد سعرا اقل من القيمة الحقيقية للعملة أو القيمة الرسمية للعملة . وهو ما ينطوى على فرض ضريبة على تلك الواردات بهدف الحد من اثر ارتفاع أسعار الواردات على الأسعار المحلية . بالاضافة الى الحد من كمية الواردات من تلك السلع .

وقد اتبعت كثير من الدول فى أمريكا اللاتينية هذه السياسة وأتت بنتائج طيبة . ففى نيكاراجوا امكن السيطرة على الأسعار المحلية بهذه الوسيلة مع خفض ٢٠ ٪ من مديونية الحكومة للبنك المركزى عام ١٩٥٥ كنتيجة لخفض قيمة النفقات الحكومية

على السلع والمستلزمات المحلية . أما فى الفلبين فقد أدت هذه السياسة الى خفض أسعار التجزئة المحلية للسلع المستوردة بنسبة ١ر٥ ٪ عن عام ١٩٥١ (١) .

وقد تقوم بعض الدول بتحديد أسعار صرف تطبق على معاملات مصدرى بعض السلع الهامة ، وتكون قيمتها اكبر من القيمة الحقيقية او الرسمية للعملة .

وهو ما يعتبر اعانة لهؤلاء المصدرين لمساعدتهم على غزو الأسواق العالمية ، وفى هذه الحالة تؤدى زيادةالدخول المتحققة من الصادرات الى زيادة الأسعار المحلية ما لم يقابلها زيادة فى المعروض المحلى أو الخدمات أو ما لم يتم عزل الأسعار المحلية عن الدخول المتزايدة وهو الأمر الذى فعلته تايلاند خلال الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٥٥) . حيث أمكن الحفاظ على المستوى المنخفض لتكلفة المعيشة وعدم زيادة الأجور والأسعار ـ اذ لم يرتفع الرقم القياسى لأسعار الجملة سوى بنحو ٢٥ ٪ فقط خلال ١٦ عاما (١٩٤٨ ـ ١٩٦٣) (٢) . أى بمعدل قدره ٦ر١ ٪ فى المتوسط سنويا .

ثانيا : تعدد أسعار الصرف والموازنة العامة :

وفى ضوء الآثار المترتبة على تعدد أسعار الصرف المستوى العام للأسعار المحلية وعلى الأجور وتكاليف الانتاج والأعمال وحصيلة الدولة من الضرائب على دخول المصدرين وعلى السلع المستوردة يمكن أن نتابع أثر تعدد أسعار الصرف على الموازنة العامة ويلاحظ بصفة عامة ان من الأهداف الرئيسية لاتباع سياسة تعدد أسعار الصرف الحد من ارتفاع الأسعار المحلية ، ودعم الموازنة العامة لمنع أو خفض العجز بها . وقد أمكن لتايلاند ان تحقق زيادة فى ايرادات الموازنة العامة باستخدام تعدد أسعار الصرف خلال الفترة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢) تتراوح ما بين ١٠ ٪ ، ١٨ ٪ من إيرادات الموازنة العامة وكان معظم الدخل ناتج عن الرسوم المفروضة على الصادرات (٣) .

وخلاصة القول فان الموازنة العامة فى ظل تعدد اسعار الصرف تكون أفضل حالا

---

(١) Jayce Sherwood, Op-cit, pp. 87-100.

(٢) Jose C. Sainchiz, Op-cit, pp. 290-307.

(٣) Jose C. Sainchiz, Op-cit, p. 307.

منها فى حالة اتباع الدولة لسياسة خفض أو رفع أو تعويم او ثبات سعر الصرف خاصة فى الدول النامية . أما بالنسبة للدول المتقدمة فان سياسة تعويم سعر الصرف تفضل سياسة تعدد أسعار الصرف من حيث الأثر على الموازنة العامة .

وعلى أية حال فان تعدد أسعار الصرف يتوقف نجاحه على اعتبارات متعددة الأمر الذى يجعله سياسة مؤقته تقلع عنها الدول عندما تحقق أهدافها وتصبح فى غير حاجة اليها . ومن ثم فان السلطات المالية لا تعول أهمية كبرى عليها فى اصلاح الموازنة العامة .

الفصل السابع

تمويل التجارة الدولية

المبحث الأول : أساليب تمويل التجارة الدولية

مقدمة :

التجارة الدولية يترتب عليها دائنية ومديونية بين طرفين أو أكثر عبر دول مختلفة الامر الذى يتطلب وجود وساطه مالية لتسهيل حركة التبادل الدولى وحصول كل طرف على مستحقاته الناشئة عن حركة التجارة الدولية وفى نفس الوقت فأن مصروفات وصول السلع إلى المستورد من نقل وتأمين وتخزين ورسوم جمركية .. الخ تتطلب وجود قدر من السيولة المالية قد لا تتوافر لدى المستورد مما يتطلب حصول هذا المستورد على تسهيلات أو قروض أو خطابات ضمان وذلك لتسهيل حركة المعاملات الأجلة التى تعقد فى الوقت الحاضر ويتم تسليم البضائع فى المستقبل ومن هنا فان غياب التمويل اللازم لتقديم كافة هذه الخدمات يعرقل حركة التجارة الدولية وذلك بالاضافة إلى الخدمات التى تقوم بها البنوك لتحويل العملات فيما بينها وبين بعضها البعض وذلك للتغلب على مشكلة اختلاف عملات الاطراف المتعاملة فى السوق الدولية .

ويمكن بيان اساليب تمويل التجارة الدولية فيما يلى :-

أولا : القروض الخارجية وتنقسم بدورها إلى :

أ - قروض خارجية قصيرة الاجل تكون مدتها من سنة إلى سنتين وتستخدم لتمويل الانشطة التجارية سريعة العائد والعمليات التجارية والموسمية ولذلك تكون اعبائها مرتفعة على ميزان المدفوعات حيث تكون أسعار الفائدة عليها مرتفعة ايضا ..

ب - قروض متوسطة الاجل تتراوح مدتها بين سنتين و٧ سنوات وتستخدم لتمويل الصادرات والواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية وتكون أعباء الفائدة عليها

منخفضة عن أعباء الفائدة على القروض قصيرة الاجل . وان كانت أكثر ارتفاعا من أعباء الفائدة على القروض طويلة الاجل كما انها عادة ما تحتوى على فترة سماح .

جـ - قروض طويلة الأجل وتكون فترات هذه القروض أكثر من ٧ سنوات حتى ١٠ سنوات وتحتوى على فترة سماح من الاقساط والفوائد أطول نسبيا من فترة السماح الممنوحة لقروض متوسطة الأجل كما ان سعر الفائدة عليها يكون منخفضا للغاية نظرا لان هذه القروض تتعلق بتمويل احتياجات البلاد من السلع الغذائية والتموينية ومشروعات البنية الاساسية والمشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية ويتأثر منح هذه القروض بالاعتبارات السياسية أكثر من غيرها حيث تمنح بواسطة المؤسسات التمويلية العالمية مثل البنك الدولى وبنك التنمية الاسلامى وبنك التنمية الأفريقى وبنك التنمية لدول امريكا اللاتينية وصناديق الانماء العربية .

ثانيا : الكمبيالة المستندية :

ويقصد بها الورقة التجارية التى يسجل فيها قيمة المديونية المستحقة على المستورد لصالح المصدر وقد تأخذ شكل السند الاذنى ايضا ويستطيع حامل هذه الورقة خصمها لدى بعض البنوك والخصم أو فى احد البنوك الأجنبية والحصول على قيمتها قبل موعد الاستحقاق على اساس سعر الخصم المعلن من الجهاز المصرفى وقت الخصم .

أ - كمبيالة مستندية تستحق الدفع فى تاريخ معين وقد يكون هذا التاريخ بعد ٣٠ يوم من تاريخ تحرير الكمبيالة او ٦٠ يوم أو ٩٠ يوم اى ثلاثة اشهر على الأكثر .

ويستطيع الدائن أن يخصمها قبل الموعد المحدد ولذلك لابد من كتابة تاريخ الاستحقاق على الكمبيالة فى هذه الحالة .

ب - كمبيالة مستندية تستحق الدفع بمجرد الاطلاع وفى هذه الحالة لايوجد تاريخ استحقاق معين . وفى هذه الحالة أيضا نجد ان البنك يمكن ان يحدد تاريخ

استحقاقها حسب الاتفاق مع العميل من وقت اطلاعه عليها وتكون الفترة التى يحددها البنك تتراوح بين شهر و٣ شهور .

جـ ـ كمبيالة مستندية بعد وصول البضاعة وفى هذه الحالة لا يتم دفع قيمة الكمبيالة الا اذا قدم الدائن ما يفيد بالمستندات ان البضاعة قد وصلت بالفعل حتى يستطيع الحصول على قيمتها .

ثالثا : خطابات الضمان الملاحية :

وهى عبارة عن ورقة تضمن الدفع أو السداد لمبلغ المديونية فى تاريخ معين أو بعد تاريخ معين من خلال فترة زمنية معينة ويعتبر خطاب الضمان الملاحى تعهد كتابى يقدمه المدين أو المستورد من أحد البنوك يفيد أن البنك ضامنا له فى حالات توريد البضائع والالات والسلع الرأسمالية كبيرة القيمة وهناك :

أ ـ خطاب ضمان ابتدائى : يعتبر تعهد بالدفع لا يترتب عليه دفع اى نقود الا اذا أخل الشخص بالتزاماته المقدمة مع العطاء ويضطر البنك إلى دفع القيمة والرجوع على المدين ولذلك تلجأ البنوك إلى أخذ خطاب الضمان (الغطاء) لانه اذا لم يقم الشخص بالتنفيذ فأن البنك يدفع القيمة ثم يستردها من الغطاء .

ب ـ خطاب الضمان النهائى يكون فى نهاية عملية التنفيذ أو وصول البضائع بالكامل ويقوم العميل بتقديم المستندات ويحصل على القيمة مرة واحدة وليس على مراحل .

جـ ـ خطاب الضمان دفعة مقدمة : ويقصد به خطاب ضمان مقدم للوفاء بمبلغ معين كجزء من صفقة ويدفعها البنك للشخص مقابل خطاب ضمان مضاد يقدمه العميل للبنك .

وبصفة عامة نجد ان خطاب الضمان له صلاحية لمدة معينة خلال تنفيذ العملية أو الصفقة التى يتم الاتفاق عليها وبالتالى فان انتهاء المدة تعنى انتهاء صلاحية خطاب الضمان . ولكن يمكن تجديده لمدة جديدة بناء على اتفاق بين البنك والعميل .

رابعا : الاعتمادات المستندية

تعتبر من اشهر وسائل تمويل التجارة الدولية لانها تمكن المصدر من الحصول على مستحقاته فى بلده مقابل تصدير البضائع إلى دولة اخرى ولكن بعد التأكد من وصول البضائع إلى المستورد لان البنك يخشى اذا تم الدفع مقدما لاترسل البضائع ويعتبر الاعتماد المستندى اعتمادا يعطيه البنك للمستورد للحصول على استحقاقاته بعد وصول البضائع وتقديم مستندات الشحن وفى نفس الوقت يستطيع المصدر داخل بلده الحصول على مستحقاته فى شكل اعتماد يتيح له الحصول على قيمة البضائع المصدرة من خلال نظام البنوك المراسلة لبنوك أجنبية داخل الدولة ولكن فى هذه الحالة على المصدر أن يقدم المستندات الدالة على قيامه بشحن البضائع على السفن وفقا للنظام المتبع .

انواع الاعتمادات المستندية :

١ ـ اعتماد مستندى قابل للالغاء : فى هذه الحالة يمكن للبنك ان يقوم بالغاء الاعتماد أو تعديل شروطه دون الرجوع إلى المستورد ويستخدم هذا النوع فى ظروف معينة أو حل مشكلة معينة بصفة مؤقتة .

٢ ـ اعتمادد مستندى غير قابل للالغاء : لايستطيع البنك ان يقوم بالغائها أو تعديل شروطها دون الحصول على موافقة العميل وينقسم هذا النوع إلى نوعين :

أ ـ معزز : فى هذه الحالة يوجد تعهد من البنك لدفع القيمة صراحة لان القاعدة العامة أن البنك غير ملتزم بالدفع الا اذا نص صراحة على التزامه بالدفع .

ب ـ غير معزز : يمكن للبنك ان يدفع أو لايدفع أو يقبل خصم الكمبيالات أو يرفضها .

وهناك ثمانية انواع من الاعتمادات المستندية هى :

١ ـ اعتماد مقابل اعتماد آخر : حيث يحصل المستورد على اعتماد مستندى مقابل ما سبق أن حصل عليه من اعتماد مستندى من بنك اخر .

٢ ـ اعتماد يسمح بالشحن الجزئى وفى هذه الحالة يقوم البنك بفتح اعتماد مستندى يسمح بسداد جزء من ثمن البضائع وليس كل ثمن البضائع وذلك لان كل صفقة يمكن ان يفتح لها اعتماد كلى ويقسم إلى اعتمادات جزئية .

٣ ـ اعتمادات القبول ويقصد بها فتح اعتماد مستندى يفتح بقبول الكمبيالات فقط.

٤ ـ اعتمادات عابرة ويقصد بها وجود بنك وسيط يقدم إليه الاعتماد فيقوم بتحويله إلى بنك آخر .

وفى هذه الحالة نجد انه عندما يأتى الاعتماد إلى البنك الوسيط يسمى اعتماد عابر والوسيط لايلتزم بأى شئ ولكنه يقوم فقط بتبليغ البنك الاخر بالاعتماد المقدم اليه من البنك الاول .

٥ ـ اعتمادات التسديد : وفى هذه الحالة نجد أن المصدر يضمن ان الاعتمادات تتيح له الحصول على القيمة صراحة ويمكن له الحصول على القيمة من البنك المراسل وتسديد قيمة الكمبيالات المقدمة اليه طالما ان الاعتماد ينص على ذلك صراحة .

٦ ـ اعتمادات دائرة : ويقصد بها الاعتمادات التى يتم تجديدها كلما أنتهت مدة صلاحيتها وينص على ذلك صراحة فى عقد الاتفاق الاول وهذه الاعتمادات نوعين :

أ) متجمع : يستخدم الرصيد المتبقى اذا كان هناك رصيد متبقى له قيمة الاعتماد ويتم استخدامه مرة اخرى .

وهذا النوع يستفيد من الارصدة السابقة المتجمعة أو المتراكمة بشكل تلقائى دون النص مرة اخرى على ذلك .

ب) غير متجمع : لايتم استخدام الرصيد المتبقى ولكن يتم تجديد الاعتماد القديم بنفس الشروط والمواصفات السابقة وبنفس القيمة بدون استخدام الرصيد المتبقى من الاعتماد السابق .

٧ ـ اعتمادات مشروطة : وهذه الاعتمادات ينص على تقديم دفعة نقدية إلى المصدر ويتم الاتفاق أيضا مع المراسل حتى يتم تحويل البضائع لدفع قيمة أى مصروفات يدفعها المصدر حيث يمكن له استخدام الدفعة المقدمة المشروطة من البنك المراسل فى دولته .

٨ ـ اعتماد قابل للتحويل إلى مستفيد آخر : يتم تظهير الاعتماد وتنقل بنفس القيمة والشروط إلى مستفيد آخر .

خامسا : تسهيلات المصدرين :

١ ـ خصم الكمبيالات المستندية وفى هذه الحالة نجد ان المصدر يتعامل مع احد البنوك وعادة ما يكون له حساب فى هذا البنك فاذا اراد الحصول على قيمة أحد الكمبيالات لصالحه فأن يقدم هذه الكمبيالة لاى بنك مراسل ليكلفه بخصم قيمتها والحصول على مستحقاته ثم يقوم البنك بعد ذلك بتحصيل القيمة من المستورد ولكن اذا امتنع المستورد عن الدفع فان البنك المراسل يرجع على المصدر .

٢ ـ الاقراض بضمان المستندات والسندات : والمستندات هى عبارة عن فواتير يقدمها المصدر للبنك ويطلب قيمة البضاعة التى أرسلها إلى المستورد ويقوم البنك بدفع القيمة بعد التأكد ان البضاعة قد استلمها المستورد وذلك عن طريق البنك المراسل له فى بلد المستورد ويعتبر المستندات ضمان لدفع القيمة طالما اطمأن البنك على أن البضاعة قد وصلت إلى المستورد اما السندات فهى نوع من أنواع الاوراق المالية تعطى فائدة ثابتة وتعتبر اصل مالى ولها تواريخ استحقاق ويستطيع المصدر فتح اعتماد مستندى لدى احد البنوك بضمان هذه السندات حيث يحل البنك محل الدائن فى هذه الحالة .

ائتمان المصدرين

هذا النوع من الأئتمان ينقسم إلى :

(أ) ائتمان موردين :

وهو عبارة عن إئتمان يمنح للمصدر الذى يورد سلعة لمستورد فى دولة اجنبية وهذا الائتمان يمنحه المورد إلى المستورد مباشرة والمورد يعتبر دائن للمستورد ويقابل المديونية بأخذ المصدر شيكات أو كمبيالات يستخدمها للحصول على القيمة من دولة المستورد نفسه ويمكن أن يحصل المورد على القيمة عن طريق تحويل الكمبيالات إلى الغير وبمجرد ان تصل بوليصة الشحن إلى المستورد يمكن للمصدر الحصول على القيمة الخاصة بالبضاعة .

(ب) ائتمان المستوردين

فى هذه الحالة نجد ان البنك يمنح ائتمان للمستورد وليس للمصدر حتى يستطيع ان يقوم بدفع قيمة المصروفات اللازمة للتخليص على البضائع ويحصل البنك على خطاب ضمان من بنك اجنبى يضمن المستورد بشرط ان يكون من بنوك الدرجة الاولى واذا رفض المستورد الدفع فان البنك الاجنبى هو الذى يدفع مقابل خطاب الضمان .

هناك ايضا التزامات المصدرين وهو يسمح للمصدر بأن يصدر البضاعة وتكون قيمة الصفقة التزام على المستورد فيقوم بنك من البنوك بشراء هذه المديونية وبالتالى يحل محل المدين ويتحمل المخاطرة وذلك مقابل ان يأخذ البنك قيمة المديونية + فائدة عالية لمواجهة المخاطر المحتملة . وبذلك يحصل كل طرف على استحقاقاته ويحصل البنك على الدين المستحق على المستورد + الفائدة ولايستطيع البنك فى هذه الحالة الرجوع على المصدر ولكن يرجع على المستورد .

الفصل الثامن

قضايا وآراء حول التكتلات الاقتصادية الدولية المعاصرة

المبحث الأول : الوحدة الأوربية

أ- النشأة : مع بداية عام ١٩٩٣ اتجهت ١٢ دولة أوربية غربية إلى تكوين اتحاد اقتصادى ونقدى وسياسى بين دول المجموعة الأوربية الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة وذلك للعمل على تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى والسياسى بين هذه الدول والعمل على انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بحرية فى داخل الدول الأعضاء وهو ما جعل هذه الدول تعمل على ازالة كافة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتكوين سوق موحدة للسلع والخدمات يتعامل فيها سكان عددهم ٣٢٥ مليون مواطن اوربى وهو ما جعلهم يطبقون سياسة سعرية موحدة للتعامل مع الدول غير الأعضاء مع وضع برنامج زمنى محدد لالغاء كافة القيود والمعوقات المتعلقة بحرية انتقال السلع والخدمات والنشاط المصرفى والتكنولوجيا والضرائب والتعامل فى الأوراق المالية وتحرير رأس المال والخدمات المصرفية مع الاتجاه إلى التمهيد لانشاء بنك مركزى أوربى موحد واستخدام عملة أوربية موحدة وفقا لما اتفق عليه الأعضاء فى ماستر يخت عام ٩١ / ١٩٩٢ ، وذلك فى اطار دعم النظام النقدى الأوربى الموحد وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتثبيت سعر الصرف بصورة نهائية فيما بين عملات الدول الأعضاء كما اتجهت الدول الأعضاء إلى وضع معايير للملاءة الحقيقية تطبق على كافة البنوك العاملة داخل الدول للأعضاء سواء كانت تابعة للدول الأوربية أو بنوك تابعة لدول أخرى .

وبطبيعة الحال فإن هذا التكتل الأوربى جاء لحماية المصالح الأوربية وتفضيل المنتجات الأوربية والعمالة الأوربية على بقية منتجات وعمالة الدول الأخرى وهو ما يؤثر سلبيا على العديد من الدول النامية وفى مقدمتها دول المغرب العربى وغيرها من الدول العربية ويدعو إلى بعث الحياة فى السوق العربية المشتركة وغيره من التكتلات

ب ـ ثقوب فى جدار الوحدة الأوربية

دخلت دول المجموعة مع بداية يناير ١٩٩٣ مرحلة جديدة من مراحل الوحدة الأوربية ، وهى مرحلة التكيف مع تنسيق الجهود والسياسات النقدية والمصرفية اللازمة وفقاً لمعايير لجنة بازل ، والاستعداد أو التمهيد لإنشاء عملة أوربية موحدة عام ١٩٩٨ مع وجود بنك مركزى أوربى موحد والبحث عن حلول للمشاكل المتعلقة بالحماية الخارجية للمنتجات فى مواجهة السياسات الحمائية التى تتبعها الدول غير الأعضاء فى مواجهة منتجات الدول الأعضاء فى المجموعة الأوربية ، وذلك مع الحرص على استقرار معدلات التبادل الدولى وشروطها واستقرار العملات الأوربية فى مواجهة الدولار الأمريكى والين اليابانى والمعروف أن أوربا الموحدة تتكون الأن من ١٢ دولة أوربية غربية عدد سكانها نحو ٣٢٥ مليون نسمة وقد اتفقت الدول الأعضاء فيما بينها على إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية واتاحة الحرية الكاملة لانتقال عناصر الانتاج بين دول المجموعة ، وفرض رسوم جمركية موحدة فيما يتعلق بالسلع الواردة إلى دول أوربا من الدول غير الأعضاء ، مع اتباع سياسات موحدة فيما يتعلق بالسياسة الزراعية وسياسات الاستثمار وأسواق المال والنقد العالمية الموجودة لديها مثل سوق لندن ، وسوق زيورخ ،وسوق فرانكفورت وسوق باريس .. ألخ .

وبانتهاء عام ١٩٩٢ استطاعت الدول الأوربية إلغاء كافة الحواجز التى كانت قائمة وتعوق حرية تدفق السلع والخدمات ورؤس الأموال والأيدى العاملة بين الدول الأعضاء وإزالة القيود الفنية المتعلقة بعمليات الانتاج والتصنيع الأوربى وتنفيذ المعايير الجديدة للتوحيد القياسى لمواصفات المنتجات الصناعية وتحرير تجارة الخدمات مع الانتهاء من الغاء الرقابة على أسواق المال والصرف الأجنبى بشكل تام . كما أصبح من المستقر أن يستطيع أى بنك أوربى أن يقوم بفتح فرع له فى أى دولة أوربية عضو فى المجموعة الأوربية الموحدة دون الحصول على ترخيص سابق من كل بلد على حدة . وقد اتفق الأعضاء على تثبيت سعر الصرف بصورة نهائية فيما يتعلق بالعلاقة

بين عملات الدول الأعضاء وقيام البنك المركزى الأوربى المزمع انشاؤه بوضع سياسة نقدية موحدة وادارة احتياطيات النقد المجمعة واتخاذ القرارات الخاصة بتحديد أسعار لعملات الدول الأوربية الأعضاء ، والاتجاه إلى اصدار عملة أوربية موحدة تتعدى كونها وحدة حسابية وتضم عملات الدول الأعضاء كافة بأوزان ترجيحية مختلفة .

وقامت فرنسا بزيادة رؤوس أموال البنوك لديها إلى ١٣ مليار دولار أريكى ، كما أعلن البنك المركزى البريطانى أنه سوف يطبق معايير أكثر تشدداً من المعايير التى حددتها لجنة بازل . وبدأت الدول الأوربية كذلك فى توحيد طرق الرقابة التى تتبعها البنوك المركزية الأوربية بالنسبة للبنوك العاملة فى دول المجموعة الأوربية والتوصل إلى أدوات جديدة تهدف إلى توحيد قواعد المنافسة بين البنوك .

ورغم الجهود السابقة والنتائج الأيجابية المتحققة ، فإن هناك بعض المشاكل أو المعوقات التى تواجه الوحدة الأوربية والتى برزت فى الآونة الأخيرة وهى :

أ ـ البعد الاجتماعى فى السوق الأوربية والصعوبات المتعلقة بتوحيد نظم الضرائب بما يتفق مع كافة الظروف الاجتماعية لشعوب دول المجموعة الأوربية .

ب ـ تباين مواقف الدول الأوربية من الوحدة الأوربية ، ومن النظام النقدى الأوربى الموحد بصفة خاصة وقد بدا ذلك واضحاً عند التصديق على معاهدة ماستريخت والتى اتفق فيها على أن تكون لأوربا عملة موحدة ومتداولة خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠ . حيث أن الدانمارك رفضت المعاهدة كما وافقت فرنسا بأغلية ضئيلة، وصدق البرلمان الألمانى على المعاهدة بصعوبة واضحة ، كما اعلنت كل من بريطانيا وايطاليا تجميد العضوية فى النظام النقدى الأوربى فى أعقاب اضطرابات أسواق النقد الأوربية التى حدثت فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٢ .

جـ ـ المشاكل المتعلقة بالحماية الخارجية للمنتجات الأوربية فى مواجهة منتجات الدول غير الأعضاء التى تفرض حماية لمنتجاتها من المنافسة الأوربية ، ومشاكل

الدعم الزراعى والسياسة الزراعية المشتركة وكيفية تطويرها ، وتخفيض درجة الحماية المرتبطة بها وهو الأمر الذى أدى إلى اعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن عزمها على فرص رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات الزراعية المستوردة من أوربا تصل إلى ٢٠٠ ٪ وتفرض على سلع قيمتها نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكى . ورغم وجود مفاوضات بين الدول الأوربية والولايات المتحدة الامريكية انتهت بإلغاء النوايا الأمريكية مقابل تخفيض الدعم الأوربى للمنتجات الزراعية ، إلا أن فرنسا لاتزال غير راضية عن ما تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن محادثات الجات كانت لاتزال متعثرة نظراً للخلافات حول الدعم الزراعى وتحرير تجارة الخدمات ، والدعم الأوربى للصادرات.

ومع بداية عام ١٩٩٣ تجددت المنازعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية وهددت حكومة كلينتون الدول الأوربية بفرض حظر على شراء الحكومة الأمريكية لمعظم منتجات المجموعة الأوربية خاصة فى مجالات الإتصالات والطاقة والنقل والمياه مالم تتوقف أوربا عن سياسة التمييز التى تتبعها ضد المنتجات الامريكية ، ومالم يتم تسوية المشكلة بحلول ٢٢ مارس ١٩٩٣ . بيد أن دول المجموعة الأوربية أعلنت إدانتها للإجراءات الامريكية الأخيرة التى تحد من دخول منتجات الصلب الأوربية إلى الولايات المتحدة الامريكية ، كما أدانت التهديد الأمريكى بحظر تقدم شركات دول أوربا الموحدة بعطاءات للحصول على عقود فيدرالية فى مجال الخدمات العامة .

د ـ تقلبات أسعار العملات الأوربية التى حدثت فى أواخر عام ١٩٩٢ ثم تجددت فى فبراير عام ١٩٩٣ بسبب تغيرات أسعار الفائدة ، وتغيرات سعر الدولار الأمريكى مقابل العملات الأوربية ، الذى يؤدى كل مرة إلى انخفاض قيمة الجنيه الاسترلينى والليرة الإيطالية ، والفرنك والمارك الألمانى مؤخراً وهو ما جعل النظام النقدى الأوربى فى موقف لايحسد عليه .

ولايخفى أن المعوقات السابقة تعتبر تحديات هامة فى مواجهة الوحدة الأوربية وتضعها فى موقف صعب أمام اليابان والصين والولايات المتحدة الامريكية التى اتجهت إلى تعزيز تكاملها التجارى مع كل من كندا والمكسيك والتى لجأت إلى زيادة رؤوس أموال البنوك لديها بقيم تتراوح بين ١١ ، ١٥ مليار دولار امريكى . كما أعلن بنك الاحتياطى الفيدر إلى الأمريكى ضرورة تخفيف القيود المتعلقة بتقييم رأس المال على الشركات المالكة للبنوك الأمريكية كنوع من المساعدات لها خلال الفترة الانتقالية التى حددتها اتفاقية بازل والتى انتهت مع نهاية ديسمبر ١٩٩٢ . كما قامت اليابان بزيادة رؤوس أموال البنوك فيها بقيم تتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ مليار دولار أمريكى .

ولا شك أن دول المجموعة الأوربية فى حاجة الآن إلى تقييم الاجراءات التى تمت لتحقيق الوحدة الأوربية واجراء المزيد من المشاورات الجماعية للتغلب على المشاكل التى تعانى منها بعض الدول الأوربية دون البعض الآخر والناتجة عن الوحدة الأوربية . مثال ذلك الآثار السلبية التى تعانى منها صناعة الفحم في ألمانيا بسبب البترول المستورد من بحر الشمال فى بريطانيا ، وهى دولة عضو فى دول المجموعة الأوربية الموحدة ، كما أنها مطالبة الآن بالعمل على عدم الإضرار بالتجارة العالمية من أجل مصالحها الخاصة والتى تؤدى إلى توقف نشاط منظمة الجات والتهديد بنشوب حرب تجارية عالمية .

المبحث الثانى

آفاق تطور التكتلات الاقتصادية الجديدة

خصوصا التجمع الأوربى والأمريكى

تتمثل أفاق تطور التكتل الاقتصادى لدول أوربا الغربية المعروف بأوربا الموحدة فى اتجاه هذا التكتل إلى تنسيق الجهود والسياسات المالية والنقدية والتمهيد لإنشاء بنك مركزى أوربى لتحقيق الأشراف على الأمور المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والأئتمائية والاشراف على النقد والصرف الأجنبى وقد وافقت الدول الأعضاء بصفة نهائية على تثبيت سعر الصرف فيما يتعلق بالعلاقة بين عملات الدول الأعضاء وقيام البنك المركزى الأوربى المزمع انشاؤه بوضع سياسة نقدية موحدة وادارة احتياطيات النقد المجمعة واتخاذ القرارات الخاصة بتحديد أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء فى ظل النظام النقدى الأوربى والاتجاه إلى اصدار عملة نقدية أوربية موحدة تتعدى كونها وحدة حسابية وذلك ابتداء من عام ١٩٩٨ وتضم كافة عملات الدول الأعضاء بأوزان نسبية مختلفة .

وقد اتفقت البرلمانات الأوربية على تعديل معاهدة روما للتأكيد على حرية حركة رأس المال والقضاء على كافة العوائق الفنية والمالية وضرورة اقامة السوق الموحدة والتطوير المصرفى بحيث يمكن للبنوك الاوربية فتح فروع لها فى أى دولة أوربية أخرى عضو فى أوربا الموحدة دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص من كل بلد على حدة مع بدء معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية لتوحيد طرق رقابة البنوك المركزية الأوربية على البنوك العاملة فى أوربا والتوصل إلى أدوات جديدة تهدف إلى توحيد قواعد المنافسة بين البنوك وقد قامت كثير من البنوك الأوربية بزيادة رؤوس أموالها وتعديل طرق الرقابة التى تتبعها البنوك المركزية لتتمشى مع المعايير الموحدة .

ويجدر الاشارة إلى أن تكتل (النافتا) المكون من الولايات المتحدة

الامريكية وكندا المكسيك تعمل على زيادة حجم معاملاتها البينية صادرات وواردات للتغلب على المشاكل التى تواجهها الدول الأعضاء فى ظل قيام أوربا الموحدة ومواجهة العجز التجارى الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والذى بلغ نحو ٤٣ مليار دولار كما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية التكتل الأمريكى لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على السياسة الزراعية الأوربية الموحدة ، ومقاومة الدول الأوربية الأعضاء لتخفيض الدعم الزراعى . ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة اتجهت إلى فرض قيود على دخول بعض المنتجات المستوردة كالصلب والمنتجات المعدنية وهى سلع تستوردها من المكسيك وهى دولة عضو فى التكتل الأمريكى الأمر الذى يهدد هذا التكتل بالتصدع طالما أن ذلك فى مصلحة الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الأولى .

الآثار المباشرة للتكتلات الاقتصادية الجديدة على اقتصاديات الدول العربية والافريقية والدول النامية

التكتلات الاقتصادية الجديدة يقصد بها التجمع الأوربى الذى يضم ١٢ دولة أوربية غربية والذى يعرف باسم أوربا الموحدة ابتداء من أول يناير ١٩٩٣ ، وتكتل الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا والمكسيك لتكوين منطقة تجارة حرة والمعروفة باسم (نافتا) .

وفيما يتعلق بتأثير التكتل الأوربى على اقتصاديات الدول العربية والافريقية والدول النامية بصفة عامه فإنه يمكن القول بأن التكتل الأوربى يؤدى إلى تفضيل منتجات الدول الأعضاء الأقل تقدماً واعطائها أولوية على استيراد منتجات الدول العربية والإفريقية والنامية خصوصاً من الفواكه والخضروات التى سوف تستوردها الدول الأوربية الغربية من كل من البرتغال واليونان وقبرص وأسبانيا دون أى قيود جمركية أو غير جمركية وذلك على حساب ما يتم استيراده من دول عربية وإفريقية ودول نامية . كما أن التكتل الأوربى يؤدى إلى تفضيل العمالة الأوربية على العمالة المهاجرة اليها من دول عربية وافريقية ونامية إذ تشير الاحصائيات إلى أن دول أوربا الغربية يعمل فيها

حوالى ٣ مليون عامل عربى يتركز معظمهم فى فرنسا بنسبة ٦٠ ٪ من الاجمالى ، والباقى يتوزع فى كل من بلجيكا بنسبة ٧٪ وهولندا ٦,٥ ٪ وبريطانيا ٥,٨ ٪ ، والمانيا ٥,٥ ٪ وايطاليا ٥ ٪ واليونان ٤,٢ ٪ واسبانيا ٣ ٪ وهذه العمالة تصبح مهددة بالعودة إلى بلادها تدريجيا فى ظل الوحدة الأوربية وذلك فى اطار ما تم الاتفاق عليه فى قمة استراسبورج عام ١٩٩ بشأن الميثاق الاجتماعى للحقوق الأساسية للعمال .

ويؤدى توحيد المواصفات الفنية للانتاج فى اطار برنامج الوحدة إلى صعوبة دخول المنتجات القادمة من دول عربية ونامية خاصة من المصنوعات التقليدية إلى الأسواق الأوربية .

كما أن اجراءات حماية البيئة من التلوث والمواصفات اللازمة لذلك والتى اعتمدتها الدول الاوربية عام ١٩٨٧ تؤثر على حركة طائرات الدول النامية إلى المطارات الأوربية ، كما أن القيود التى تصنعها أوربا الموحدة وهى القيود غير الجمركية تؤدى إلى تلاشى أثر المزايا الجمركية مثال ذلك السعر المرجعى ، والقيود الطوعية ، والقيود الكمية والقيود الزمنية ، وقواعد المنشأه ويضاف إلى ما سبق أن المساعدات التى تقدمها الدول الأوربية للدول النامية سوف تتأثر سلبيا نتيجة توجيه المساعدات والاستثمارات إلى الدول الأوربية الأقل ثراء من بقية الدول الأوربية مع فرض قيود على العمل المصرفى للبنوك التابعة لدول غربية ونامية داخل روسيا كما أن التكتل الأمريكى مع كندا والمكسيك يؤدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى بين هذه الدول وتقليل حجم معاملاتها مع بقية الدول النامية واتخاذ إجراءات جمركية وقيود كمية نحو الواردات السلعية التى تجىء إلى دول التكتل رغبة فى تفضيل منتجات الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة التى تنتقل خلالها السلع ورؤوس الأموال والعمالة والتكنولوجيا بحرية تامة لاتتوفر لبقية الدول النامية .

المبحث الثالث

أسباب تجدد المنازعات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية وكل من اليابان ودول المجموعة الأوربية خلال شهر فبراير ١٩٩٣

يرجع تجدد المنازعات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية ودول المجموعة الأوربية خلال شهر فبراير ١٩٩٣ وفى بداية تولى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الحكم فى أمريكا إلى استمرار دول المجموعة الأوربية فى تطبيق سياسات حمائية لمنتاجتها من منافسة المنتجات الأمريكية ، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة الامريكية اجراءات تمييزية ضد المنتجات الأمريكية ، ولذلك أعلنت حكومة كلينتون أنها سوف تفرض حظراً على شراء الحكومة الامريكية لمعظم المنتجات الأوربية خاصة فى مجالات الإتصالات والطاقة والنقل والمياه مالم تتوقف دول المجموعة الأوربية عن اتباع تلك السياسات التى تهدد الصادرات الامريكية وتؤدى إلى زيادة عجز ميزان التجارة الأمريكى وقد منحت الحكومة الأمريكية مهلة للدول الأوربية تنتهى فى ٢٢ مارس ١٩٩٣ لتسوية المشكلة مع الجانب الأمريكى إلا أن دول المجموعة الأوربية أعلنت ادانتها للتهديد الأمريكى بحظر تقدم شركات دول أوربا الموحدة بعطاءات للحصول على عقود فيدرالية فى مجال الخدمات العامه وكذلك للاجراءات الامريكية التى تحد من دخول منتجات الصلب الأوربية إلى الأسواق الأمريكية ، من ناحية أخرى نجد أن تحقيق الوحدة الأوربية منذ يناير ١٩٩٣ جعل الدول الأوربية تفرض قيوداً على حركة الطيران الأمريكى داخل دول المجموعة الأوربية ، وهو ما أثار غضب الولايات المتحدة الامريكية وجعلها تهدد بفرض قيود على حركة الطيران الأوربى فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وفيما يتعلق باليابان فإن تجدد منازعاتها التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية يرجع إلى زيادة حجم العجز التجارى الأمريكى مع اليابان والذى أرتفع إلى ما يقرب من ٤٥ مليار دولار أمريكى هذا العام ورفض اليابان اتخاذ أية أجراءات لمساعدة الولايات المتحدة الامريكية على تخفيض حجم هذا العجز التجارى ، وهو ما جعل الولايات المتحدة الامريكية تهدد باتخاذ اجراءات مضادة للصادرات اليابانية فى الاسواق الأمريكية مالم تتوصل قمة كلينتون وميزاوا المرتقبة إلى حل هذه المشكلات .

الآثار الاقتصادية للضربة العسكرية الامريكية للعراق خلال شهر يناير ١٩٩٣

الضربة العسكرية الامريكية للعراق خلال شهر يناير ١٩٩٣ أحدثت بعض الآثار الاقتصادية على مستوى الوطن العربى وعلى مستوى العالم ككل حيث شهدت أسواق المال تراجعاً سريعاً فى الاسهم التى انخفضت الكميات المتداولة منها فى البورصات العربية بنسبة ٧ ٪ فى اليوم التالى للعمليات العسكرية عن اليوم السابق له وبنسبة ٢٤ ٪ عن الأسبوع السابق على الأسبوع الذى شهد العمليات الحربية . وعلى صعيد المال والبنوك نجد أن حركة السحب من الودائع زادت عن معدلاتها خاصة فى الكويت خوفاً من تكرار ما حدث عام ١٩٩٠ وحدث نفس الشئ بالنسبة لأموال الودائع فى بنوك دول الخليج الذين اتجهوا إلى تحويل أموالهم إلى أسواق المال والنقد الأوربية كما تباطأت الاستثمارات المباشرة فى الدول العربية ، وحدث ركود فى حركة السياحة إلى الشرق الأوسط وإلى الدول الخليجية بصفة عامة .

وفيما يتعلق بأسواق البترول نجد أن سعر النفط شهد شيئاً من الصعود فى الأسواق العالمية بلغ فى بداية العمليات العسكرية حوالى ٣٥ سنتاً للبرميل ثم حدث استقرار فى أسعار النفط بعد ذلك نظراً لأن المعروض العالمى من البترول لم يتأثر بشكل كبير خاصة وأن بترول العراق لايتم طرحه فى الأسواق منذ بداية أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وما ترتب عليها من فرض حظر تجارى على العراق ، وهو ما يعنى أن تغيرات أسعار البترول كانت راجعة أساساً إلى تغيرات جانب الطلب وليس إلى تغيرات جانب العرض وبالنسبة لأسواق العملات الأجنبية نجد أن الدولار اتجهت قيمته فى أعقاب العمليات العسكرية مباشرة إلى الانخفاض بالنسبة للجنيه الاسترلينى للمارك الألمانى وكذلك بالنسبة للين اليابانى ويرجع ذلك إلى زيادة الإتفاق العسكرى الأمريكى خارج الحدود وما ترتبط به من زيادة فى كل من العجز المالى فى الموازنة العامة الامريكية ، والعجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى . ونظراً لأن فترة حدوث الضربات االعسكرية الأمريكية للعراق لم تتعد أسبوعاً واحداً فقد أدى ذلك إلى ضآلة حجم الآثار الاقتصادية الاقليمية والعالمية المترتبة على تلك الأحداث .

المبحث الخامس

الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات)

١ - محاولات تخفيف القيود على التجارة الدولية :

خطط الاستقرار الاقتصادى كانت تقوم على

١ - ثبات سعر الصرف

٢ - التوسع فى الاقراض الدولى .

٣ - تخفيف القيود على التجارة الدولية .

٢ - اقتراح انشاء منظمة للتجارة الدولية :

جرت مناقشات ومفاوضات من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٤٧ حيث تم توقيع المشروع النهائى لانشاء اتفاقية منظمة التجارة الدولية ووقع عليه ٥٤ دولة . وقد سمى ميثاق (هافانا) وكان من أهم أهدافه تحرير التجارة الدولية وتحقيق التوظف الكامل واستقرار أسعار السلع .

الميثاق يناقش السياسات التجارية بما فيها الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة واعانات التصدير ، ومنع القيود الكمية على الواردات والصادرات باستثناءات معينة . ودعا إلى تخفيض الرسوم الجمركية والحد من التفضيلات وتحريم سياسة الاغراق .

ظهرت خلافات فى الرأى والمصالح وعارضتها بعض الدول ورفضها الكونجرس الامريكى ١٩٥٠ وفشل الميثاق فى الفوز بتصديق الحد الأدنى ولم يتم انشاء منظمة دولية للتجارة الدولية .

٣ - الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) :

General Agreement on Tariffs & Trade

- استمرت المفاوضات واشترك فيها ٢٣ دولة وانتهت إلى تخفيض ٤٥٠٠ سعر

جمركي ومجموعة من الامتيازات التجارية المكثفة وتم كل ذلك فى اطار وقواعد الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ووقع عليها ٢٣ دولة وبدأت نشاطها فى أول يناير ١٩٤٨ باعتبارها منظمة مؤقتة إلى أن يتم التصديق على منظمة التجارة الدولية .

وارتفع عدد الدول الموقعة إلى٨٣ دولة عام ١٩٧٩ ثم إلى ٩٦ دولة عام١٩٩٠ .

ـ عقدت العديد من الاجتماعات المتعددة الاطراف لتخفيض الرسوم الجمركية عام ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٢ ، دوره كيندى ٦٧ ودورة طوكيو ١٩٧٥ ثم دورة أوراجواى١٩٨٦ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠والتى استمرت حتى عام١٩٩٣ .

وقد ناقشت الدورة أربعة نقاط هى :

ـ تجميد دعم القطاع الزراعى حتى نهاية ٨٩ ـ حماية براءات الاختراع ـ الحد من الاجراءات الحمائية ضد الواردات ـ ادخال تجارة المنسوجات والخدمات فى الاتفاقية .

مفاوضات الجات :ـ

تقوم على أساس ثنائى لتخفيض متبادل للتعريفة الجمركية بينهما عن كل سلعة على حدة على المنتجات التى تكون كل دولة منهما المصدر الرئيسى لها . الولايات المتحدة ـ السيارات سويسرا ـ الساعات مثلا .

ـ بعد التوصل إلى الاتفاقات الثنائية توضع فى اتفاق رئيسى عام توقع عليه كل الدول الأعضاء وتطبق على التجارة بين جميع أعضاء الجات .

ـ فى البداية كانت المناقشات تتم على سلعة ولكن منذ دورة كندى ١٩٦٧ يتم التفاوض على أساس مجموعات السلع الرئيسية . وتطبق الرسوم الجمركية المنخفضة على أقساط خلال فترة خمس سنوات .

قواعد الجات :ـ

١ ـ إن توافق الدول الأعضاء على اعطاء (شرط الدولة الأولى بالرعاية) بالنسبة

لجميع الواردات والصادرات مع استثناءات لظروف خاصة(افضليات لاعتبارات سياسية بين أمريكا والفلبين وبريطانيا ونظام الافضليات الامبراطورى ـ فرنسا أفضلياتهالمستعمراتها.

٢ ـ تحريم القيود الكمية على التجارة مع بعض الاستثناءات لحماية احتياطى النقد الأجنبى ومشاكل ميزان المدفوعات وتشجيع التنمية الاقتصادية فى الدول النامية .

٣ ـ تحريم دعم الصادرات بشكل عام (باستثناءات معينة) .

٤ ـ السماح بقيام اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة .

تقييم الجات :ـ

ـ توسعت انشطتها واصبحت تتناول ما يزيد على نصف التجارة الدولية .

ـ تم تخفيض ما يزيد عن ٦٠ ألف رسم جمركى على السلع .

ـ تخفيف الأنواع الأخرى من القيود .

ـ ادخال تجارة الخدمات والمنسوجات وبراءات الاختراع وغيرها من الأشياء غير المادية التى يتم تبادلها عالميا فى الأسواق وتخزين تجارتها .

ـ استحدثت الاتفاقية وسائل سريعة ومنظورة لفض المنازعات اعتبارا من مايو ١٩٨٩ .

ـ تم التفاوض لتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٣٠٪ فى المتوسط ولاتزال هناك العديد من القيود الكمية وغير الكمية على التجارة الدولية دون مبررات قوية .

اتفاقية الجات

نشأتها : انشئت عام ١٩٤٧ طبقا لميثاق هافانا ووقع عليها ٢٣ دولة على رأسها الولايات المتحدة الامريكية بهدف تحرير التجارة الدولية وازالة القيود الجمركية وغير الجمركية التى تعوق حركة التجارة واعتبار العالم بمثابة قرية واحدة.

جولات الجات :

عبارة عن تسعة جولات على النحو التالى :

١- جولة مفاوضات جنيف ١٩٤٧ .
٢- جولة مفاوضات فرنسا ١٩٤٩ .
٣- جولة مفاوضات انجلترا ١٩٥١ .
٤- جولة مفاوضات جنيف ١٩٥٦ .
٥- جولة مفاوضات ديلون ١٩٦٠ .
٦- جولة مفاوضات كينيدى ١٩٦٤ - ١٩٦٧ .
٧- جولة مفاوضات طوكيو ١٩٧٣ - ١٩٧٩ .
٨- جولة مفاوضات أورجواى ١٩٨٦ - ١٩٩٣ .
٩- جولة مفاوضات مونتريال ١٩٩٥ .

مبادىء الجات :

١- تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية أى الرسوم الجمركية (تعريفة) ، وكذلك حصص الاستيراد أذون الاستيراد - ايداع نسبة من قيمة الواردات - دعم الصادرات ... إلخ .

٢- عدم التمييز بين البلاد المختلفة فى المعاملات التجارية ويعرف باسم شرط الدولة الأولى بالرعاية ويعنى أن آية ميزة تجارية يمنحها بلد إلى بلد آخر لابد أن تحصل عليها تلقائياً بقية الدول الأعضاء دون مطالبة بذلك . ويعنى ذلك أيضاً المساواة فى المعاملة بين كافة الدول الأعضاء .

٣- الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية إذا تطلبت الضرورة فرض قيود على التجارة الدولية لحماية الصناعة الوطنية أو علاج عجز فى ميزان المدفوعات مثلا .

نتائج الجولات السابقة :

- أسفرت كل جولة عن تخصيص فى الحواجز الجمركية خصوصا فى مجال السلع الصناعية .

- بعد جولة كينيدى ١٩٦٤-١٩٦٧ انخفضت الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية بما يعادل ٥٠٪ فى المتوسط من مستوى التعريفات الجمركية التى كانت سائدة قبل بدء الدورة عام ١٩٦٠ .

- بعد دورة طوكيو ٧٣-٧٩ حدثت تخفيضات جمركية تعادل ٣٠٪ فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت .

- تخفيض دعم الصادرات من السلع الزراعة بنسبة ٣٦٪ من مقدار الدعم الذى كان مطبقا خلال المدة (٨٦-١٩٩٠) وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بمقدار ٢١٪ فى حالة الدول المتقدمة . أما بالنسبة للدول الثانية فان التخفيض يعادل ٣/٢ التخفيض الذى التزمت به الدول المتفعة على أن يتم التنفيذ خلال عشر سنوات بدلا من ست سنوات فى الدول المتفعة.

- حق كل دولة فى وضع ماتراه ضروريا من معايير حماية الصحة النباتية والحيوانية بشرط المساواة فى المعاملة بين جميع البلاد وبالتشاور مع الدول الأعضاء مع الالتزام بالمعايير المتفق عليها دوليا .

ب- تحرير الصناعة :

- انهاء نظام الحصص الذى يطبق على المنسوجات بصورة تدريجية وخلال عشر سنوات تبدء من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهى عام ٢٠٠٤ وتنقسم إلى ثلاث مراحل الأولى منها مدتها ثلاث سنوات تمتد إلى آخر ديسمبر ١٩٩٧ ويتم فيها تحرير ١٦٪ من قيمة الواردات الخاضعة للاتفاقية - المرحلة الثانية تمتد أربع سنوات تنتهى فى آخر ديسمبر عام ٢٠٠١ يتم تحرير ١٧٪ أخرى من المنتجات النسجية الخاضعة للاتفاقية - المرحلة الثالثة تمتد ثلاث سنوات إلى آخر ديسمبر ٢٠٠٤ ويتم تحرير ١٨٪ آخرى ويكون المجموع ٥١٪ ، ويتم تحرير الـ ٤٩٪ الباقية فى أول يناير ٢٠٠٥ .

مائدة عام ١٩٧٥ .

- وبصفة عامة انخفضت الرسوم الجمركية فى البلاد الصناعية من متوسط ٤٠٪ تقريباً عام ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو خلال السبعنيات .

- دورة أورجواى أهم الجولات حيث استغرقت ما يقرب من سبع سنوات ووقع عليها ١١٧ دولة فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وتضمنت ما يلى :

أ- تحرير الزراعة : لأول مرة حيث أن الدول الصناعية كانت تعارض قبل ذلك تحرير الزراعة واقتصرت عملية التحرير قبل هذه الجولة على تحرير التجارة الدولية فى السلع الصناعية .

وجاء تحرير الزراعة فى هذه الجولة عن طريق ما يلى :

١- تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية .

٢- تخفيض كل التعريفات الجمركية خلال فترة معينة مع مراعاة الظروف الخاصة للبلاد النامية ومن ثم نصت الاتفاقية على الزام الدول المتقدمة بتخفيض تعريفتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات . أما البلاد النامية فإن نسبة التخفيض ٢٤٪ خلال عشر سنوات .

٣- تخفيض الدعم الذى تقدمه الحكومات للانتاج الزراعى بمقدار ٢٠٪ خلال ست سنوات (للدول المتقدمة) ، ١٣,٣٪ خلال عشر سنوات فى حالة الدول النامية .

٤- تخفيض التعريفات الجمركية على بقية السلع الصناعية وقد حققت دورة اورجواى تقدماً ملموساً فى تخفيض التعريفات الجمركية العالمية وحوالى ٤٥٪ من الواردات الصناعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة لايدفع عنها أية ضريبة جمركية وأن ٨٥٪ أصبح يدخل بضريبة جمركية تقل عن ١٠٪ فى المتوسط .

٥- منع سياسة الاغراق لمنع الاضرار بالصناعة المحلية وحق البلاد المتضررة طلب لجنة حسم المنازعات لوضع حد لاخطار الاغراق .

التفرقة بين الدعم المشروع والدعم غير المشروع وحق الدول الأعضاء فى الدفاع عن نفسها ضد الدعم غير المشروع .

٦- منع اساءة استخدام ما يسمى بالشرط الوقائى وهو حق الدول الأعضاء فى تقيد الواردات من سلعة معينة إذا زادت تلك الواردات زيادة مفاجئة يترتب عليها ضرر جسيم أو تهديد للصناعة المحلية وذلك لمنع السلوك الجائز فى العلاقات التجارية الدولية .

القضايا الجديدة :

تحرير الخدمات - تحرير الملكية الفكرية - تحرير سياسات الاستثمار .

الخدمات : الخدمات المصرفية - التأمين - سوق المال - النقل البرى والبحرى والجوى - المقاولات - السياحة - الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات

الفنية والخدمات المهنية .

١- إذا كانت القوانين الداخلية تميز فى المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز .

٢- تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية فى مجال الخدمات .

٣- الالتزام بالتحرير التدريجى لتجارة الخدمات .

٤- الالتزام بمبدأ الشفافية بحيث يتم الاعلان بصورة منتظمة عن كل القيود واللوائح التى تنظم الخدمات ومايرد عليها من تعديلات مع الحق فى الشكوى إلى لجنة تسوية المنازعات .

٥- حق الدول النامية فى طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية .

الملكية الفكرية والفنية والصناعية :

براءات الاختراع - العلامات التجارية الشهيرة - المؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة .

والهدف من ادخال هذه الملكيات إلى اطار الجات هو :

١- منع الغش التجارى وتقليد العلامات التجارية وسرقة الاعمال الفنية والأدبية والعلمية وسرقة براءات الاختراع .

٢- عدم وجود حماية قانونية كافية للملكية الأدبية فى عدد كبير من الدول وعدم وجود وسائل فعالة لتعويض صاحب الملكية الفكرية .

٣- وجود بعض القيود على عرض بعض المصنفات الفنية أو الأدبية .

رأت الأتفاقية : ١- أن تكون الحماية لصاحب الملكية الأجنبى مماثلة لما تمنحه الدولة من حماية للمالك الوطنى .

٢- تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية .

٣- تعديل التشريعات الداخلية لتوفير الحماية للملكية الفكرية والتعويض العادل واعدام المنتجات المزيفة .

٤- تقرير حماية لاتقل عن عشر سنوات للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية ولاتقل عن عشرين سنة لبراءات الاختراع .

قوانين الاستثمار :

ازالة القيود المعروضة بالمكون المحلى حيث تشترط بعض الدول .

١- استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية فى انتاج سلعة أخرى (صناعة السيارات مثلا).

٢- شرط تصدير المستثمر نسبة معينة من انتاجه لاتقل قيمتها بالعملات الأجنبية عن قيمة العملات الأجنبية المستخدمة فى استيراد مستلزمات الانتاج .

الاتفاق :

ازالة كافة الممارسات خلال سنتين فى حالة الدول المتقدمة ، ٥ سنوات فى حالة الدول النامية ، ٧ سنوات فى حالة الدول الأقل تقدماً .

انشاء لجنة فى اطار الجات للاشراف على تنفيذ هذه الالتزامات .

النتائج العالمية :

زيادة الناتج العالمى بما يتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ مليار دولار سنوياً .

ربح الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً ٢٠٠ مليار دولار ابتداء من عام ١٩٩٥ .

ربح دول المجموعة الأوربية حوالى ٧٠ مليار دولار لكل دولة سنوياً .

ربح الصين ٣٧مليار دولار سنويا بعد انضمامها إلى الجات مؤخراً .

خسائر الدول الافريقية ٢,٩ مليار دولار سنويا بالاضافة إلى خسارة ٥٠٪ من المزايا القائمة قبل اتفاقية الجات والخاصة باستيراد الطعام .

خسائر اندونيسا ١,٩ مليار دولار سنوياً .

زيادة ديون معظم دول العالم الثالث لصالح أمريكا وأوربا والصين واليابان .

خسائر المنتجات الزراعية الاستوائية ٨٠٪ من القيمة فى الوقت الحاضر .

خسائر الموارد الطبيعية ٦٠٪ من القيمة فى الوقت الحاضر .

خسائر مصر حوالى ٥٠٪ من المزايا القائمة فى استيراد الطعام مثل سائر الدول الافريقية .

المبحث السادس

كبوة النمور الآسيوية يوم الثلاثاء الأسود

علامات استفهام كثيرة أثارتها الأزمة المالية التى شهدتها الأسواق المالية فى دول جنوب شرق آسيا حول حقيقة ما كان يطلق عليه (المعجزة الآسيوية) أو (النمور الآسيوية) ، ومدى خطورة الانفتاح بلا حدود على الاقتصاد العالمى فى اطار ما يسمى بالعولمة أو الكوكبة وآليات السوق الحرة وسيادة أو صعود الرأسمالية الحرة بعد سقوط الشيوعية العالمية إلى غير رجعة . وذلك بالاضافة إلى التساؤلات حول حقيقة القوة الاقتصادية للدول الآسيوية وقدرتها على التصدير والمنافسة فى الأسواق العالمية . وكذلك التساؤلات حول مدى تأثير هذه الأزمة على الأسواق المالية العالمية الأخرى فى أوربا وأمريكا والدول العربية ومصر ، وحول مستقبل الاقتصاديات الآسيوية فى السنوات القادمة .

والحقيقة أن أزمة دول جنوب شرق آسيا بدأت خلال شهر يونيو ١٩٩٧ ، واستمرت تداعياتها، حتى الآن ، وكانت البداية فى تايلاند التى بلغ العجز التجارى لديها حوالى ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى مع زيادة عبء الدين العام الخارجى إلى حوالى ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى منها قروض قصيرة الأجل تمثل ٤٠٪ . وذلك بالاضافة إلى تواضع معدل نمو النشاط الاقتصادى وارتفاع أعباء سعر الفائدة المحلى ، وانخفاض قيمة العملة التايلاندية (الباهت) . ورغم محاولات الاصلاح الاقتصادى التى لجأت إليها السلطات المالية والنقدية إلا أنها لم تفلح فى احتواء الأزمة حيث انخفضت قيمة العملة بنسبة ١٧٪ بعد أن تحول نظام سعر الصرف من ارتباطه بالدولار الأمريكى إلى نظام تعويم مدار باشراف البنك المركزى . كما ارتفعت نسبة الديون المتعثرة لتبلغ ١٠٪ من اجمالى القروض الممنوحة فى البنوك ، وحوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وقد ترتب على مشاكل السيولة وضعف الثقة فى البنك المركزى إيقاف نشاط حوالى ٥٨ شركة تمويل حتى أغسطس ١٩٩٧ ، رغم تقديم مساعدات لهذه الشركات بلغت ١٤ مليار دولار تمثل ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى مع إعطاء الحق للدائنين والمودعين فى هذه الشركات المالية لتحويل سنداتهم الإذنية وشهادات الإيداع إلى ودائع جديدة فى بنك كرنج ثاى المملوك للحكومة التايلاندية . وقد ساعدت المضاربة على قيمة العملات الآسيوية على تفاقم الأزمة حيث امتدت أزمة العملات إلى ماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج واستراليا وسنغافورة . وقد تأثرت قيمة الين اليابانى مقابل الدولار ، كما انخفض احتياطى اليابان من النقد الأجنبى بنحو ٧,٦ مليار دولار ليصل إلى ٢٢٠,٨ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ١٩٩٧ . وذلك على الرغم من تدخل البنك المركزى اليابانى فى الأسواق وطرح عدة مليارات من الدولارات فى السوق لمنع المزيد من تدهور قيمة الين اليابانى مقابل الدولار الأمريكى .

وتعتبر أزمة العملات الآسيوية العامل الاكثر وزناً فى أزمة الأسواق المالية حيث ترتب على أزمة العملات تراجع القيمة الحقيقية للأوراق المالية مما أدى إلى زيادة حدة المضاربة فى الأوراق المالية على الهبوط نتيجة البيع المفاجىء وبكميات كبيرة ترتب عليها تراجع غير عادى فى أسعار الأوراق المالية حيث انخفض مؤشر نيكى للأوراق المالية الممتازة فى بورصة طوكيو بنحو ٦٠ نقطة فى يناير ١٩٩٨ متجاوزاً حاجز الـ ١٥ ألف نقطة ومسجلاً ١٤,٨٩٦ نقطة. وقد بلغت نسبة هبوط اسعار الأوراق المالية فى بورصة هونج كونج ١٤٪ خلال الأسبوع الثانى من يناير ١٩٩٨ ، ونحو ٣٪ فى بورصة وول ستريت بنيويورك .

وقد تبين من أزمة جنوب شرق آسيا أن الحلول العاجلة أو المسكنات المالية غير كافية للسيطرة على الموقف ، وأن الأمر يتطلب إصلاح اقتصادى جذرى لهيكلة الاقتصادات الآسيوية وهو ما تحرص عليه الدول وثيقة الصلة بالأزمة مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية التى حثت صندوق النقد الدولى على تطبيق برامج التكيف الهيكلى فى كل من اندونيسيا وماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية . ويصل نصيب اندونيسيا من اعتمادات الانقاذ نحو ٥٠٪ فى ظل تعهد الرئيس الأندونيسى سوهارتو بتحمل المسئولية السياسية الناتجة عن أعباء تنفيذ برنامج الاصلاح .

أما ماليزيا فقد وضعت برنامجاً لتحقيق الانضباط المالى ومنع عمليات المشتقات المالية مما دفع المضارب العالمى جورج سورس وهو الملياردير اليهودى المجرى الأصل والأمريكى الجنسية إلى شن حملة هجومية ضد الرئيس الماليزى (مهاتير محمد) جعلته يتراجع عن بعض القيود التى فرضها على العمليات الآجلة .

ويعتمد برنامج الانقاذ فى كوريا الجنوبية على إسهامات كل من البنك الدولى واليابان بتمويل قدره حوالى ٥٠ مليار دولار لتقويم الاقتصاد الكورى وزيادة قدرته على المفاوضات من أجل الوحدة الكورية .

الأسباب :

وبصفة عامة يمكن القول بأن الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الآسيوية تتمثل فيما يلى :

أولاً : المضاربة على قيمة العملات الأجنبية مقابل العملات الآسيوية مما أدى إلى تراجع قيم هذه العملات الآسيوية مما كان له تأثير سلبى على أسعار الفائدة واسعار الأوراق المالية واسعار الذهب الذى فقد اكبر قدر من قيمته فى الشهور الأولى لحدوث الأزمة وذلك منذ ١٨ عاماً .

ثانياً : عجز ميزان المعاملات الجارية للعديد من الدول الآسيوية مما اضطرها إلى السحب من احتياطياتها بالنقد الأجنبى وذلك نتيجة العجز المرتبط بخروج رأس المال قصير الأجل لسداد الالتزامات من أقساط وفوائد بالنقد الأجنبى بالاضافة إلى عجز الميزان التجارى المرتبط بالتوسع فى الاستيراد والانفتاح على الاقتصاد العالمى بدون ضوابط كافية .

ثالثاً : الاهتمام بالاقتصاد المالى والنقدى أو مايطلق عليه الاقتصادى (دراكر) الاقتصاد الرمزى وذلك على حساب الاقتصاد العينى المرتبط بزيادة الناتج السلعى وزيادة القدرة على التصدير أو الاحلال محل الواردات فى نفس الوقت .

رابعاً : الفساد المالى للبنوك وضعف البنوك المركزية وعدم فعاليتها فى الرقابة على البنوك حيث أسرفت البنوك فى منح القروض قصيرة الأجل بدون ضمانات كافية مما أدى إلى زيادة حجم الديون المتعثرة على النحو الذى سبق الحديث عنه فى حالة تايلاند (النمر الآسيوى المريض) .

خامساً : زيادة حجم المديونية قصيرة الأجل بالنقد الأجنبى الأمر الذى يترتب عليه سرعة حلول أجل استحقاق الديون وفوائدها مما يضطر الدولة إلى السحب من الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى وذلك على حساب الأوجه الأخرى التى يوجه إليها استخدامات هذا الاحتياطى . وقد بلغت ديون تايلاند ٧٠ مليار دولار ، وديون اندونيسيا ٥٥ مليار دولار على سبيل المثال .

سادساً : المضاربة فى العقارات بشكل كبير حيث يكون ذلك على حساب الاستثمار السلعى أو المنتج نظراً لإتجاه شركات التمويل إلى التوسع فى منح القروض للعقارات بدافع الرغبة فى الحصول على أرباح مرتفعة وسريعة ، وقد كان لذلك أثراً سلبياً مباشراً على السيولة وفقدان الثقة فى النظام المالى .

سابعاً : التعامل فى المستقات المالية خصوصاً العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الخيارات ... الخ، وهى

إحدى صور التعاملات الحديثة المحفوفة بالمخاطر والتى ترتبط بالتوقعات بالمستقبل والمضاربة التى يجيدها الملياردير الأمريكى (سوروس) والذى لعب دوراً هاماً فى حدوث أزمة جنوب شرق آسيا . ويجدر الاشارة إلى أن حجم هذه المعاملات يبلغ نحو ١٣,٢ تربليون دولار فى المتوسط سنويا خلال السنوات الأخيرة على مستوى العالم . وتحتاج هذه المعاملات إلى خبرة عالية وكفاءات بشرية قادرة على استخدام تكنولوجيا المعرفة والمعلومات لإدارة هذه المعاملات فى الأسواق المالية ،وهو مالم يتوفر لدى أسواق المال فى دول جنوب شرق آسيا .

ثامناً : زيادة حجم معاملات الأجانب فى الأسواق المالية وتجاوز الحدود الآمنة حيث يتجه المستثمرون الأجانب إلى المضاربات فى الأصول المالية والانسحاب فى الوقت المناسب بعد تحويل الأرباح إلى الخارج تاركين البورصة معرضة للانهيار مثلما حدث فى المكسيك من قبل وحدث فى آسيا يوم الثلاثاء الأسود ، وما ترتب على ذلك من خسائر بلغت ١٧٠ مليار دولار بسبب المضاربة على العملات وما تبعها من انهيار فى أسعار الاسهم فى الأسواق المالية الآسيوية بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق التايلاندى فى البداية ومن بقية الأسواق الآسيوية تباعاً .

تاسعاً : ضعف معدل الادخار المحلى وضعف معدل النمو الاقتصادى فى بعض الدول الآسيوية مما أدى إلى حدوث فجوة تمويلية بين الادخار والاستثمار اضطرت تلك الدول إلى سدها عن طريق الاقتراض بالنقد الأجنبى قصير الأجل . وذلك بالاضافة إلى عجز الموازنة العامة وضعف الايرادات السيادية للدول الآسيوية .

عاشراً : الانفتاح بغير ضوابط على العالم الخارجى مع الدول الكبرى حيث اتجهت الدول الآسيوية إلى التحرير السريع ودون خطى محسوبة والدخول إلى عالم المضاربات المحمومة على أسعار الصرف وربط أسواقها بالأسواق العالمية دون قيود على تحركات الأموال الساخنة ، مع تحرير الأسعار والتجارة الخارجية والاندماج فى الاقتصاد العالمى بشكل كبير .

الدروس المستفادة :

وتتمثل الدروس المستفادة من تجارب النمور الآسيوية فى كبوتها المالية يوم الثلاثاء الأسود فى النقاط التالية :

١- عدم ترك البورصة تعمل بدون ضوابط موضوعية حيث تؤدى المضاربة العنيفة إلى صعوبة السيطرة على أسعار التعامل فى الأوراق المالية وأسعار العملات الأجنبية مما يضطر السلطات المسئولة إلى وقف التعامل لفترات زمنية محددة على نحو ماحدث فى البورصات الآسيوية .

٢- البعد عن التعامل فى المشتقات المالية فى الوقت الحاضر نظراً لما يرتبط بها من مخاطر عالية تؤدى إلى تحقيق خسائر كبيرة للمتعاملين وتؤدى إلى المزيد من الانهيار المالى فى البورصات . إذ أن حسابات المكاسب والخسائر تعتمد فى هذه الحالة على التنبؤ بالمستقبل ومايحدث فيه من متغيرات عديدة تحتاج إلى معلومات كثيرة والى تحليل مستفيض وهى كلها أمور يصعب التحكم فيها بنجاح .

٣- عدم الإفراط فى المديونية الخارجية قصيرة الآجل نظراً لما يرتبط بها من أعباء العجز فى ميزان المعاملات الجارية وميزان المدفوعات واضطرار السلطات الاقتصادية إلى السحب من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزى ومن ثم التأثير سلبياً على كفاءة إدارة هذه الاحتياطيات وعلى قيمة العملة الوطنية .

٤- عدم الاعتماد على الاستثمار المالى بشكل كبير وعلى حساب الاستثمار السلعى أو الإنتاجى المباشر نظراً لما يرتبط بذلك من ضعف مستقبلى للهياكل الانتاجية والاقتصاديات الكلية وعدم فعالية ادوات المسكنات المالية فى علاج الأزمات الجوهرية أو الهيكلية .

٥- عدم اللجوء إلى المضاربات العقارية بشكل كبير باعتبارها أنشطة غير انتاجية تحقق أرباحاً مرتفعة ولكنها تكون على حساب الاستثمار الانتاجي وتهدد موقف السيولة المالية لدى البنوك أو شركات التمويل مثلما حدث فى البنوك الآسيوية حيث اضطرت كوريا الجنوبية إلى إغلاق ١١ بنكا، كما أغلقت اندونيسيا ١٦ بنكاً ، أما تايلاند فقد لجأت إلى تصفية ٥٦ مؤسسة مالية .

٦- عدم السماح بزيادة حجم استثمارات ومعاملات الأجانب فى الأسواق المالية لحدود معينة نظراً لما يرتبط بذلك من مخاطر المضاربة الأجنبية وتحويل الأرباح إلى الخارج والبيع المفاجىء مما يؤدى إلى المزيد من الانخفاض فى أسعار الأوراق المالية خاصة فى حالة عدم وجود شركات (صانع السوق) أو عدم استكمال البنية الأساسية لسوق رأس المال .

٧- خطورة الانفتاح على الأسواق العالمية وربط أو دمج الاقتصاد القومى فى الاقتصاد العالمى بشكل مباشر وسريع ودون استعداد مناسب لذلك ، مما يؤدى إلى التعرض للصدمات الاقتصادية الهيكلية بفعل أية مؤثرات اقتصادية أو سياسية عالمية لا تستطيع السلطات الاقتصادية المحلية السيطرة عليها بشكل فعال حيث لا تستطيع آليات العرض والطلب فى مثل هذه الحالات أن تصحح نفسها بنفسها تلقائياً مثلما يحدث فى حالة الفروق الضئيلة أو الاختلالات المحدودة .

٨- تعتبر حرب العملات ، وحرب البورصات هى البديل الجديد للحرب التجارية المباشرة التى كانت سائدة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥ . إذ أن حرب العملات والبورصات يمكن أن تؤدى إلى حدوث تغيرات جوهرية فى الهيكل العالمى للتجارة الدولية ، ومن ثم التأثير سلبياً على الفوائض المالية التى تحققها بعض الدول المنافسة تصديرياً للدول الأوربية المتقدمة وللولايات المتحدة الأمريكية رغم حدوث بعض الآثار السلبية الطفيفة على الدول المتقدمة ذاتها إلا أنها تستطيع تجاوزها بنجاح مثلما تستطيع وضع حدود للتردى الذى تشهده البورصات والعملات مثلما يحدث الآن فى جنوب شرق آسيا حيث تعكف الدول المتقدمة على محاولة إنقاذ دول جنوب شرق آسيا بالتعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وذلك حماية للإقتصاديات المتقدمة ذاتها قبل أن تكون مسألة أو مهمة إنقاذ آسيوية .

أثر الأزمة على الاقتصاد المصرى :

يمكن بيان مدى تأثير أزمة النمور الآسيوية على الاقتصاد المصرى من خلال دراسة أثرها على البورصة المصرية ، وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر ، وأثرها على التجارة الخارجية لمصر .

وفيما يتعلق بأثر الأزمة على البورصة المصرية نجد أن الأيام الأولى لحدوث الأزمة الآسيوية تراجعت أسعار الأوراق المالية نتيجة الإتجاه إلى بيع الأوراق المالية خوفاً من حدوث ما حدث فى آسيا فى البورصة المصرية . وقد ترتب على ذلك حدوث اتجاه نزولى فى أسعار الاسهم وهو ما يعنى حدوث آثار نفسية على معاملات البورصة ، غير أن هذه الاتجاهات لم تدم طويلاً بعد أن تأكد المتعاملون من عدم حدوث تأثير سلبى للأزمة اللآسيوية على البورصة المصرية فعادت حركة المعاملات إلى طبيعتها وزادت معاملات الشراء للأوراق المالية كما عادت الأسعار إلى معدلاتها السابقة قبل يوليو ١٩٩٧ .

ولايخفى أن الأزمة الآسيوية ترتب عليها اتجاه كثير من المستثمرين خصوصاً من أبناء الدول العربية الخليجية إلى البعد عن البورصات الآسيوية والتحول إلى البورصات العربية ومن أهمها البورصة المصرية . وقد كان هذا أحد العوامل التى تفسر زيادة معدلات التداول فى البورصة وارتفاع أسعار الأوراق المالية بعد فترة وجيزة من الانخفاض الذى حدث فى بداية الأزمة .

وبخصوص تدفقات الاستثمارالأجنبى المباشر إلى مصر فقد أدت الأزمة إلى الخوف من المخاطر المتعلقة

بالمضاربة على الأسعار فى البورصات سواء بالنسبة للعملات الأجنبية أو الأوراق المالية والعقارات وغيرها . ومن ثم اتجه المستثمرون إلى البديل الطبيعى لهذه الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر ولجأوا إلى الاستثمار الأجنبى المباشر فاتجهوا إلى الدول التى تقدم حوافز وضمانات للاستثمار وتعمل على تنمية وتطوير مناخ الاستثمار ، ومن بينها مصر مما أدى إلى زيادة تدفقات رأس المال الأجنبى المباشر إلى مصر حتى تجاوزت قيمتها ٢ مليار دولار فى نهاية عام ٩٧ وذلك مقابل ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٦ .

وبخصوص أثر الأزمة على التجارة الخارجية لمصر فقد ترتب على الأزمة انخفاض قيمة العملات الآسيوية مما جعل السلع المستوردة منها رخيصة القيمة بالمقارنة بقيمة السلع المماثلة التى تستورد من الدول الأوربية أو من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الواردات المصرية من هذه الدول من حيث الكمية أو الحجم فقط وليس من حيث القيمة التى اتجهت فى الانخفاض بسبب انخفاض قيمة الواردات بالدولار الأمريكى الذى يستخدم كعملة أساسية فى تسوية الحسابات والمدفوعات بين مصر وهذه الدول الآسيوية . وقد كان ذلك واضحاً بالنسبة لواردات مصر من الالكترونيات الآسيوية .

ولايعنى ماسبق حدوث تحول هيكلى فى التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية حيث أن التأثير اقتصر فقط على القيمة دون الوزن النسبى ، ولاتزال الواردات المصرية كما هى من حيث التركيز على الاستيراد من الدول الأوربية ومن الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى تحكمها اعتبارات نمط التكنولوجيا المستخدمة من قبل وما يلزمها من قطع غيار من انتاج هذه الدول الغربية والعقود التجارية السابق التعاقد عليها لاستيراد المواد أو السلع الغذائية وخاصة القمح والدقيق والذرة ووسائل النقل والسلع المعمرة وغيرها من السلع الهندسية والتعدينية .... الخ .

و لم تحدث آثاراً مماثلة على الصادرات المصرية إلى هذه الدول خاصة وأنها تعتبر اكثر ارتفاعاً فى قيمتها من السلع الآسيوية بعد انخفاض عملاتها مقابل الدولار الأمريكى ومن ثم مقابل الجنيه المصرى . وبصفة عامة يلاحظ أن نمط التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية يقوم على الارتباط الوثيق بين مناطق الاستيراد ومناطق التصدير حيث ترتفع أوزان كل منطقة جغرافية أو تنخفض فى كل من الصادرات والواردات معاً وليس فى جانب واحد منها . وذلك باعتبار أن الصادرات وما يرتبط بها من حصيلة تعتبر الوسيلة الأساسية لسداد قيمة مدفوعات الواردات مما يتطلب وجود نوع من التلازم بين الاستيراد والتصدير جغرافيا .

ومما سبق نستطيع القول بأن تاثير الأزمة الآسيوية على الاقتصاد المصرى كان تأثيراً قصير الاجل ومحدود إلى حد كبير ، كما أنه لم يترتب عليه أية تغيرات هيكيلية فى التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية أو أية تغيرات جوهرية فى معاملات البورصة . وذلك على أساس أن البورصة المصرية لاتزال بورصة محلية أو اقليمية ناشئة وليست مرتبطة بشكل مباشر بالبورصات العالمية رغم وجود شهادات إيداع دولية متداولة فى البورصة المصرية وفى بعض البورصات الخارجية فى نفس الوقت .

المبحث السابع

دور اليورو فى تحقيق استقرار نظام النقد الدولى

مع مطلع عام ١٩٩٩ بدأ العمل بنظام الوحدة النقدية الأوربية بانضمام (١١) دولة أوربية عضو فى الإتحاد الأوربى ويمثلون ٢٩٠ مليون نسمة وهى فرنسا والمانيا وايطاليا ولكسومبرج وبلجيكا وهولندا وأسبانيا والبرتغال وفنلندا والنمسا وايرلندا . ومن المتوقع أن تنضم بقية الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى بعد ذلك بحيث يصبح العدد الاجمالى ١٥ دولة بحلول عام ٢٠٠٢.

وسوف يتم تداول اليورو حسابياً فقط اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩ مع استمرار الدول الأعضاء فى التعامل بعملاتها المحلية حتى عام ٢٠٠٢ حيث يبدء العمل بنظام عملات مزدوج يعتمد على تداول العملات المحلية جنبا إلى جنب مع اليورو لمدة ستة شهور . واعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٢ يبدء تداول عملة اليورو فقط وتختفى العملات المحلية من التداول .

ومن المتوقع أن يتم تداول نحو ٨٠ مليار وحدة يورو عام ٢٠٠٢ ويتولى البنك المركزى الأوربى ومقره فرانكفورت بألمانيا رسم السياسة النقدية للدول الأعضاء مع تحديد سياسة سعر الفائدة وادارة سعر الصرف الموحد فى ضوء الظروف والأوضاع الاقتصادية الملائمة لظروف الدول الأوربية وعلاقة اقتصادياتها بالاقتصاد العالمى . وذلك بالاضافة إلى التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الإصلاح الهيكلى وتخفيف حدة البطالة فى سوق العمل الأوربى .

وتشير الاحصائيات الدولية إلى أن دول الاتحاد الأوربى تتجه إلى تخفيض معدل البطالة إلى مايقرب من ١١,٢٪ عام ١٩٩٩ مقابل ١١,٨٪ عام ١٩٩٨ ز وذلك بالاضافة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى إلى حوالى ٣,٠٪ مقابل ١,٨٪ خلال نفس الفترة . كما أن معدل التضخم سوف يتراجع إلى حوالى ١,٥٪ عام ١٩٩٩ .

ويعنى ماسبق اتجاه مؤشرات الإقتصاد الأوربى إلى التحسن بشكل يمكن أن يكون له انعكاس إيجابى على قيمة العملة الأوربية الموحدة فى المستقبل القريب ، وهنا يثور التساؤل حول مستقبل النظام النقدى العالمى بعد ظهور اليورو كعملة أوربية موحدة متداولة اعتباراً من عام ٢٠٠٢ ، وما هو شكل العلاقة المتوقعة بين اليورو وكل من الدولار الأمريكى ، ووحدات حقوق السحب الخاصة ؟ وهل يمكن أن تصبح عملة اليورو عملة دولية احتياطية منافسة للدولار الامريكى ولحقوق السحب الخاصة ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يجدر بنا التعرف على بعض المؤشرات الدولية التى تتعلق بأهمية الاقتصاد الأوربى للإقتصاد العالمى والوزن النسبى لتجارة الاتحاد الأوربى إلى اجمالى التجارة الدولية ، والاستثمارات الأوربية فى العالم وأسواق المال والنقد الأوربية وعلاقتها بالأسواق المالية العالمية الأخرى .

وتوضح الاحصائيات الدولية أن تجارة دول الإتحاد الأوربى تمثل حوالى ٤٥٪ من التجارة الدولية . وتمثل تجارة الدول الـ (١١) الأعضاء فى اليورو حوالى ٤٠٪ من التجارة الدولية وهو ما يعنى ارتفاع درجة تأثير تجارة أوربا على التجارة العالمية ومن ثم ارتفاع درجة تاثير العملة الأوربية الموحدة على بقية العملات العالمية القابلة للتحويل مثل الدولار الأمريكى والين اليابانى .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأوربية على مستوى العالم نجد أنها تبلغ نحو ٥٠٠ بليون دولار تمثل حوالى ٥٦٪ من الاستثمارات العالمية ، وهو ما يعنى وجود طلب محتمل على العملة الأوربية الموحدة فى المستقبل القريب فى العديد من دول العالم النامية والمتقدمة على السواء .

وإذا رجعنا إلى أرقام سوق المال العالمية نجد أن العملات الأوربية حالياً تحتل وزناً مرتفعاً لإجمالى

العملات المتداولة فى سوق السندات الدولية يبلغ حوالى ٣٧,١٪ مقابل ٣٤,٢٪ للدولار الأمريكى، ١٥,٧٪ للين اليابانى .

وتوضح المؤشرات الحديثة الصادرة عن صندوق النقد الدولى أن وزن الدولار الأمريكى فى تمويل الصادرات الدولية اتجه إلى التراجع لصالح العملات الأوربية حيث انخفضت نسبة استخدام الدولار الأمريكى فى تقويم الصادرات الدولية إلى ٤٧,٦٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٥٦,٤٪ عام ١٩٩٥ فى الوقت الذى ارتفع فيه وزن التعامل بالمارك الألمانى مثلا وهو أحد العملات الأوربية القوية المشتركة فى النظام النقدى الأوربى والوحدة النقدية الأوربية الموحدة إلى ١٥,٥٪ مقابل ١٣,٦٪ خلال نفس الفترة . ويعنى ذلك إمكانية إزاحة اليورو للدولار الأمريكى فى النظام النقدى العالمى بحيث تصبح اليورو أصل احتياطى عالمى يستخدم فى تسوية المدفوعات الدولية ، كما أنه من المتوقع أن تسعى كثيراً من الدول إلى ربط عملاتها باليورو بدلاً من الدولار الأمريكى أو الجنيه الاسترلينى أو الفرنك الفرنسى أو المارك الألمانى . وذلك فى ضوء الطلب المتوقع والمتزايد على اليورو بدلاً من الدولار الأمريكى واحتمالات استخدامه فى تسوية المدفوعات الدولية فى ضوء ما تتمتع به العملات الأوربية من قوة وطلب عالمى يفوق المعروض منها بدرجة تجعل اليورو أكثر ثباتاً من الدولار وغيره من العملات الأخرى . كما أن قوة اليورو واستقراره المتوقع تجعل منه منافساً قوياً لوحدات حقوق السحب الخاصة التى تعتمد على سلة عملات خمس فقط ذات وزن كبير فى التجارة الدولية .

ولاشك أن سعى البنك المركزى الأوربى لتحقيق الاستقرار المالى والنقدى داخل المجموعة الأوربية والاتجاه إلى تخفيض سعر الفائدة سوف يؤدى إلى انخفاض معدل التضخم وتشجيع الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادى داخل دول الاتحاد الأوربى ومن ثم زيادة حجم الصادرات الأوربية وزيادة الطلب على اليورو بدرجة تفوق زيادة المعروض منه فى أسواق النقد واتجاه قيمته إلى الارتفاع مقابل الدولار الأمريكى والين اليابانى. ولا يخفى أن ذلك يمكن أن يؤدى تدريجياً إلى اتجاه الدول الصناعية الجديدة الآسيوية واليابان إلى استخدام اليورو فى احتياطياتها الدولية بدلاً من الدولار الأمريكى الذى سوف تقوم بطرحه للبيع فى الأسواق مما يؤدى إلى انخفاض قيمته بشكل واضح ، ويلاحظ أن مثل هذه الأوضاع يمكن أن تؤدى فى الأجل الطويل إلى زيادة الصادرات الامريكية على حساب الصادرات الأوربية وعودة قيمة الدولار الأمريكى إلى الإرتفاع تبعاً لذلك ، إلا أن نجاح البنك المركزى الأوربى فى ادارة سياسة سعر الصرف وفعالية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يمكن أن تمنع حدوث ذلك .

ويجدر الاشارة إلى أن كثيراً من المحللين الاقتصاديين الأوربيين يرون أن استخدام عملة أوربية موحدة سوف يترتب عليه اتجاه أسعار وتكاليف المنتجات إلى الانخفاض نظراً لتباين مستويات الأجور والأسعار على مستوى دول الإتحاد الأوربى بمعدلات تتراوح بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ ومن ثم انخفاض تكلفة تصنيع المنتجات وإمكان تحديد أسعار منافسة فى الأسواق العالمية ، وهو ما يمكن أن يحول دون تأثير ارتفاع قيمة اليورو السلبى على حجم الصادرات الأوربية العالمية خاصة خلال السنوات الأولى من عمر اليورو .

من ناحية أخرى نجد أن ميثاق استقرار الوحدة النقدية والاقتصادية الأوربية يفرض عقوبات على الدول التى تخالف مستوى العجز المسموح به وهو ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وقيمة الغرامة ٠,٥٪ من اجمالى الناتج المحلى الإجمالى للدولة المخالفة ، وذلك بالاضافة إلى تخفيض الانفاق الحكومى بمعدلات تتراوح بين ٠,٥٪ ، ٠,٥٧ ٪ من مستواه عام ١٩٩٨. ومن شأن هذه السياسة ضبط معدل التضخم فى الحدود الآمنة وهو ما ينعكس إيجابياً على سعر الفائدة الحقيقى وعلى معدل

التضخم ، ويساعد بالتالى على استقرار سعر الصرف فى أوربا الموحدة .قد بدأت عدة دول أوربية بالفعل اصدار خطط وتشريعات للإنتقال إلى استخدام اليورو فى شئون المحاسبة والضرائب وتقويم الديون القديمة والجديدة ، وإعداد حملات إعلامية لبيع اليورو إلى المواطنين تتكلف حوالى ١٦مليون دولار فى عشر دول أعضاء فى منطقة اليورو . كما اتجهت بعض البنوك فى أوربا الموحدة إلى تعديل نظم العمل فيها بحيث تتفق مع استخدام العملة الموحدة وتقدر تكاليف هذه التعديلات حوالى ٣٥ مليار دولار . كما اتجهت النقابات العملية إلى التعاون فيما بينهما على المستوى الإقليمى من أجل حماية حقوق العمال من أى آثار سلبية يمكن أن تترتب على استخدام العملة الجديدة والعمل على ربط الزيادة فى الأجور والمرتبات بمعدل نمو الانتاج بحيث يستفيد العمال من أى زيادة تحدث فى الانتاج السنوى فى ظل الوحدة الإقتصادية بصفة عامة ، وهو ما تحرص عليه أيضاً الأحزاب الاشتراكية التى فازت فى الإنتخابات على رئاسة الحكومة فى العديد من الدول الأوربية خاصة فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا .

وإذا ما عدنا إلى مناقشة احتمالات اتجاه العديد من الدول النامية إلى ربط عملاتها باليورو بعد عام٢٠٠٢ نجد أن معظم هذه الدول تعتمد سياسة سعر الصرف فيها على ربط عملاتها بالدولار الأمريكى طالما أن تسوية مدفوعاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الأوربية والدول الصناعية الجديدة يتم بالدولار باعتباره عملة احتياطية مقبولة عالميا وعالية السيولة مع القدرة على التنبؤ بتغيراتها فى المستقبل ، واعتبارها عملة مرجعية للأسعار وتسوية المدفوعات .

ويعنى ما سبق صعوبة تحول الدول النامية التى تربط عملاتها بالدولار إلى ربط عملاتها باليورو على الأقل فى الأجل القصير فى ظل عدم وضوح الرؤية للعلاقة بين اليورو ، والدولار الأمريكى ، وحالة عدم الاستقرار التى تصاحب أى نظام نقدى جديد .

أما فى الأجل المتوسط والأجل الطويل فإن هناك احتمالات قوية لإتجاه الدول النامية إلى تكوين احتياطيات بنوكها المركزية باليورو بدلاً من الدولار الأمريكى خاصة فى ظل احتمالات زيادة صادرات هذه الدول إلى دول أوربا الموحدة نتيجة إعادة تصحيح تجارة الدول النامية مع أوربا بالإستفادة من تغير مستويات الأسعار داخل الإتحاد الأوربى .

ويجدر الاشارة إلى أن هناك العديد من الدول النامية التلا تربط عملاتها بالفرنك الفرنسى، وبالجنيه الاسترلينى ، وبالمارك الألمانى ، وبطبيعة الحال سوف تصبح عملات هذه الدول مرتبطة باليورو بعد إختفاء العملات الأوربية اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٢ ، وهو ما يزيد من فرصة الانتشار الجغرافى العالمى لاستخدام العملة الأوربية الموحدة ومن ثم تفضيل كثير من الدول النامية ربط عملاتها باليورو التى يتوقع أن تصبح اكثر استقراراً من بقية العملات فى ظل السياسة التى سوف يطبقها البنك المركزى الأوربى الموحد وتلتزم بها كافة البنوك المركزية الأوربية بشكل حازم .

وفيما يتعلق بمنافسة اليورو لوحدات حقوق السحب الخاصة فإن ذلك يتوقف على موقف صندوق النقد الدولى من تحديد قيمة هذه الوحدات بعد اختفاء ثلاثة عملات من العملات المكونة لسلة الوحدات وهى (الجنية الاسترلينى والمارك الألمانى والفرنك الفرنسى) . أغلب الظن أن الصندوق سوف يتجه إلى إعادة تقويم الوحدات مقابل الذهب ومراجعة الأوزان النسبية للعملات المكونة للسلة مع استمرارها كوحدات حسابية لتسوية المدفوعات وتقديم معونات أو تسهيلات الصندوق للدول الأعضاء إذ من الصعب تجاهل وزن وتأثير الدولار الأمريكى والين اليابانى فى التجارة العالمية ومن ثم دورهما فى المحافظة على استقرار قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة .

وبالنسبة لمصر تعتمد سياسة سعر الصرف فيها على ربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى وإقامة علاقة مشتقة بين الجنيه المصرى وبقية العملات الأوربية وغيرها على أساس العلاقة مع الدولار الأمريكى . ويعتبر المسئولون أن هذا النظام يحقق أفضل مزايا ممكنة للاقتصاد المصرى نظراً لأن ٨٠٪ من حجم تجارة مصر الخارجية يتم تسويتها بالدولار الأمريكى . وسوف تستمر مصر فى المحافظة على هذه النسبة خلال السنوات القادمة حتى يتبين لها ما ستكون عليه قيمة اليورو عالمياً ومدى استقرارها وقبولها العالمى ودرجة سيولتها وقدرتها على الدخول إلى الأسواق العالمية ، وقدرة البنك المركزى الأوربى الموحد على ضبط السياسة النقدية والسياسة المالية فى أوربا الموحدة بشكل مستقل وفعال . وبعد الإنتهاء من تقييم الموقف ربما تتجه مصر إلى مراجعة سياسة سعر الصرف لربط عملتها باليورو بعد تراجع الدولار الأمريكى أمام العملة الجديدة وانتشار هذه العملة جغرافياً فى العديد من الدول النامية والمتقدمة والتى سوف تتجه هى الأخرى إلى تفضيل قبول اليورو فى تسوية مدفوعاتها بدلاً من الدولار الأمريكى .

وربما تجد مصر أن ارتباط عملتها باليورو بعد عام ٢٠٠٢ يمكن أن يؤدى إلى زيادة معدل تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر بشكل يفوق معدلات التدفق الحالية فى ظل الارتباط مع الدولار الأمريكى .

ويجدر الإشارة إلى أن مصر تتجه إلى عقد اتفاقيات مشاركة مع أوربا الموحدة من أجل زيادة حجم التعاون الفنى والتجارى وزيادة معدل تدفق الاستثمارات الاوربية إلى مصر . ولاشك أن هذا التعاون يمكن أن يؤدى إلى زيادة تدفق الصادرات المصرية من السلع غير التقليدية مثل النباتات العطرية والطبية ومثل الخضر والفواكه وبعض المنتجات الوسيطة والخام ومنتجات الألومنيوم والغزل والنسيج والملابس الجاهزة وغيرها الأمر الذى يجعل الارتباط بين الجنيه واليورو فى المستقبل ارتباطاً قوياً يفوق الارتباط مع الدولار الأمريكى .

وفيما يتعلق بموقف الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى المصرى بعد صدور وتداول اليورو فإن ادارة الاحتياطى لاتتغير نتيجة ذلك رغم إعادة تقويم مكونات الاحتياطى بعد اختفاء العملات الأوربية من التداول بعد عام ٢٠٠٢ ، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى. أما فى حالة التخلى عن ربط الجنيه بالدولار الأمريكى فإن المسألة تصبح مختلفة تماماً إذ يتعين فى هذه الحالة إعادة النظر فى إدارة البنك المركزى المصرى لهذا الاحتياطى .

المبحث الثامن

التجارة الالكترونية

تعتبر التجارة الالكترونية من أهم التطورات العالمية الجديدة والتى ترتبت على التقدم العلمى الكبير وثورة الإتصالات والمعلومات والتكنولوجيا المتقدمة فى مجال الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات والنظم .

وتشير الاحصائيات الدولية إلى أن حجم التجارة الالكترونية بلغ حوالى ٣٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ . ومن المتوقع أن تصل هذه القيمة إلى اكثر من أربعمائة مليار دولار عام ٢٠٠٢.

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية اكبر دولة فى العالم فى استخدام التجارة الالكترونية حيث تمثل هذه التجارة حوالى ٦٤٪ من اجمالى تجارتها الخارجية من خلال ١,٥ مليون صفقة الكترونية يقوم بها حوالى ٧٦ مليون مواطن أمريكى .

وتعتبر ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من أوائل الدول التى تجىء فى الترتيب بعد الولايات المتحدة فى سوق التجارة الالكترونية حيث يتراوح حجم هذه التجارة فيها بين ٣٠-٣٥ مليار دولار وفى منطقة الشرق الأوسط نجد أن حجم التجارة الالكترونية فى الدول العربية حوالى ١١,٥ بليون دولار عام ١٩٩٨ معظمها فى دول الخليج العربى ويقوم بها حوالى ثلاثة أرباع مليون مواطن .

مفهوم التجارة الالكترونية :

يقصد بالتجارة الالكترونية استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) فى عقد صفقات تجارية سواء داخل الدولة الواحدة أو بين عدة دول مختلفة .

وتستخدم الشبكة لتوفير معلومات عن الفرص التجارية واجراء معاملات التسويق والترويج وخدمات ما قبل البيع وما بعده والنقل والصيانة والشحن والتفريغ وغيرها ولاجراء التجارة الالكترونية لابد من الإطلاع على الكتالوج الالكترونى الموجود على الشاشة فى المواقع الخاصة بالشركات أو المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها .

وتشمل بيانات الكتالوج اسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها ومواصفات منتجاتها أو خدماتها بدقة وبالتفصيل وأسعارها والرسوم الجمركية وأتعاب الشحن والنقل والتأمين وغيرها .

وباستخدام البريد الالكترونى يتم التعاقد على الصفقات بين البائعين والمشترين أو المصدرين والمستوردين . كما يتم تسوية المدفوعات المتعلقة بالصفقة الكترونيا .

مراحل التجارة الالكترونية :

تحدث التجارة الالكترونية من خلال ثلاثة مراحل على النحو التالى :

١- المرحلة الأولى : العرض والطلب الكترونيا : حيث يقوم المستورد بالتعرف من خلال الكتالوج الالكترونى على مواصفات السلع والبدائل الموجودة لها وأماكن تواجدها وطلب السلعة التى يريد شراءها من البائع عن طريق الحاسب الآلى ومن أى مكان فى العالم .

٢- المرحلة الثانية : تسليم البضائع : يتم التسليم بواسطة الحاسب الآلى حيث يتم ارسال وشحن البضائع إلى المستورد كما يمكن حجز الفنادق وتذاكر الطائرات وشراء برامج الحاسب الآلى باستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (انترنت) .

٣- المرحلة الثالثة : سداد القيمة : يتحقق سداد القيمة الكترونيا وتسوية المدفوعات المتعلقة بالصفقة حيث يقوم المستورد بملأ نموذج الشراء بعد اختياره للمنتج الذى يحتاج إليه ويشمل النموذج رقم البطاقة الإئتمانية الخاصة به وقيمة البضائع المشتراه . ويتم بعد ذلك نقل هذه البيانات بواسطة الحاسب الآلى ومعها رقم بطاقة

الائتمان إلى حاسب آلى البنك الذى يتعامل معه المستورد . ويقوم البنك بالتحقق من صحة رقم البطاقة وقيمة البضائع ويقوم الحاسب الآلى للبنك بخصم قيمة البضائع المشتراه من حساب المشترى ثم اضافتها إلى حساب البائع اذا كان له حساب فى نفس البنك فإن لم يكن له حساب وكان له حساب فى بنك آخر فيقوم بالاتصال بالبنك الآخر ليقوم بتحويل القيمة إليه من حساب المشترى فى البنك الأول إلى حساب البائع فى البنك الثانى .

وتستخدم النقود الالكترونية عبر الانترنت فى سداد القيمة حيث يقوم البنك باصدار نقود الكترونية لعملائه وغير متداولة فى المعاملات ويحتفظ العميل بالنقود الالكترونية فى محفظة الكترونية يتم حفظها على القرص الصلب للحاسب الآلى أو يتم التحفظ عليها فى البطاقات الذكية وهى بطاقات تحتوى على رقائق الكترونية فيها ذاكرة لتخزين المعلومات ، وهى تحل الآن محل بطاقات الإئتمان العادية .

وتعتبر الشيكات الالكترونية من أهم وسائل الدفع التى تعتمد على الحاسب الآلى حيث ينتقل الشيك بالبريد الالكترونى إلى المستفيد بعد توقيعه الكترونيا فيحصل عليه المستفيد ويوقعه الكترونيا ويرسله بالبريد الالكترونى مصحوباً باشعار ايداع الكترونى فى حسابه بالبنك .

فوائد التجارة الالكترونية :

١- تعتبر التجارة الالكترونية وسيلة فعالة لتوسيع نطاق الأسواق المحلية بحيث تتصل ببعضها البعض على مستوى العالم ومن ثم تساهم بكفاءة فى تسويق السلع والخدمات على مستوى العالم .

٢- تساعد على سرعة الاستجابة لطلبات العملاء إذا ما قورنت بالمعاملات الورقية التقليدية التى تستغرق وقتاً أطول حتى يمكن تلقى أوامر الشراء الرد عليها .

٣- تعمل على تخفيض تكاليف المراسلات البريدية والدعاية والاعلان والتوزيع والتصميم والتصنيع بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ من التكلفة الكلية .

٤- تقليل المخاطر المرتبطة بتراكم المخزون من خلال تخفيض الزمن الذى يستغرقه معالجه البيانات أو المعلومات المتعلقة بالطلبيات .

٥- تخفيض تكلفة انشاء المتاجر الالكترونية بالمقارنة بتكلفة انشاء المتاجر التقليدية مما ينعكس إيجابى على تكلفة إتمام الصفقات التجارية .

٦- تساعد التجارة الالكترونية على توفير نظم معلومات تدعم اتخاذ القرارات الادارية من خلال نظام تبادل المعلومات بدقة وبطريقة علمية تحقق القدرة على الرقابة والضبط المحاسبى .

٧- تحقق كفاءة عمل أسواق المنافسة الكاملة على مستوى العالم حيث تتيح الفرص المتكافئة أمام كافة المؤسسات الكبيرة والصغيرة على السواء لعرض منتجاتها أو خدماتها بحرية دون تمييز أو قيود .

٨- تغيير صورة المشروعات من الصورة التقليدية التى تعتمد على استخدام عدد كبير من العمال وانشاء مبانى ضخمة واستخدام هياكل تنظيمية معقدة إلى الصورة الالكترونية التى تحتاج إلى عمالة قليلة دون تقيد بوجود مواقع جغرافية أو مبانى كبيرة الحجم .

٩- تعتبر التجارة الالكترونية أحد الآليات الهامة التى تعتمد عليها عولمة المشروعات التجارية والانتاجية والبنوك والبورصات .

١٠- سهولة أداء المدفوعات الدولية المترتبة على الصفقات التجارية بواسطة النقود الالكترونية المقبولة الدفع عالميا وخلال فترة زمنية قصيرة .

عيوب التجارة الالكترونية :

١- عدم قدرة المستورد على رؤية أو فحص السلعة قبل طلب شرائها .

٢- امكانية طلب استيراد سلع محظور استيرادها أو محظور بيعها فى الأسواق المحلية للدول المستوردة ومن ثم صعوبة تصريفها وضياع أموال مستورديها .

٣- احتمال حدوث تعاقدات صورية باستخدام شبكة الإنترنت وحدوث حالات نصب وحتيال بسبب عدم القدرة على التحقق من شخصية المتعاملين .

٤- عدم وجود مستندات ورقية مدعمة لطلبات الشراء أو ارسال البضائع يؤدى إلى صعوبة التمييز بين النسخ الأصلية والصور الالكترونية مما يجعل من السهل حدوث تلاعب أو تزييف لبيانات النسخ الأصلية فى ظل عدم وجود امكانية التوقيع بخط اليد ، وهو ما يهدد الحقوق والمصالح للأفراد والمشروعات على السواء .

٥- امكانية اختراق شبكة الانترنت وإفشاء أسرار العملاء والشركات والبنوك إلى منافسيهم .

٦- امكانية استخدام البطاقات الإئتمانية المزيفة للشراء بواسطة شبكة الانترنت عن طريق سرقة أرقام تلك البطاقات خلال تداولها عبر الشبكة ومن ثم تحمل أصحاب البطاقات اعباء عمليات شراء بضائع أو الحصول على خدمات لم يقوموا بطلبها او تنفيذها .

وجدير الاشارة إلى أنه قد أمكن التغلب على هذه العيوب الأخيرة من خلال إنشاء وحدة استخراج هويات الكترونية لكل من العميل والتاجر والبنك تعمل على استخراج هذه الهويات بطريقة مضمونة بعد التأكد من هوية العميل وحفظها وتداولها بطريقة سرية تماماً .

العلاقة بين البنوك والتجارة الالكترونية :

يبلغ عدد البنوك التى لها مواقع على الانترنت عام ١٩٩٩ حوالى ١٢٠٠ بنك منها حوالى ٧٠٠ بنك أمريكى . وذلك مقابل ٢٧٥ بنكا فى عام ١٩٩٦ .

وتستخدم البنوك شبكة الانترنت فى المجالات الآتية :

١- المراسلات البريدية ، وهى الصورة الشائعة لارسال واستقبال الرسائل الالكترونية .

٢- عرض أهم البيانات والمعلومات عن أنشطتها وخدماتها لعملائها ، وهى وظيفة تسويقية ودعائية.

٣- تقديم بعض الخدمات المصرفية من خلال الشبكة الدولية مثل الاستعلام عن أرصدة الحسابات ، وطلب بيان بالتحويلات أو المدفوعات .

٤- تقديم كافة الخدمات المصرفية المتعلقة بالحسابات الشخصية ، وهى أقل الاستخدامات شيوعاً فى الوقت الحاضر .

ولاشك أن البنوك وهى تستعد لمواجهة المنافسة العالمية فى الخدمات المصرفية تحتاج إلى انشاء شبكات مصرفية للقيام بدور السجل المركزى الالكترونى لعمليات التبادل التجارى بواسطة البنوك والترابط مع البنوك والمؤسسات العالمية المناظرة ، وتطوير أدوات التبادل المناسبة للتطورات الحديثة فى التجارة الإلكترونية والقيام بدور فعال فى النظام المصرفى العالمى وفى عمليات التجارة الدولية .

التجارة الالكترونية فى مصر :

تولى مصر التجارة الالكترونية إهتماماً كبيراً باعتبارها من التطورات العالمية الجديدة المرتبطة بالعولمة والنظام الاقتصادى العالمى الجديد . ومن ثم فقد أنشأت لجنة قومية للتجارة الالكترونية برئاسة وزير الاقتصاد لدراسة وتقنين أوضاع التجارة الالكترونية .

وتعتبر مصر من الدول التى تعهدت عام ١٩٩٨ بعدم وضع أى قيود أو معوقات على التجارة الالكترونية مثل الجمارك أو الضرائب أو غيرها عند انتقال المعلومات عبر شبكة الانترنت . وذلك فى

اجتماعات منظمة التجارة العالمية .

كما قامت مصر بتكوين لجنة للتجارة الالكترونية عام ١٩٩٧ تابعة للجمعية المصرية للانترنت وذلك من أجل وضع رؤية مستقبلية لوضع مصر على خريطة التجارة الالكترونية على مستوى العالم وقامت مصر بتشكيل لجنة تشريعية دائمة تحت اشراف وزارة العدل وتضم فى عضويتها وزارات قطاع الأعمال العام ومركز معلومات مجلس الوزراء واتحاد الصناعات ووزرات الاقتصاد والتجارة والتعاون الدولى . وذلك من أجل وضع تصورات قانونية و جرائية لتطبيق التجارة الالكترونية والاستفادة من مزاياها والحد من مخاطرها .

وقد انشأت مصر نقطة التجارة الدولية كاحدى آليات خدمة الاقتصاد المصرى ومجتمع الأعمال من أجل توسيع قاعدة المتعاملين فى التجارة الالكترونية . ولذلك قامت مصر بنشر نقاط التجارة الدولية فى جميع محافظات الجمهورية وذلك بالتعاون بين الغرف التجارية ومديريات التجارة والتموين بالمحافظات من أجل إمداد المحافظات بالبيانات والمعلومات عن الأسواق والأسعار وفرص الأستثمار وتوفير معلومات عن الأنتاج الزراعى والصناعى والخدمى وبناء قواعد معلومات لكل نشاط . وذلك بالاضافة إلى ترويج الانتاج المتميز الكلى محافظة وترشيد الاستيراد مع الاهتمام بتشجيع تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ومشروعات الشباب عبر شبكة الأنترنت العالمية المتصلة بنقطة التجارة .

وترتبط نقطة التجارة الدولية المصرية بحوالى ١٤٨ نقطة تجارة على مستوى العالم موجودة فى ١٣٠ دولة .

وقد تم عرض إنتاج اكثر من ألفى مصنع مصرى ونشر بيانات عن اكثر من سبعة آلاف مصنع وعن أكثر من أربعة آلاف مصدر مصرى وذلك على الصفحة الالكترونية الخاصة بنقطة التجارة الدولية على شبكة الإنترنت العالمية .

وقام اتحاد بنوك مصر بتشكيل ثلاث لجان تكنولوجية وفنية وقانونية لمواجهة مشاكل المعاملات المصرفية من خلال شبكة الانترنت العالمية والتوصل إلى اقتراحات قانونية لحماية التجارة الالكترونية تتفق مع القانون التجارى فى مصر .

وقامت مصر بتأسيس أول شركة عربية للتجارة الالكترونية من خلال الانترنت مقرها مدينة القاهرة وهى الشركة العربية للإتصالات تهدف إلى تقديم خدمات عربية جديدة عبر شبكة الإنترنت من خلال سوق العرب الالكترونية للعمل على تنشيط التجارة الدولية للدول العربية .

المبحث التاسع

تكتل الكوميسا (دول شرق وجنوب شرق افريقيا)

النشأة :

ترجع نشأة الكوميسا إلى ديسمبر ١٩٩٤ عندما أعلن تحويل منطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق أفريقيا إلى سوق مشتركة تضم فى عضويتها عشرين دولة .

الدول الأعضاء :

أنجولا ، بوروندى ، جزر القمر ، موريشس ، إرتريا ، اثيوبيا ، كينيا ، ليسوتو ، مدغشقر، مالاوى ، موزنبيق ، ناميبيا ، رواندا ، السودان ، سوازيلاند، أوغندا، تنزانيا، زائير، زامبيا، زيمبابوى.

وقد انضمت مصر إلى هذا التكتل فى نوفمبر ١٩٩٧ ليصبح عدد الدول الأعضاء إحدى وعشرين دولة وتم توقيع وثيقة الانضمام الرسمى فى القمة الثالثة لدول الكوميسا عام ١٩٩٨ .

أهداف التكتل :

١- زيادة حجم التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء .

٢- اقامة منطقة تجارة حرة فى اكتوبر ٢٠٠٠ .

٣- قيام إتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ .

٤- قيام إتحاد نقدى عام ٢٠٢٥ .

د- قيام الجماعة الاقتصادية الافريقية عام ٢٠٢٨ وفقا لما أقرته منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٩١.

أهمية الكوميسا :

١- تعتبر الكوميسا أكبر تجمع اقتصادى افريقى حيث يبلغ عدد سكان التكتل حوالى ٣١٠ مليون نسمة يعيشون على مساحة تبلغ ١٢٦٩٤ مليون كيلو متر مربع .

٢- يبلغ الناتج المحلى الاجمالى لدول التكتل حوالى ٧٥ مليار دولار .

٣- يوجد فى دول التكتل العديد من المعادن والثروات الطبيعية حيث تنتج معظم الانتاج العالمى من الذهب والماس والبلاتينوم والمنجنيز . ويوجد بها كميات كبيرة من اليورانيوم والنيكل والبترول والغاز الطبيعى والفحم والفوسفات .

٤- يوجد مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية الخصبة فى بعض دول التكتل مثل السودان ومصر واثيوبيا وارتريا .

التجارة الدولية للدول الأعضاء :

- تبلغ قيمة صادرات الدول الأعضاء حوالى ١٧ مليار دولار .
- تبلغ قيمة واردات الدول الأعضاء حوالى ٢٥ مليار دولار .
- يبلغ حجم التجارة البينية لدول التكتل حوالى ٢,٥ مليار دولار سنويا فى المتوسط .

ولا يخفى ضالة هذه القيمة بالنظر إلى امكانيات التكامل الهائلة لدى الدول الأعضاء .

نتائج قيام الكوميسا :

١- ارتفاع قيمة التجارة بين الدول الأعضاء من ٨٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ١,٧ مليار دولار عام ١٩٩٤ بمعدل زيادة قدره ١٤٪ ويتوقع أن ترتفع القيمة إلى ٤ مليار دولار سنويا بعد انشاء منطقة التجارة الحرة فى اكتوبر ٢٠٠٠ نتيجة تنشيط الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء.

٢- تم تخفيض الجمارك بين الدول الأعضاء وفقاً للجدول الزمنى المحدد للتخفيضات الجمركية

وتخفيض تكلفة النقل بين دول المجموعة بنسبة ٢٥٪ .

٣- انفاق حوالى ٧٠٠ مليون دولار فى مشروعات تنموية عام ١٩٩٨ .

٤- تقديم تسهيلات إئتمانيـة لتشـجيع التجـارة بلغـت ٣٤٥ مليـون دولار خـلال الفـترة (٩٢-١٩٩٦) .

٥- زيادة أنشطة تمويل التجارة بمعدل ٣٢,٤٪ عام ١٩٩٨ .

٦- تطوير شبكة الإتصالات لتحقيق سرعة الإتصال المباشر بين الدول الأعضاء بدلاً مـن توسـيط طرف ثالث لإجراء الإتصالات .

٧- قيام شركة إعادة التأمين التابعة للكوميسا بزيادة رأس مالها وارتفع نطاق نشاطها ليغطـى ١٩ دولة من الدول الأعضاء .

٨- تطبيق برنامج التنسيق المالى عام ١٩٩٥ من اجل تحقيق الاتحاد المالى الكامل .

٩- إتخاذ اجراءات الوحدة الجمركية للوصـول إلى التعريفـة الجمركيـة الموحـدة تجـاه الـدول غـير الأعضاء .

١٠- دعم التعاون فى مجال الطاقة والصناعة والبيئة من أجل زيـادة معـدل النمـو الاقتصـادى مـع تنشيط التعاون فى مجال الزراعة وتنمية الريف .

١١- التنسيق بين سياسات النقل والمواصلات وتحرر صناعة السيارات ووضع مواصفات جديـدة للشحن بواسطة السكك الحديدية والشحن الجوى .

مصر والكوميسا :

- تمثل تجارة مصر مع دول التكتل حوالى ٨١٪ من اجمالى تجارة مصر مع الدول الإفريقية جميعها .
- تمثل صادرات مصر إلى دول الكوميسا حوالى ٦٠٪ من اجمالى صادرات مصر لإفريقيا.
- تمثل واردات مصر من هذه الدول حوالى ٨٧,٦٪ من اجمالى واردات مصر من إفريقيا .
- أنشىء أول خط ملاحى مصرى منتظم إلى دول شرق افريقيا يربط بين ميناء الأدبية بالسـويس وميناء جيبوتى وومباسا ودار السلام .
- تقدمت مصر إلى التكتل باقتراح انشاء خط ملاحى يبدء من الأسكندرية إلى جنوب أفريقيا يمر بعده دول افريقية بتكلفة قدرها خمسون مليار دولار .

الفصل التاسع

حالة عملية باللغة الانجليزية
وحلولها

خطاب من رئيس شركة (ستاريت)

إلى

وزير التجارة بالولايات المتحدة الامريكية

بشأن

انخفاض حجم صادرات الشركة من العدد والمنتجات المعدنية

مستخرجة من : كتاب (حالات عملية فى التجارة الدولية)

اصدار : جامعة هارفارد ـ الولايات المتحدة الامريكية

بعنوان

Manager in the International Economy
Roymond Vernon / Louis T. Wells, Jr.
Fourth Edition , Prentice - Hall, Jnc., Englewood Cliffs, New Jersey , 1981 .

A Letter from Mr. Starrett

The L. S. Starrett Company
Since 1880
World's Greatest Toolmakers
*Precision Tools * Dial Indicators * Steel Tapes*
*Ground Flat Sock * Hacksaws * Band Saws*
*Band Knives * Vises*
Athol, Massachusetts 01331, U.S.A.
November 15, 1972

The Honorable Peter G. Peterson
Secretary of Commerce
Washington, D. C. 20230

Dear Secretary Peterson :

As the president of a precision tollmaking company, I am very involved and quite interested in the problems of low-cost, low-wage inports affecting U. S. manufacturing. I'm only going to speak for Starrett, but I do know that there are a host of other companies and industries that are just as concerned as I am.

I've got several comments to make and some questions to ask. But before I continue, I'd like to tell you something about

---

This case was prepared by Judith M. Brown and Professor James P. Baughman. Compyright (c). 1972 by the President and Fellows of Harvard College. Reprinted by permission.

our company. My great-grandfather began as a New England farmer but his desire to invent useful tools led him to go into manufacturing in Athol, Massachusetts, in 1880. He eventually took out about 100 patents. Ever since then, our company has continually sought to broaden its product line and we now make over 3,000 tools. We sell almost exclusively to industrial supply houses, but our products end up in almost every factory in the United States.

We emplay 1,701 people, a number of whom are highly skilled craftsmen who have been with us for many years. We are not unionized. Our 1967 Employees Stock Purchase Plan enables our people to become involved in Starrett as an enterprise, and we have made every effort to keep our facilities modern and efficient. Since we employ a significant number of the population of the Athol-Orange community, our position is one of importance to many more people than just those directly employed by Starrett. Enclosures 1-5 should give you a better idea of Starrett's position over a number of years. Enclosure 6 summarizes the opinions of a widely respected investment advisory firm about our company.

There are two aspects to the problem I would like to raise: foreign markets and the U.S. domestic market for our products. Let's take the foreign markets first. We are competing with manufacturers in foreign markets who are paying wages which are considerably less than ours. For a good example, let's take the Japanese, who are the most notorious. In a recent government report put out by an investigatory commission of

the U.S. Tariff Commission, the stated figure for average hourly pay and fringe benefits in the United States was $ 3.97 in contrast to $ .98 in Japan. From our own information, we feel that this is substantially correct. While anyone can make a liar of me on an exception, generally speaking there is no technology that will overcome a cost difference such as the one just mentioned. This is especially true because in today's world of almost instant communication and transportation, most advanced technology in any field is readily available worldwide.

Actually, we ourselves have located plants overseas, strictly to be able to compete in foreign markets. At one time, in pre-World War II days, our exports contributed one third of our total business. Since World War II, however, exports have dropped to a trickle, and for only one reason: Our prices were too high for world markets because our costs were so much higher than those of the rest of the world. Because we cannot control what goes on in the rest of the world as far as wages and salaries are concerned, we had no choice except to abdicate the market or to go overseas and meet the competition. Last year, our overseas subsidiaries contributed 20 percent to our sales and 33 1/3 percent to our income. In fact, during 1970 and 1971, our foreign operations sales and earnings enabled us to keep our financial footing despite sharp declines in overall business conditions and our own domestic performance.

To be specific, our foreign operations are located in Sao Paulo, Brazil, and Jedburgh, Scotland. We also have warehouses in Canada and Mexico. We started these operations strictly to be able to compete in foreign markets and to replace the export

business we had lost, not to manufacture abroad for importation back into this country.

In fact, we hadn't actually thought much about setting up a plant in Brazil until a local importer who was our representative there, an extremely energetic person, convinced us that it was worth looking into. In 1955-1956 my father sent me down there to examine possibilities. I was skeptical, because everyone kept telling me, " Brazil is the country of the future and always will be. " But we went ahead anyway, investing $ 679, 194 before production began in 1958, and we disceovered that everyone had been wrong. Brazil's a tremendous, gung-ho country, growing by leaps and bounds - this is especially true of Sao Paulo, where we are located.

To date our operations in Brazil have been very satisfactory. We have crackerjack management there and a splendid relationship with the Brazilian government. We employ 170 people, all Brazilian nationals, and we're sympathetic to the government's desire for us to increase the percentage of the total Starrett product line made in Brazil. You see, although our primary reason for manufacturing in Brazil is to reach the rich domestic market of that particular country, we also use our organization there as an outlet for tools made in Athol and in Jedburgh. Furthermore, we are in Brazil to serve the rest of South America, which is no easy task, given Argentina's steep tariffs and the transportation problems in shipping to Chile and Peru. At any rate, we've done well despite inflation. In fact, we could almost say, thank God that Brazil has a military dictatorship, because without it the situation would be much worse.

Our reasons for establishing a plant in Scotland were similar. I went there in 1958 to help start the operations, and by 1960 we had invested $ 189,398. Today we employ 350 people in that plant. We were fortunate because we had good contacts in the United Kingdom. We spoke the same language. Our name and product line were well known there, and there was a good domestic market for our goods. At that time a Scottish location also gave us preferential access to the British Empire. Finally, we felt that we could serve the European tool and saw market better from Scotland, since we have always believed that the Untied Kingdon would join the Common Market. The wage rate in Scotland is competitive, although it is not as low as in is the Japanese rate.

Now to turn to the second part of the problem: the domestic market. This is the part I am most vitally interested in. I must stress again that when we went overseas we had no intention of importing back into the United States and that is still the case. Sometimes when we stock-out of a product here we may temporarily import from our inventories in Canada or Scotland. Occasionally, we also supply some of the U.S. demand for metric tools from our Scottish plant, but we also make those tools in this country. So it is still fair to say that we do not manufacture overseas so as to import back into America.

Believe me, if money were our only concern, we could manufacture overseas, import from there, and turn our U.S. plant into a service and sales organization. We're not about to do that, unless we're forced by our governmental policies into importing into this country. We feel we have an obligation to

our manufacturing people and indeed to the country to keep a healthy manufacturing organization alive in the United States. If it comes down to import or die, however, of course we have to import. But we will fight it right down to the wire.

Again, we're faced with the same foreign competitors, only this time they are in our own backyard. Because of the giveaway trade policies of our government, we are faced with the same cost differential in this country, which is making it an increasingly harder job to compete. The recent overall balance of trade is ample evidence of this; however, there has been for a number of years a manufacturing balance of trade not in our favor.

With this letter I include three pages from our current catalog, which illustrate three of our best tools (Enclosures 7-9). On each page I have noted our selling price and the selling price for a comparable tool offered in the United States by our main Japanese competitor, Mitutoyo. These are only examples. Every tool we make is vulnerable to being undersold.

Let me tell you about our No. 120 dial caliper (Enclosure 10). It sums up the whole damn problem. Dial indicators of this type originated in Switzerland and Germany and sales broadened out from the Common Market area to encompass the United States and the rest of the world. At the time these started to come into the States in quantity in the 1950s we did not feel we could compete price-wise, because of our then manufacturing capabilities. Our answer to the problem was to ignore it and leave this area to foreign manufacturers. Brown & Sharpe, an American firm with a Swiss subsidiary, then began to import

the tool into the United States and it soon became one of their most popular tools here. Even though no one was making it in this country, using this tool as a leader, both domestic and foreign manufacturers were becoming more important suppliers to our distributors because of it. We knew that the tool was useful and, because the demand was here, and because our distributors had to have suppliers who could give them a quality tool, we felt that this should be manufactured here in this country. We knew we could match the European price so we decided to make it in Athol rather than simply importing the tool, which would go against our grain. We tooled up the best way we could and found that it would cost us $ 20.00 to make this tool and about $ 8.00 to sell it. We inroduced in September at various trade shows and listed it in our catalog at $45.00 (Without a case). This is the list price to the ultimate consumer. The distributor, however, pays us $32.06 for it, so that, if all of our cost figures work out, we should make a $4.00 profit on this tool.

Just as we completed this complex and costly process of setting up production and distribution systems, however, a Japanese firm began to import a competitive dial caliper and to sell it for $33.50. Given our costs, we just can't beat this price. But what really scares us is that Mitutoyo (our competitor) is selling the same caliper in Europe and South America at even lower prices. We just don't know what their real costs are. We really don't know whether or not it's within the realm of possibility to compete with this company.

Now, we intend to give this tool the best push we can; but if we fail, we fail. If things get bad, we could go partially off-

shore. We could continue to do the heavy and exotic machining in this country to take advantage of the lower unit costs of large lots. We could then finish the hand operations in Brazil, thereby cutting our overall costs and enabling us to approach the Japanese price. As a last resort, we could ship all the machinery necessary to produce the caliper to our foreign plants, make it abroad, and import it back into this country. We don't want to do this. We have tried to make a new product here, but unfair cometition could very well push us out of this country.

Now, whom does this job hurt most ? Well, it hurts those people in the higher-paid manufacturing jobs, not the lower-paid jobs, as has been commonly assumed, because the higher-paid people show a greater wage differential between their wages and those of foreign competitors. The result of this foreign threat has been that a number of companies have gone out of business and a number of other companies have set up overseas for the purpose of shiping back to this country. Once a U.S. manufacturer does this, he pretty nearly forces his other domestic competition to do the same or be forced out of business.

These facts convince me that our whole trade policy is wrong. The only answer, as I see it, is a border tax, which would be applied country by country . A formula should be devised to make up the difference between the hourly wages being paid in a particular country and the minimum wage which we are forced by federal law to pay in this country. This would not be protectionism as such - I define protectionism as not allowing foreign competitors into our market at all. We like

competition and we need it, but fair competition. Fair competition to us means that whatever rules and regulations we are forced to operate under in this country should be equally applied to those competitors who want to come into this country and sell against us. We ask no more than the same treatment when we go into their countries. How ridiculous it is that we wouldn't allow anyone in this country to set up shop on Main Street and pay employees 80 cents an hour, yet we're welcoming products from coolie labor countries which do just that !.

Now let me comment on a couple of points which are germane to this whole situation. We have before us in Congress the Burke-Hartke Bill, which in effect says that any U.S. company with overseas subsidiaries will have to pay through the nose to keep them. This policy will make it unprofitable to operate overseas. The bill proposes this under the guise of meeting foreign imports. What its authors are really saying is that whether you go overseas to meet foreign competition in foreign countries (as Starrett has done) or whether you go overseas to ship back into this country (which Starrett has not done) makes no difference at all. You can't do either, says Burke-Hartke. Effectively this would mean that no U.S. company could set up overseas to meet foreign competition in foreign lands. So American companies would just abdicate that market. The Burke-Hartke Bill seems to imply that if we do all the manufacturing here, we can still export, which is bunk. That is the reason companies went overseas to begin with.

Now, I happen to agree with the thought that these offshore subsidiaries should not be allowed to ship back into this country

merely because they can produce overseas more cheaply. To prevent this type of practice would be desirable, except that as long as foreign-owned companies are not controlled (and in the Burke-Hartke Bill they are not), then we are merely opening our doors to ruinous trade. I can sympathize with the manufacturer who does go overseas and sends back goods into this country because current government policies make it almost mandatory to do so, especially in some areas like radio and TV. But if a border tax was put on that treated equally everything coming into this country, whether produced by an American subsidiary or not, then this would eliminate the necessity of shipping back into this country. It would then be up to the domestic plant to compete.

The so-called productivity issue has also been in the limelight recently. Productivity in this country is not all that bad. I define productivity as the best usage of men, machines, and capital culminating not in cost per hour, but in units per hour. It's true that our productivity has not been increasing at the same rate as other countries, but when you're operating at the high edge of the state of the art in any particular field, you are not going to increase productivity as much percentage-wise as is a country which is starting off at a low level. According to a report given by Gene Beaudet, editor-in-chief of Iron Age, U.S. prodductivity is still about 20 per cent greater than that of competing industrial nations. The report goes on to say that what hurts most is not our output per man hour, but the cost of that man hour.

Of course, the root cause of all this is inflation - particularly

wage and salary increases that have outstripped productivity and thereby have increased our prices over a long number of years. This is not something that an individual company can fight, however, but must be met nationwide by the government. What we must do, then, is to face facts as they are and look at what we need to do to ensure fair competition. Hopefully, the government can bring our inflation under control, but I see no signs of it under either a Democratic or Republican administration.

In a nutshell, I say that the true answer to our problem is to make every company and country that wants to sell in the United Sates, whether foreign or domestic, abide by the same rules. For fogeign countries this means a border tax to equalize any differences. This tax would be different, country by country, and would take care of so-called multinational firms who are shipping back into this country. It would also be automatically selfliquidating if and when the competing country came up to our legislated levels, such as the minimum wage. Incidentally, the minimum wage would merely let us operate under the same rules, but would still put most U.S. companies at a disadvantage, because no one in high technological industries is paying anywhere near the minimum rate. This rate, however, does give us a rational basis from which to work. We're not afraid of foreign technology or marketing techniques. Everything comes down to a price differential, which in turn is based on wage differentials.

I hope this letter prompts you to reply - or better still to do something to influence policy along the lines I suggest. I hope you won't say: " Why don't you stop making precision tools

and get Adjustment Assistance so that you can turn to manufacturing something like popcorn that sells well in this country." This assistance bit is to my way of thinking a political ploy to avoid meeting the real issue head on. In our case, and I think our case is typical of most companies in the country, we like what we're doing, we are expert at it, we have built up a work force that is skilled in this area, and if we wanted to make popcorn we'd have done it long before now. Enclosed is a copy of a letter another tool firm sent to their congressman, who read it into the Congressional Record (Enclosure II). It suggests the seriousness of the problem.

Sincerly,

D.S. Starret

President

DRS/jb

Enclosures

ENCLOSURE 1

THE L. S. STARRETT COMPANY

Consolidated Statements of Income and Retained Earnings and Additional Paid-In Capital

YEARS ENDED JUNE 30, 1972 AND 1971

Income and Retained Earnings	1972	1971
Net Sales	$32,383,792	$28,704,315
Costs and Expenses:		
Cost of Goods Sold	18,324,304	16,341,513
Depreciation	842,138	796,541
Selling, General and Administrative Expenses	6,807,927	6,619,832
Interest Expense	37,375	47,172
Provision for Federal and Foreign Income Taxes	2,860,000	2,247,000
Total Costs and Expenses	28,871,744	26,052,058
CONSOLIDATED NET INCOME FOR THE YEAR	3,512,048	2,652,257
Less — Dividends Declared and Paid ($.83 per share in 1972, $.80 per share in 1971)	1,642,133	1,587,995
— Charge attributable to 35,754 shares in 1972, 29,813 shares in 1971, of stock purchased for treasury	507,448	389,671
Net Increase in Retained Earnings for the Year	1,362,467	674,591
Retained Earnings — At Beginning of Year	17,870,026	17,195,435
Retained Earnings — At End of Year	$19,232,493	$17,870,026
Earnings per share — based on average number of shares outstanding	$1.78	$1.34

Additional Paid-In Capital	1972	1971
Additional Paid-In Capital — At Beginning of Year	$ 4,305,082	$ 4,274,551
Add — amount attributable to options exercised for 56,209 shares in 1972, 7,139 shares in 1971, under 1967 Employees' Stock Purchase Plan	646,404	88,166
— adjustment of excess of cost of assets acquired from The Herman Stone Company in 1970	—	6,204
	4,951,486	4,368,921
Less — charge attributable to 35,754 shares in 1972, 29,813 shares in 1971, of stock purchased for treasury	77,994	63,839
Additional Paid-In Capital — At End of Year	$ 4,873,492	$ 4,305,082

ENCLOSURE 2

THE L. S. STARRETT COMPANY

Consolidated Balance Sheet June 30, 1972 and 1971

ASSETS

	1972	1971
CURRENT ASSETS:		
Cash	$ 1,054,122	$ 1,054,942
Short Term Investments — at cost, which approximates market	3,399,244	2,258,000
Accounts Receivable (less allowance for doubtful accounts of $164,100 in 1972, $139,500 in 1971)	5,160,828	4,406,020
Inventories	14,065,803	13,958,491
Total Current Assets	23,679,997	21,677,453
PROPERTY, PLANT AND EQUIPMENT — at cost:		
Land	329,508	330,818
Buildings (less accumulated depreciation of $3,081,565 in 1972, and $2,980,445 in 1971)	4,036,370	4,021,434
Machinery and Equipment (less accumulated depreciation of $7,860,281 in 1972, and $7,306,357 in 1971)	3,392,047	3,331,766
OTHER ASSETS:		
Cash Value of Life Insurance	141,000	138,800
Deferred Charges and Miscellaneous Assets	361,712	421,487
	$32,144,664	$29,923,988

LIABILITIES AND STOCKHOLDERS' EQUITY

	1972	1971
CURRENT LIABILITIES:		
Accounts Payable and Accrued Expenses	$ 1,963,124	$ 1,901,731
Accrued Federal, State, Foreign and Local Taxes	2,536,400	1,896,360
Long-term Debt Due Within One Year	33,323	33,760
Employee Deposits for 1967 Stock Purchase Plan	250,724	617,602
Total Current Liabilities	4,783,571	4,449,394
LONG-TERM DEBT:		
5½% Mortgage Payable	171,613	202,560
RESERVE:		
For Unusual Risks of Foreign Operations	600,000	600,000
STOCKHOLDERS' EQUITY:		
Common Stock — (1,993,096 shares outstanding in 1972, 1,973,533 shares in 1971)	2,492,195	2,466,926
Additional Paid-in Capital	4,873,492	4,305,082
Retained Earnings	19,232,193	17,870,026
Total Stockholders' Equity	26,598,180	24,642,034
	$32,144,664	$29,923,988

Notes to Financial Statements

YEARS ENDED JUNE 30, 1972 AND 1971

PRINCIPLES OF CONSOLIDATION: The consolidated financial statements include the accounts of The L. S. Starrett Company and all of its subsidiaries (all of which are wholly-owned), namely Rhode Island Tool Company, Inc., The L. S. Starrett Co. of Canada Limited and Herramientas de Precision, S.A. de C.V. (Starrett) (Mexico), for the years ended June 30, Industria e Comercio L. S. Starrett S.A. (Brazil) for the years ended April 30, and The L. S. Starrett Company Limited (Scotland) for the years ended May 31. All significant intercompany items have been eliminated.

The financial statements of the foreign subsidiaries have been translated into U. S. dollars as follows: property, plant and equipment and depreciation thereon at the average rate of exchange in effect at the time of construction or acquisition and all other assets, liabilities, income and expense at the prevailing rates of exchange at June 30, 1972 and 1971. The net underlying assets of the foreign subsidiaries, included in the consolidated balance sheet of the Company at June 30, 1972, amounted to $6,170,000 and $5,400,000 at June 30, 1971.

Notes to Financial Statements (Continued)

INVENTORIES: Inventories are valued on the lower of cost or market basis, cost in general being average cost, except that the principal U. S. materials used in the manufacture of flat stock and saws are valued on the last-in, first-out basis. Inventories at June 30 consisted of:

	1972	1971
Finished Goods	$ 4,500,558	$ 4,541,917
Goods in Process and Finished Parts	6,948,677	6,678,410
Raw Materials and Supplies	2,616,568	2,738,164
	$14,065,803	$13,958,491

PROPERTY, PLANT AND EQUIPMENT: The cost of depreciable property, plant and equipment is depreciated over the estimated useful lives of the assets. Depreciation for U. S. assets is computed generally on the 200% declining balance method and substantially all other assets are depreciated by the straight-line method.

STOCKHOLDERS' EQUITY: 5,000,000 shares of no par common stock are authorized with an assigned value of $1.25 per share. Transactions during the years were as follows:

	Shares	
	1972	1971
Common stock issued:		
Balance, beginning of year	2,201,606	2,194,467
Issuances, 1967 Employees' Stock Purchase Plan	56,209	7,139
Balance, end of year	2,257,815	2,201,606
Treasury stock:		
Balance, beginning of year	228,065	198,252
Purchases	35,754	29,813
Balance, end of year	263,819	228,065
Shares outstanding, end of year	1,993,996	1,973,541

1967 EMPLOYEES' STOCK PURCHASE PLAN: Under the plan, the average purchase price of the optioned stock outstanding at the end of 1972 and 1971 is $14.36 or $13.44, respectively, per share, or 85% of the market price exactly two years from the date the options were granted, whichever is lower. Changes under the plan were as follows:

	200,000 shares available under the Plan		
	On Option	Options Exercised	Unoptioned
Balance, July 1, 1970	80,551	48,779	70,670
Options Granted	14,914	—	(14,914)
Options Exercised	(7,139)	7,139	—
Options Cancelled	(11,970)	—	11,970
Balance, July 1, 1971	76,356	55,918	67,726
Options Granted	50,055	—	(50,055)
Options Exercised	(56,209)	56,209	—
Options Cancelled	(8,715)	—	8,715
Balance, June 30, 1972	61,487	112,127	26,386

PENSION PLANS: The Company has non-contributory pension plans covering substantially all domestic employees and contributory plans covering certain employees of foreign subsidiaries. The total pension expense for 1972 and 1971 was $507,000 and $476,000, respectively. The Company's policy is to fund pension costs accrued.

INVESTMENT CREDIT: Investment credit of $34,000 in 1972 was used to reduce Federal Income tax expense.

ENCLOSURE 3

THE L. S. STARRETT COMPANY

Consolidated Statement of Changes in Financial Position

YEARS ENDED JUNE 30, 1972 AND 1971

	1972	1971
SOURCE OF FUNDS		
Net Income	$3,512,000	$2,652,000
Depreciation	842,000	797,000
Acquisition of The Herman Stone Company	—	6,000
Issue of Stock — Employees' 1967 Stock Purchase Plan	716,000	97,000
Other	187,000	103,000
	5,257,000	3,655,000
USE OF FUNDS		
Payment of Cash Dividends	1,642,000	1,588,000
Plant and Equipment	1,047,000	1,707,000
Purchase of Company Stock	630,000	491,000
Decrease in Long Term Debt	31,000	34,000
	3,350,000	3,820,000
INCREASE (DECREASE) IN WORKING CAPITAL	$1,907,000	$ (165,000)
Consisting of Changes in:		
Cash	$ (1,000)	$ (123,000)
Short Term Investments	1,341,000	(1,565,000)
Accounts Receivable	755,000	(95,000)
Inventories	107,000	1,562,000
Accounts Payable	(61,000)	75,000
Accrued Taxes	(650,000)	(26,000)
Long-Term Debt Due Within One Year	(1,000)	306,000
Employee Deposits for 1967 Stock Purchase Plan	417,000	(299,000)
	$1,907,000	$ (165,000)

ACCOUNTANTS' REPORT

To the Stockholders and Directors of
The L. S. Starrett Company

One Boston Place
Boston, Massachusetts

We have examined the consolidated balance sheet of The L. S. Starrett Company and subsidiaries as of June 30, 1972 and 1971, and the related statements of income and retained earnings, additional paid-in capital and changes in financial position for the years then ended. Our examiniation was made in accordance with generally accepted auditing standards, and accordingly included such tests of the accounting records and such other auditing procedures as we considered necessary in the circumstances.

In our opinion, the aforementioned consolidated financial statements present fairly the financial position of The L. S. Starrett Company and subsidiaries at June 30, 1972 and 1971, the results of their operations and the changes in their financial position for the years then ended, in conformity with generally accepted accounting principles applied on a consistent basis.

August 4, 1972

TOUCHE ROSS & CO.
Certified Public Accountants

ENCLOSURE 4

THE L. S. STARRETT COMPANY

Ten Year Review

EARNINGS

Year Ended June 30	Net Sales	Income Before Fed. Inc. Taxes	Net Income After All Charges	Dividends Paid
1972	$32.383.792	$6.372,048	$3.512,048	$1,642,133
1971	28.704.315	4,899,257	2,652,257	1,587,995
1970	32.691,873	7.713,620	3,822,620	1,579,025
1969	31.965.736	7,639.559	3,668,559	1.374.377
1968	33,130.369	8,285.115	4.190,115	1.208,470
1967	32.865.668	7.888.336	4.138,336	1,163,971
1966	28.079.829	5,766,891	3.010,166	815,854
1965	22.455.280	3.464,176	1,623,923	618.792
1964	19.780.323	2.613,184	1.216,044	738,383
1963	19.352.348	2,774.876	1.187,404	693,044

FINANCIAL STATISTICS

Year Ended June 30	Working Capital	Property, Plant & Equipment Net	Stockholders' Equity	Book Value Per Share*	Common Shares Outstanding*
1972	$19,105,426	$7,737,925	$26,598.480	$13.34	1,993,996
1971	17,198,059	7.687.048	24,642.034	12.49	1,973.541
1970	17,362.510	6,781.189	23,965,255	12.01	1,996,215
1969	15,570.940	5.467.762	20,970,500	10.78	1,944,783
1968	14,568,021	5,495,207	19,979,944	9.97	2,003,112
1967	12,713.034	5,787.109	17,403,911	8.60	2,024,158
1966	10.759,664	5,688,518	14,556,693	7.16	2,032,588
1965	9,761,748	6.045.019	12,561,795	6.12	2,052.370
1964	10.286.168	6,491.732	18,599,770	6.30	2,950,180
1963	9,447,652	6,713.134	18,182,937	6.15	2.958.216

*Based on shares outstanding at the end of each year adjusted for the 1965 and 1968 two-for-one stock splits.

ENCLOSURE 5

THE L. S. STARRETT COMPANY

Simplified Income Statement

FOR THE YEAR ENDED JUNE 30, 1972

Money paid to us by our customers	$32,384,000
This money was used as follows:	
Wages and salaries to all employees including Social Security Taxes and other benefits	$13,134,000
Cost of materials and supplies used to make the goods sold (steel, forgings, castings, boxes, paper, pipe, wire, cutters, drills, oil, etc.)	7,848,000
Other operating costs (depreciation, electric power, advertising, office expenses, etc.)	3,659,000
Federal Income, State and Local Taxes	4,109,000
Four quarterly dividends paid our stockholders during the year	1,642,000
Common Stock purchased for the treasury	630,000
Retained In The Business to Strengthen And Develop The Company	1,362,000

DIRECTORS

JOHN N. ENGELSTED, Chairman of the Board, O. S. Walker Company, Inc., Worcester, Massachusetts
WALLACE FINDLAY, Executive Vice President and Treasurer of the Company
WALTER W. HASKINS, Retired. Formerly Western Sales Manager of the Company
CARL O. NEWTON, Vice President and Director of Sales of the Company
DOUGLAS R. STARRETT, President of the Company
ROBERT W. STODDARD, Chairman of the Board, Wyman-Gordon Company, Worcester, Massachusetts
ROBERT M. TYLER, Private Investments. Formerly General Manager of Athol Manufacturing, Division of Emhart Corporation
LLOYD B. WARING, Vice President, Kidder Peabody & Co., Incorporated, Boston, Massachusetts
GEORGE B. WEBBER, Vice President in Charge of the Webber Gage Division of the Company

OFFICERS

DOUGLAS R. STARRETT, *President*
WALLACE FINDLAY, *Executive Vice President and Treasurer*
CARL O. NEWTON, *Vice President and Director of Sales*
GEORGE B. WEBBER, *Vice President in Charge of Webber Gage Division*
ROGER MOORE, *Clerk*

SOLE TRANSFER AGENT AND REGISTRAR — The First National Bank of Boston
Address in Boston — P.O. Box 644, Boston, Massachusetts 02102
Address in New York — First National Boston Clearance Corporation
61 Broadway, New York, New York 10005

COUNSEL — Ropes & Gray, Boston, Massachusetts

LISTED — New York Stock Exchange

ENCLOSURE 6

ENCLOSURE 6

Selected Financial and Marketing Information, The L.S. Starret Company, 1963-1972

Item	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
Cash flow per share ($)	.65	.62	1.12	1.81	2.41	2.48	2.28	2.29	1.75	2.18
Earnings per share ($)	.40	.41	.79	1.48	2.05	2.09	1.89	1.91	1.34	1.76
Capital spending per share	.32	.15	.19	.22	.43	-.27	.40	.95	.87	.53
Average annual P/E ratio	17.7	18.5	10.1	6.4	6.4	9.7	11.7	8.6	11.8	9.8
Average annual dividend yield (%)	3.5	3.3	3.5	4.3	4.4	3.0	3.2	4.9	5.1	4.8
Funded debt ($ millions)	—	--	5.2	3.2	1.9	.3	.3	.2	.2	.2
Net worth ($ millions)	18.2	18.6	12.6	14.6	17.4	20.0	21.0	24.0	24.6	26.6
% Earned on total capital	6.6	6.6	10.6	17.8	21.9	20.8	17.4	15.9	10.7	13.2
% Earned on net worth	6.6	6.6	12.9	20.7	23.8	21.0	17.5	16.0	10.8	13.2
% All dividends to net income	58.0	61.0	38.0	27.0	28.0	29.0	37.0	41.0	60.0	47.0

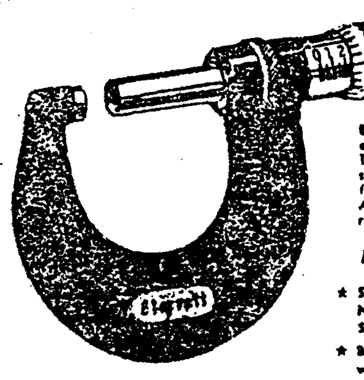
Sales mix: precision measuring tools, 75%; metal-cutting saws, 20%; ground flat steel, 5%.
Sales by end user: metalworking, 65%; automotive, 10%; aviation, 5%; other, 20%.
Shareholders: 3,540. Employees own about 50% of common; directors own about 7% of common. No preferred stock.

ENCLOSURE 7

Outside Micrometer Calipers

0 to 6 Inch

No. 436 Series



Except for size, all Starrett No. 436 micrometers up to 6 inches are similar to the No. T436RL 1 inch model illustrated above with solid specially forged, tapered frames. Sizes from 7 to 24 inches have perforated frames. All are available with or without lock nut, ratchet stop or friction thimble.

COMBINING strength, rigidity and lightness with fine precision features, the Starrett No. 436 series SATIN-CHROME Micrometer provides an ideal tool at moderate cost for all-around shop work. Twenty four different sizes from 1 inch up to 24 inches range (also Metric 25 to 300 mm). Sizes 1 to 6 inches have solid frames; 7 to 24 inch sizes have perforated frames for lightness.

Built to stand hard use, No. 436 Micrometers have many features that appeal to all mechanics. The specially-forged, tapered frame permits use in narrow slots and tight places (smooth black enamel up to 6", larger sizes black wrinkled finish); SATIN-CHROME Finish on thimble and sleeve resists rust and wear, eliminates glare and makes graduations easy to read without squinting and eye strain; Hi-Micro-Lapped Mirror Finish on anvil and spindle faces insures longer life, more accurate measurements; one-piece spindle is hardened with threads ground from the solid and stabilized; frame ribbed for extra rigidity; convenient decimal equivalents on thimble and other design refinements as listed at the right.

Precision Features

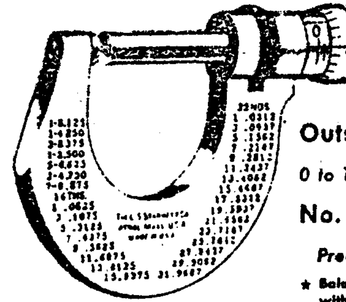
- ★ Specially Forged, Tapered Frame—Permits Use in Narrow Slots and Tight Places—Ribbed for Extra Strength
- ★ Balanced Design—Advanced Design Throughout with Correct Thimble Diameter Insures Perfect Balance, Easy Handling and Better Readability
- ★ Black Enameled Frames. (Smooth Black Enamel up to 6"; Larger Sizes Black Wrinkled Finish)
- ★ SATIN-CHROME Finish on Sleeve and Thimble—No Glare, Resists Rust
- ★ Hi-Micro-Lapped Mirror Finish on Anvil and Spindle Faces—Also Available with Carbide Faces (except No. 436R, No. 436L)
- ★ One-Piece Extra Rigid Spindle
- ★ Hardened Threads—Ground from the Solid and Stabilized
- ★ Easy-to-Read—Well Balanced Thimble Diameter with Distinct Figures
- ★ New Sleeve Design with Staggered Lines—Assures Precise, Easy Readability
- ★ Quick Reading Figures—Every Thousandth Numbered
- ★ Convenient Decimal Equivalents
- ★ Quick Easy Adjustment
- ★ Ratchet Stop or Friction Thimble—Permits Consistent Measurements. Lock Nut—Locks Spindle at Any Reading. Also see page 16.

Starrett No. 436 Micrometers can be furnished with or without lock nut, ratchet stop or friction thimble as listed on the next page, and with graduations in thousandths of an inch, ten-thousandths of an inch or hundredths of a millimeter. Standards available if desired. No. 436 Micrometers also available in sets as listed on pages 42, 43.

Starrett price (without case): $23.75
Mitutoyo price (without case): $17.50
Source: Catalog No. 27 (4th ed.), The L. S. Starrett Co. and interviews.

ENCLOSURE 6

ALSO AVAILABLE WITH CARBIDE FACES



Starrett one-inch micrometers available with or without ratchet stop and lock nut. Both are furnished on No. T230RL illustrated above. Friction thimble also available in place of ratchet.

Outside Micrometer Calipers

0 to 1 Inch

No. 230 Series

DESIGNED for measurements up to 1 inch, Starrett 0 to 1 inch SATIN-CHROME Micrometers (also in Metric 0 to 25 mm) are one of the most popular micrometers for all-around precision measuring. Made with full finish tapered frame, these micrometers have outstanding features that give lasting precision plus easier, faster measurement.

Available with graduations for measuring in thousandths of an inch, ten-thousandths of an inch or hundredths of a millimeter, and with or without lock nut and ratchet stop to suit every requirement. Friction Thimble also can be furnished in place of Ratchet Stop.

Precision Features

- ★ **Balanced Design—Advanced Design Throughout with Correct Thimble Diameter Insures Perfect Balance, Easy Handling and Better Readability**
- ★ **Full Finish Tapered Frame—Permits Use in Narrow Slots and Tight Places**
- ★ **SATIN-CHROME Finish—No Glare, Resists Rust**
- ★ **Hi-Micro Mirror-Lapped Finish on Anvil and Spindle Faces—Also Available with Carbide Faces**
- ★ **One-Piece Exra-Rigid Spindle**
- ★ **Hardened Threads—Ground from the Solid and Stabilized**
- ★ **Rigid One-Piece Frame—Drop Forged Steel**
- ★ **Easy-to-Read—Well Balanced Thimble Diameter with Distinct Figures**
- ★ **New Sleeve Design with Staggered Lines—Assures Precise, Easy Readability.**
- ★ **Quick Reading Figures—Every Thousandth Numbered**
- ★ **Convenient Decimal Equivalents**
- ★ **Quick, Easy Adjustment**
- ★ **Ratchet Stop or Friction Thimble—Permits Consistent Measurements. Lock Nut—Locks Spindle at Any Reading. *Also see page 16.***

FOR DESCRIPTION AND LISTING OF ENAMELED FRAME MICROMETERS, SEE PAGES 32-41.

SPECIFICATIONS

Catalog Number	Range	Graduations	Description
No. 230P	0 to 1 inch	Thousandths of an inch	Without Ratchet Stop, No Lock Nut
No. 230R	0 to 1 inch	Thousandths of an inch	With Ratchet Stop, No Lock Nut
No. 230L	0 to 1 inch	Thousandths of an inch	Without Ratchet Stop, With Lock Nut
No. 230RL	0 to 1 inch	Thousandths of an inch	With Ratchet Stop and Lock Nut
No. 230F	0 to 1 inch	Thousandths of an inch	With Friction Thimble, No Lock Nut
No. 230FL	0 to 1 inch	Thousandths of an inch	With Friction Thimble and Lock Nut
No. T230P	0 to 1 inch	Ten-thousandths of an inch	Without Ratchet Stop, No Lock Nut
No. T230R	0 to 1 inch	Ten-thousandths of an inch	With Ratchet Stop, No Lock Nut
No. T230L	0 to 1 inch	Ten-thousandths of an inch	Without Ratchet Stop, With Lock Nut
No. T230RL	0 to 1 inch	Ten-thousandths of an inch	With Ratchet Stop and Lock Nut
No. T230F	0 to 1 inch	Ten-thousandths of an inch	With Friction Thimble, No Lock Nut
No. T230FL	0 to 1 inch	Ten-thousandths of an inch	With Friction Thimble and Lock Nut
METRIC			
No. 230MRL	0 to 25 mm	Hundredths of a mm	With Ratchet Stop and Lock Nut

SEE SEPARATE PRICE BOOK FOR PRICES

Also Available With Carbide Measuring Faces—Specify "X" After Catalog Number

Available With Attractive, Protective Case—Sent Without Case Unless Otherwise Ordered

Packed One in a Box

Starrett price (without case): $26.85

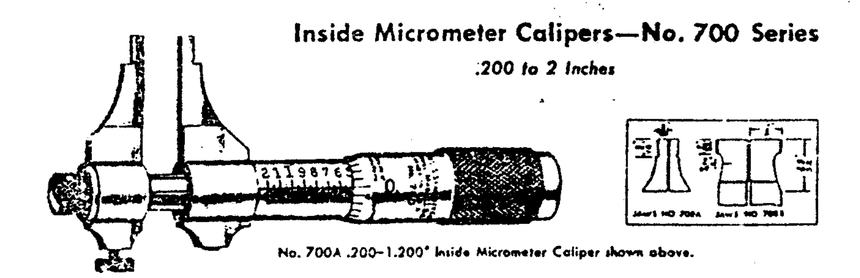
Mitutoyo price (without case): $20.50

Source: Catalog No. 27 (4th ed.), The L. S. Starrett Co. and interviews.

ENCLOSURE 9

Inside Micrometer Calipers—No. 700 Series

.200 to 2 Inches



No. 700A .200–1.200" Inside Micrometer Caliper shown above.

STARRETT No. 700 SATIN-CHROME Inside Micrometer Calipers are designed with caliper type jaws that permit quick handy inside measurements with micrometer accuracy in thousandths of an inch. Available in two sizes, range .200 to 1.200 inch and 1 to 2 inches. Jaws hardened and ground on a radius for more accurate "feel" without cramping. Furnished with lock screw.

Precision Features

- ★ SATIN-CHROME Finish—No Glare, Resists Rust
- ★ Hardened Threads Ground From The Solid and Stabilized
- ★ Quick Reading Figures—Every Thousandth Numbered
- ★ Quick, Easy Adjustment

SPECIFICATIONS

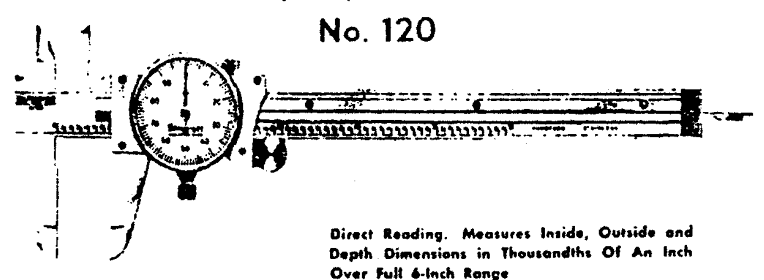
Catalog Number	Range	Graduations	Description
No. 700A	.200 to 1.200 inch	Thousandths of an inch	With Lock Screw
No. 700B	1 to 2 inch	Thousandths of an inch	With Lock Serew

SEE SEPARATE PRICE BOOK FOR PRICES

Available With Attractive Protective Case—Sent Without Case Unless Otherwise Ordered
Packed One in a Box

Starrett price (without case): $45.75
Mitutoyo price (without case): $36.50
Source: Catalog No. 27 (4th ed.), The L. S. Starrett Co. and interviews.

Dial Caliper (American Made)
No. 120



Direct Reading. Measures Inside, Outside and Depth Dimensions in Thousandths Of An Inch Over Full 6-Inch Range

- ★ Knife edge contacts for inside and outside measurements
- ★ Depth rod with cut-out for gaging small grooves and recesses
- ★ Useful for scribing lines parallel to work edges
- ★ One-hand use with thumb-operated fine adjusting roll
- ★ Hardened stainless steel rack for lasting accuracy
- ★ Positive split gear anti-backlash control

American made in a full six inch range, this four-way dial caliper has knife edge contacts for inside and outside measurements, and a rod connected to its slide for obtaining depth dimensions. The rod contact is cut out to provide a nib for gaging small grooves and recesses.

By placing the front end of the reverse side of the movable jaw against the edge of a work piece, parallel lines may be scribed against the front end of the fixed jaw. The movable jaw is set to the required measurement by setting the bar and dial to the proper reading. After setting, the movable jaw should be clamped in position with its lock screw.

All readings are taken directly from the bar (.100" graduations) and dial indicator (.001" graduations—.100" range per revolution). Measurements may be made with one hand, a thumb roll being provided for fine adjustment. Knurled thumb screws lock the movable jaw and adjustable indicator dial at any setting.

Made of hardened stainless steel, with sharp black bar graduations on a no-glare satin background, No. 120 is built for long service life. It has a hardened, ground and stabilized stainless steel rack with teeth pointing downward to shed foreign matter, and a positive split gear anti-backlash control.

Catalog Number	Size	Bar Graduations	Dial Indicator Graduation	Dial Indicator Range Per Revolution	Price Each
No. 120	6"	.100"	.001"	.100"	$45.00
No. 120	Attractive, protective case extra				3.50

Overall Length, Jaws Closed	Bar Dimensions Width	Bar Dimensions Thickness	Approximate Jaw Depth Outside	Approximate Jaw Depth Inside
8"	5/8"	1/8"	1½"	¾"

Sent with case unless otherwise ordered.

Packed one in a box

Starrett price (without case): $45.00
Mitutoyo price (without case): $33.50
Source: Catalog No. 27 (4th ed.), The L. S. Starrett Co. and interviews.

ENCLOSURE 11

SHIN NIHON TOOLS CO., LTD

Osaka, Japan

June 2, 1971

Messrs. Armstrong Bros. Tool co.

Chicago, Illinois

U. S. A.

Dear Sirs :

We Know your company very well as the leading manufacturers of tools for industrial machinist use and we have been wanting to write you for long time. We are very interested in establishing business relation with your esteemed firm.

First of all, we wish to explain you about our organization as follows:

Recently, four leading manufacturers of handtools in Japan, namely Asahi Kinzoku kogyo Co., Aigo Kogyo Co. Ltd., Mishima Mfg . Co., and Toyo Kikko Mfg. Co. have formed a group name Shin Nihon Tools Group, according to suggestion and financial help of Japanese government. The purpose of their forming group are : (1) rationalize of distrobuting system , (2) level up of production technique, (3) modernize of equipments by financial help of government.

Before, each manufacturer used to handle sales of their products respectively. It was very uneconomical and inefficient and they could not render good service to the customers . In order to solve such problem, it has been decided to establish a sales organization to handle their products intensively . We are the company who have been established for that purpose under

joint investment of the above makers. We are formed by experts of tools and foreign trade, and so we are very sure that we shall be able to render you very quick service.

For your reference. We are sending you a leaflet of our products. As you will find in the leaflet, there are wide range of tools and we are very sure there will be some items which you are interested.

Among the all items mentioed on the leaflet, tools for industrial use, such as Striking face wrench, structural box wrench, hook spanner an spanners for heavy industrial use very well accepted among the cstomers. In fact, we have been delivering large amount of these items to American Government according to feding to Federal Specification. We are proud of our quality of these items .

We know well that these lines are of your products, we hav one of your catalogue, and we are very sure you are manufacturing these items.

we have heard that production cost of these items in U. S. A. are very expensive compared with those in Japan. Now we wish to propose you one idea as follows:

If you find the quality of our products quite well which is well compared with your products, and if you find our prices are lower than your production cost of your products. You may pick up our products with your own brand. It will be more profitable for you. If you agree with our above propsal. please write us by return so that we shall send you our quotation and samples.

Thanking you in advance for your favorable reply

Yours faithfully,

source: Congressional Record, June 28, 1971.

إعداد الطالبة

حنان أحمد الفضين بنوك ١ - كلية الإدارة - اكاديمية السادات عام ١٩٩٦

Re : THE L. S. STARRETT COMPANY

Dear Sirs,

We acknowledge with thanks receipt of your correspondance of 15/11/1972 reagding the competition problems associated with your production range and we would like to bring to your kind attention the following analysis and conclusions.

A) Fabrication Costs And Raw Materials Content.

A-1) *As per your correspondance and relevant enclousures we understand that your main line of activity is the production of Tools which leads us to the fact that your main stock of raw materials involves Steel. And as you must be aware the main steel mills and steel processing plants are within the boundaries of the USA , South America, Western Europe, And some are allocated in Eastern Europe.*

A-2) *Should we assume that your Japanese competitiors are purchasing their raw materials out of the West European and/ or American markets as you do your ownselves and taking into consideration the involvement of the extremely high shipping costs to the Japanese harbours, you should then agree with us that the competition in the purchase of raw materials should be in your favour.*

A-3) *But, should your competitors fulfill their purchase of raw marterials through the extremely low and subsidized East European markets then you do have a major problem which*

should be throughly investigated and treated through a long term plan as will be briefed later in our list of suggestions.

B) PRODUCTION COSTS AND LABOUR CONTENT

B-1) Out of your enclosure - 5 it is aparant that your turn over have amounted to the total of ($ 32.3 Million) and your relevant costs of materials to produce the goods sold were amounting to the total of ($ 7.8 Million) and that the total annual wages and salaries involved to produce the goods sold were amounting to the total of ($ 13.1 Million). These given figures resemble the fact that your wages and salaries represent some 40% of your total turn over, Or: some 170% of the cost of row materials procured to produce the goods sold.

B-2) According to international patterns, statistics, and production practice related to standard products the labour content should not exeed 30% of the value of row materials procured to produce the goods sold i.e. this content should not exceed 15% of your annual annual turn over.

C) SALES COSTS AND MARKETING CONTENT

C-1) Refering to your given example regarding the No: 120 dial caliper indicators you have stated that your selling price for the tool was ($ 45/ Unit) and the cost of making this tool was ($ 20/ Unit) and that your direct marketing costs to sell it was averaging ($8/ Unit) i.e. your direct marketing margin reads 40% of the total " On cost ", Or: 17% of the final sales price. Again, we have to confirm that in accordance with the international patterns and statistics this direct marketing premium should not exceed 10% of your " On Cost " , Or: 5% of the final sales price.

C-2) Also, as per your above given figures concerning your

No: 120 Dial Caliper it is aparant that you are much more than generous with your distributors as you have declared that you are paying them a sales commission that amounts to ($ 13/ Tool) which represents (65% Of The On Cost) at the time you are only making (20% Of The On Cost) and again dealers dis-counst should not exceed the total of (15% Of The On Cost) in order to cope with the reasonable and applicable standards for sales commissions.

Conclusion:

In view of our above given analysis we could conclude that your establishment suffers major deviations which we would summeraize as follows:

1) There is a possibility (which you have to investigate yourselves) that your sources of procurement of raw materials are incompetitive.

2) You definitely have a lack of productivity problem to-gether with aparant excess of labour and/or employment.

3) Your promotion programmes and direct advertising costs are extremely high and totaly out of all international applicable patterns.

4) We can not conceal the fact that the sales and promotion premiums and dicounts which you are offering to your dealers and distributors contribute to a large extent in your incompeti-tivity problem.

To attain a considerable reconciliation we would suggest that your establishment should throughly investigate and firmly ap-ply the methodology as briefed in our attached list of sugge-tions.

SUGGESTIONS FOR RECONCILLATIONS

For your establishment to get back into the competition arean we would recommend that you should consider the following portraid methodology:

H) Long Term Plan

***H-1)** Of course it is impossible to overcome your excess labour and employment problem overnight and therefore you should allow for a long term plan to take place, so that, your excess labours could be eliminated over a predetermined period of time taking into consideration all possible involved legalties to assure that the process of terminations and/or non renewal of excess labours' work contracts could not be criticized.*

***H-2)** Should you procurement costs of raw materials contribute to your incompetitivity problem then prior the expiry of your exsisting stocks you have to seek new suppliers and procure at better rates and terms.*

***H-3)** In the event that you have to process your procurements through the East European market and should this conflict with the local and governmental restrictions of the USA, then you have to conduct the issue through offsures, affiliates, and/or daughter companies and subsidiaries allocated at other non restricted zones which could freely deal with the Eastern block.*

T) SHORT TERM PLAN

T-1) You should squeeze your direct promotion and advertizing programme to be within the international applicable margins i.e. (7:10% Of The On Cost).

T-2) You should reduce the dealers and distributors commissions to fall within the normal applicable standards i.e. (12:15% Of The On Cost).

Working out your anticipated P/L account on the basis of the aforesaid suggestions you will find out that Not Only you can easily be positively back into the competition arena, but you will also consideabley increase your profit margins as per the following calculations:

Cost Of Making The Goods To Be Sold	*=$20/Unit*
Cost Of Direct Advertizing @10% Of"On Cost"	*=$2/Unit*
Commissions & Discounts @ 15% Of"On Cost"	*=3/Unit*
Total Cost For Goods To Be Sold	*$25/Unit*
Aimed Competitive Sales Price Of Goods To Be Sold	*$32/Unit*
Profits Resulting From The Above Applications.	*$7/Unit*
	i,e (35% Profit)

Of Cours the above profitability would gradually increase according to steps achieved in the long term plan.

Finally, we trust that our afforesaid analysis, conclusions, and list of reconsiliation suggestions would meet with you appretiation, but should you require any further information or clarifications please do not hesitate to contact us in due course.

Assuring you of our best attention at all times.

Yours Faithfuly,

إعداد الطالبة

نور جيب صبحي اسكندر - بنوك ٢ كلية الإدارة - أكاديمية السادات عام ١٩٩٦

In his letter , Mr starrett the president of a precision tool-making company : the L . s . srarrett Company in Massachusetts USA , exposed a serious problem with two aspecrs that his company , as well as other American companies in various Fields of prodution, is Facing . I guess this same problem may also be Faced by similar companies in other advanced countries , like the ones in Europe . the problem is simply : Compehtion from other countries , such as Japan , the Asian tigers and china , that are capable to offer same quality products at cheaper prices due to lower cost of producrion and lower wages in those competing countries .

the two aspecrs to this problem indude : foreign markets and the U . S . domestic masket for those American products .

the first aspect of the problem which is foreign markets can be explained as follows : American producers who export their products abroad have recently found themselves competing in those foreign markets with other manufachurers who are paying much cheaper wages to their employees , and the roughest competition comes from the Jepanese who pay (in 1972) O.98 in Japan for average hourly pay and fringe benefits , wtile American producers paid 3. 97 . And ofcourse this wage differance created an enormous price difference .

As Mr . starrett tells us his company,s exports dropped

sharply since world war II, because ir was at this time developing countries have started to focus on development strategies soon after they gained their independence from the European forces that were controlling the world until world war II. Many devdoping countries succeeded in their attempts to become more industrialized, and it was then that Japan and the Asian newly Industrialized countries like Hong Kong, south Korea, Taiwan & Singapore, started to compete internationally with their cheap products compared to American or European products.

To overcome this competition Mr. Starrett's company, like many other American and European factories, built plants and started a manufacturing business in other cheaper countries, mostly 3rd world countries. Mr. Starrett started a plant in Sao Paulo, Brazil with Brazilian employees. They chose Brazil to supply the Brazilian market with cheaper products than the ones manufactured in the United states, and therefore gain competitiveness in that market, and also to use the company in Brazil to market and sell some of their other goods produced in the United State or in their second new location in Jedburgh, Scotland, Another reason for setting a branch of their company in Brazil was to reach the whde of South American. Fortunately, their new branch in Brazil was successful.

They also set a second new branch, as I mentioned before, in Scotland because wages there are cheaper than in the United States though they are not more competitive than Japanese wage rates. They were also planning to reach the rest of the United

Kingdom through their Scotland subsidiary, and to set their feet in a huge foreign market which is the European common Market.

This transfer of capital, known as Foreign Direct Investment (FDT), to cheaper countries proved to be worth it to Mr. Starrett's company, and it brought their exports up because their prices were more competitive.

The second aspect of Mr. Starrett's problem was : the domestic or American market. He found this part of the problem more intrigving, especially that he refused - unless there is no other way to save his company - to close his plant in the United States and settle with producing overseas and then importing those products to sell in the American market using his branch in the U.S.A. as an outler or warehouse.

Mr. Starrett's company is facing the same Japanese competition in the domestic markets. He believes that this competition should be stopped and prevented to protect American production. The way he sees to do that is to change the trade policy of the American government and the other governments. He sees that a border tax should be applied in each country to make up the difference between the hourly wages being paid in the different countries, because he thinks it's unfair to compete with other countries where the law doesn't force a minimum wage for employees like in the United States. For Mr. Starrett this border tax doesn't mean protectionism, but fair competition. Fair competition to him means that whatever rules and regulations American producers are forced to operate under in the United States

should be equally to those competitions who want to come into the United States and sell against American producers. This means, for example, that since American producers are forced to pay a minimum wage to their employees, Japanese producers willing to come into the United States and sell against American manufacturers, should be forced to also pay the same minimum wage to their employees.

After considering what Mr. Starrett proposed, it seemed impractical, illogical and difficult to enforce. It will not be so easy to set the rate of this border tax, and it will be extremely hard to force Japanese producers for example to obey American laws that are not enforced in their countries, and who will observe then to see if they are really obeying those laws. Therefore this border tax will be very difficult for governments to apply, especially that wage rates could change in foreign countries which means that those border taxes should be reviewed and updated every now and then whenever wage rates change

Second, this border tax would be like a subsidy that governments will be giving to domestic products to protect them from competition. And subsidies are against GATT regulations because they don't reflect the real price of products. And also whether you call it fair competition or something else, this border tax is protectionism, and GATT is trying to enforce free trade and not to create new types of protectionism. I believe that fair competition will be if taxes are raised to protect infant industries and not industries that like l.s. starrett company have been in the market since 1880.

Third, international trade should be based on comparative advantage. And it seems that America doesn't have a comparative advantage compred to Japan in such a labor - intensive industry since its wage rates are so much higher than Japan. I know it's a labor - intensive industry from the Simplified Income Statement on page 365, this statement shows that wages and salaries represent by far the biggest share of the total costs of the l.s. Starrett company. I therefore support Mr. Starrett idea of continuing the heavy and exotic machining in the United States to take advantage of the lower unit costs of large lots, and then finish the hand operations in Brazil since labor is much cheaper, thereby cutting their over all costs and enabling then to approach the Japanese price. This procedure will be, contrary to any belief, for the best of the United States since it will stop wasting this country's resources in industries where it doesn't have a comparative advantage, and by directing those resources to the right industries total factor productivity will increase.

حل ثالث

إعداد الطالبة

رشا أحمد شعبان ـ كلية الإدارة ـ أكاديمية السادات عام ١٩٩٦ .

As for the letter of the president of " The l.s. starrett company". I see that the problems affecting the company are the problems of low cost and low wage imports affecting U.S. manufacturing.

There are two aspects to the problem:

1) The foreign markets.

2) The U.S. domestic market for the company's products.

1* As for the foreign markets:

The company is competing with manufacturers in foreign markets who are paying wages which are considerably less than the company's wages.

***For example:** The average hourly pay and finge benefits in the U.S. was $ 3.97 in contrast to $ 0.98 in Japan.*

The solution of the problem of the foreign market given by the l.s. starrett company was locating plants overseas to be able to compete in foreign markets. Also their foreign operations are located in Sao paulo, Brazil, Jedburgh and Scotland, and the company have also warehouses in Canada and Mexico, to be able to compete in foreign merkets and to replace the export business they had lost, not to manufacture abroad for impartation back into this country.

2* As for the domestic market:

The company faced the same foreign competitions but this

time was in the company's country (The U.S.). They were faced by the same cost differential in this country which is making it an increasingly hard job to compete.

The president of the Ls. Starrett company has some solutions which are:

1.They can manufacture their products in Brazil and Scotland with lower cost than in the United States and thenimport to the United States, but they still couldn'g beleive that they manufacture overseas so as to import back into America, so the company does not prefere that solution.

2.They could do the heavy and exotic machining in this country to take advantage of the lower unit costs of large lots, and finish the hand operations in Brazil, to cut their overall costs and to enable the company to approach the Japanese price, as in the case of the dial caliper.

3. They could ship all the machinery necessary to produce the caliper to their foreign plants, make it abroad, and import it back into this country, but they do not want to do this.

4. They could make a new product in the U.S. but the unfair competition could very well push them out of this country.

5. A border tax would be applied country by country and a formula should be devised to make up the difference between the hourly wages being paid in a particular country and the minimum wage which is forced to be paid in the United States.

The comment:

Refering to the solution of the company to the problem of foreign market.

I completely agree with that solution, as I think that manu-Factruing overseas could enable them to import and sell the products in the U.S. with lower cost, and by that solution they could compete with other countries producting these products.

Refering to the solutions of the company to the problem of domestic market.

I think that importing the products from Brazil and Scotland with lower prices, could be a good idea for the company, but it will increase the lack of job apportunities in the society (the country) also crimes will increase, and many other problems will face the society.

Concerning the solution of doing heauy and exotic machin-ing in the United States and other parts in Brazil, is a good and suitable idea, as it will enable them to sell their products with lower prices than before, and by that they could face their com-petitiors.

Concerning the solution of the border tax that would be ap-plied to compensate the difference between wages in the United States and wages in other countries.

I agree with this solution but to a certain extent, I think that the government should raise the border tax as the imported products which are similar to the local products, to protect the production of the United States companies (local companies) but on the other hand, the government should decrease the bor-der tax to enable people to buy the imported products which are not produced in the local companies at all.

By that solution the government will support their society and will give the chance to the people to buy all their needs either local products or foreign products, and under any condition it will benefit the country, as if the people buy local or foreign products, they will pay in dollars and this maney will increase the enterprises all over the country.

Other suggestions for solving the problem:

In my opinion, I could find many other solutions to the problems that faces " The l.s. starrett company ". These suggestions could enable the company to reduce the costs as follows:

1) Concerning design saving:

* *The design of the product should be made of parts which are compartible with the avaible equipment.*
* *The design should be such that the cheapest satisfactory can be used.*
* *All operations should be done on a single machine.*
* *Economical materials should be specified.*
* *Close tolerances are expensive and should be specified only if necessary.*
* *Finishes are expensive and should be specified only for conosion protection and fa parts that will show.*

2) Time and Motion Study:

What we are really looking for is the optimum combination of man and machine to perform a job in the best way at the lowest cost. Simply, we want maximum output with minimum input.

Time and Motion study is one of several methods used to attain this gool. Time and Motion study could:

** Eliminate some elements of the work.*

** Combine some parts of the operation.*

** Change the sequence of operation to be performed with Less effort .*

3) Marketing:

Marketing plays an important role in selling a product, the marketing department in the company, helps in choosing professional imployees who have the ability to increase the sales and profit, by convincing people to buy the product. I think that professional salesmen would decrease the time, the effort and increases the profits.

4) The quality:

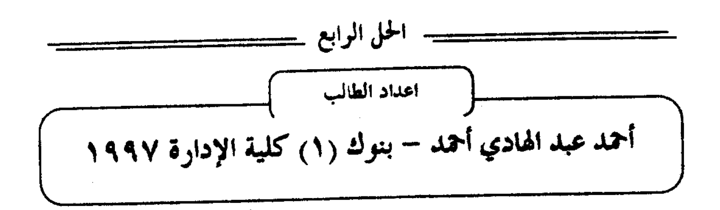
The company should make sure that its products is of high quality regardless of the price, as many people look for the quality and not to the price. In return sales of the company increase although they are of high prices.

Finally, I think that any company, saving the design of its products, studing time and motion very well, having a fair marketing polices and a high quality, it could face all the comepetitiors either in or out of country.

our company. My great-grandfather began as a New England farmer but his desire to invent useful tools led him to go into manufacturing in Athol, Massachusetts, in 1880. He eventually took out about 100 patents. Ever since then, our company has continually sought to broaden its product line and we now make over 3,000 tools. We sell almost exclusively to industrial supply houses, but our products end up in almost every factory in the United States.

We emplay 1,701 people, a number of whom are highly skilled craftsmen who have been with us for many years. We are not unionized. Our 1967 Employees Stock Purchase Plan enables our people to become involved in Starrett as an enterprise, and we have made every effort to keep our facilities modern and efficient. Since we employ a significant number of the population of the Athol-Orange community, our position is one of importance to many more people than just those directly employed by Starrett. Enclosures 1-5 should give you a better idea of Starrett's position over a number of years. Enclosure 6 summarizes the opinions of a widely respected investment advisory firm about our company.

There are two aspects to the problem I would like to raise: foreign markets and the U.S. domestic market for our products. Let's take the foreign markets first. We are competing with manufacturers in foreign markets who are paying wages which are considerably less than ours. For a good example, let's take the Japanese, who are the most notorious. In a recent government report put out by an investigatory commission of



When we analyze any problem we must follow a serial of steps to define the problem and invent its causes and make a decision to solve it . These steps are :

1 . DEFINE THE PROBLEM .
2 . DETERMINE THE ALTERNATIVES OF SOLVING IT .
3 . EVLUATE THESE ALTERNATIVES .
4 . CHOOSE THE BEST ALTERNATIVE .

(1) DEFINE THE PROBLEM :

This is a letter from MR . STARRETT - a president of a toolmaking company - to MR . PETERSON the secretary of commerce . It is about a problem facing his company and many other companies as he mentioned . He began his letter with an introduction about his company : how it began , what it produces , when and where it located , to whom they are selling , and how many employees it has .

He summarized his main problem as the low-cost , low-wage imports affecting U.S. manufacturing . As he cleared there are two aspects to the problem : *1 . Foreign markets* , *2 . The U.S. domestic markets* .

■ FOREIGN MARKETS :

It resembled a problem facing any country that wants to sell in a foreign market . There are three elements affecting this problem :

1 . WAGES : Which - in the U.S. - are much greater than those of its competitors Which For example, the average hourly pays in the U.S. was $ 3.97 in contrast to $0.98 in JAPAN . The difference is clear .

2 . TECHNOLOGY : In addition to that there is not any technology able to overcome this cost difference and the Technology itself is available worldwide .

3 . EXPORTS : They are dropping to a trickle and this is because of their prices that are too high and give them no choice but to abdicate the market .

In fact , they tried to go overseas and to set plants in BRAZIL and SCTLAND , warehouses in CANADA and MEXICO . They were good for many reasons , like the splendid relationship with the Brazilian government in Brazil and the same language in Scotland . In spite of some problems , they cover two contents : SOUTH AMERICA and EUROPE .

▪ THE DOMESTIC MARKET :

The problem here is that the selling price of STARRETT'S is higher than this of their competitors specially the JAPANESE one because of their relatively high costs and because of the governmental policies they are faced with the same cost differential .

In a nutshell , the problem is the high cost of the company that is because of wages and salaries .It takes about 40% of the total costs of the company and according to a federal law they are forced to pay a definite minimum wage and it is greater than that of the foreign competitors that lead to this high cost and selling price .

In addition to that the trade policy itself gives the foreign competitors the permission to sell in the U.S. with much lower prices and that means that it does not protect the local producer and the country at the end .

That is about the main problem and symptoms , but there is also another sub problem that is inflation . That means in spite of the relatively high productivity or the output per man hour , the cost of that man hour is higher than this output so it increases the prices and causes - of course - inflation .

In addition to this sub problem , there is another sub problem . It is the problem of the inventories . It represents about 46% of the assets and that lead - of course - to an increase in the whole cost of the product that increases the selling price and gives STARRETT'S a less competitive advantage .

(2) DETERMINE THE ALTERNATIVES OF SOLVING THE PROBLEM :

There are many ways we can determine to solve these problems , some of them have been suggested by MR . STARRETT . They are :

1 . Manufacture overseas , import from there .
2 . Do the heavy and exotic machining in the U.S. , hand operations outside it .
3 . Make a border tax , country by country .

There are some other more solutions :

4 . Raise the rate of interest .
5 . Decrease the amount of inventories .
6 . Decrease the minimum wage .
7 . Decrease the margin of profit .

(3) EVALUATING THESE ALTERNATIVES :

Of course , any solution has advantages and disadvantages :

The first one that suggests if they wanted to produce overseas and import back into their domestic market to overcome this cost differential . It will harm their country from many sides : manufacturing people , the productivity basis , and the U.S. balance of trade .

The second one that suggests if they divided the productivity operation between their country and the outer countries that will decrease their costs , but that will harm their country , but not as same as to produce outside and import back .

The third one that says that to make a border tax , country by country and despite the inner problem will be solved , the outer one will not and as we learned every country has a competitive advantage . For example JAPAN in labor , U.S. in technology .

The fourth one that is to raise the rate of interest and that will solve the problem of inflation that is a sub problem , but will not

solve the main problem .

The fifth that is to decrease the amount of inventories and it will also solve a sub problem and will share in decreasing the selling price , but it will not be in a degree like the JAPANESE firm for example .

The sixth says to decrease the wages to suit the productivity per hour and of course that will minimize the selling price and make it competitive and will decrease the inflation , but it will meet opponents and even strikes everywhere and the threat of stopping productivity .

The seventh one that will lead to a decrease in the selling price , but it will also hurt the company itself and will lead to a shortage in the capital because people will not buy its shares because of the shortage of the profit .

(4) CHOOSE THE MOST SUITABLE ALTERNATIVE :

As we have noticed every solution has many advantages and also many disadvantages and so it's really very hard to choose the most suitable one . In my opinion I think we can use a combination of many solutions to reach to what we aim . I see that we can use the second solution which is to divide the productivity operation between the U.S. and the outer companies in the way in which the cost will reduce and the country itself won't be hurt with the consideration of raising the rate of interest to reduce the inflation and to decrease the amount of inventories .

I think with that STARRETT would be able to sell with a competitive price and would not harm its working people and also would not harm their country by importing more than exporting and so the balance of trade .

SUMMARY

As we had seen we are here in front of a situation facing a company in the U.S. and it may face many other countries else . We offer the problems that are facing it and the suggested solutions . Here we give a whole summary to it .

■ The problem :

The main problem in this situation is the low-cost , low-wage imports affecting the U.S. and so it harms also the exports and so the balance of trade .

The sub problems here was the problem of the inventories as it acts about 46% of the whole assets and the problem of inflation . These two problems are considered sub problems of the main one .

The causes of these problems are : the considerably high wages that are paid to the American workers , the trade policy itself that permits the foreign competitors to enter the U.S. without any tax , and the wrong policy that the company follows in monitoring the inventories .

■ THE SOLUTIONS :

1. Manufacture overseas , import from there .
2. Divide the productivity operation between the U.S. and the outer countries .
3. Make a border tax , country by country .
4. Raise the rate of interest .
5. Decrease the amount of inventories .
6. Decrease the minimum wage .
7. Decrease the margin of profit .

■ THE BEST SOLUTION:

In my point of view I see that the company has to divide its operations between the U.S. and the outer plants and to raise the rate of interest and to create a good policy in which it can decrease the amount of inventories .

اعداد الطالبة

نيللي جاواتي-جازولي نور-بنوك (٢) كلية الإدارة ١٩٩٧

The President of **"THE LS STARRETT COMPANY"** sent a letter to Mr. Peter G. Peterson Secretary Of Commerce exposing in it a problem with two aspect & stating some solutions that could help his company & other American companies in different fields of production facing the same problem.

I believe that the problem is "*Competition from other countries that are capable of offering the same quality product but with cheaper prices* " that is because the cost of production & wages in these countries are lower than USA which makes their products cheaper & this problem affects the USA manufacturing.

The two aspects are :

(1) Foreign Markets, (2) US Domestic Market for the company's products.

* Talking about the Foreign Markets first:

Mr. Starrett is competing with manufacturers in foreign markets who are paying wages that are considerably less than theirs.

.... taking Japan as an example and being one of the biggest competitors to Starrett company [to USA]. They pay $.98 as an hourly pay & fringe benefits while USA pay $3.97 & we can't suggest that these difference is due to instant communication & transportation most advanced technology in any field is available worldwide.

Before the World War 2 , the export of Ls Starrett contributed one third of their total business & it drop after the war due to their high prices which was because their costs were so much higher than those of the rest of the world. So they had no choice except to give up the market or go overseas and meet competition.

The Ls Starrett decided to locate foreign operations in Sao Paulo,Brazil and Jedburgh, Scotland & the reasons they started these operations were only to be able to :

~ compete in foreign markets,

~ replace the export business that they lost,

~ not to manufacture abroad for importation back into this country.

Starrett company had chosen Brazil as one of their plants overseas due to:

1. Their good relation with Brazilian government ,

2. To reach the rich domestic market & to serve the rest of South American. They also used it as an outlet for tools made in Athol & in Jedburgh.

The reasons they had chosen Scotland to be its second plant overseas were similar to those in Brazil but with addition of speaking the same language,the name & the product line were well known in Great Britain which made it a good market for the product produced by The Ls Starrett company & finally because Scotland has a competitive wage rate although it is not as low as the Japanese rate.

They also has warehouses located in Canada and Mexico.

*** Now to turn to the second part of the problem " The Domestic Market "**

Mr. Starrett stressed that he won't close his plants in USA and settle with producing abroad & import it back into the United States to sell in the domestic market using his branch in the USA as an outlet or warehouse & he won't do so unless he's forced to.

The Ls Starrett Company is facing the same problem in the domestic market that is "*Competition with foreign countries but this time it is within his country.*" which makes it hard to deal with.

+ After stating the problem from Mr. Starrett point of view ,I'll state the solutions Mr. Starrett suggested:

(1) The company can continue to do the heavy & the exotic machining in this country and finish the hand operations in Brazil .

(2) They can make a new product in USA but unfair competition could push them out of the country.

(3) They could ship all the machinery necessary to produce the Caliper to their foreign plants [Brazil] so they can benefit from the lower cost than import back to the United States. But Mr. Starrett that his company doesn't prefer this solution.

(4) The way Mr. Starrett prefer is to change the trade policy of the American governments & the other governments & to apply a border tax from a country to a country , so a formula should be devised to make up the difference between hourly wages being paid in a particular country & the minimum wage which is forced to be paid in the United States so it could be fair to compete.
This Border Tax doesn't mean protectionism but fair competition that's because protectionism from his point of view is not allowing foreign competitors into our market at all while fair competition means that whatever rules & regulations American Producers are forced to operate under in the United States should be equally to those competitors who want to come into the United States & sell against American producers.
for an example whatever American producers are willing to do to their employees Japanese producers willing to do the same.

THE COMMENT:

** Regarding the FOREIGN MARKET

I agree with Mr. Starrett in his decision regarding foreign market & that by carrying on & not getting out of the market but opening new branches in foreign countries to face competition.
from my point of view this decision have a lot of advantages which are:

1. The company will produce their products at lower cost due to cheap labor[Brazil] that will enable him to sell with lower price & still get higher profit.

2. If he decide to import back to his country he'll sell at lower price due to low cost.

3. The employees in the company will learn new culture & technology.

4. The company will create good relation with foreign countries.[political reasons]

5. This decision works both ways cause both parties gain from it -- the foreign country Job Opportunities & the company cheap labor & cheap facilities.

** Regarding the DOMESTIC MARKET:

#. If we decided to import back the products from Brazil & Scotland with lower prices this will be a bad idea because it will cause unemployment in the USA in addition to harming the US
Economy ,beside that it's not in the favor of the domestic market because it is not fair for the local producers.

#. Concerning the solution of BORDER TAX & changing the country trade policy I do not agree with it & I believes it has a lot of disadvantages that are:

1. I find it so difficult to force a foreign country to obey another country's laws & regulation
Besides in doing so every country has to be observed by someone to make sure that it is applying the rules.

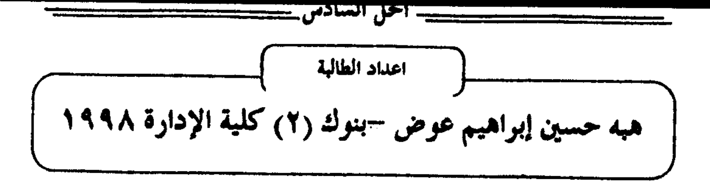
2. To apply this proposal the border taxes should be reviewed & updated every now & then whenever wage rates change.

3. I believe that this decision create a kind of protectionism which against GATT regulations which are to enforce free trade & not to create any kind of protectionism.

4. And to conclude all that International Trade is based upon competition & by that way we will eliminate it totally.

I agree with the idea of *continuing the heavy & exotic machining in the United States* so to take the advantage of lower unit costs of large lots & than they can *finish the hand operations in Brazil* since labor is much cheaper there which will help them to cut down all their costs & enabling them to approach the Japanese price & to sell their products with lower prices than before & they could face their competitors .
It is obvious that USA doesn't have a comparative advantage in labor so why waste its resources upon it, so this decision will help them to stop wasting their resources & direct them to the right industries which will increase the total factor productivity of the states.
Beside all that it will create job opportunity in Brazil .

****
****
****
***
*



Dear Sirs,

With reference to your letter dated 15-11-72, I would like to send my regards and respects for your concern regarding the competition problems associated with your production range. I think that most companies and industries are facing the same problem in other developed countries. I'd like to suggest such a case and its solutions

The world we're living in is changeable, every moment we hear that new things comes up and old things diminishes.

Competition due to advanced technology and way of thinking is making things harder, as each company is trying to take the maximum of knowledge and creating things in order to face hard competitors.

Some countries were not known well enough for their efficiency, but soon they become the most known and competitive ones. Japan, Asian Tigers and China are such examples.

They are now serving the whole world by offering quality, technologed products at cheaper prices when compared with other developed countries. This is due to lower costs of production and lower wages.

They also pay much attention to time and trying not to waist it. As Time is translated into costs and so they're trying to decrease their costs of production in order to maximize their profits.

Taking about the two aspects to the competition problems including Foreign Markets and U.S Domestic Market, I'd like first to raise an important subject that affects almost every company and must be taken into consideration.

Wages are the soul heart of any business, it differs from one company to another due to the type of production when depending on highly skilled or unskilled employees, and also according to liquidity of the business itself. For example wages in Japan at 1972 was 0.98 for an average hourly pay and fringe benefit, while American producers paid 3.97. It could be clearly seen that there is a big differences between both range of wages its about 3.00 as an average and ofcourse this affects prices.

According to Mr. Starret case it could be seen that the world war II has affected his exports due to his highly prices released from his costs when compared with developed countries. These countries with their business were controlling the market, so other developing countries were trying to build themselves in order to face such countries and proving that they could be even better. such as Taiwan, Korea, Singapore as they were starting to put their first step on competition leader with their cheap products when compared with American or European ones. Facing this problem is not as easy as it sounds and so Mr. Starret's company started to build up plants and locations overseas to be able to compete in foreign markets. They had operations located in SaoPaulo, Brazil and Jedburgh which are all cheaper counties as they are of the 3rd world ones.

He chooses Brazil to supply the Brazilian market with cheaper products than products manufactured in U.S.A. this is because Brazil may have lower wages as employees are not highly skilled and also the government was trying to help him by offering aids and pushing them to increase their line of production made in Brazil. He uses his location in Brazil in order to market and sell some of their goods produced in the United States or in their second location in Jedburgh, Scotland. He also sets a branch in Brazil in order to serve the rest of South America which faces heavy tariffs especially Argentina and also transportation problems. Anyway their location in Brazil was a successful one despite of inflation and this is due to military dictatorship that helps them to service. The company also had warehouses in Canada and Mexico which could help them by saving transportation costs and other risk baring problems that could be faced due to far locations. In addition to this branch, Mr. Starrett also set another branch in Scotland due to law wages when compared with wages in the United States although they are not as competitive as Japanese wage rates. His investments in Scotland were 189,398 with a higher employment rate than the Brazilian branch.

As the Brazilian branch employed 170 employees while the Scottish one employed 350 employees due to much lower wages. His branch was a successful one too due to same languages and style of life and also due to his famous and well known product line there. His plants in Scotland was aiming to reach the rest of the United Kingdom and build a Career in the European common market.

Transferring to the second aspect to the problem concerning the Domestic Market, which he was highly concerned about, he insisted that when he went overseas he had no intention of importing back in to the United States through his branch there .

He also stated that sometimes when he stock out of a product here he may temporarily import from his inventories in Canada or Scotland. As his Scottish plant also were supplying some of the United demand for metric tools but they still make those tools in their country, so this is a prove that they do not manufacture overseas as to import back into America.

As we can see that the competition was still going on in the domestic markets. And he feels that it had to be stopped by any means and this could be done by changing his trade policy. There is an evidence of that which is the overall balance of trade is not in their own favor. His solution to this problem was applying a Border Tax regarding the hourly wages differences paid in different countries, as there is an unfairness due to the law that doesn't put out a minimum wage for employees. This is related to fair competition, as rules and regulations must be equally applied with competitors wanting to start up in the United States and compete against American producers. As for an example minimum wages must be paid equally to employees whether they are Americans or Japanese.

Regarding the tax solutions I think that its impractical and difficult to be applied as the rate of such taxes could not be easily summed up and its difficult to force different countries to obey rules that are not put by their own countries such as Japanese and Americans. Also wages could be changed in foreign countries quickly and this means that taxes should also be changed according to wages rates.

Another solution mentioned by Mr. Starrett to the domestic market problem is they start up doing heavy and exotic machining in their country taking an advantage of lower unit costs of large lots, and ends up the hand operation in Brazil to decrease their overall costs trying to equalize the Japanese prices.

Comments on such solutions

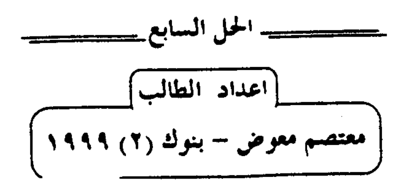
As for the problem of the FOREIGN MARKET, I think that setting up plants in different countries specially developed ones has an advantage of lower wages and so lower costs and this could help manufacturing up overseas to import and sell products in the United States and facing competition.

As for the problem of DOMESTIC MARKET, I think that a border tax which could be applied to compensate the wage differences has advantages and disadvantages at the same time. The advantages is that by applying taxes on imported goods it could protect its local companies and force people to buy their products as other ones imported would be more expensive than the local ones.

Also taxes may lead to that these products will not be found in the country as they are important to bring more technology products and so forcing other producers to make their products much better in order to compete with such foreign ones.

On the other hand its disadvantage is that taxes will not help people of a certain standard to buy what they needs of products not produced in their countries and so by decreasing it or not applying it, helps people to buy what they need from local or foreign products.

Thanks for your corporation.



THE L. S. STRARRETT COMPANY WORLD'S GREATEST TOOLMAKER

- From my point of view I can see from reading the letter of the president of company starrett , we can consider the problem that face this company is " low wages and low coasts".
  And this problem presents in American Industry as General.

- ***And this problem has two sides:***

  (1) The foreign Markets for the company products.
  (2) The domestic Markets Inside the U.S.A.

- As we take a look on the first side of the problem which is the outer market we found that the company face in this market a big competition from the other firms that have an advantage than starrett company which is paying wages less than the company starrett to their employees in U.S.A.

- As an example the shift in USA takes 3.79$ while the Japanese shift takes 0.98$/hour all this by no difference in technology.

- And the other side from the problem we can kind that the company face its competition but this side in the inner merchants (The U.S.A

merchant) as the company face the costs and wages problems that makes the problem so difficult.

- ***The Given solution:***

1. Make the product outside the U.S.A and converts the factories inside U.S.A to a serving center but the company didn't like this solution because it consider its target not in money only but it cares about the employees and also the direction of the country upon the industrial climate in it.

2. Cares about in work branches outside U.S.A. with building new branches in another countries specially after the idea succeed in both of " Sao paulo " in brazil and in " jed Burgh in Scotland, and the company must begin in building a new factory or more in the Asian tiger countries to take the advantage of the other companies in Asia. like decreasing in wages.

3. Care about the heavy machine industry to let the start company use the advantage of decreasing coasts to every unit that have a big size.
   And convert the production from the hand making machine to other factories specially in brazil in which the production there has a less coast so the company con compete the prize that the Japanese present.

4. To take an advantage from the experiment of shen nehon comport to production the number in Osaka in Japan and this

by making a union with a group of specialist companies in the same field of company (production of machines) like bros. Armstrong company in Chicago and this by establishment goals that sheen Nihon attainment it.

1. Decrease the distribution system.
2. Increase the rate of workmanship of the product.
3. Renewal the apparatus of product.

5. Join a trade union and this by negotiate them on the shift wages on a trial to decrease this wages in front of present services to the shift in the company.

6. The company try to make the inner position be better by its coasts and this by these sides.

a) Concerning design saving:

- The design of the product should be made of parts which are compatible with the available equipment.
- The design should be such that the cheqpest satisfactory can be used.
- All operations should be done on a single machine.
- Economical materials should be specified.
- Close tolerances are expensive and should be specified only if necessary.
- Finishes are expensive and should be specified only for concision protection and fa parts that will show.

- Study the production coasts for the opponent companies and know how can the company present the product by an opponent price or not.

b) Time and Motion Study:

What we are really looking for is the optimum combination of man and machine to perform a job in the best way at the lowest cost. Simply, we want maximum output with minimum input.

Time and Motion study is one of several methods used to attain this gool. Time and Motion study could.

- ❖ Eliminate some elements of the work.
- ❖ Combine some parts of the operation.
- ❖ Change the sequence of operation to be performed with.

C) Marketing:

Marketing plays an important role in selling a product. the marketing department in the company, helps in choosing professional imployees who have the ability to increase the sales and profit, by convincing people to buy the product. I think that professional salesmen would decrease the time, the effort and increases the profits.

d) The Quality:

The company should make sure that its products is of high quality regardless of the price, as many people look for the quality and not to the price. In return sales of the company increase although they are of high prices.

7. The American government play a big role in protect the local product and this by rising the taxes and customs on the export merchants and applicant a classes system on the

product which production inside the U.S.A. and government play its role in spreading the national product by making deals to economic change over and this to make commercial balance of the united state be better which is not be cut out for the united state with the kind of citizen who prefer to head for the local product.

8. Trying to invent a new product which protect the invention from any chance to be contempt.

* *Comment :*

From my point of view the solution must takes 2 sides.

Side one (in short time)

Increasing the product in branches and factories of the company which is outside the united state specially that branches in 1971 that gives 20% from the wares of the company and about 33% from the rip in, and through this branches we protect the position of the company inside the markets by the hard flux that presents in the market and what previous encourage to increase the investment specially in the branches of San Bolo which can cover the South American markets and Med. Berg that can cover the European Markets Specially after the Join of England to the union European Markets and decreasing the value of wage in Scotland.

- Focus on production of the heavy machines in the united state to Benefit from the decreasing of coasts.

- The united state promulgation a special lows to increase the taxes and customs to protect the national industry.

Side two (long time)

- Makes A studies and quests to decrease the coasts and adamants the political marks and accession the product and care of the design of the product and invents a new products.

- Trying to make a good relations hip with the local competitive which can makes a union with them and make a strong group can compete with the foreign companies.

- Establish the factories outside the united state specially inside the Asian tigers countries to compete them inside the markets.

- Finally we hap that we have make a solution to the problem of the chief of starrett company to decrease the import and increase the export which leads to improve the American Commercial Balance.

A. BOOKS:

1. *A.C.L. Day, The Economics of Money, Oxford University Press, London, 1968.*
2. *Allam Austin, zero-Base Budgeting, Organizational Impact and Effects, AMACOM, New York, 1977.*
3. *Allan C. Shapiro, Foreign Exchange Risk Management, AMACOM, New York, 1978.*
4. *Edwin A. Seligman, Studies in Public Finance, The Macmilan Co., London, 1925.*
5. *Geoffrey Crowther, An Outline of Money, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1947.*
6. *Gustav Cassel, Money and Foreign Exchange After 1914, London, 1922.*
7. *Hart/Kenen/Entine, Money Debt and Economic Activity, Prentice Hall, New Jersey, 1969.*
8. *Jacob A. Frenkel, Harry G. Johnson, The Economics of Exchange Rates, Addison-Wesley Publishing Company U.S.A. 1978.*
9. *John A. Todd, The Mechanism of Exchange, Oxford University Press, London, 1939.*
10. *John Landaure, Macroceconomisc, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1968.*
11. *Lloyed B. Thomas Jr., Money, Banking and Economic Activity, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1979.*
12. *Mary Jean Bowman and George Leland Bach, Economic Analysis and Public Policy, Prentice Hall, Inc., New York, 1946.*
13. *Members of the Department of Organisation and Planning of the*

Soveit Economy In the Economice Faculty of Moscow State University and Some Other Economists, Planning a Socialist Economy, Moscow Progress Publishers, Vol. 1, 1977 and Vol. 2, 1977.

14. *Murry Wolfson, A textbook of Economics, Methuen & Co. Lts., Britain, 1978.*
15. *Paul A. Samuelson and Peter Temin, Economics, McGraw Hill Kogakusha, Ltd. Tenth Edition, 1976.*
16. *Paul Einzing, A textbook On Foreign Exchange, Macmillan, New York, 1966.*
17. *Paul Einzig. The Destiny of the Dollar, Martin's Press, London, 1972.*
18. *Philip E. Taylor, The Economics of Public Finance, The Macmillan Company, New York, Third Edition, 1961.*
19. *Pronab K. Bardhom, Economic Growth, Development and Foreign Trade, John Wiley & Sons, Inc., U.S.A., 1970.*
20. *Richard A. Musgrave, The Theory of Public Finance, McGraw Hill Book Company, Inc., New York Toronto, London, 1959.*
21. *Robert Mabro, the Egyptian Economy 1952-1972, Clarendon Press, Oxford, Britain, 1974.*
22. *Raymond P. Kent, Money and Banking, Holt Rinebart and winston, Fourth Edition, New York, 1961.*
23. *Stephen Enke, Economics For Development, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, N. J., 1963.*
24. *V. Usokin, R., Entov, S. Tarasenko, US Budget and Economic Policy, Progress Publishers, Moscow, 1973.*
25. *Walter B. Wriston, Let's Create Wealth Not Allocate Shaortages, Salmon Brothers, Citicorp, New York, 1977.*

26. W. M. Corden, *Inflation, Exchange Rates and The World Economy, Lectures on International Monetary Economics, University of Chicago Press, Chicago, U.S.A. 1977.*

B. Serials and Reports:

1. *A. G. Chynoweth, Materials Conservation - A Technologist's Viewpoint, Economic Impact, No. 16, 1967.*
2. *Akira Takayama, The Wealth Effect, The Capital Account and Alternative Policies Under Fixed Exchange Rates, The Quarterly Jounal of Economics, Feb. 1978.*
3. *Alice Rivlin and Members of the Congressional Budget Office, Some Policy Options, Economic Impact, No, 21, 1987.*
4. *Andrew D, Crockett, Control Over International Reserves, IMF Staff Papers, March 1978.*
5. *Arthur Benavie, Foreign Prices & Income In a Macromodel With Two Domestic Sectors, International Economic Review, Oct. 1978.*
6. *Arthur F. Burns, Order Needed in International Finance, Economic Impact. No. 21, 1978.*
7. *Arthur Lewis, The less Developed Countries and Stable Exchange Rates, Third World Quarterly, Groom Helm, London, Vol. 1, No. 1, Jan. 1979.*
8. *Bela Balassa and Daniel M. Schydlowsky, Effective Tarriffs, Domestic Cost of Foreign Exchange and The Equilibrium Exchange Rate. The Journal of Political Economy, Vol. 67, No. 3, May/ June 1968.*
9. *Bela Balassa, Just How Misleading Are Official Exchange Rate Conversions ? A Comment, The Economic Journal, Vol. 83, No. 332, Dec. 1973.*

10. *Carlos A. Rodriguz, A Styluzed Model of The Devaluation-Infiation Spiral, IMF Staff Papers, March, 1978.*
11. *C. Fred Bergsten, U.S. Policies: Financial Aspects, Economic Impact, No. 23, 1978.*
12. *C. M. Miles and P. A. Bull, External and Foreign Currency Flows and the Money Supply, Bank of England Quarterly Bulletin, Vol. 18, No. 4, Dec. 1978.*
13. *David S. Cutler, The Liquidity of International Monetary Fund, Finance & Development Vol. 16, No. 2, June 1979.*
14. *Donal J. Donovan, Modeling The Demand For Liquid Assets: An Aplication to Canada, IMF Staff Pepers Dec. 1978.*
15. *Donald Fixler, Robert L. Ferrar and Earl Sullivan, The Economic and Political Consequences of Convertible Egyptian Pound, L'Egypte Contemporarine, No. 329, Jan. 1975.*
16. *Douglas W. Caves and Edger L. Feige, Efficient Foreign Exchange Methods and The Monetary Approach to Exchange Rate Determination, American Economic Review, March, 1980.*
17. *Edward M. Bernstein, The History of the IMF 1966-1971, Finance & Development, Vol. 14, No. 4, Dec. 1977.*
18. *E. M. Bernstein, Strategic Factors in Balance of Payments Adjustment, IMF Staff Papers, August 1956.*
19. *ERic Roll, The Wealth of Nations (1776-1967), Economic Empact, No. 16, 1966.*
20. *E. Walter Robichek, External Concessional Borrowing: Some Viewpoints, Finance & Development, March 1980.*
21. *Fred Hirsch and Ilse Higgins, An Indication of Effective Exchange Rates, IMF Staff Papers, Nov. 1970.*

22. *Freidman M., The Role of Monetary Policy, American Economic Review, March 1968.*
23. *Geoffrey H. Kingston and Stephen J. Turnousky, A small Economy In Inflationary World: Monetary and Fiscal Policies Under Fixed Exchange rates, The Economic Journal, March 1978.*
24. *George F. Kopits, Wage Subsidies and Employment, An Analysis of the French Experience, IMF Staff Papers, Sept. 1978.*
25. *Gerard Belanger, An Indication of Effective Exchange Rates for Primary Producing Countties, IMF Staff Papers, March 1976.*
26. *Gunther Ticky, Theoritical and Emperical Difficulties Involved In Estimating Exchange Rate, The German Economic Review, Vol. 14, No. 2, 1976.*
27. *G. W. Maynard, Keynes and Unemployment Today, The Three Banks Review, National and Commercial Banking Group, Edinburgh, Dec. 1978.*
28. *Hans-Helmut Taake, The International Monetary System in the Conflict between Developing and Industrialized Countries, Economics, The Institute for Scientific Cooperation, Federal Republic of Germany, Vol. 20. 1979.*
29. *Harry G. Johnson. The Future of Floating Rates, Review of World Economics, Band 3. 1975.*
30. *Harold B. Malmgren, Impact of Trade Policies On the World Economy, Economic Impact, No. 22, 1978.*
31. *Harold Van B. Cleveland and W. H. Bruce Brittain, Are The LDCs in Over Their Heads ? Economic Impact, No. 22, 1978.*
32. *Helen B. Junz, The Balance of Payments Adjustment Process Revised, The Journal of Finance, Vol. 33, June 1978.*

33. Henry C. Wallich, What Makes Exchange Rates Move ? Economic Impact, No. 22, 1978.

34.Henry C. Wallich, Balancing Inflation and Unemployment, Economic Impact, No. 23, 1978.

35. H. Vittas, Effects of Changes in EEC Currency Exchange Rates On Prices, Production and Trade of Agricultural Commodities in the Community, IMF Staff Papers, July 1972.

36. I. M. D. Little, Import Controls and Exports in Developing Countries, Finance & Development, Vol. 15, No. 3, Sept. 1978.

37. Jacques R. Artus, Methods of AsessingThe Longer-Run Equilibrium Value of An Exchange Rate, Finance & Development, June 1978.

38. Jacques R. Artus, Exchange Rate Stability and Managed Floating: The Experience of the Federal Republic of Germany, IMF Staff Papers, July 1976.

39. Jacques R. Artus, The 1967 Devaluation of Pound Sterling, IMF Staff Papers, Nov. 1975.

40. James Meade, The Meaning of Internal Balance, The Economic Journal, Vol. 88, Sept. 1978.

41. Jayce Sherwood, Revenue Features of Multiple Exchange Rate Systems : Some Case studies, IMF Staff Papers, Feb. 1956.

42. J. J. Polak, International Coordination of Economic Policy, IMF Staff Papers, July 1962.

43. John F. O. Bilson, The Monetary Approach To the Exchange Rate: Some Empirical Evidence, IMF Staff Papers, March 1978.

44. Jose C. Sainchiz, Multiple Exchange Rates : Expectations and Experiences, IMF Staff Papers, July 1965.

45. *Josef Dobretsberger, Problems of International Monetary Reform, L'Egypte Contemproraine, Oct. 1966.*

46. *Josef Gold, The Fund Agreement In the Courts, IMF Staff Papers, June 1978.*

47. *Josef Gold, SDRs: Renaming the Infant Asset, IMF Staff Papers, July 1978.*

48. *Josef Gold, SDRs, Gold and Currencies, Third Survey of New Legal Developments, IMF, Pamphlet Series No. 26, Washington D. C., 1979.*

49. *Lawrence H. Officer, The Purchasing Power Parity Theory of Exchange Rates: A review Article, IMF Staff Papers, March 1976.*

50. *Marcus Fleming, Domestic Financial Policies Under Fiscal and Floating Exchange Rates, IMF Staff Papers, Nov. 1962.*

51. *Marcus Fleming, Exchange Depreciation, Financial Policy and Domestic Price Level, IMF Staff Papers, April, 1958.*

52. *Micheal E. Levy, Delos R. Smith, The Congressional Budget Process Again Reformed, The Conference Board Record, U.S.A. march 1975.*

53. *Morris Goldsein and John H. Young. Exchange Rate Policy: Some Current Issues, Finance & Development, March 1979.*

54. *Nazlí Choucri, Rechard S. Echaus, Interactions of Economic and Political Change : The Egyptian Case, Massachusetts Institute of Technology, August 1977 (Unpublished).*

55. *Nobert Kloten, Industial Countries and The Third World: Trends and Reflections, Economics, Federal Republic of Germany, Vol. B., 1976.*

56. *Omotunde E. G. Johnson. The Exchange Rate As An Instrument of*

Policy In A developing Country, IMF Staff Papers, July 1976.

57. Paul W. Mc Cracken, Towards Full Employment and Price Stability, Economic Impact, No. 21, 1978.
58. Peter Hooper and Barbara R. Lowrey, Impact of the Dollar Depreciation On the U.S. Price Level: An Analytical Survey of Empirical Estimates, Federal Reserve Bulletin, April 1979.
59. R. A. Allen and R. N. Brown, The Terms of Trade Bank of England Quarterly Bulletin, Sept. 1978.
60. Richard Goode and Eugene A. Birnbaum, Government Capital Budgets, IMF Staff Papers, Feb. 1956.
61. Richard N., Cooper, Some Liberal Trade Assumptions, Economic Impact, No. 22, 1978.
62. Robert A. Mundell, The Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policy for Internal and External Stability, IMF Staff Papers, March 1962.
63. Robert Heller, International Reserves and World-Wide Inflation, IMF Staff Papers, March 1976.
64. Robert Heller and Mohsin S. Khan, The Demand for International Reserves Under Fixed and Floating Rates, IMF Staff Papers, Dec. 1978.
65. Robert S. McNamara, Economic Development: Past, Present and Future, Planning and the Budget Process : An Introduction, Finamce & Development, June 1978.
66. R. O. Khalid, Control and Management of Centrol Government Finance in the U.K., IMF Staff Papers, July 1970.
67. Rudiger Dornbusch, Currency Depreciation, Hoarding and Relative Prices, Journal of Political Economy, July/August 1973.

68. Rudolf R. Rhomberg, Indices of Effective Exchange Rates, IMF Staff Papers, March 1976.

69. Said El-Naggar, Landmarks In The Development of the New International Economic Order, The Arab Economist, No. 2, April 1977.

70. Samuel Brittan, Two and Half Months of the EMS, Financial Times, May 24, 1979.

71. S. C. Tsiang, An Experiment with A flexible Exchange Rate System: The Case of Peru (1950-1954), IMF Staff Papers, Feb. 1957.

72. S. C. Tsiang, Fluctuating Exchange Rates in Countries With Relatively Stable Economics: Some European Experiences After world Was 1, IMF Staff Papers, Oct. 1959.

73. Stephen H. Goodman, Foreign Exchange Rate Forecasting Techniques Implications for Business and Policy, The Journal of Finance, Vol. 34, May 1979.

74. T. M. Reichman, The Fund's Conditional Asistance and the Problems of Adjustment, 1973-1975, Finance and Development, Vol. 15, No. 4, Dec. 1978.

75. Vicente Callis, Monetary and Exchange Rate Policies in a Small Open Economy, IMF Staff Papers, July 1975.

76. Weguih Shindy, The International Currency Crists, L'Egypte Contemporarine, No. 351, Jan. 1973.

77. Waguih Shindy, Arab Oil Surplus Funds & The International Monetary System, Fifth Conference of Arab Economists Union, Baghdad, 1975.

78. Walter O. Habermeir, The SDRs As An International Unit of

Account, Finance & Development Vol. 16, 1979.

79. *W. Guth, Annual Per Jacobsson Lectures, Joseph W. Lang Jr., The International Monetary System in Operation, Finance & Development, Vol. 14, Dec. 1977.*
80. *William H. L. Day, The Advantage of Exclusive Forward Exchange Rate Support, IMF Staff Papers, March 1976.*
81. *William Miller, The Not Impossible Goal, Economic Impact, No. 21, 1978.*
82. *William R. Cline, International Monetary Reform and the Developing Countries, The Journal of Finance, Vol. 33, March 1978.*
83. *Banco Lar Chase, Trends and Perspective of the Brazilian Economy, No. 23, Second Querter 1979.*
84. *Chase Manhettan Bank, International Finance, Oct. 2, 1978.*
85. *Chase Manhattan Bank, International Finance, June 25, 1979.*
86. *Chase Manhattan Bank, International Finance, Jan. 7, 1980.*
87. *Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1978.*
88. *Citibank, Is Deficitus Fiscalis An Endangered Species ? Monthly Economic Letter, March 1979.*
89. *Citibank, Monthly Economic Letter, June 1979.*
90. *Citibank, Monthly Economic Letter, August 1979.*
91. *Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1979.*
92. *Federal Reserve Bulletin, Publications Committee, Washington D. C., August 1978.*
93. *Federal Reserve Bulletin, Publications Committee, Washington D. C., Oct. 1978.*
94. *Federal Reserve Bulletin, Publications Committee, Washington D. C. March 1979.*

95. *Federal Reserve Bulletin, Publications Committee, Washington D. C., Dec. 1979.*

96. *Finance & Development, Vol. 16, No. 1, March 1979.*

97. *Finance & Development, Vol. 18, No. 2, June 1981.*

98. *FMI, Bulletin du FME, Sept. 1979.*

99. *FMI, Mcmorandum, Service de L'information, March 1978.*

100. *IMF. Annuat Report 1977, Washington D. C., 1977.*

101. *IMF, Annual Report 1978, Washington D. C., 1978.*

102. *IMF, 25th Annual Report On Exchange Restrictions, IMF, Washington D. C., 1978.*

103. *IMF, International Financial Statistics, Jan. 1979.*

104. *IMF, World Economic Outlook, May 1980.*

105. *The Economist, April 15, 1978.*

106. *The Financial Times, Egypt Budget Difficulties Could Affect IMF Drawings, Nov. 24, 1978.*

107. *World Bank, Arab Republic of Egypt, Economic Management in a Period of Transition, Washington D. C., 1978.*

الفهرس

المقدمة	٩
الفصل الأول : الاطار العام لاقتصاديات التجارة الدولية	١٣
حالة عملية	١٨
العوامل المؤثرة على التجارة الدولية	٢٨
الفصل الثانى : الاثار الاقتصادية للتجارة الدولية	٤٣
المبحث الأول : الاثر على الدخل القومى	٤٣
المبحث الثانى : تأثير التجارة الدولية على الاسعار المحلية	٥٣
الفصل الثالث : نظريات التجارة الدولية	٦٠
أولا : النظرية الكلاسيكية	٦٠
ثانيا : نظرية الطلب المتبادل	٦٤
ثالثا : النظرية الحديثة فى التجارة الدولية	٦٧
مثال تطبيقى	٧١
الفصل الرابع : ميزان المدفوعات	٧٤
تعريف ميزان المدفوعات	٧٤
كيفية علاج العجز والفائض	٧٧
بتعريب ميزان المدفوعات المصرى	٨٠
حالات عملية على ميزان المدفوعات	٨٤
الفصل الخامس : النظام النقدى العالمى وتحديد سعر الصرف	٨٧
المبحث الأول : صندوق النقد الدولى فى تحديد سعر الصرف	٩٠
المبحث الثانى : مفهوم سعر الصرف وكيفية تحديده	١٠٧
المبحث الثالث : سعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد	١٣٢
الفصل السادس : العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة	١٤٣
المبحث الأول : اثر سعر الصرف على الاسعار المحلية	١٤٥
المبحث الثانى : اثر سعر الصرف على الموازنة الجارية	١٥٨
المبحث الثالث : اثر سعر الصرف على الموازنة الرأسمالية	١٨٩

المبحث الرابع : اثر سعر الصرف على القروض الخارجية ١٩١
المبحث الخامس : اثر تعدد سعر الصرف على الموازنة العامة ٢٠٤
الفصل السابع : تمويل التجارة الدولية ٢٠٧
المبحث الأول : اساليب تمويل التجارة الدولية ٢٠٧
المبحث الثاني : آئتمان المصدرين ٢١٣
الفصل الثامن : قضايا واراء حول التكتلات الاقتصادية الدولية المعاصرة ٢١٥
المبحث الأول : الوحدة الاوربية ٢١٥
المبحث الثاني : آفاق تطور التكتلات الاقتصادية الجديدة ٢٢٠
المبحث الثالث : اسباب تحديد المنازعات بين أمريكا واليابان واوربا ٢٢٣
المبحث الرابع : الاثار الاقتصادية للضربة العسكرية الامريكية للعراق عام ١٩٩٣ ٢٢٤
المبحث الخامس : اتفاقية الجات ٢٢٥
المبحث السادس : كبوة النمور الآسيوية يوم الثلاثاء الأسود ٢٣٢
المبحث السابع : دور اليورو فى تحقيق استقرار نظام النقد الدولى ٢٣٧
المبحث الثامن : التجارة الالكترونية ٢٤١
المبحث التاسع : تكتل الكوميسا (دول شرق وجنوب شرق افريقيا) ٢٤٥
الفصل التاسع : حالة عملية فى التجارة الدولية باللغة الانجليزية وحلولها ٢٤٧
اولا : خطاب من رئيس شركة استاريت إلى وزير التجارة الامريكى ٢٤٨
ثانياً: خطاب من شركة آرمسترونغ ٢٧١
ثالثا : حلول مختارة ٢٧٣
حل أول ٢٧٣
حل ثانى ٢٧٨
حل ثالث ٢٨٣
حل رابع ٢٨٩
حل خامس ٢٩٤
حل سادس ٢٩٨
حل سابع ٣٠٤
قائمة المراجع ٣١٠

رقم الايداع ٧١٨٥/٢٠٠٠